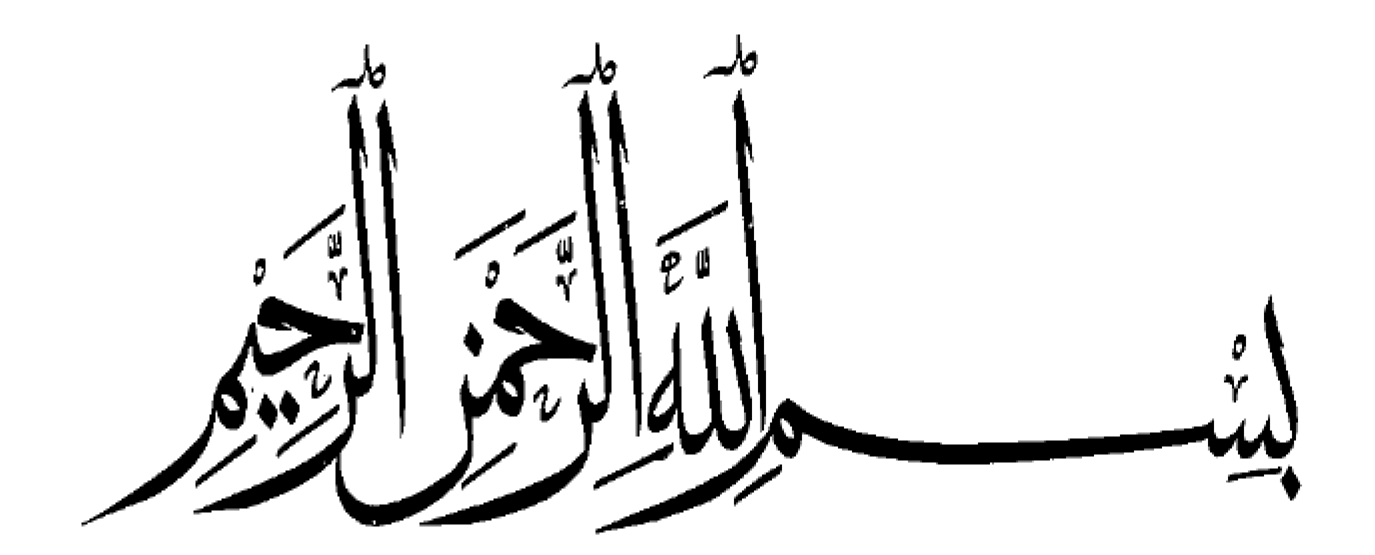
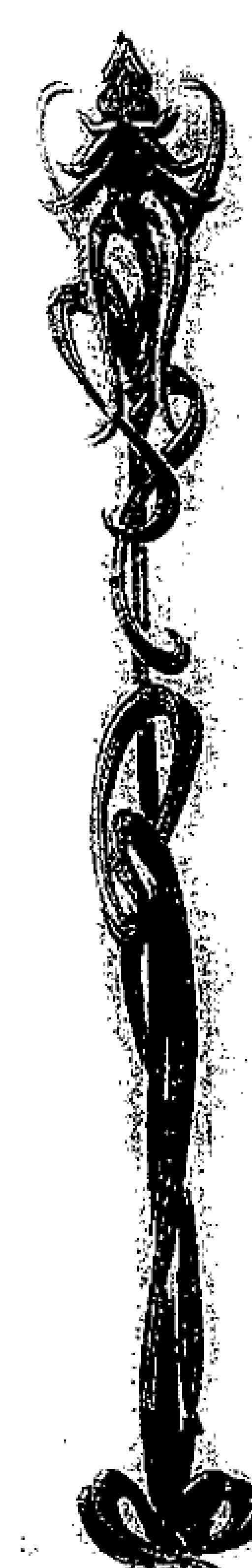
شفيقة عبد الله العراسي: السياسة البريطانية في مستعمرة عدن ومحمياتها 1937-1945، ماجستير، كلية الآداب، جامعة عدن، 1999





نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة بأننا اطلعنا على الرسالة الموسومة بالسياسة البريطانية في مستعمرة عدن ومحمياتها ١٩٣٧-١٩٤٥م وقد ناقشنا الباحثة شفيقة عبد الله العراسي في محتوياتها وماله علاقة بها ونقرر بأنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في التاريخ بدرجة ((ممتاز)).

التوقيع :
الاسم : د. محمد سعيد القدال
التاريخ : ١٩٩٩/٧/١٢
عضو لجنة مناقشة

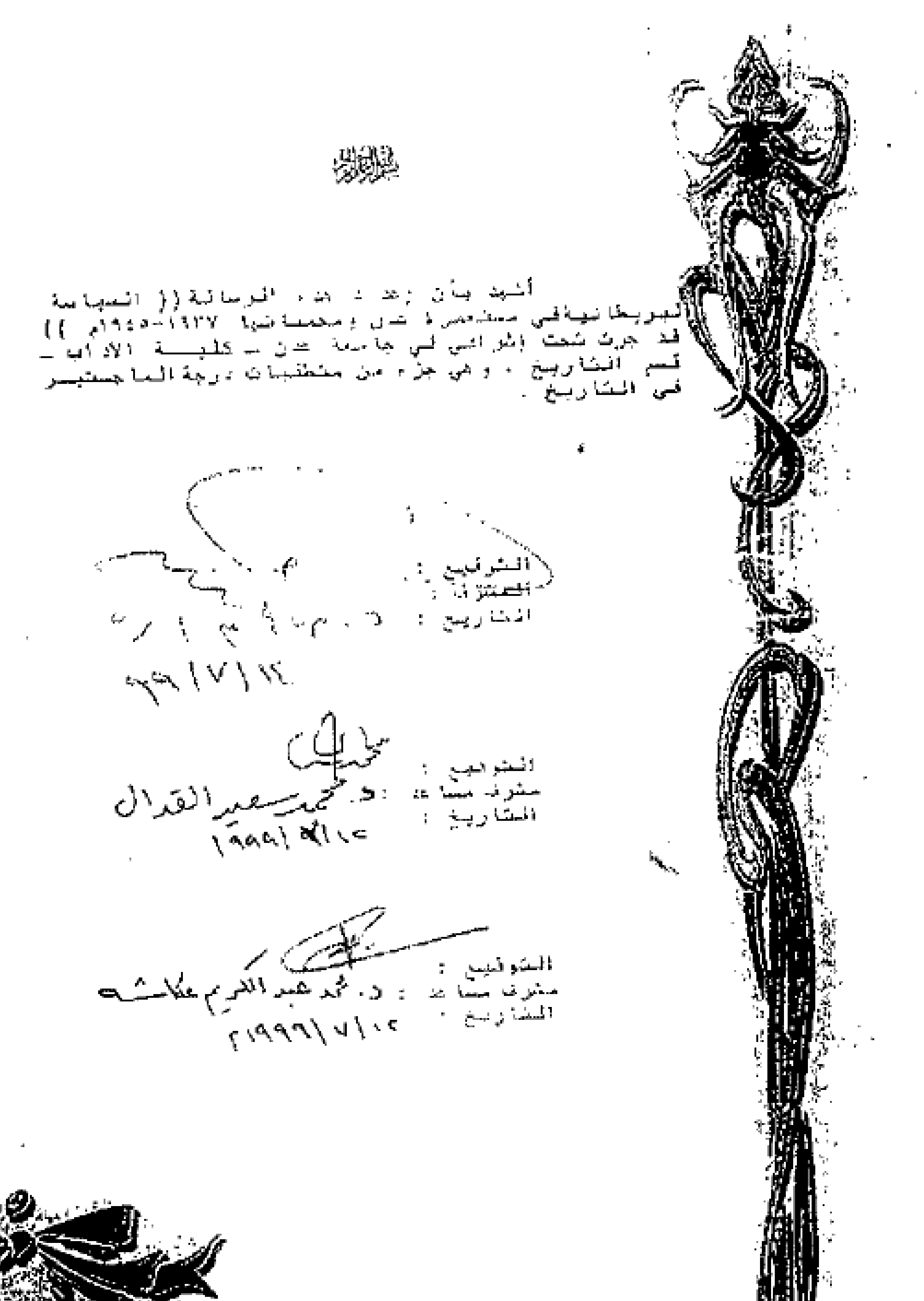
التوقيع :
الاسم :
التاريخ : ١٩٩٩/٧/١٢
عضو لجنة مناقشة

التوقيع :
الاسم : د. محمد عبد الكريم عكاشة
التاريخ : ١٩٩٩/٧/١٢م
عضو لجنة مناقشة

صدقت من مجلس الكلية
التوقيع :
الاسم :
التاريخ :

صدقت من مجلس الجامعة
التوقيع :
الاسم :
التاريخ :





بسم الله الرحمن الرحيم

أشهد بأن إعداد هذه الرسالة ((السياسة البريطانية في مستعمرة عدن ومحمياتها ١٩٣٧-١٩٤٥م)) قد جرت تحت إشرافي في جامعة عدن - كلية الآداب - قسم التاريخ ، وهي جزء من متطلبات درجة الماجستير في التاريخ .

التوقيع :

العنوان :

التاريخ : د. م ... ١٢/٧/٩٩

التوقيع :

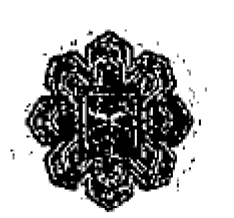
مشرف مساعد : د. محمد سعيد القدال

التاريخ : ١٢/٧/١٩٩٩

التوقيع :

مشرف مساعد : د. محمد عبد الكريم عكاشة

التاريخ : ١٢/٧/١٩٩٩م



الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا
INTERNATIONAL ISLAMIC UNIVERSITY MALAYSIA
يونيۏرسيتي إسلام انتارابڠسا مليسيا

Our Reference:
(Rujukan Kami)

Date:
(Tarikh)

تقرير عن الأطروحة المقدمة من الباحثة شفيقة عبد الله العراشي لنيل درجة الماجستير في التاريخ من قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة عدن، اليمن بعنوان :

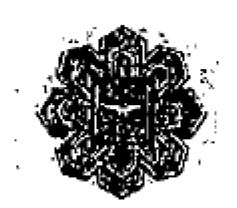
السياسة البريطانية في مستعمرة عدن ومحمياتها 1937 - 1945

تقع هذه الأطروحة في مائتين وثلاث وثلاثين صفحة، وتتكون من مقدمة وأربعة فصول وخاتمة مع خمسة عشر ملحقاً وقائمة بالمصادر إضافة إلى ملخص باللغة الإنجليزية. ويقدم الفصل الأول خلفية تاريخية عامة لتطورات السياسة البريطانية في اليمن منذ مطلع القرن السابع مروراً بالاحتلال البريطاني لعدن عام 1839 وحتى عام 1937 الذي قررت فيه بريطانيا التخلص من سياسة " الحماية " في عدن ومحمياتها وجعلها مستعمرات بريطانية تخضع لوزارة المستعمرات مباشرة بدلاً من تبعيتها الماضية للحاكم البريطاني (Viceroy) في الهند، إضافة إلى تبنيها سياسة فريدة نشطة عرفت باسم "سياسة التقدم نحو الأمام" ويدور محور البحث في الفصول الثلاثة التالية التي تدرس وتحلل تلك السياسة الجديدة التي اقتضتها بوادر الحرب العالمية الثانية، وتحلل انعكاساتها الاستراتيجية والعسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، بل وآثارها الدولية خاصة الصراع البريطاني-الإيطالي للسيطرة على البحر الأحمر والقرن الأفريقي. وأفردت الباحثة حيزاً لتوضيح الغبن الذي أصاب اليمنيين من جراء السياسة البريطانية التي فضلت الجالية الهندية على أهل البلاد، وما تبع ذلك من حركات مقاومة ضعيفة متفرقة. وتقدم الخاتمة ملخصاً لنتائج البحث.

تتمتع هذه الرسالة بمزايا رئيسية متعددة يمكن إجمالها في الآتي :

أ - تتجه بعض أطروحات التاريخ في الجامعات العربية وغيرها من الجامعات إلى دراسة مواضيع شتى وفي حقب تاريخية طويلة. وهذا في اعتقادي ينافي فلسفة الدراسات العليا في العلوم التطبيقية والإنسانية التي تتطلب دراسة مشكلة معينة أو محور محدد. وقد أحسنت الباحثة بالالتزام بهذا المنهج العلمي حيث تدور دراستها

P.O. Box 70, Jalan Sultan, 46700 Petaling Jaya, Selangor, Malaysia.
Tel: 03-7555322, 7553122 Telex: ISLAMU MA 37161 Fax: 03-7579598



الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا
INTERNATIONAL ISLAMIC UNIVERSITY MALAYSIA
يونيۏرسيتي اسلام انتارابڠسا مليسيا

Our Reference: (Rujukan Kami)

Date: (Tarikh)

حول موضوع معين - السياسة البريطانية - وفي فترة مابين الحرب العالمية الثانية الهامة والحرجة في تاريخ اليمن والمنطقة العربية بأسرها.

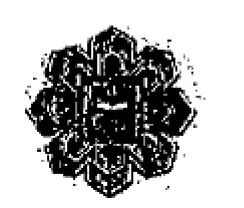
3- تعتمد هذه الدراسة في المقام الأول على مادة وثائقية ضيقة، منشورة وغير منشورة وباللغتين العربية والإنجليزية. ولما كان محور الدراسة حول السياسة البريطانية فقد أحسنت الباحثة باهتمامها بالوثائق البريطانية المودعة في دار الوثائق بلندن (Public Record Office "PRO") والتي استقتها من ملفات وزارات المستعمرات والخارجية والحربية والطيران وإدارة الهند. على أن الباحثة قد اطلعت على هذه الوثائق بعين فاحصة لعلمها أنها تعبر عن وجهة النظر البريطانية الرسمية التي كثيراً ما تتجنى على شعوب المستعمرات. على أن الطالبة لم تتمكن على ما يبدو من الاطلاع على الصحف البريطانية المودعة في مكتبة كولنديل (Colindale) في لندن.

4- تفتح هذه الدراسة المجال لدراسات مقارنة. فعلى سبيل المثال هناك تشابه واضح بين "سياسة الاستشارة" التي اتبعتها بريطانيا في عدن ومحمياتها منذ عام 1937، وتلك التي ابتدعها من قبل اللورد كرومر خلال تسلطه على مصر نحو ربع قرن من الزمان (1883 - 1907) واتبعها أسلافه. وفي كلتا الحالتين كانت "النصائح البريطانية" أوامر على الحكام والإداريين الوطنيين تنفيذها وإلا تعرضوا للمحاسبة التي شملت أحياناً الطرد من الخدمة. ومجال آخر للمقارنة يكمن في السياسة التعليمية حيث هنالك ما كاد أن يكون تطابقاً بين السياسة التعليمية في كل من عدن والسودان من حيث الهدف والنتائج. ففي كلتا الحالتين وقفت بريطانيا موقفاً متعنتاً إزاء التعليم العالي، واكتفت بقدر ضئيل من التعليم العام لتدريب عدد محدود من الموظفين المحليين لملء الوظائف الدنيا في الخدمة المدنية مما كان له آثار بعيدة المدى في القطرين.

5- حاولت الباحثة إعادة تقويم دور الإمامة الزيدية في اليمن - الإمام يحيى وولي عهده الأمير أحمد، وأعتقد أنها قد أثارت نقاطاً تستحق التأمل. وربما شجع ذلك باحثين آخرين على إعادة دراسة بعض الحكام والوجهاء العرب والمسلمين الذين وصموا

P.O. Box 70, Jalan Sultan, 46700 Petaling Jaya, Selangor, Malaysia.
Tel: 03-7555322, 7553122 Telex: ISLAMU MA 37161 Fax: 03-7579598





الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا
INTERNATIONAL ISLAMIC UNIVERSITY MALAYSIA
يونيۏرسيتي إسلام انتارابڠسا مليسيا

Our Reference:
(Rujukan Kami)

Date:
(Tarikh)

بالعمالة للمستعمر مثل الملك فؤاد وابنه فاروق في مصر والإمام عبد الرحمن المهدي في السودان وأحمد خان في الهند.

كتبت هذه الأطروحة بلغة عربية رصينة قلت فيها الهفوات اللغوية والمطبعية، والتي أشارت الباحثة إلى بعض منها في التصويب. وقد رصدت في نسخة الأطروحة التي بحوزتي عدداً قليلاً آخر سأشير إليه في المناقشة. ولكنني أود أن أذكر هنا أن الباحثة أوردت في ص 174 عام 1920 تاريخياً لسيطرة ابن سعود على الحجاز، والحقيقة أن الصحيح بداية الدولة السعودية في عام 1902. كما أنها أوردت في ص 139 أن التربوي الراحل الشيخ القدال شغل منصب ناظر مدرسة سنكان والصحيح "سنكات" في شرق السودان، ثم إن الملحق الإنجليزي يحتاج إلى عدد من التصويبات اللغوية والمطبعية، بل ربما إعادة طبعه.
على أن هذه هفوات عارضة لا سبيل عادة لتلافيها في كثير من الأطروحات، ولا تقلل إطلاقاً من قيمة هذه الرسالة المتميزة رفيعة المستوى. وعليه فأعتقد أن الطالبة تستحق بجدارة درجة الماجستير بامتياز مع التوصية بطبع الأطروحة التي ستعود بالنفع على طلاب التاريخ. وعلى سبيل المثال فإن مادة هذه الأطروحة تساعد كثيراً في تدريس مقررين هامين – الاستعمار في العالم الإسلامي، وتاريخ العرب الحديث- يقدمها قسم التاريخ والحضارة بالجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

حسن أحمد إبراهيم
أستاذ التاريخ
رئيس قسم التاريخ والحضارة

P.O. Box 70, Jalan Sultan, 46700 Petaling Jaya, Selangor, Malaysia.
Tel: 03-7555322, 7553122 Telex: ISLAMU MA 37161 Fax: 03-7579598

شكر وتقدير..

أتقدم بخالص الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور صالح علي باصرة على كل ما قدمه لي من تعاون وتوجيهات بالرغم من مشاغله الكثيرة، فكان لها الأثر الفعّال في أن تجد هذه الرسالة النور.

وأوجه الشكر والتقدير لكل من الأستاذ الدكتور محمد سعيد القدال الذي ساهم بصدر رحب في تقديم المزيد من الإرشادات والتوجيهات لإضفاء اللمسات الأخيرة في إنهاء البحث بشكله الصحيح، والأستاذ الدكتور محمد عبدالكريم عكاشة الذي كان له دوراً فعّالاً في إشرافه على الرسالة في مرحلتها الأولى وكان له الفضل في تشجيعي للمضي نحو بحث مادتها العلمية نظراً للصعوبات التي واجهتها.

ولا يفوتني هنا أن أشكر أسرة عفارة الفاضلة في المملكة المتحدة عرفاناً لما أحاطوني بالرعاية والدعم المادي والمعنوي. وأشكر كل من تفضل بتقديم المساعدة للحصول على المصادر والمراجع والإدلاء بالمعلومات سواء كان من قبل الشخصيات الإجتماعية المعاصرة لفترة البحث أو الأساتذة والزملاء وموظفي المكتبات.

كما أتوجه بخالص الشكر والإمتنان لعمادة كلية الآداب ورئاسة قسم التاريخ وأعضائه الكرام الذين لم يبخلوا بمنحي الفرصة المناسبة لإنجاز هذا البحث.

مع تقديري للجميع.

الإهداء ..

إلى أبـي جـريـر ..

الزوج المعطـاء دون كلل أو أنانية

كلمة عرفان ..

الى من سطر لي أول حرف في حياتي ..
مثلي الأعلى .. العمة «منى»
والى العم محمد .. القلب الكبير، النقاء، والعطاء، والتفاني للخير..
أقدم إليكما والى جميع أفراد الأسرة حباً صادقاً وتقديراً كبيراً عرفاناً لكل ما قدمتموه من رعاية ومساندة لولاهما لاستغرقت هذه الرسالة زمناً أطول لترى النور.

فهـــرس

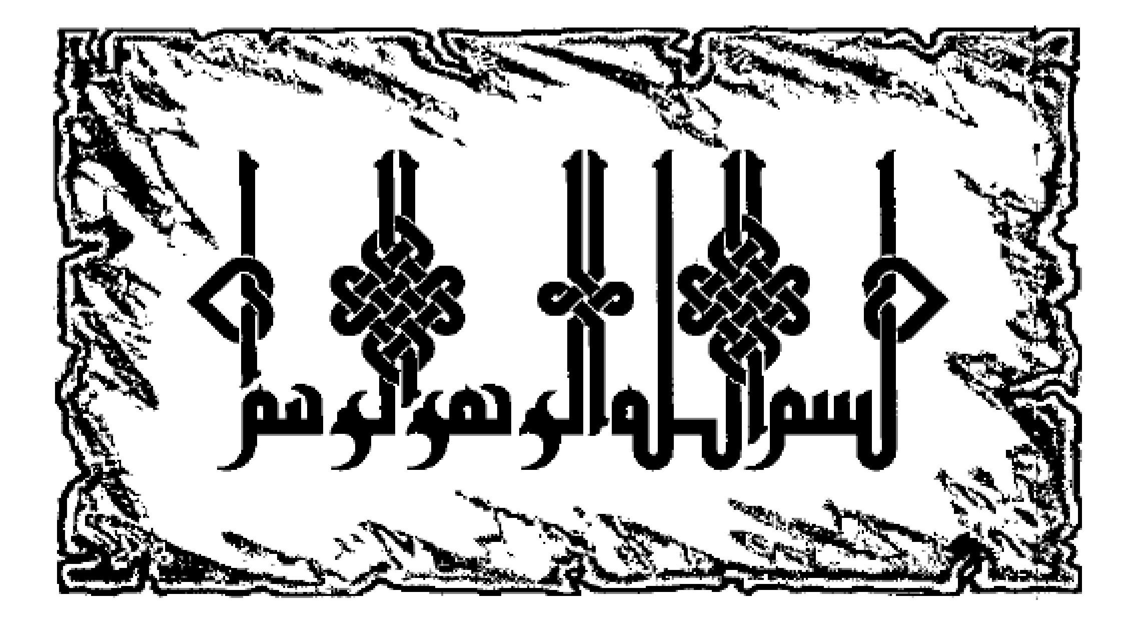
الفصل الثالث عدن والمحميات خلال الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ - ١٩٤٥

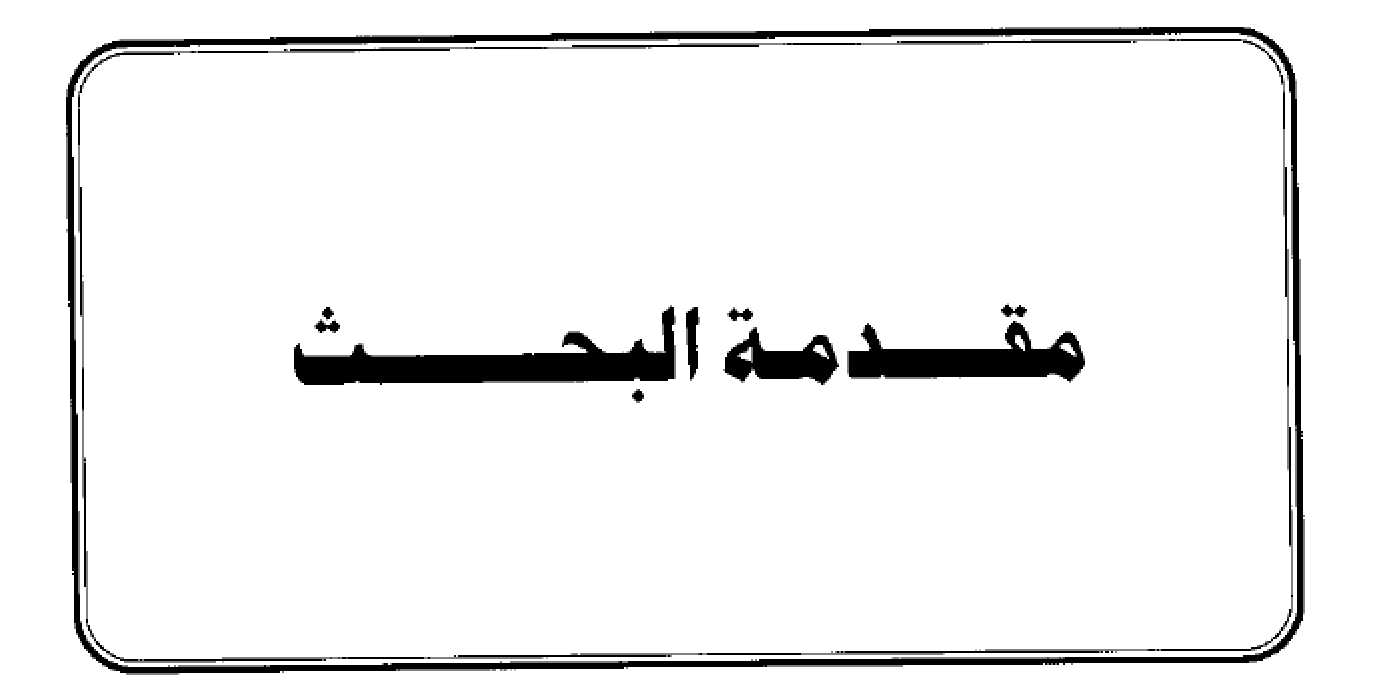
الفصل الرابع

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مستعمرة عدن ومحمياتها ١٩٣٧ - ١٩٤٥م

أولاً: الأوضاع الاقتصادية في مستعمرة عدن ومحمياتها ١٩٣٧ -١٩٤٥م

ثانياً: الأوضاع الإجتماعية و الثقافية في مستعمرة عدن ومحمياتها ١٩٣٧-١٩٤٥م


بسم الله الرحمن الرحيم


مقدمة البحث

مقدمة البحث :

نالت سياسة بريطانيا في جنوب اليمن (عدن و محمياتها) حظا واسعا من اهتمام السياسيين والباحثين. تحدث الكثير منهم عن تاريخ السياسة البريطانية فى المنطقة منذ ماقبل الإحتلال عام ١٨٣٩، وحتى الإستقلال عام ١٩٦٧.

كانت معظم موضوعات الباحثين تركز على فترتين تاريخيتين الفترة الأولى تناولت تطور السياسة البريطانية فى المنطقة اليمنية منذ ماقبل الاحتلال حتى عام ١٩٣٧. تضمنت هذه الفتره دوافع وفرض الاحتلال وتأمين النفوذ البريطاني بسياسة المعاهدات. ثم تطور العلاقة الأنجلو- يمنية في ظل الحكم العثماني حتى عام ١٩١٨، التي ارتبطت بترسيم الحدود بين شطري اليمن. والعلاقة في ظل نظام الامامة الزيدية منذ أعقاب الحرب العالمية الأولى، تضمنت التطورات السياسية في فترة مابين الحربين العالميتين.

أما الفترة الثانية، فقد تناولت تطور السياسة البريطانية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، حتى قيام الثورة وتحقيق الاستقلال عام ١٩٦٧. وظلت فترة الحرب غير متناولة بشكل واسع، اقتصرت على أحداث عابرة متناثرة في مؤلفات الضباط السياسيين، التي كانت على شكل مذكرات تتحدث عن طبيعة مهامهم السياسية والعسكرية في المنطقة.

كانت الفترة ١٩٣٩-١٩٤٥ محل كثير من التساؤلات التي أثارت اهتمام الباحثة. لذلك تم دراستها كموضوع رئيسي لأطروحتها الموسومة بـ: «السياسة البريطانية في مستعمرة عدن ومحمياتها ١٩٣٧-١٩٤٥».

واعتبرت الباحثة الفترة التي سبقت الحرب، ١٩٣٧-١٩٣٩، بما حدث فيها من متغيرات سياسية وعسكرية- هي إجراءات دفاعية أولية، قامت بها بريطانيا لمواجهة الصراع الدولي والأطماع المتزايدة في منطقة جنوب البحر الأحمر. ورأت أن تضع هذه الدراسة في إطار الإهتمامات البريطانية بعدن كتمهيد للموضوع لتبرز أهميتها العسكرية والإقتصادية في سياستها الإستراتيجية وما يطرأ عليها من تغيير لأجل بقائها تحت سيطرتها واستمرار نفوذها فيها.

حاولت الباحثة توفير المادة العلمية التي يتناولها موضوع البحث، وحرصت أن تكون دراستها للمادة بموضوعية وعلى أساس المنهج التاريخي والتحليلي أيضاً. وتأمل أن تكون هذه الدراسة حلقة مكملة للأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت السياسة البريطانية في المنطقة اليمنية.

يتألف البحث من أربعة فصول. يقدم الفصل الأول عرضا موجزا لأولى الإهتمامات الإنجليزية في جنوب البحر الأحمر منذ العام ١٦٠٩ حتى احتلال عدن في العام ١٨٣٩. ثم يتناول السياسة البريطانية منذ الاحتلال حتى العام ١٩٣٦ وفرض بريطانيا سيطرتها على عدن والقواعد السياسية والعسكرية والاقتصادية التي استندت عليها لإحكام هيمنتها في منطقة جنوب اليمن، وحماية مكاسبها ضد أي إعتداء داخلي عليها. ويتناول أيضا النظام الإداري وبروز عدن كأحد أهم المراكز الاقتصادية في المنطقة.

ويتناول الفصل الثاني الإجراءات السياسة والإدارية والعسكرية في عدن والمحميات خلال الفترة ١٩٣٧-١٩٣٩ . ويبين دوافع بريطانيا في إلحاق تبعية عدن بوزارة المستعمرات بدلا من الهند في العام ١٩٣٧، وموقف الهنود واليمنيين من سكان عدن من هذا الإجراء. كما يتناول الدوافع البريطانية لإقرار قانون المحميات، وفرض سياسة الاستشارة في العام نفسة. ويبين أيضا طبيعة المقاومة اليمنية في المحميات. كذلك المخططات التي اتبعتها بريطانيا ضد إمام اليمن لاحتلال منطقة شبوة.

واهتم الفصل الثالث بالإجراءات السياسية والعسكرية في عدن ومحمياتها خلال الفترة ١٩٣٩-١٩٤٥ . توزعت على أربع محاور أساسية. يبدأ المحور الأول بعرض الوضع الدولي وتأثيرة على المنطقة العربية كمنطقة استراتيجية، كانت موضع تنافس دولي. ثم باستعراض للوضع السياسي والعسكري في المنطقة اليمنية عشية الحرب. وذلك لإعطاء صورة عن أهمية المنطقة في نظر السياسة البريطانية وتهيأتها سياسيا وعسكريا لاحتمال إندلاع الحرب.

ويتناول المحور الثاني أحداث مستعمرة عدن ومحمياتها في ظل الحرب، وكيف خضعت لقانون الطوارىء، وماالندرج تحتة من قوانين سياسية وعسكرية، وما ترتب عليها من إجراءات. ثم كيف تقبل الشعب اليمني هذه الإجراءات، ومدى استجابته لها، وتحمله أعباءها العسكرية والمالية.

كمايتناول المحور الثالث دور عدن في مواجهة العدوان الإيطالي ومساهمتها كقاعدة عسكرية في التصدي للقوة الإيطالية والقضاء عليها في منطقة البحر الأحمر. ويبين أيضا الإجراءات العسكرية التي اتبعتها السلطات البريطانية ، تحسبا لهجمات يابانية على المنطقة.

ويتحدث المحور الرابع عن السياسة البريطانية في المحميات خلال الفترة ١٩٤١-١٩٤٥. وهي الفترة التي حاولت السلطات البريطانية فيها إحياء سياسة التقدم في المحميات بعد تجميدها في بداية الحرب. ويتناول هذا المحور البحث عن الدوافع لإعادة النظر في خططها السياسية. وماهي سبل فرض سياسة الإستشارة في المحميات الغربية. وكيف واجهت حركة المقاومة اليمنية النشاط السياسي والعسكري البريطاني فيها. كما يتطرق هذا المحور إلى التطورات في العلاقة الأنجلو-يمنية خلال فترة الحرب ١٩٣٩-١٩٤٥.

يتناول الفصل الرابع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مستعمرة عدن ومحمياتها خلال الفترة ١٩٣٧-١٩٤٥، في ثلاث محاور. يتناول المحور الأول الوضع الاقتصادي منذ عشية الحرب حتى العام ١٩٤٥ . ويبين هذا المحور القوانين والإجراءات الاقتصادية التي فرضتها السلطات البريطانية على المستعمرة ومحمياتها ونتائج ذلك على الشعب اليمني. كما يبين اهتمام السلطات البريطانية بالناحية الزراعية والعمل على تطورها . كذلك معالجة حالات المجاعة والعمل على القضاء عليها.

ويتناول المحور الثاني آثار السياسة الاقتصادية التي اتبعتها بريطانيا بشكل عام على البنية الاجتماعية لمجتمع عدن والمحميات . ويبين كيف تجلت تلك الآثار في التمييز الاجتماعي بين المستعمرة ومحمياتها. ويبين أيضا تأثير النظام الاقتصادي الذي فرضته بريطانيا في جنوب اليمن في ظهور الاختلافات الطبقية للبناء الاجتماعي لكل من المستعمرة والمحميات.

ويعالج المحور الثالث تأثير المستوى العلمي التي حصلت علية المستعمرة وبعض مناطق المحميات في بروز شريحة المثقفين ودورها في تأسيس الأندية الأدبية والإصلاحية التي أسهمت في نمو وتطور الثقافة والوعي الاجتماعي والوطني.

لقد حاولت الباحثة تقديم دراسة وافية عن الأحداث التاريخية لفترة البحث. إلا أن هناك قصور فيما يتعلق ببعض الوقائع السياسية والعسكرية والإقتصادية لمستعمرة عدن ومحمياتها، لا سيما خلال فترة الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ - ١٩٤٥م. ويرجع ذلك إلى الصعوبات التي واجهتها في جمع المعلومات غير المتوافرة محلياً في مراكز الدراسات والأبحاث والمكتبات الوطنية والجامعية اليمنية. التي كانت تفتقر الوثائق والمصادر الأساسية لموضوع البحث. ثم شحة المراجع الإنجليزية التي تناولت دراسة هذه الفترة. واستندت الباحثة على الوثائق البريطانية كمصادر أساسية للموضوع. وكانت عبارة عن مكاتبات حكومة عدن البريطانية إلى وزارة المستعمرات وغيرها من المؤسسات السياسية والعسكرية البريطانية ذات العلاقة وبالعكس. وهي سجلات حافلة بالمذكرات والتقارير السرية المعنية بهذه الفترة. لم تسمح الفترة الزمنية القصيرة، التي توافرت للباحثة، لدراسة معظم هذه الوثائق في كل من دار السجل العام ودار السجل الهندي في بريطانيا. كما استندت الباحثة على دراسة القوانين في أرشيف محكمة عدن ومحاضر جلسات المكتب التنفيذي في وثائق مركز الدراسات والأبحاث اليمنية - عدن.

ولما كانت هذه الوثائق تتحدث عن وجهة النظر البريطانية، حاولت الباحثة تغطية وجهة النظر اليمنية من خلال لقاء الشخصيات اليمنية المعاصرة لفترة البحث. إلا أن الكثير منهم إعتذر، إما لتحفظهم وعدم رغبتهم الخوض في الموضوع، أو لعدم التذكر. وتفضل البعض مشكوراً طرح مايذكرونه من معلومات لعلها غطت بعض جوانب النقص. وبالإضافة إلى ذلك إعتمدت الباحثة أيضاً على المراجع والدوريات العربية والأجنبية.

وترجو الباحثة أن يكون هذا الجهد المتواضع مساهمة في إضافة حلقة جديدة لسلسلة الأبحاث، التي تناولت تاريخ اليمن الحديث.

والله ولي التوفيق

مقدمة البحث/

شفيقة عبدالله العراسي

الفصل الأول

دراسة تمهيدية عن: تطور السياسة البريطانية في المنطقة اليمنية ١٦٠٩ - ١٩٣٧

١- بريطانيا وتنامي إهتماماتها بالمنطقة اليمنية ١٦٠٩ - ١٩٣٦

١-١ أولى الإهتمامات بالمنطقة اليمنية :

إسترعت أهمية منطقة البحر الأحمر وإستراتيجيتها الإقتصادية إنتباه الحكومة الإنجليزية، منذ بداية النشاط التجاري لشركة الهند الشرقية. واقتصر نشاطها في اليمن خلال الفترة ١٦٠٩ - ١٧٩٨ على إنشاء الوكالات التجارية في ميناء «المخا»، لأنه من أهم الموانئ التجارية في اليمن، حينئذ. وكان يتم ذلك، بعد مصادقة الحكومات اليمنية -سواء في ظل النظام العثماني أو الإمامة اليمنية- على منحهم هذا الإمتياز، شأنهم في ذلك شأن غيرهم من التجار الهولنديين أو الفرنسيين.

كان النشاط التجاري الإنجليزي للشركة غير مستقر في المنطقة اليمنية، لعدم إستقرار أوضاع الشركة الإنجليزية نفسها، من ناحية، وهيمنة الشركات الغربية المنافسة من ناحية أخرى. فقد تأسست شركة الهند الشرقية الإنجليزية عام ١٦٠٠م. وواجهت كثيراً من المشاكل التي هددت إستقرارها في الشرق، لظهور شركات إنجليزية أخرى حصلت على إمتياز من الحكومة الملكية الإنجليزية نفسها، التي إنتهى أمرها بإتحادها مع الشركة الأولى عام ١٦٤٩. إضافة إلى ذلك، هيمنة الشركة الهولندية والفرنسية في المنطقة وإحتكارهما التجارة، كذلك أسلوب القرصنة الذي إتبعته الشركة الهولندية مما أدى إلى تجميد نشاط الشركة الإنجليزية في المنطقة اليمنية حتى نهاية القرن السابع عشر.

وعظم نفوذ الإنجليز في الشرق بعد أن تمكنت الشركة من السيطرة على شبه جزيرة «بومبي» عام ١٦٨٨(١). وفي هذا السياق، أشاد «بونداريفسكي» إلى أن «بومبي» ميناء طبيعي هام، أصبح مقراً للشركة الإنجليزية، وتدار منه جميع العمليات العسكرية المرتبطة بالخليج والبحر الأحمر(٢).

ونظراً لهذا النجاح ظهرت شركة إنجليزية منافسة، سعت للثروة والنفوذ، الأمر الذي دفع بالحكومة الإنجليزية إلى توحيدهما في مؤسسة واحدة عام ١٧٠٨ منعاً للصراع بينهما. وعُرفت باسم شركة الهند الشرقية الشهيرة. (The Honorable East Indies Co) وشكل هذا الإتحاد البداية الفعلية لنشاط الشركة وإحتكارها لتجارة الشرق، والتوسع عسكرياً لإحتلال عدد من المدن الهندية(٣).

وسعت إنجلترا -أمام نشاط الشركة في التوسع وبسط النفوذ- إلى صبغ أعمال الشركة بصبغة رسمية، بحيث تعطي للدولة الحق في الإشراف على المستعمرات الشرقية، أهمها «الهند»، بهدف الحد من نشاط «فرنسا» والتصدي لأطماعها في المنطقة. وبناء على ذلك صدر قانون عام ١٧٧٣ قضى بإشراف الحكومة الإنجليزية على أعمال الشركة. وطور هذا القانون عام ١٧٨٤، وكان يعرف «قانون بت الهندي» (Pitt Indian Act) حقق للدولة الإشراف على كافة الشؤون المدنية والعسكرية والمالية للشركة (٤).

ورفعت الثورة الصناعية «إنجلترا» -مع نهاية القرن الثامن عشر- إلى مقدمة الدول العظمى، على الرغم من فقدانها مستعمراتها في أمريكا، ودفعت بها إلى الرخاء والثروة، مما جعلها تحقق قوتها السياسية والعسكرية، وأصبح لأسطولها البحري قدرات عالية ضد أساطيل أوروبا في

جميع البحار والمحيطات(٥). ومكنتها هذه القوة من الوقوف في وجه أعدائها ومنافسيها، على رأسهم «فرنسا»، وكذا فتح جميع الأسواق أمام تجارتها. كما تمكنت من السيطرة على بعض أراضي الهند، في الوقت الذي خضعت فيه بعض أراضيها لسيطرة هولندا وفرنسا. وأصبحت الهند أهم وأثمن المستعمرات الإنجليزية. وإتسع نفوذ إنجلترا الإقتصادي، بعد أن حولت شعوب المستعمرات إلى مستهلكين لمنتجاتها الصناعية(٦).

وحركت الحملة الفرنسية على مصر عام ١٧٩٨ السياسة الإنجليزية نحو بسط النفوذ العسكري في منطقة البحر الأحمر، بعد أن تبيّن لها إستراتيجية المنطقة وأهميتها العسكرية، وذلك، لدرء الخطر عن الهند. واستغلت ضعف الدولة العثمانية -صاحبة السيادة على البلاد العربية- وفرضت على حكام المنطقة عقد إتفاقيات صداقة وتجارة، مع عدن ومسقط والخليج العربي. وكانت هذه الإتفاقيات غطاءً لمشروعات عسكرية مستقبلية في المنطقة.

لقد مهدت بريطانيا -بهذه السياسة- وبما لديها من قوة وثروة -الطريق إلى فرض نفوذها على الطريق البحري من الهند إلى المملكة المتحدة عبر منطقة البحر الأحمر. وكانت «عدن» البوابة الرئيسية، لتنفذ من خلالها للعمل على تحويل منطقة البحر الأحمر إلى بحيرة بريطانية. لذلك قامت بريطانية بدراسة مخططها الإستعماري بفرض سيطرتها على عدن لاسيما بعد أن توفرت لديها الدوافع الأساسية، التي رأت من خلالها أن الظروف مواتية لتحقيق ذلك المخطط.

١-٢ دوافع بريطانيا لاحتلال «عدن»:

تعاظم النشاط الإقتصادي البريطاني في ظل الهيمنة السياسية والعسكرية التي تمتعت بها بريطانيا منذ مطلع القرن التاسع عشر. واحتلت «عدن» مركز الصدارة في خططها الإقتصادية والعسكرية المستقبلية. وكان البريطانيون بحاجة إلى ميناء يقدم لهم تسهيلات خاصة لتحرك أسطولهم التجاري والعسكري، عبر خط مواصلاتهم في البحر الأحمر والمحيط الهندي، وتموينه بالفحم الحجري. ووجدت بريطانيا أن عدن هي الميناء المناسب الذي يصلح مخزناً للفحم، وتموين سفنها التجارية والعسكرية طوال أيام السنة، التي تسير في خط مواصلات البحر الأحمر والخليج العربي بإتجاه الهند(٧).

إن إختيار عدن قد جاء وفق مخطط سياسي إستعماري أعده البريطانيون بالتنسيق مع شركة الهند الشرقية، وعليه لم تستطع بريطانيا التخلي عن فكرة إحتلالها عسكرياً، واعتبرتها صمام أمان مستعمراتها الشرقية، وذلك، لتحكمها بمنفذ البحر الأحمر الجنوبي، وأصبحت هذه الفكرة ذات أهمية بالغة بعد أن تمكنت القوات المصرية من تحقيق إنتصارات عسكرية في أجزاء من الأراضي اليمنية وإحتلالها المناطق الساحلية وكذا مدينة «تعز»، وأوشك إمام اليمن الإعتراف بسيادة «محمد علي» -حاكم مصر- وفتح أبواب «صنعاء» -وفق شروط مرضية - له.(٨)

ولقد أسهمت إتفاقية الصداقة والتجارة -المبرمة بين بريطانيا وسلطان لحج العبدلي عام ١٨٠٢- في إعطاء صورة واضحة عن الواقع السياسي- العسكري والإقتصادي والإجتماعي أيضاً، لأوضاع (عدن) ومجتمع جنوب اليمن، وكانت هذه الإتفاقية بمثابة المقدمات الأولى للإحتلال، إذ ساعدت على تعاظم النفوذ الإقتصادي للبريطانيين، ترتب عليه بناء ركيزة من الأعوان لها في

الداخل(٩). واستطاعت بريطانيا -لما ذكر آنفاً- تنفيذ مخططها الإستعماري، بإرسالها حملة عسكرية بحرية بقيادة الكابتن «ستافورد بيتر هينس» (Captain Stafford B. Hains) لإحتلال (عدن) في التاسع عشر من يناير عام ١٨٣٩ م.

١-٣ تطور السياسة البريطانية وتامين «عدن» بمعاهدات الصداقة والولاء:

إعتبرت حكومة الهند البريطانية (عدن) مستوطنة (Settlement) تابعة إدارياً لإشراف حكومة «بومبي» مباشرة، وكانت جزءاً من الهند البريطانية. لذلك خضعت جميع قوانينها للقانون الهندي(١٠) وعُين «هينس» أول وكيل سياسي فيها، ووقعت عليه مسؤولية تحقيق أهداف الإحتلال، كالدفاع عنها من أية إعتداءات داخلية أو خارجية، وتنفيذ مشروع مخزن الفحم، والبدء في تنشيط التجارة، وكذا التوسع سياسياً نحو الداخل لحماية المصالح البريطانية في المنطقة. وحتّم تحقيق هذه الأهداف بقاء القوات العسكرية في عدن لحماية حدودها المتاخمة لأراضي سلطان لحج، ولبناء الحصون والقلاع، من أجل إحلال الأمن والإستقرار، وخلق المناخ الملائم لتنشيط التجارة. وأحتفظت عدن بإرتباطها القوي بالبحرية الملكية، نظراً لتلك الأهمية الإستراتيجية كميناء ومحطة للفحم على طريق الهند نحو الشرق الأقصى.(١١)

واستطاع «هينس» تشكيل جهاز إداري-إقتصادي يخدم الشؤون السياسيه و العسكرية للحامية البريطانية من ناحية والمؤسسات الإقتصادية والشؤون المدنية من ناحية أخرى. وتطور هذا الجهاز بتطور أهمية عدن الإقتصادية والعسكرية. وإتخذ «هينس» «حي كرتير» مركزاً لجهازه الإداري. وكان له مساعدان ورجل قانون، وهم ضباط مدنيون، كانوا يقومون بالإشراف على الأعمال المدنية، فيما يتعلق بالإيرادات والضرائب، والقضاء والشرطة والبلدية والصحة العامة، والأراضي والخزانة العامة والملاحة والبريد.

إن إحلال الأمن والإستقرار في مستوطنة عدن، كان من المهام الصعبة التي واجهت «هنيس»، أمام إمكانياته العسكرية المحدودة، ورفضت حكومة «بومبي» تعزيزه بالقوة العسكرية، لذلك كان عليه أن يتبع سياسة مرنة مرتبطة بسياسة «فرق تسد»، لضمان بقاء النفوذ البريطاني في المنطقة. وكانت معاهدات الصداقة والسلام -مع حكام المنطقة المتاخمة حدود أراضيهم لعدن- الإجراء الوقائي الأولي، الذي حاول «هنيس» أن يضمن به تحقيق الأمن والإستقرار لعدن(١٢).

لم يستطع (هنيس) إستمالة اليمنيين بسهولة، فقد شهدت الفترة من ١٨٤٠ حتى ١٨٤٦ تصاعداً ثورياً ضد قوات الإحتلال البريطاني في عدن. فقد كان سلطان لحج العبدلي على رأس هذه المقاومة(١٣). وعلى الرغم من تكرار المحاولات العسكرية المناهضة لقوات الإحتلال بهدف إستعادة عدن- إلا أن جميعها أُحبطت. ويعني ذلك أن اليمنيين أُجبروا على الإستسلام، بسبب أن إمكانياتهم العسكرية لم تكن تتلاءم مع إمكانيات العدو. كما أن ظروف الهزيمة المتكررة دفعتهم إلى قبول سياسة الأمر الواقع، والخضوع لسلطان المال، وإغراءاته، مقابل معاهدات تلزمهم تنفيذ ما ترسمه لهم السلطات البريطانية في عدن، إضافة إلى سلامة وصول قوافل المنتجات التجارية البريطانية نحو الداخل. ولقد عُرفت هذه المعاهدات، «بمعاهدات الولاء والصداقة والسلام(١٤)».

أمنت هذه السياسة لبريطانيا شيئاً من الإستقرار النسبيّ. إلا أنها لم تقض نهائياً على جميع الأعمال العسكرية ضدها، التي أخذت بعضها طابع التمردات القبلية. فكانت تعمد القبائل المتمردة في مثل هذه الحالة إلى قطع الطرقات ومصادرة قوافل التموين، مما دفع بالسلطات البريطانية اللجوء إلى حلفائها من أمراء وسلاطين، لمساندتها على قمع هذه التمردات أو الحد منها.

إستطاعت حكومة عدن إستقطاب سلطان لحج، ليكون حليفها الدائم والمنفّذ لحل كثير من الخلافات بين السلطات البريطانية وحكام المنطقة. كما كان الشخصية المميزة، من حيث الهبات المالية، والمكانة الإجتماعية، وغيرها من المميزات التي تُظهر عمق العلاقة البريطانية-العبدلية.

وتطلّعت بريطانيا -في نفس الوقت- إلى المقاطعات الشرقية من جنوب اليمن، أهمها حضرموت، لإخضاعها بمعاهدات حماية السفن، وحظر تجارة الرقيق، وكانت ترمي بذلك إلى بسط نفوذها السياسي فيها. وحظى السلطان القعيطي بنفس المكانة السياسية والإجتماعية التي كان يحظى بها العبدلي لدى السلطات البريطانية، لأهميته في تأمين مصالحها في المنطقة اليمنية.

حققت سياسة الولاء والصداقة بعضاً من الإستقرار السياسي والإقتصادي لعدن. في الوقت نفسه تنامت أهميتها بتنامي الأحداث الدولية سياسياً وإقتصادياً وعسكرياً. وأصبحت بذلك أحد أهم المراكز الحيوية التي لا يمكن الإستغناء عنها. وسعت بريطانيا لتحقيق أحد أهم أهداف إحتلالها لعدن كميناء تجاري، وتنشيطه إقتصادياً على النحو التالي:

-جذب العمليات التجارية من الموانى اليمنية الخاضعة لنظام محمد علي، وكذا الموانئ الإفريقية المجاورة.

-إحتكار تجارة البن ليتم تصديره من عدن بدلاً من المخا لضرب إقتصاد مصر، وكذا تعطيل الموانئ اليمنية الأخرى بغرض إضعاف نشاطها داخل المنطقة اليمنية.

-تحويل عدن إلى ميناء حر عام ١٨٥٣ بهدف ربطه بالعالم الخارجي بعد تحريره من قيود الإستيراد لإزدهاره ورخائه(١٥).

وعظمت أهمية عدن الإقتصادية والعسكرية بافتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩، إذ أصبح خط البحر الأحمر أقصر الطرق الملاحية وأكثرها حيوية ونشاطاً. وأدركت بريطانيا قيمة عدن، ومدى أهميتها الحيوية في شبه الجزيرة العربية، وكذا تأثيرها في مستقبل السياسة البريطانية في المنطقة.

وشهدت منطقة البحر الأحمر -في أعقاب الإحتلال البريطاني لعدن- تطورات سياسية وعسكرية، تمثّل ذلك بسعي كل من فرنسا و إيطاليا لشراء مراكز إستراتيجية في جنوب غرب البحر الأحمر، كقواعد عسكرية لتوازن قوة كلٍ منها بالقوة البريطانية في المنطقة، لاسيما بعد شق قناة السويس عام ١٨٦٩. ولم تحاول ألمانيا الحصول على مراكز عسكرية لها في منطقة البحر الأحمر، إذ أتجهت بأطماعها الى المنطقة الشرقية من البلاد العربية، فحصلت على إمتياز من الدولة العثمانية في نوفمبر عام ١٨٩٩، قضى بمد سكة حديد يربط هامبورج، برلين، فيّنا ببغداد والخليج العربي عبر الآستانة(١٦).

وظل نشاط فرنسا وإيطاليا في كل من الصومال ومنطقة الشيخ سعيد* ومصوّع إقتصادياً - تجارياً، ولم تقم أي منهما بعمل عسكري يثير حفيظة بريطانيا في عدن. إلاّ أن بريطانيا كانت تراقب نشاطهما وتحركاتهما من قاعدتها عدن. واستطاعت فرض هيمنتها على منطقة البحر الأحمر، والتحكم بمنفذيه الشمالي والجنوبي (قناة السويس وعدن)، وكذا التحكم بخط الملاحة عبرهما، نحو أوروبا بإحتلالها مصر عام ١٨٨٢، وقبرص عام ١٨٧٨م، بهدف تأمين مصالحها في البحرين الأبيض والأحمر.

١-٤ السياسة البريطانية في ظل الحكم العثماني في اليمن ١٨٤٩-١٩١٨:

أثار نشاط بريطانيا -السياسي والعسكري في جنوب اليمن- الدولة العثمانية، فحاولت إستعادة نفوذها الفعلي في اليمن بحملتين عسكريتين كانت الأولى عام ١٨٤٩، والثانية عام ١٨٧٢م، حققت بهما السيطرة على أجزاء من إقليم شمال اليمن، على طريق تحقيق النفوذ الكامل لجميع أجزاء المنطقة اليمنية، لاسيما الأراضي الجنوبية المشمولة بمعاهدات الولاء والصداقة. وأدى الوجود العثماني في اليمن إلى ظهور ثورة يمنية مناهضة لبني عثمان، إشتدت مع نهاية القرن التاسع عشر، ومطلع القرن العشرين(١٧). وأصبح الوضع السياسي العسكري يهدد المصالح السياسية-العسكرية والإقتصادية لحكومة عدن البريطانية.

وفي خضم هذه المتغيرات السياسية، تحركت السياسة البريطانية نحو حماية مصالحها وتعزيز مكانتها وقوتها في المنطقة. وأرادت بريطانيا -على الصعيد الخارجي لعدن- إحكام قبضتها على مستعمراتها الشرقية، وإخضاعها لحكومة التاج مباشرة. فأصدرت قانوناً عام ١٨٥٨، عُرف «بقانون التنمية الأفضل للهند» (An Act for the Better Development of India). وتمّ بموجبه إلغاء حكم شركة الهند الشرقية الإنجليزية بشكل نهائي، وإنتقال سلطاتها إلى حكومة بريطانيا مباشرة. وعزّز هذا الإجراء، «إعلان الملكة فكتوريا» (Queen's Proclomation) الذي أعلن فيه نقل السلطة من الشركة إلى حكومة التاج البريطاني، ووضع أُسس الحكم الجديدة الواجب إتباعها في الهند(١٨).

وأدركت بريطانيا فيما يتعلق بسياستها على الصعيد اليمني، أن شق قناة السويس ضاعف من أهمية عدن الإستراتيجية، أكثر من السابق. فهي كميناء حُرّ على خط التجارة العالمي ستكون أكثر حيوية ونشاطاً، ورافداً عظيماً لخزينة المال البريطانية، ولإزدهار الإقتصاد البريطاني في فترة السلم. أما في وقت الحرب فقد تميّزت بأهمية إستراتيجية كقاعدة عسكرية حصينة عند مدخل البحر الأحمر، دعمت قوة بريطانيا وموقفها العسكري، كإحدى الدول الأعضاء في سياسة الأحلاف(١٩).

وكان على بريطانيا تأمين عدن بإقتطاع الأراضي المتاخمة لها، وأخذها سياجاً وحزاماً أمنياً لها. ولمّا كانت هذه الأراضي خاضعة للعقربي، فقد فرضت عليه عقد إتفاقية في أبريل عام ١٨٦٩، إلتزم بها بيع «شبه جزيرة جبل إحسان»، وتشمل جبل حسّان وخوربير أحمد، والغدير وبندرفقم.

* أنظر هامش (٢٥) للفصل الثاني

والتزم العقربي في الوقت نفسه بعدم بيع أو رهن أو تنازل لأي كان في أي جزء من الاراضي المذكورة، إلاّ للحكومة البريطانية(٢٠).

واحتل موضوع تأمين عدن وحمايتها الأوليّة في السياسة البريطانية، بعد السيطرة العثمانية على اليمن وتوغل قواتها الأراضي الجنوبية(٢١). فعملت على تزويد «جزيرة بريم» بالمدفعية وتقوية منشآت الميناء(٢٢). ولم تكتف بذلك، بل قامت بشراء ضاحية الشيخ عثمان، وفرضت على السلطان «العبدلي» توقيع صك البيع في السابع من فبراير عام ١٨٨٢ م، مقابل خمسة وعشرين ألف وخمسمائة ريالاً(٢٣). إزدادت المساحة المحتلة من خمسة وثلاثين ميلاً مربعاً إلى ما يزيد عن سبعين ميلاً مربعاً. وكانت هذه المساحة متنفساً لعدن، بعد أن ضاقت بالسكان. وأصبحت دار الأمير الحدود الفاصلة بين سلطات عدن البريطانية وأراضي العبدلي.

وشيّدت السلطات البريطانية الإستحكامات العسكرية في المنطقة، ونقلت إليها الجنود من الهند. وعلى الرغم من نجاح بريطانيا في إنشاء الدرع الواقي لعدن، إلاّ أنها ظلت مهددة بالخطر، لإحتمال هجمات من المناطق الداخلية والمناهضة لبريطانيا، مثل الصبيحي، الحوشبي، اليافعي، من ناحية، والقوات العثمانية وزحفها مرة أخرى على الأراضي العبدلية، من ناحية أخرى(٢٤).

وفرضت السلطات البريطانية -لمواجهة تلك المخاطر- «معاهدات الحماية» في تسعينات القرن التاسع عشر، ألزمت بها سلاطين وأمراء ومشايخ جنوب اليمن، تجاوز عددها -عشية الحرب العالمية الأولى- ثماني عشرة معاهدة، عقدت أول معاهدة حماية مع «سلطان المهرة وقشن» عام ١٨٨٦. وتميّزت تلك المعاهدات بوحدة المضمون، ونصت على أن تتعهد الحكومة البريطانية ببسط حمايتها على أراضي هؤلاء الحكام وتوابعها، مقابل تعهدهم لبريطانيا عن أنفسهم وورثتهم وخلفائهم أنْ يمتنعوا عن الدخول في أية إتصالات أو معاهدات مع أية دولة أجنبية دون موافقة الحكومة البريطانية، وأن يُبلّغ «المقيم السياسي» بعدن أو أي ضابط بريطاني عن أية محاولة لأية دولة أجنبية للتدخل في شؤون أراضيهم وتوابعها(٢٥). كانت طبيعة هذه المعاهدات غير متكافئة بمفهوم القانون الدولي، لعدم تمتع الوحدات السياسية المشمولة بالحماية، بالشخصية الدولية(٢٦).

وتكمن أهمية هذه السياسة (الحماية) في أنها حققت لبريطانيا الحزام الأمني، والدرع الواقي الذي يقي عدن ومحميتها من التدخل العثماني، وأطماع أية دولة منافسة، ومنحتها الصفة القانونية للتفاوض بشأن الحدود مع العثمانيين(٢٧). كما أنها لم تكن لحماية حكام المحميات ورعاياهم، كما هو منصوص عليه في بنودها، وإنما كانت في الأساس للدفاع عن «عدن»، وتحويل هؤلاء الحكام إلى قوة حراسة للسهر على أمنها وسلامتها من أية هجمات تأتيها عبر المنطقة الداخلية(٢٨). وتجلّى ذلك في تخلي بريطانيا عن المحميات أثناء الحرب العالمية الأولى، إذ إكتفت بالدفاع عن عدن تاركة المحميات تواجه أعباء الحرب مع الأتراك وحدها(٢٩).

وفرضت بريطانيا -في إطار دفع المخاطر لتأمين عدن- سياسة ترسيم الحدود بين مناطق نفوذيهما في اليمن (بريطانيا وتركيا). وبرزت تلك السياسة على ضوء النشاط العسكري العثماني في المنطقة اليمنية الجنوبية. وأرسلت بريطانيا بعثات سياسية -عسكرية لمسح أراضي الحدود على الطبيعة، لتخضع السلطات العثمانية في اليمن لسياسة الأمر الواقع، والإلتزام بالمواقع التي حددها ضباط بريطانيا السياسيون. وتمّ تشكيل «لجنة الحدود»، حيث بدأت عملها عام ١٩٠٢. واستطاعت السلطات البريطانية إنتزاع توقيع على وثيقة من قبل الجانب العثماني في اليمن عام

١٩٠٤، تقر بمسح الحدود التي رسمتها سلطات عدن البريطانية. وعلى الرغم من رفض العثمانيين لهذه الوثيقة، إلا أن بريطانيا إعتبرتها وثيقة دبلوماسية. وظل النزاع حول مشكلة الحدود بين الطرفين قائماً حتى عام ١٩١٣. وبدأت المفاوضات مرة ثانية عام ١٩١٤، إنتهت بإتفاق الطرفين على هذا المشروع، وعقدت إتفاقية بينهما، تمّ التصديق عليها في الثالث من يونيو عام ١٩١٤(٣٠). والجدير بالإشارة أن الحدود المتفق عليها عام ١٩١٤ كانت وهميّة، لم يكن الهدف منها إلا المحافظة على بقاء قوات كلٍّ منها في المواقع المحددة لها في الإتفاقية. ولم تعترف الحكومة اليمنية بهذه الإتفاقية. كما ظلت القبائل محافظة على علاقاتها في جانبي الحدود دون تقديم ولاءها لأية دولة منهما.

لقد تمخضت الحرب العالمية الأولى عن ظهور قوى جديدة متصارعة في المنطقة اليمنية والبحر الأحمر، كقوة آل سعود في الحجاز، وقوة الإمامة الإدريسية في عسير، وقوة الإمامة الزيدية في شمال اليمن. فبالنسبة للقوة الأخيرة، فقد إعتبر الإمام «يحي حميدالدين» نفسه وريثاً شرعياً للعثمانيين بعد إنسحابهم من اليمن في مارس ١٩١٩(٣١). وكانت سياسته مناهضة لبريطانيا، فلقد رفض الإعتراف بوجودها في «عدن والمحميات»، وكذا رفضه إتفاقية الحدود التي عبّرت -من وجهة نظره- عن أطماع قوتين أجنبيتين في المنطقة، دون وضع إعتبار لرغبة الشعب اليمني، وطموحه في وحدة أراضيه(٣٢).

إتخذت بريطانيا، إزاء هذا الموقف، إجراءات سياسية وعسكرية بُعيْد الحرب، ولمواجهة مستجدات هذه المرحلة في المنطقة أيضاً. فعملت على إعادة سلطان لحج العبدلي إلى أراضيه، بعد إنسحاب قوات «سعيد باشا»، بموجب إتفاقية مودروس عام ١٩١٨، ومنحه صلاحيات واسعة للقضاء على أي تمرد، أو عدوان، من شأنه أن يزعزع أمن السلطات البريطانية في عدن، واستطاعت بريطانيا بهذه الخطوة كسب ثقة حكام المحميات، والإلتفاف حولها، تجنباً للسيطرة الزيدية. كما عقد السلطان القعيطي إتفاقية تعزيز الحماية عام ١٩١٨، لتثبيت سلطته والقضاء على خصومه. وحققت بريطانيا، بتوثيق علاقتها، بهاتين السلطنتين نفوذاً واسعاً في أراضي المحميات. ومن خلالهما توالى عليها معظم حكام الداخل للإنضواء تحت حمايتها.

واحتلت بريطانيا ميناء «الحديدة» على إثر إنسحاب القوات العثمانية من اليمن عام ١٩١٨، كإجراء وقائي تواجه به قوة «الإمام». ثم سلمت الميناء لحليفها «الإدريسي» في نهاية عام ١٩٢١، لخلق الصراع بين القوتين (الزيدية والإدريسية)، وإضعاف القوى المحلية بهذا النزاع، فتحقق بذلك هيمنتها وقوة نفوذها، وكذا إملاء شروط صلح على الطرفين تتلاءم ومصالحها في المنطقة(٣٣).

لجأت بريطانيا إلى السياسة المرنة لمواجهة طموح «الإمام يحي». وفتحت باب المفاوضات معه. فأرسلت بعثة «جيكوب» (Jacob) عام ١٩١٩، ثم بعثة «كليتون» (Clayton) عام ١٩٢٦، وقدمت من خلالهما مقترحاتها للإمام بشأن السلام والإعتراف بنفوذها في الجنوب. وفشلت تلك المفاوضات، كما رفض الإمام المقترحات البريطانية وإعتبرها تمس سيادة اليمن ووحدته. وأصرّ على أن جنوب اليمن جزء لا ينفصل عن اليمن (٣٤).

وسعت بريطانيا أثناء المفاوضات إلى تأليب القبائل اليمنية ضد الإمامة الزيدية، مستغلّة بذلك الخلافات المذهبية (الشافعية-الزيدية). وإتخذت من هذا الخلاف ثغرة تنفذ منها إلى تعميق النزاع المذهبي، لخلق جبهة معادية للإمامة تضعف قواتها من الداخل. وكانت قبيلة الزرانيق

الوسيلة التي تمكنت بها بريطانيا من إحداث النزاع الداخلي في اليمن. ولكن ظل الإمام قوياً وشديداً على الرغم من الأساليب البريطانية المعادية له، ماضياً في تحقيق آماله وأهدافه في أراضي الجنوب.

لم يكن أمام السلطات البريطانية، لمواجهة موقف الإمام المتشدد، إلاّ إتباع وسائل أكثر فاعلية ليذعن بها، ويعترف بنفوذها في المنطقة، لاسيما في ظل توسع علاقاته الدولية التي باتت هي الأخرى تشكل خطورة على بقاء نفوذها في اليمن الجنوبي. وكان «سلاح الجو الملكي» بالتعاون مع «قوات محمية عدن» (الليوي LEVIES)(٣٥) عام ١٩٢٨ القوة الفاعلة حينئذ، كجهاز قمع وإرهاب، للإخضاع والسيطرة. وتمكنت بريطانيا بهذه القوة من إضعاف المقاومة اليمنية في المحميات، وقوة الإمامة الزيدية معاً، مستغلة بذلك تردي العلاقة اليمنية-السعودية عام ١٩٣٢. فأدى ذلك إلى التقارب اليمني-البريطاني، وإجراء مفاوضات السلام التي إنتهت بإتفاقية صنعاء في فبراير عام ١٩٣٤(٣٦). نصت الإتفاقية على إعتراف الطرفين بمراكز نفوذيهما، فضلا عن التعاون فيما بينهما بغض النظر عن مسألة الحدود التي ظلت معلّقة(٣٧).

ويظهر جلياً، أن بريطانيا إستطاعت تحقيق أهدافها الإستراتيجية عسكرياً وإقتصادياً، بأقل التكاليف. وذلك لإتباعها سياسة مرنة ربطت تطورها بتطور الأحداث المحلية والدولية، من ناحية. ولوجود عدة عوامل أسهمت مساهمة فاعلة في نجاح تلك السياسة وتثبيت نفوذها في المنطقة اليمنية من ناحية أخرى.

وعكس التمزق الإجتماعي -الذي كان يعيشه المجتمع اليمني- آثاراً سلبية على الناحية السياسية-الإقتصادية، ترتب عليه ضعف عسكري لذلك عجزت اليمن بشطريها ضد أية إعتداءات خارجية. وكان للصراع المذهبي بين الشافعية والزيدية دوراً بارزاً في هذا التمزق. وأدى ذلك إلى نفور الزعامة المحلية في الجنوب اليمني من الحكم الزيدي. وحرصت على بقاء إستقلالها، مما دفعها إلى تفضيل بريطانيا وإغراءاتها المالية على التسلّط الزيدي. وكان النظام العثماني ثم الزيدي في اليمن وضعفهما العسكري أحد أسباب نجاح السياسة البريطانية أيضاً وتطلعاتها نحو المنطقة الداخلية. بالإضافة إلى ذلك القوة العسكرية البريطانية وعدم تكافؤها مع القوة العسكرية اليمنية. وكان سلاح الطيران الملكي وقوات محمية عدن القوة الأساسية التي ارتكزت عليهما بريطانيا في توغلها نحو الداخل ، وتحقيق مزيد من النفوذ الفعلي دون منافس في منطقة الجنوب اليمني.

٢- التطور السياسي - الإداري لحكومة عدن ومحميتها ١٨٣٩-١٩٣٧

٢-١ السلطة السياسية - الإدارية في مستوطنة عدن: (Aden Settlement)

تطورت السلطة السياسية والجهاز الإداري - الإقتصادي لحكومة عدن في أعقاب الإحتلال. وشمل هذا التطور نمواً في عدد السكان، ونمواً في المؤسسات الخدمية في المستوطنة، حيث إرتبط هذا النمو بتنامي أهمية عدن الإقتصادية، وبالمستجدات الدولية، وكذا أحداث المنطقة المحيطة بها خلال هذه الفترة (١٨٣٩ - ١٩٣٧).

تألفت عدن ومحميتها من جزئين متميّزين، خضع الجزء الأول قانوناً للهند البريطانية. وكان عبارة عن منطقة ساحلية ضيّقة شملت مدينة كريتر، التواهي (الميناء)، المعلا وخورمكسر. وشمل هذا الجزء أيضاً الأراضي الساحلية الممتدة بين خور بير أحمد وبندر فقم، بالإضافة إلى مدينة الشيخ عثمان وضواحيها(٣٨). وخضع الجزء الثاني (المحميات) لإشراف وزارة المستعمرات.

وكان عدد السكان في الجزء الأول، بما فيهم العسكريون حوالي ٤٦,٧٣٨ نسمة عام ١٩٣١. وسكن معظم هؤلاء المدن الساحلية مثل كريتر، المعلا والتواهي. وكانت أكثر كثافة سكانية عن غيرها من المناطق، بسبب وجود أهم المراكز التجارية والعسكرية فيها(٣٩).

وتألف المجتمع العدني بذلك، من جنسيات مختلفة على النحو المبيّن في الجدول التالي بناء على إحصاء عام ١٩٣١(٤٠):

الجنسية	عدد الأفراد	الجنسية	عدد الأفراد	الجنسية	عدد الأفراد
يمنيون	٢٩٨٢٠	يهود	٤١٢٠	أوروبيون	١١٤٥
هنود	٧٣٨٧	صومال	٣٩٣٥	جنسيات أخرى	٣٣١

كان الهنود أكثر السكان الأجانب كثافة في عدن. ويعود ذلك إلى إرتباط عدن بحكومة الهند، وحصولهم على إمتيازات وحقوق واسعة في مختلف مجالات الحياة السياسية والعسكرية والإقتصادية. وساعدت هذه الإمتيازات على هجرة الهنود وإستيطانهم عدن(٤١).

ويلي الهنود في العدد، اليهود، فقد كان عددهم عام ١٨٣٩ حوالي مائة وثمانين شخصاً، إرتفع إلى ما يقارب أربعة ألف شخصاً عام ١٩٣١(٤٢). تمركز غالبيتهم في عدن، بسبب إزدهار الحركة التجارية فيها، وكذا توفير الحماية البريطانية لهم. تلك الحماية التي تعود أسبابها إلى موقف الطائفة اليهودية اليمنية وما قدمته من خدمات سياسية تجسسية للسلطات البريطانية، منذ ما قبل الإحتلال وبعده(٤٣).

كان توفير الحماية البريطانية للجالية الهندية واليهودية متمشياً مع سياسة بريطانيا الإستعمارية الرامية إلى تثبيت الإحتلال، بفتح باب الهجرة الأجنبية، ليس لهاتين الجاليتين فحسب، بل والصومالية والأوروبية والعربية وغيرها من الجاليات الآسيوية أيضاً. وكان ذلك بهدف القيام بالمهام والوظائف الخدمية اللازمة لقوات الإحتلال والشركات الإستثمارية، وإقصاء السكان العرب اليمنيين عن أهم هذه الوظائف.

كانت «عدن» خاضعة محلياً -خلال الفترة ١٨٣٩-١٨٥٤ لسلطة «هينس» (Hains) كأول وكيل سياسي (Political Agent) لعدن. وفُصلت في عهده الشؤون السياسية والإدارية عن العسكرية. وأشرف «هينس» سياسياً وإدارياً على «عدن» وتُركت الشؤون العسكرية للكابتن «بيللي» (Baillie)(٤٤). وتولى بعد «هينس» الميجر «أوترام» (Major Outram) (١٨٥٤-١٨٥٦)، واستجد في عهده منصب «المقيم السياسي» (Political Resident)، لتولي إدارة الشؤون المدنية والعسكرية في آن واحد. وإستمر التعامل بهذا المنصب -الذي كان يعني في الواقع منصب الحاكم- حتى عام ١٩٣٢ م. وتولى -خلال هذه الفترة- عشرون مقيماً سياسياً.

ولم تتم خلال هذه الفترة فصل «عدن» عن حكومة «بومبي»، إلاّ عام ١٩١٧ م، عندما تم نقل الإشراف على العلاقات البريطانية بقبائل منطقة الجنوب العربي إلى المندوب السامي البريطاني في «مصر»، وكان مركز الإشراف المختص بتلك القضايا خلال الحرب العالمية الأولى يسمى «المكتب العربي». إلاّ أن ذلك الفصل لم يستمر طويلاً، فسرعان ما أُعيدت «عدن» لإشراف إدارة «بومبي»(٤٥). واعتمدت مستوطنة عدن مالياً على إيراداتها المالية من الميناء والضرائب كرافد أساسي لميزانيتها، كما تحملت وزارة المستعمرات الأعباء المالية التي كانت تنفقها على المحميات(٤٦). وظلت السلطة الإدارية لمستوطنة عدن -في أعقاب الحرب العالمية الأولى- تحت إشراف حكومة الهند، وخضعت الشئون السياسية والعسكرية فيها لإشراف الحكومة البريطانية.

وتمّ الفصل بين القيادتين المدنيّة والعسكرية في عام ١٩٢٨، وتحوّلت عدن إلى مقر للقوات الجوّية تحت مسؤولية وزارة الطيران، بدلاً من وزارة الحربية. وأُوكلت مهمة الشؤون المدنية للمقيم السياسي، كما أُوكلت مهمة الدفاع عن عدن ومحميتها لقوة سلاح الطيران الملكي (R.F.A.). وظلت عدن جزءاً من ولاية «بومبي»(٤٧).

وتحوّلت عدن في ربيع عام ١٩٣٢ لإشراف حكومة الهند المركزية، وأصبح المقيم السياسي رئيساً مفوضاً لمقاطعة عدن (Cheif Commissioner's Province) وقائداً عاماً، لا علاقة له بإدارة «بومبي» البريطانية. وجاءت هذه التغييرات بعدما وصلت التطورات السياسية في «الهند» إلى مرحلة تشجِّع فصل «عدن» عن «بومبي». وكانت السلطات البريطانية في كل من «الهند» و«لندن» ترى أن العرب في عدن، الذين كانوا يمثلون الأغلبية السكانية للمستوطنة سوف يشكلون المعارضة لأي إقتراح يدعو إلى إستمرار بقاء عدن تحت سلطة حكومة «بومبي»، بعد أن يصبح الإستقلال المحلي أمراً واقعاً في الهند. واعتبر هذا التحويل في حقيقة الأمر خطوة أولى في إتجاه وجود حكومة محلية داخلية. وأثار هذا التغيير إهتمام بعض الهنود وطائفة الفرس، الذين نظروا إليه بعدم الرضى، لأنهم كانوا يمنّون أنفسهم -عند إستقلال الهند- أن يلعبوا دوراً هاماً في شؤون عدن المستقبلية أكبر مما كانوا عليه في الماضي.

وكان «هيكنبوتام» (Hickinbotham) يرى: «**أن هذا الإجراء سيعكس آثاره العملية على «عدن»، حيث سيذلل جميع العقبات التي تسببها حكومة «بومبي»، عندما تقدم إليها مقترحات لتحسين أوضاع سكان «عدن»، لتقدم -عبرها- إلى حكومة الهند. وكانت تلك المقترحات تُقدم دائماً مرفقة بتوصيات قوية وواضحة بعدم توفير الإعتمادات المالية، وتصبح إدارة «بومبي» بذلك، عائقاً لأية تحسينات في عدن**»(٤٨).

وظل العنصر الهندي مهيمناً على الوظائف في المؤسسات الحكومية، بعد البريطانيين، وكذا على التجارة والإقتصاد العدني بمختلف مجالاته الحيوية. وأصبحت الشركات الهندية قوة مالية فاعلة ومهيمنة على الإقتصاد العدني الذي كان يعتبر إقتصاد خدمات، حيث كانت معظم عائدات هذه الشركات تُحوّل إلى الهند. كما لم تطرأ أي تعديلات في الأسس العسكرية والمدنية في «عدن» نتيجة لهذه التغييرات في التبعية(٤٩). وكان المقيم يعتبر القيادي الأول للمسؤولين المدنيين في عدن. وكان «رايلي» (Reilly) آخر مقيم، وأول مفوض سياسي (Chief Commissioner). كما كان يوجد أربعة من الموظفين الأوروبيين في السكرتارية كمساعدين(٥٠). **مساعد** أول وثان

للمقيم، وسكرتير سياسي، وضابط سياسي. وتولى كل من «شامبيون» (Champion) السكرتير السياسي و «ليك» (Lake) الضابط السياسي إدارة المحميات بمساعدة رئيس المترجمين «خان بهادر محمد سالم علي»(٥١).

وكانت مهمة الثلاثة صعبة إلا أنهم لم ينجحوا في تأمين الطريق التجاري في المحميات فحسب، بل وفي تقوية العلاقة بين الحكومة في عدن وحكام المحميات أيضاً. وكان يوجد خارج السكرتارية ثلاثة ضباط بريطانيين تقلدوا مناصب حكومية في رئاسة مجلس أمانة الميناء ورئاسة مجلس الولاية وقيادة البوليس، الذي كان منتدباً من البوليس الهندي، وهو المسؤول عن تنفيذ النظام والقانون في عدن. كما يعتبر مستشار المقيم ومساعده لشؤون القضاء الرجل الثاني والمهم في عدن، ونجح في مهمته كمستشار وكقاضٍ إقليمي وجزئي(٥٢).

وإهتمت السلطات البريطانية خلال الفترة ١٩٣٣-١٩٣٦ بدراسة مشروع تحويل عدن عن حكومة الهند المركزية، لتخضع مباشرة لحكومة التاج البريطاني. وتبودلت المراسلات بين وزارة المستعمرات وحكومة الهند، وكذا حكومة عدن البريطانية. تضمنت نظرة جميع الأطراف المعنية حول هذا الموضوع، وتبعاته السياسية-الإقتصادية والإدارية، لإستخلاص المقترحات التي يُبنى عليها قرار الفصل.

٢-٢ الجهاز الإداري-الإقتصادي لحكومة عدن :

أرادت حكومة الهند البريطانية أن تحتفظ بعدن كمركز عسكري لها في منطقة البحر الأحمر، إلاّ أن «هينس» نجح في إقناعها بجعلها مركزاً تجارياً مزدهراً في المنطقة. فكان موقع عدن المتميز، وخضوعها لسلطة قوية -مثل بريطانيا- سبباً في إشاعة الأمن والإستقرار فيها من ناحية، كما كانا عاملي جذب للتجارة الدولية من ناحية أخرى. لذلك نمت «عدن» وإزدهرت بعد إعلانها ميناءً حراً عام ١٨٥٣، وبعد فتح قناة السويس عام ١٨٦٩(٥٣). وبناء على ذلك تشكل جهاز إداري محدود، لتنظيم الشؤون المدنية للمستوطنة، على الصعيد الخدمي خلال الفترة ١٨٣٩-١٩٣٦، وارتبط التوسع ببناء المؤسسات الإدارية وتطورها بنمو وإزدهار عدن إقتصادياً.

تمّ فتح «مكتب البريد» في مستوطنة عدن مباشرة بعد إحتلالها، ويعود ذلك إلى حاجة القوات المسلحة إلى الخدمة البريدية حينئذٍ لإستلام الرسائل والطرود. وبدأ نشاط هذا المكتب بإثنين من الكتبة ولمدة أربع ساعات يومياً، تحتَ إشراف مساعدي الوكيل السياسي في عدن. وفي عام ١٨٥٧ تحولت مسؤولية الإشراف عليه إلى المدير العام لإدارات البريد الهندية. وبنمو عدن وإزدهارها الإقتصادي توسعت إدارة البريد لتمد فروعاً أخرى في كل من التواهي وخور مكسر والشيخ عثمان.

وبدأ تنظيم وإنشاء «قوات للأمن» في عام ١٨٦٧، بموجب القانون الهندي، وكانت تعرف بالشرطة المسلحة (Armed Police)، وتكونت هذه القوة حينئذٍ من مائة وواحد وأربعين جندياً وضابطين أوروبيين، وعدد من المساعدين، تمّ توزيعهم على مدينة عدن (كريتر)، خور مكسر، المعلا، التواهي والشيخ عثمان. وكان الهدف من هذه القوة المحافظة على الأمن والنظام في عدن. وتولى قيادة الأمن الداخلي للمستعمرة، الهنود والصومال، كمساعدين للبريطانيين. وكانت تكاليف

القوة سنوياً ثلاثة وثلاثين ألف روبية من الحكومة، وثلاثة آلاف روبية مساهمة البلدية. كما تمّ تكوين قوات أمن خاصة بقضايا السفن، وما يتعلق بها، كانت تعرف بالشرطة البحرية، تمّ الصرف عليه من إيرادات الميناء.

ورأت السلطات البريطانية في عدن، بعد فترة قصيرة من الإحتلال، أنه من الأهمية وجود إدارة بلدية لتنظيم الخدمات المدنية والإدارية للمدنيين. فتمّ إنشاء إدارة البلدية التي ركزت أعمالها في البداية على تنظيم أعمال البناء في المدينة، من تأجير الأراضي وصرفها للأفراد والشركات على مقدمة الشواطئ، كما اهتمت بتنظيف المدينة ورشها بالماء. وللحصول على إيرادات للقيام بمثل هذه الأعمال، فقد فرضت ضرائب على صرف الأراضي عام ١٨٥٥، كما فرضت ضرائب أخرى عام ١٨٦١ على الحمير والجمال كوسائل للنقل، وكذا على بيع الماء من الآبار(٥٤). وتمّ إلغاء المجلس البلدي عام ١٩٠٠ الذي كان يشرف على أعمال البلدية، وكان بمثابة السلطة المحلية «لعدن»، وذلك لتشكيل هيئة جديدة عُرفت بمجلس مستوطنة عدن». وشُكلت قانونياً من قبل حكومة الهند بموجب لوائح مستوطنة عدن لعام ١٩٠٠، حيث أُنشئ صندوق (مالية) مستوطنة عدن تحت توجيهات وإدارة «المقيم».

وتكوّن المجلس التنفيذي لمستوطنة عدن في عام ١٩٣٢، بعد إنفصال عدن عن حكومة «بومبي». ومارس المجلس التنفيذي مهاماً أكبر من المهام الاعتيادية والمحددة لإدارة البلدية حيث كان يتولى الإشراف على تموينات الماء والكهرباء(٥٥). وكان المجلس يتألف من رئيس وثمانية أعضاء يعيّنهم الرئيس المفوض(الحاكم). وخضع المجلس لإدارته وإشرافه وتمتع المجلس بصلاحية ممارسة القضايا التي منحت له وفق ما هو محدد في اللوائح، تغطي كافة الأعمال في المجال المحلي، وسيطر المجلس على كافة الأراضي في مقاطعة عدن، بإستثناء ما كان يتبع أمانة الميناء(٥٦). وكانت موارد صندوق المستوطنة من رسوم صرف العقارات، أو بيع الأراضي، والتأجير المؤقت والضرائب المفروضة على المنازل والممتلكات وضرائب النظافة والمرور ورسوم التراخيص وضرائب القات ثم رسوم الماء والكهرباء، ومن مستحقات الحكومة من حصيلة صادرات الملح. وخضعت موازنة المستوطنة عدن لمصادقة الحاكم، كما خضعت كل قرارات المجلس التنفيذي هي الأخرى لتوجيهاته والمصادقة عليها(٥٧).

كانت أمانة ميناء عدن (Aden Port Trust) الهيئة الثانية التي لعبت دوراً هاماً وبارزاً في النشاط الإداري إلى جانب مجلس المستوطنة (المجلس التنفيذي لاحقاً)، وهي كهيئة محلية وقانونية أُنشئت بموجب قانون أمانة الميناء لحكومة «بومبي» لعام ١٨٨٨. وتكوّن مجلس الأمناء من رئيس وعدد لا يقل عن ستة أعضاء من الأمناء وعضوين غير رسميين، كان يتم تعيينهم من قبل المقيم أو الحاكم. وكان يتم تعيين وكيلاً لها كل سنتين.

وكانت مهمة أمانة الميناء الإشراف على الميناء وعملية الشحن، صيانة المعدات المطلوبة لنقل البضائع، كما كان يتولى مسؤولية حركة القوارب الشراعية في الجانب الآخر من الميناء الخاص بهم. كما كانت إيرادات أمانة الميناء تتكون من المبالغ التي كان يتم تحصيلها من عائدات الميناء، والإرشاد، وخدمات الرصيف ورسوم أخرى. وقامت الأمانة بتركيب فنارين في «عدن» وأخرين في «جزيرة بريم». ولها موازنة سنوية مستقلة يتم المصادقة عليها من قبل الوالي (الحاكم). وتقوم بالصرف للأهداف المحددة لها في القانون.

كانت جميع الإجراءات التنفيذية أو أي قرارات مالية يتخذها مجلس الأُمناء، يجب أن يصادق عليها الحاكم قبل أن تصبح سارية المفعول. وكان الحاكم يملك صلاحية القيام بفحص أعمال المجلس (الأمانة)، كما يحق له إلغاء صلاحية المجلس إذا بدا له أنه لا يقوم بما يخدم الأهداف المحددة في القانون، وفي هذه الحالة تُحال أي ممتلكات تتعلق بالأمانة إلى الحاكم. ومارس مجلس الأمانة صلاحيات مستقلة، بإستثناء تلك التحفظات. وسيطر على ممتلكات منها الساحل الممتد في حدود الميناء.

وتأسست إدارة الأشغال العامة عام ١٨٧٠ وحددت السلطات البريطانية مهامها في إنشاء المرافق الحكومية وإصلاحها، والأسواق والمستشفيات والمستوصفات والمرافق الخدمية الخاصة بالمواطنين، وقامت خلال عامي ١٩٢٧-١٩٢٨ برصف الطرقات التي تستخدمها السيارات.(٥٨)

وتمّ إنشاء عدة دوائر حكومية: مثل دائرة المالية أو الخزينة. وكانت تقوم بدفع الرواتب للموظفين والمحالين للمعاش، وتقوم بالمصادقة على مصروفات الدوائر الحكومية المختلفة، وتمسك سجلات الإيرادات والمصروفات الحكومية. ثمّ دائرة التسجيل وهي خاصة بتسجيل العقود وصكوك الرهونات وحجج البيع. كما وجدت أيضاً إدارة التليفونات وإدارة البرق واللاسلكي ومصلحة السجون، وكانت تشرف على سجن عدن المركزي في كرتير. ويكاد يكون السجن الوحيد في عدن حينئذ.

أما دائرة المعارف فقد كانت تشرف على المدارس الإبتدائية والمتوسطة للأولاد والبنات، في كل من عدن والتواهي والشيخ عثمان، وكان أكثرها في «كريتر» لإقبال الأهالي على تعليم أبنائهم أكثر من منطقة الشيخ عثمان، كان ذلك إلى جانب المدارس الأهلية، الجزراتية، الأُردية والعبرانية. وكان يراقب هذه المدارس مفتش من دائرة المعارف. كما تمّ إنشاء مدرسة خاصة بأبناء المحميات (القبائل)، التي كانت تقع في «جبل حديد» المواجه حيّ «المعلا»(٥٩).

لقد عرفت «عدن» النظام المصرفي منذ عام ١٨٤٧، عندما فتح الكابتن «توماس» (THOMAS)(٦٠) مكتبه التجاري الخاص، الذي كان يتعامل فيه بنظام البنوك. حيث كان يقبل ودائع الجنود البريطانيين، وكان يدفع نيابة عنهم لعائلاتهم في «إنجلترا». وأضاف عام ١٨٥٦ شريكاً له، فارسي الأصل يدعى «قهوجي دنشوى» (Cowasjee Dinshaw). وتمّ عام ١٨٧١ إنشاء شركة له عُرفت بشركة «لوك توماس» (Luke Thomas) ظل نشاطها فاعلاً حتى الإستقلال عام ١٩٦٧(٦١).

وإهتمت حكومة عدن البريطانية ببناء المستشفيات والمستوصفات الطبيّة بمساهمات طوعية من قبل التجار والسلطة المحلية (البلدية). فقد تمّ بناء المستشفى الأهلي لعامة الناس في مدينة كرتير عام ١٨٦٠. وكذا بناء مستوصف «أمير ويلز» عام ١٨٧٥ .وكان يوجد في التواهي المستشفى الأوروبي، وكان خاصاً بالإنجليز في القوات العسكرية أو المؤسسات الحكومية وكذا غيرهم من الأجانب الذين كانوا يعيشون في عدن، والذين كانوا يعملون في الملاحة أيضاً. وكان يسمح للعائلات الثرية العلاج بهذا المستشفى. كما كان يوجد في حيّ الشيخ عثمان مستشفى الإرسالية(Mission Hospital) عُرف في فترة الخمسينات «بمستشفى عفارة»(٦٢). والعلاج فيه مجاناً. بالإضافة إلى هذه المستشفيات الثلاث ومستوصف «أمير ويلز» كان يوجد مستوصفات في كل من حي كرتير والمعلا والتواهي والشيخ عثمان، وهي شعبية للعلاج بالمجان، خاصة بالأسر الفقيرة،. ويتم تعيين الأطباء من قبل الإدارة الطبية الهندية(٦٣).

جعلت السلطات البريطانية «عدن» ميناءً حراً منذ عام ١٨٥٣، فإزدهرت بالتجارة، وكان من أهمها تجارة الشحن (الترانزيت). لهذا أُستخدمت كمركز توزيع للسفن المغادرة أو القادمة. وكانت أهم صادراتها: الملح، ويصدر بكميات كبيرة -بعد تصنيعه في عدن- إلى «كلكتا»، وشرق إفريقيا، وغيرها من البلدان، كما كان يصدر إلى المناطق الداخلية في المحميات واليمن.

واحتل البن مرتبة هامة في صادرات عدن، حيث كان يستورد من المناطق الداخلية لليمن، ومن الحبشة والهند وشرق إفريقيا، إما براً أو بحراً، ثمّ يصدر إلى أمريكا وأوروبا ومصر. وكان البن اليمني هو المطلوب والأكثر رواجاً حينئذ. أما الجلود المصبوغة والخام فكانت تستورد من الحبشة والصومال والبلاد العربية والهند، وكانت تصدر إلى أمريكا وأوروبا. كما يستورد زيت الآلات والفحم من العراق والسويس وإنجلترا بكميات كبيرة، ويستهلك كله للبواخر التي كانت تمر بعدن. ويستورد البترول والغاز من أمريكا والبلدان المجاورة. وأصبحت عدن مركزاً لتموين السفن بالبترول منذ عام ١٩٢٠، بعد أن أنشأت الشركة الإيرانية -الإنجليزية أول مستودعاتها فيها(٦٤). وهذا ما ضاعف من أهمية عدن ومن مركزها التجاري(٦٥). أما المواد الضرورية لحاجة القاعدة والسكان، فكانت تجلب من الخارج.

لقد شهدت «عدن» -كميناء حر- تطوراً إقتصادياً، ولكنه لم يكن كالتطور والإزدهار اللذين شهدتهما مدينة «هونج كونج». فلقد إنحصر إهتمام السلطات البريطانية بعدن -في الأساس- كقاعدة عسكرية، وتوفير المتطلبات الضرورية لقواتها، وكذا كمحطة تموين السفن بالفحم ثم بالزيت، ومخزناً لتجارة الشحن. وبناء على ذلك فقد تحولت إلى مركز إداري عسكري يخدم المصالح السياسية-العسكرية والإقتصادية البريطانية(٦٦). وأصبح إقتصاد عدن -لما رسمته لها الإدارة البريطانية الإستعمارية- إقتصاد خدمات، إذ كانت معظم الشركات الأجنبية العاملة تقوم بخدمات للميناء، والحامية البريطانية وتموينهابالمياه والمواد الغذائية، وتوفير الأعمال الخدمية كالسكن، وتموين المياه وشؤون الصحة، وغيرها من الأعمال الأخرى التي أسهمت في تدليل الصعاب أمام الضباط والحامية البريطانية، وساعدت على بقائهم، وإنجاز مهامهم في المنطقة.

ووُجِدت كثير من الشركات الأجنبية الإنجليزية والفرنسية والإيطالية والهندية، ومن أهمها حسب أقدميتها في عدن: «منشرجي إيدلجي مانكجي» (Muncherje Edulje Maneekjee)، عملت بتموين السفن بمتطلباتها وكتجار عموميين منذ عام ١٨٤٠. «شركة المشرق وشبه الجزيرة العربية للملاحة التجارية» (Peninsular andOriental steam Naviation co...P&O)، وبدأت نشاطها في عدن عام ١٨٤٣. و«شركة قهوجي دنشوى وأخوانه» (Cowasjee Dinshaw & Company LTD.)، عملت كوكيل للعديد من شركات البواخر في عدن، كما خصصت الشركة عملها كمقاول للقوات البريطانية البرية والبحرية، وبدأت نشاطها التجاري الفعلي عام ١٨٥٤. وشركة «بول رايس» (Paul Ries)، وبدأت نشاطها عام ١٨٥٦. و«شركة لوك توماس وشركاؤه المحدوده» (Luke Thomas & Company Limited)، وتأسست في عام ١٨٧١ كوكلاء للسفن الملاحية، وللعمل في الإستيراد والتصدير. وشركة «كوري برادرس وشركاؤه المحدودة» (Cory Brothers & Co. LTD.) ومارست نشاطها في عدن منذ عام ١٨٧٥ في تموين السفن بالفحم ثم بالزيت، وإحتفظت بمخازنها للفحم في منطقة «حجيف»، كما نشطت في مقاولة التموينات والملاحة. «الشركة الإيطالية لصناعة الملح» (Italian Salt & Co.) ومارست نشاطها منذ عام ١٨٨٨، بطريقة بدائية. و«شركة آرابين للتجارة المحدودة» (The Arabian Trading

(.Co. Ltd) وبدأت نشاطها عام ١٨٩٤. ثم «شركة بواخر الفحم»، عُرفت بإسم «المسيجري»، وهي شركة أوروبية بدأت عملها عام ١٨٩٨ في ساحل حجيف(٦٧).

كما ظهرت عدة شركات في فترات لاحقة مثل «شركة البس» (.A. Besse & Co)، «ميتشل كوتس» (.Mitchell Cotts & Co)، «بالنجي دنشوى» (Pallonjee Dinshaw & Co.)، و«سندرجي كاليداس وأولاده» (.Sunderji Kalidas & Co). وكانت معظم هذه الشركات تعمل في الإستيراد والتصدير، وتجار عموميين، وكذا في تمثيل شركات أخرى(٦٨).

أما عن «شركة البرق واللاسلكي» (Cable and Wireless) فقد كانت أول محاولة لإنشاء عمل برقي بين عدن والهند عام ١٨٥٨. وقامت ثلاث شركات في الفترة ما بين عام ١٨٦٨ - ١٨٧٠ بوضع كيبلات في البحر بين «مالطة» إلى «الإسكندرية»، من الطرف الجنوبي للقناة، إلى «بومبي» عن طريق «عدن»، من «كورنوول» (Cornwall) إلى جبل طارق ومالطة. كما ربطت -في وقت لاحق- بريطانيا والهند بالكيبل. وتمّ دمج ثلاث شركات لتكوّن «الشركة الشرقية للتلغراف» (Eastern Telegraph Company) عام ١٨٧٢. ولقد منح سكرتير الدولة في الهند للشركة قطعة أرض في عدن -في رأس برادلي (Ras Boradli) في التواهي - عام ١٨٧٦.

وإزدادت أهمية عدن كمحطة تلغراف، وتوسعت لربط خطوط عدن لشرق الساحل الإفريقي بمدينة «الرأس» (Cape Town). وفي عام ١٩٢٩ إنضمت مختلف الخدمات البريطانية للبرق والإرسال والإستقبال في شركة عُرفت منذ عام ١٩٣٤ «بشركة البرق واللاسلكي»(٦٩).

كانت هذه الشركات تحوّل عائداتها المالية إلى موطنها، دون أن تعمل على بناء إقتصاد عدن الزراعي-الصناعي، أو على تطويرها في مجالات إنشائية وعلمية من شأنها أن تترك بصماتها في حياة «عدن» المستقبلية. وحرصت السلطات البريطانية على ربط إقتصاد عدن وإزدهارها بعجلة سياستها الإستعمارية، بحيث يؤدي رحيلها إلى أفول نجمها كميناء حيوي وكمركز إستراتيجي(٧٠).

وبناء على ذلك فقد كانت الصناعة محدودة جداً وبسيطة، ومن أهمها: صناعة الملح. وكانت توجد في عدن أربع شركات منتجة ومصدِّرة للملح وهي: «الشركة الإيطاليةلصناعة الملح»، وكانت تُعرف محلياً «بالطليأني». مارست العمل منذ عام ١٨٨٨ بطريقة بدائية، ولقد إعتمدت على التسيير بالريح لسحب المياه المالحة إلى أحواض، يتم فيها تجفيف ماء البحر ليصبح ملحاً. وتقع هذه الصناعة على الطريق الساحلي الذي يربط بين «خور مكسر وحي الشيخ عثمان، عُرفت -ولا زالت تُعرف -بمنطقة «المملاح»(٧١).

وتقع الشركة الثانية بالقرب من الشركة الإيطالية -سابقة الذكر- وكانت تُعرف «بشركة الحاج لالة»، ويمتلكها «عبدالله بهاي لالجي»، وكان مركزها الرئيسي في الولايات الهندية، ولها مكتب في عدن لممارسة الأعمال التجارية في الإستيراد والبيع بالجملة. و«شركة السيت حسين» وهو مواطن عدني من أصول هندية، وله إرتباطات أسرية في عدن، وكانت منطقة «كالتكس» موقعاً لإنتاج هذه الشركة. وأخيراً «شركة قهوجي دنشوى للملح»، وموقعها «خور بير أحمد»(٧٢)، وتُعرف «بالبريقة فارسي» نسبة إلى أصل مؤسسها(٧٣).

وكانت توجد صناعات أخرى مثل صناعة السجائر، وزيت السمسم، وصناعة تكثيف المياه(٧٤)، وصناعة الثلج، والأقمشة والفخار وبناء السفن الشراعية في حي «المعلا»، وكانت

تستخدم في الغالب في تجارة السواحل(٧٥). ولم تهتم السلطات البريطانية بالزراعة في عدن، على الرغم من المساحات الواسعة التي كانت تشغلها أراضي «الشيخ عثمان» و «العماد» و «مصعبين»، وكذا أراضي بير أحمد، ومعظمها بحاجة إلى إستصلاح وحفر آبار للريّ. كما لم تهتم بتطوير وسائل إصطياد الأسماك أو صناعتها، وكان الصيادون معدمين، يفتقرون إلى وسائل الصيد الحديثة، التي تعمل على زيادة الإنتاج. وظل العمل بالإصطياد بوسائل بدائية حتى عام ١٩٤٢، حين أولت الحكومة اهتماماً محدوداً لهذا النشاط(٧٦).

ولقد ترتب على وجود الشركات في «عدن»، ظهور تجمع عمالي -غير منظم- إرتبط بقطاع الخدمات لهذه الشركات، وعانى عمال الفحم اليمنيون كثيراً من الصعوبات في العمل لما يتعلق بنقل الفحم على ظهورهم، بعد تعبئته في أكياس، ولما يسببه إستنشاق ذراته من خطوره على صحتهم. وحصلوا على أجور عبرت عن معاناتهم من الإستغلال لجهودهم إذ لا تتلاءم هذه الأجور مع ما يبذلونه من ساعات عمل مُضنية. ولقد إفتقر العمال إلى قوانين لتنظيم ساعات العمل ولضمان حقوقهم. وعلى الرغم من ذلك، فقد عبّر العمال عن معاناتهم بالتمرد والتوقف عن العمل، ويعني ذلك، إضراب بشكل غير منظّم، وعفوي(٧٧).

ونخلص القول إلى أن الشكل الإداري للميناء والمستوطنة، أسهم وبشكل محدود في التطور المحلي للمدينة والميناء. إذ كانت لكل من الهيئتين مشاريع مشتركة مع سياسة مالية محدودة القدرة. فلقد قامت أمانة الميناء بتحسينات في الميناء من حيث تعميقه وتوسيعه، بلغت قيمتها حوالي سبعة ملايين وستة وثمانين ألفاً وخمسمائة وستين روبية (٧٠٨٦٥٦٠). وإنشاء رصيف تجاري بقيمة تسعمائة وسبعة وتسعين ألف وخمسمائة روبية (٩٩٧٥٠٠). وإرتفعت إيرادات الميناء من ثلاثمائة وستة وسبعين الف وستمائة روبية (٣٧٦٦٠٠) في عام ١٩٠١-١٩٠٢، إلى مليون وأربعمائة وأربعة وستين ألف روبية (١٤٦٤٠٠٠) في عام ١٩٣٦ ــ ١٩٣٧ وكان اجمالي المصاريف الرأسمالية التي تمت تقدر باحدى عشر مليوناً وثلاثمائة وخمسة وسبعين الف وثمانمائة روبية (١١٣٧٥٨٠٠) تمّ تغطيتها من الإيرادات وبدون أية ديون على الميناء.

أما مستوطنة عدن فقد أقدمت على مد شبكات للمياه والطاقة الكهربائية، والإضاءة ونظام الصرف الصحي. وإرتفعت إيراداتها من مائتين وتسعة عشر ألف ومائة وثلاث وثلاثين روبية (٢١٩١٣٣) في عام ١٩٠١-١٩٠٢، إلى مليون وخمسمائة وستة وأربعين ألف وتسعمائة وتسع وأربعين روبية (١٥ ٤٦٩٤٩) في عام ١٩٣٦-١٩٣٧. وتمّ تغطية جميع الصرفيات الرأسمالية من الإيرادات(٧٨).

٢-٣ محمية عدن:

كان الجزء الثاني منطقة عدن الخلفية (Hinterland). وكان يُعرف بإسم «محمية عدن». وتألفت من محميتين (غربية وشرقية). وقُدر إجمالي مساحتها بمائة وإثني عشر ألف ميل مربع.

واعتبرت بريطانيا (عدن المستوطنة) قلعة عسكرية وإقتصادية، وأحاطتها بهذه المساحة (المحمية)، لتكون في الأساس أرضاً فاصلةً بين القلعة (عدن) وأرض شمال اليمن، التي كانت تطلق عليها أرض الأعداء، نسبة لخضوعها لحكم العثمانيين، ثم للإمامة الزيدية، التي ناصبت «بريطانيا» العداء رغبةً منها إستعادة أراضي الجنوب اليمني، وتحريرها من النفوذ الأجنبي.

خضعت «محمية عدن» لنظام قبلي، تحت قيادة عدد من السلاطين والأمراء والشيوخ. وإستغلت بريطانيا جهل هؤلاء الحكام وضعفهم العسكري وكذا تناحرهم القبلي، فعقدت معهم معاهدات صداقة وولاء وحماية، ربطتهم بها وبعجلة سياستها ومصالحها في المنطقة، لمنع التدخلات الخارجية في مناطقهم، ضماناً لبقاء نفوذها. ولم تقدم لهم نظير ذلك أية منافع تذكر من شأنها أن ترفع من المستوى الإقتصادي والإجتماعي لأراضيهم. ولم توفر لسكان هذه المنطقة وحكامها الأمن والحماية من أية إعتداءات خارجية، كما نصت عليها تلك المعاهدات. فقد أكدت الحرب العالمية الأولى أنها كانت وهمية، حيث لم تحرص بريطانيا على تعزيز قوتها العسكرية للدفاع عن أراضي المحمية، إذ فشلت الحامية البريطانية في الدفاع عنها من هجمات قوات «سعيد باشا» التركية خلال الفترة ١٩١٥-١٩١٨، وكذا إكتساح قوات الإمامة خلال الفترة ١٩١٩-١٩٢٨ أيضاً(٧٩).

ظلت المسئولية الإدارية والمالية لمحمية عدن خاضعة لحكومة الهند حتى الفترة الأولى من الحرب العالمية الأولى. إلاّ أنه ولأغراض عسكرية،تمّ نقل الإشراف العسكري وشئون المحميات السياسية إلى الحكومة البريطانية(٨٠).

كانت أكثر مناطق المحمية كثافة سكانية في المدن والأراضي الزراعية والساحلية، أهمها: لحج وأبين ودثينة وحضرموت. ولم توجد جالية أجنبية فيها، بإستثناء الجالية اليهودية. فلقد سبق الإشارة إلى أن الأصول اليهودية كانت يمنية تركز معظمها في الأراضي الشمالية من اليمن، حيث نزحت بعضها إلى الأراضي الجنوبية، لتردّي الأوضاع الإقتصادية في ظل عهد الإمامة. وكان تمركز هؤلاء اليهود في معظم أراضي «المحمية الغربية» مثل لحج -قبل الإحتلال- ويافع والضالع والشعيب، وفي قرى لودر ومودية وحبّان وبيحان وعتق وعزان. وبلغ عدد هؤلاء اليهود في تلك المناطق حوالي ألفين وسبعمائة(٨١).

عمل اليهود في مناطق المحمية الغربية في حرفة صياغة الفضة وصناعة الأسلحة، وفي أعمال الحدادة اللازمة لصناعة الأدوات الزراعية. كما اشتغل بعضهم بالتجارة في المدن والقرى، أو التنقل ببضاعتهم بين القرى. وكانت السلطات (في المحمية الغربية) تكفل لهم الأمان، كما أنها لم تكن تفرض عليهم الجمارك. وكان بعض اليهود ملاّكاً للأراضي في «بيحان». كما عمل بعضهم في الزراعة والرّعي. وحملوا السّلاح وركبوا الخيل أيضاً. وتمتعوا بأوضاع إقتصادية جيّدة، ومعاملة حسنة. وبناء على ذلك، فقد عاشت الطائفة اليهودية في اليمن -بشكل عام- بقدر كبير من الأمان أكثر من الطائفة اليهودية التي كانت تعيش في وسط أوروبا(٨٢).

وبالنظر إلى خصائص كل محمية، فقد تكونت «المحمية الغربية» من تسع مقاطعات نسبت معظمها إلى الزعامة القبلية. وكانت العبدلي (لحج)، الأميري، الحوشبي، الفضلي (أبين)، اليافعي، الصبيحي، العقربي، العلوي ، العولقي، مع إضافة منطقتين هما العوذلي وبيحان، وبتقسيم منطقة العولقي واليافعي إلى مناطق عليا وسفلى، يصبح عدد المقاطعات فيها ثلاث عشرة مقاطعة، إلى جانب عدد من الوحدات ذات الكيانات السياسية والإدارية الصغيرة. وتشمل هذه المنطقة مساحة تقدر إجمالاً بحوالي أربعين ألف ميل مربع(٨٣).

وتميزت هذه المنطقة بالفوضى السياسية، وعدم إستقرار الأمن والنظام بها. ويعود ذلك، إلى حالة الإنقسامات السياسية والتناحر القبلي فيها. وعلى الرغم من تعدد الوحدات السياسية بها، إلا أنه لم يكن لبعضها نفوذ سياسي يذكر، بإستثناء ما يدخل منها في إطار البعد الجغرافي.

والتركيز السكاني لأراضيها. ولقد تميزت سلطنتا العبدلي والفضلي بمرتبة خاصة بين القبائل بسبب الاهتمام الكبير التي منحتها السلطات البريطانية لكلتيهما. وذلك، لما تحتلانه من أهمية خاصة بإعتبارهما حدوداً متاخمة لحدود (عدن)، من ناحية ولقوة نفوذهما في المنطقة، وخصوبة أراضيهما وإحتلالهما مراكزاً إستراتيجية على طريق التجارة بين (عدن) و(شمال اليمن)، من ناحية أخرى.

وللإستدلال على ما تقدم، فقد تمتعت السلطنة العبدلية أكثر من غيرها -وبشكل ملحوظ- بالأمن والإستقرار والرخاء الإقتصادي، مقارنة بغيرها من مقاطعات المحمية الغربية، حيث قامت بالكثير من الإنجازات، أدت إلى الرقيّ والعمران، ومن أهمها تأسيس المدارس ونظم المحاكم الشرعية، والإنارة بالكهرباء، إلى جانب الوسائل الصحية التي كانت تتبعها، كردم المستنقعات، فضلاً عن زيادة الإهتمام بالناحية الزراعية منذ نهاية القرن التاسع عشر، فقد أدخلت زراعة الخضروات والفواكه المختلفة، التي جُلبت معظمها من الهند. ويعود ذلك إلى خصوبة أراضيها، وإلى تمتعها بدخل مالي منتظم من عائدات التجارة.

وأدت تلك الحالة إلى اتخاذ التدابير لتحسين الأراضي الزراعية من ناحية، وتشكيل قوات عسكرية نظامية قادرة على حماية هذه المنجزات، وحماية توارث الحكم فيها من ناحية أخرى(٨٤). وكانت القوات العبدلية النظامية تعرف بالجيش اللحجي الذي إنقسم إلى قوات مدرّبة مكوّنة من مئات الضباط والجنود، وكانت مسلحة ومدربة بشكل جيد، وخضعت لمسؤولية أحد الأمراء. أما القوات غير المدربة، وتعرف بالأتباع، عددها يفوق القوات المدربة، ولا تُستدعى إلا عند قيام حرب بين السلطنة العبدلية وغيرها من السلطنات(٨٥).

دعمت بريطانيا سلطنتي العبدلي والفضلي سياسياً، باخضاع القبائل المجاورة والمتمردة لسلطتهما، نظير الولاء والطاعة لها، ومكافأة منها لتقبلهما سياستها في المنطقة ومساعدتها على تنفيذها. إلاّ أن «العبدلي» كان يحظى بمكانة عالية لدى السلطات البريطانية تفوق مكانة الفضلي.

وحصلت «سلطنة الفضلي» وإمارة الضالع على إيرادات مالية من «تجارة الترانزيت»، ومن عوائد أخرى أيضاً. وإمتلكت سلطنة العوذلي أرضاً خصبة ومنتجة، كانت سبباً في إيراداتها(٨٦). أما بلاد «العولقي» فلم يكن للسلطات البريطانية -حتى عهد قريب- نفوذ قوي فيها، وكانت تلك السلطنة على نزاع دائم مع سلطنتي العبدلي والفضلي، فيما يخص «الحقوق التقليدية» التي أُقرت منذ أمدٍ بعيد، كان ذلك في فترة قوتها، حين فرضت الجزية على جيرانها الضعفاء، ولكن بنمو قوة «العبدلي والفضلي، إقتصر ذلك على هبات مالية، كان يمنحها كلٌ منهما كلما قصدوهما شيوخ العولقي(٨٧). ذكر الأستاذ حسن صالح شهاب: «**أن هذه الهبات المالية كانت تسمى بالقُسْحة**». ويعمد العوالق إلى النزاعات والإشتباكات كلما جاءت الهبات المالية قليلة، ولكن سرعان ما كانت تكبَح «بريطانيا» جماحهم بوقوفها إلى جانب سلطاني العبدلي والفضلي(٨٨).

وعانت المنطقة الغربية بشكل عام من التخلف والفقر وقلة الموارد الإقتصادية. وكان شكل الإدارة فيها بدائياً، فلا توجد مدن أو مراكز تجارية. وإنعدمت الثروات فيها، بإستثناء «لحج» التي كانت أكبر مدينة تجارية في المحمية الغربية. لهذا، كانت قبائل هذه المنطقة دائماً ما تقاد إلى حظيرة السلطات البريطانية بعد تمردها، حفاظاً على الرواتب الشهرية، وعلى إمتيازاتها الأخرى(٨٩).

وتكونت «المحمية الشرقية» من خمس مقاطعات هي: القعيطي، الكثيري، الواحدي (بلحاف) والواحدي (بير علي) والمهرة (قشن وسقطرى). إضافة إلى مشيختين في الواحدي هما «مرخة وخورة». وتتراوح هذه المنطقة ما بين سبعين ألف وثمانين ألف ميلاً مربعاً، بإستثناء «سقطرى»(٩٠).

هذه المنطقة أقل تجزئة من المحمية الغربية، وأكثر ثروة، بها أكثر السلطنات ثراءً واستقراراً، وهي السلطنة القعيطية التي امتلكت مساحات شاسعة من حضرموت الساحل والداخل، وأشرفت على أهم الموانئ «الشحر» و«المكلا». إضافة إلى ذلك، أنها كانت واحدة من أربع سلطنات تعامل معها «إنجرامس» (Ingrams) عبر سلطانها «صالح بن غالب»، وهو مثقف ومتعلم ومنتمٍ لأغنى الأسر الحضرمية، التي كانت تمتلك الكثير من الثروات في الهند(٩١). وأوجدت وراثة الحكم في السلطنة شيئاً من الأمن والإستقرار فيها.

كان السلطان القعيطي يشبه السلطان العبدلي في المنطقة الغربية، من حيث مركزه السياسي وإمتيازاته ومكانته لدى السلطات البريطانية، إذ كان يعتبر الحليف المخلص لها، فعزّز ذلك من قوته ونفوذه ومن مكانته أيضاً في حضرموت. وأسهمت إيراداته المالية –من عائدات مينائي «المكلا» و «الشحر» –أو ثرواته في الخارج– على إستقرار الأوضاع السياسية والإقتصادية في أراضيه. وأدى هذا الرخاء –كما هو حال السلطنة العبدلية– إلى تأسيس الإدارات الحكومية والمؤسسات الخدمية الإجتماعية، وتشكيل قوات الشرطة، وقوات عسكرية نظامية. فقد كان السلطان القعيطي أول سلاطين الجنوب اليمني الذي إمتلك جيشاً نظامياً في فترة مبكرة. وعملت السلطات البريطانية عام ١٩٣٦ على تنظيم جيشه وفقاً لأسس عسكرية حديثة، لتحقيق أغراضها التوسعية، ذلك أنها من خلال تثبيت سلطة القعيطي في المناطق الداخلية، جعل منه ركيزة سياسية لها في تسهيل مهمة تغلغلها وهيمنتها في الأراضي الحضرمية البعيدة. وتوجد أيضاً قوة الشرطة القعيطية، وهي قوة عسكرية مسلحة وغير مدربة، مهمتها محصورة في حراسة المدن الداخلية، وليست في المناطق القبلية(٩٢).

أما الوضع في منطقة وادي حضرموت وبلاد الواحدي، فكان يختلف كثيراً عما هو عليه في بلاد القعيطي، فقد كان الوضع فيهما يشبه لحد ما المحمية الغربية من حيث عدم إستقرار النظام. فالسلطنة الكثيرية –التي كانت تحتل قسماً هاماً من منطقة الوادي– لم يكن النظام فيها مستتباً. ويرجع ذلك، إلى قلة موارد السلطان الماليه ، فكانت تحت سلطته أراض داخلية انعدمت فيها الموانيء التي قد تعطيه موارد جمركية، وعلى الرغم من غنى سكان الوادي، بفضل كسب المهاجرين، وبيوت العائلات الكبيرة إلا أن السلطنة ظلت فقيرة إلى درجة أن رواتب الحرس السلطاني كانت تدفع بصعوبة بالغة، وقد أثر ذلك كثيراً على فرض سيطرته الفعّالة على عاصمته (سيؤن) نفسها، ولهذا كان السلطان ضعيفاً في المناطق الاخرى الواقعة تحت سيطرته، حيث كانت السلطة الحقيقية تقع بيد ذوي المال الذين كانوا يستعملونه للأغراض السياسية(٩٣).

الجدير بالإشارة أنه كان يوجد في منطقة حضرموت –سواء في الساحل أو الوادي– عدد من الرجال بعضهم نال حظاً وافراً من العلوم والمعرفة، وحقق مكانة بارزة في المجتمع الحضرمي. ومن المعروف أنه قد وُجدت سبع أسر من ذوات المال والثراء –تعدّت ثروتهم الملايين– وتولدت لهم هذه الثروة في «سنغافورة» و «جاوا»، حيث كان يعيش أسلاف هذه الأسر، والذين نشروا الديانة الإسلامية في الماضي البعيد. ومن هذه الأسر –على سبيل المثال– أسرة «أبو بكر بن شيخ الكاف»، وكان أغنى عائلات «آل الكاف»، فهو الذي ساعد السلطان الكثيري. وكان يعتبر الرجل الأقوى في

الدولة الكثيرية. ولم يكن وحده القوي، فإلى الغرب من «سيؤن» كان منافسه وعدوّه اللّدود «عبيد بن صالح بن عبدات»، الذي حكم مدينة «الغرفة» والمنطقة التابعة لها كحاكم مستقل وقوي، فقد سيطر على واحد وعشرين حصناً متفرقاً حول المنطقة، بالإضافة إلى «الغرفة» المسوّرة جيداً. وحكم –في الطرف الآخر من الوادي– فرع منفصل عن عائلة الكثيري، مدينة «تريم» بالإتحاد مع أهالي المدينة من العلويين الأثرياء، الذين كانوا يرفضون حتى إدّعاء السلطان الكثيري بالسيادة الصورية عليهم. وقد تميّزت حضرموت –نظراً لذلك– بنمو الوعي والثقافة فيها وكذا إنتشار المراكز الدينية، وهي بذلك كانت أكثر تقدماً من أي جزء في المحمية(٩٤).

أما منطقة «الواحدي»، فكان نفوذ السلطان فيها ضعيفاً، لوجود قبائل تميزت بالقوة والنفوذ، عارضت سياسة التدخل المباشر في شؤونها الإدارية. إلا أن السلطات البريطانية تمكنت من إخضاع قبائلها وإلحاقها بنفوذ سلطاني الواحدي.

كان الإتصال يتم بين عدن والمحمية (الغربية والشرقية) بواسطة موظفين سياسيين يعملون كمساعدين لحاكم عدن لشؤون المحمية. وكانوا حتى عام ١٩٣٢ من سكرتير سياسي وضابط سياسي لكل محمية. ويقوم الحاكم (المقيم) مع موظفيه بزيارات إلى بعض أراضي المحمية من وقت لآخر، ولكنها عرضة للمخاطر. لهذا أصبحت «عدن» مقراً للإجتماعات –التي تعقد بين حكام المحمية والمقيم والضباط السياسيين –حيث كانت تلك الإجتماعات على شكل زيارات موسمية يقوم بها هؤلاء الحكام المشمولون بالحماية، وهي في غالبيتها طلباً لهبة من الحكومة البريطانية، أو لأسلحة وذخيرة، لتأكيد هيبتهم في مراكز سلطتهم.

إن إستخدام سلاح الجو الملكي (R.A.F) عام ١٩٢٨، وإنشاء قاعدة للسيطرة الجوية، كان بهدف القضاء على القوات الإمامية، وإعادة خضوع أراضي المحمية لسياسة الحماية، أسهم في تعديل مخططات بريطانيا السياسية–العسكرية في المنطقة نحو التغلغل في أراضي المحمية لتحقيق نفوذ فعليٍّ فيها. وارتكزت سياسة بريطانيا الجديدة في التقدم إلى عمق المحمية (الغربية والشرقية) على العمل الرائد للضباط السياسيين في إكتشاف الأجزاء البعيدة منها، وخلق العلاقات مع حكامها وزعماء قبائلها، وإنشاء أراضي هبوط داخلية. وهذا ما جعل الوصول إلى المناطق البعيدة سهلاً. وبناء على ذلك –ولتحقيق النجاحات في سياسة التقدم (Forward Policy)– ظهرت حاجة السلطات البريطانية إلى تعيين الكثير من الضباط السياسيين، وقوات بريّة مساعدة لسلاح الطيران وإنشاء أراضي هبوط داخلية في أكثر من منطقة.

وإستند التنظيم الإداري الداخلي لأراضي المحمية على رؤسائها ومساعديهم من وكلاء وضباط سياسيين بريطانيين، الذين ساعدوا، إلى حدٍ ما، في تطوير جهازها الإداري البسيط، بالقدر الذي كان أداة تنفيذ تلك الأهداف.

أما نظام التعيين لدى هؤلاء الحكام، بإستثناء العبدلي والقعيطي والكثيري، فكان يتم بالإنتخاب، وفقاً للنظام القبلي. فالسلطان أو الأمير أو الشيخ كان يتم إنتخابه من قبل مجموعة من كبار الناخبين الذين يمثلونه، ويقوم الوكيل السياسي بدوره بنقل نتيجة الإنتخاب إلى حاكم «عدن». وكان الحكم وراثياً في كل من سلطنة العبدلي والقعيطي والكثيري، إذ يرث الإبن الأكبر أباه (السلطان) بعد مصادقة حكومة عدن عليه(٩٥).

لقد أدى الضعف السياسي لهؤلاء السلاطين والأمراء والشيوخ إلى هيمنة السلطات البريطانية وتسلّطها عليهم، إذ لم يكن هؤلاء من القوة والقدرة على ضبط شؤون بلادهم، وفرض سيطرتهم على قبائلهم، فأعطى هذا الضعف الفرصة للسلطات البريطانية لفرض الأمن والسلام الداخلي بقوة سلاح الجو الملكي لخدمة مصالحها في المنطقة(٩٦).

٢-٤ القوة العسكرية وسياسة التقدم إلى الأمام (The Forward Policy)

إن تطور الأحداث السياسية–العسكرية في المنطقة، لاسيما مع إصرار الإمامة الزيدية على إستعادة الأراضي الجنوبية بُعيْد الحرب العالمية الأولى، دفع بالسياسة البريطانية بالتحرك نحو الأمام، بإتباع أساليب أكثر إيجابية وفاعلية للمحافظة على وجودها في الأراضي المشمولة بالحماية، ولترسيخ قاعدة نفوذها وهيمنتها على المنطقة الخلفية.

كانت سياسة التقدم إلى الأمام، والتغلغل نحو عمق المنطقة الغربية والشرقية هي الأكثر ملائمة، حينئذ. وبانتقال مهمة الدفاع من وزارة الحربية إلى وزارة الطيران منذ عام ١٩٢٨، أصبحت هذه السياسة واقعاً ملموساً، إذ حقق سلاح الجو الملكي البريطاني نتائج سياسية وعسكرية ناجحة ومثمرة للسلطات البريطانية، مكنّها من فرض السيطرة الفعلية على المنطقة.

إستطاعت بريطانيا تنفيذ هذه السياسة خلال الفترة ١٩٢٨–١٩٣٤، كمرحلة أولى، تمكنت خلالها القضاء على الوجود الإمامي في المحميات. كما تمكنت في المرحلة الثانية ١٩٣٤–١٩٣٧ من تعزيز سياسة الحماية، فدخلت في علاقات وإتصالات مباشرة مع حكام (المعاهدة) في المنطقة، والإهتمام بالأمن والإستقرار الداخلي، لاسيما فيما يتعلق بالطرق التجارية.

كان سلاح الجو الملكي الأداة العسكرية الفاعلة والمتنفّذة لفرض هذه السياسة الجديدة. وكانت القوات البرية، قوة مساعدة لسلاح الجو، فقد شملت هذه القوة البرية، قوات محمية عدن، والحرس القبلي، وجيش كل من العبدلي والقعيطي. وأستطاعت بريطانيا بهذه القوة العسكرية (الجوية والبرية) تنفيذ سياسة إحكام قبضتها على المنطقة الداخلية، التي ضمت في إطارها خططاً ومشاريعاً سياسية أكثر تطوراً، وأكثر إحكاماً وهيمنة، لتحقيق نفوذٍ واسعٍ عمّا كانت عليه في السابق.

لم يكن الدفاع عن أراضي المحميات –في بداية الصراع الأنجلو إمامي فعّالاً، إذ لم تكن القوات البرية قادرة على التغلغل نحو الداخل، وصد هجمات القوات الإمامية. ولترشيد النفقات العسكرية البرية والبحرية –في ظل أزمة بريطانيا الإقتصادية– تمّ الفصل بين القيادتين المدنية والعسكرية عام ١٩٢٨ الأمر الذي ترتب عليه تحويل القوة العسكرية البرية البريطانية إلى قوة سلاح الطيران، كقوة بديلة، لفعاليتها العالية في حسم المعارك والتمردات بأقل النفقات. وأصبحت عدن بذلك، مقراً للقوات الجوية تحت إشراف وزارة الطيران بدلاً من الحربية. وتولى قائد السلاح الجوي مسؤولية الدفاع عن «عدن» ومحميتها(٩٧).

نجحت مهمة قوة سلاح الجو في تحقيق النصر ضد القوات الإمامية. وأصبح جلاء هذه القوات عن أربع وستين قرية في بلاد العوذلي، وثماني قرى في منطقة الأميري، شرطاً أساسياً

لتوقيع معاهدة «صنعاء» الأنجلو يمنية في فبراير عام ١٩٣٤. وبناء على ذلك، كان تحرير المحمية من التدخل الإمامي كاملاً تقريباً، بإستثناء بعضها التي لم ترتبط معها بمعاهدات حماية مثل منطقة «البيضاء».

ويرجع ذلك النجاح لعاملين الأول الضابط السياسي، ومهمة إكتشاف الأجزاء البعيدة من المحمية. وثانياً إنشاء أراضي الهبوط في بعض أراضي المحميات، جعل المناطق البعيدة منها سهلة الوصول(٩٨). وأظهر ذلك الحاجة إلى عدد أكثر من الضباط السياسيين، إختص بعضهم بشئون المخابرات لمساعدة سلاح الجو وتكملة نشاطه من الناحية السياسية.

ورأت بريطانيا أن سلاح الجو أصبح القوة الفاعلة والمساعدة لإحداث التغييرات السياسية وتنفيذها في المنطقة، وعليه فقد تدخلت -بنشاط أكثر- في الشؤون الداخلية للمحميات، كإصرارها على تحقيق الأمن في طرق التجارة، ومحاولتها وضع حد للحروب القبلية الداخلية، ودعم سلاطين وشيوخ المعاهدة ضد العناصر غير الخاضعة من رعاياهم، ووقف الميل والإتجاه إلى التفكك والإنشقاق المستمر بين القبائل(٩٩)، وكان ذلك بهدف خلق المناخ الملائم لها في تحقيق سياستها المتقدمة.

تشكّلت قوات محمية عدن (Aden Leavies) كقوة عسكرية بريّة محلية بديلة لفرقة المشاة البريطانية - الهندية، وكانت تعرف بقوات الليّوي(١٠٠). واعتبرت هذه القوة جزءاً من سلاح الجو. كان معظم عناصرها من بلاد العوالق والعواذل. ولعبت هذه القوة دوراً هاماً وبارزاً -مع بداية نشاط سلاح الجو الملكي- في التوسع نحو أراضي المحميات. وحققت لحكومة عدن البريطانية صلة واسعة ونفوذاً أكبر في مجتمع جنوب الجزيرة، بشكل لم تحققه سياسة المفاوضات أو الورق من قبل(١٠١).

وكان مقر هذه القوة «الشيخ عثمان»، وأصبح دورها ثانوياً بعد تشكيل قوتي الحرس القبلي، والحرس الحكومي، بعد أن فضل سلاح الجو الملكي إستخدامها لقربهما من مواقع الغارات في المحميات، وإقتصر دور جيش محمية عدن مع فرقة الهجّانة التابعة لها على القيام بالحراسة في مستعمرة عدن، وبحراسة الطريق المؤدية إلى السلطنة العبدلية. كما إقتصر دورها أيضاً على التدريبات الإستعراضية التي تقام دائماً في «عدن»(١٠٢). وإستعادت هذه القوة نشاطها وفاعليتها خلال الحرب العالمية الثانية.

وتوجد فرقة مدفعية بريطانية، إلى جانب قوة سلاح الجو وجيش محمية عدن، وتتبع سلاح الجو، أيضاً إدارة للبحرية، تحت إمرة ضابط بحري. وشكلت هذه القوة مجتمعة، القوة العسكرية الدفاعية لعدن(١٠٣).

وتمّ تشكيل قوة الحرس القبلي في نوفمبر عام ١٩٣٤، في كل سلطنة وإمارة ومشيّخة، وذلك لحاجة السلطات البريطانية إلى تأمين الطرق التجارية بين عدن وشمال اليمن من ناحية، ودعم السلطان أو الأمير أو الشيخ، والمحافظة على مركزه من القوى المعارضة له من ناحية أخرى.

وارتبطت هذه القوة إسماً ومركزاً بالقبيلة التي ينتمي إليها، باستثناء السلطنة العبدلية والقعيطية التي كانت لهما قواتهما الخاصة. أما السلطنة الكثيرية فقد عُرفت قوتها بالشرطة الكثيرية المسلحة.

وخضعت هذه القوة لأوامر الضابط السياسي المسؤول في كل محمية، وكان هاملتون (HAMILTON) الضابط السياسي الذي تولى مهمة إنشاء هذه القوة في المحمية الغربية. كما تولى «إنجرامس» (Ingrams) مهمة ذلك في المحمية الشرقية. وكانت تخضع المحميات لأوامرهما، إذ لم يكن للحكام المحليين أي نفوذ عليها. وتحملت السلطات البريطانية أعباء الصرف على هذه القوة (الحرس القبلي والشرطة الكثيرية المسلحة)، وذلك لعدم مقدرة سلاطين وأمراء ومشايخ المحمية الغربية والشرقية بما فيهم السلطان الكثيري، بسبب قلة مواردهم وعجزهم عن مواجهة أعباء هذه القوة المالية(١٠٤).

٢-٥ أهم الجزر اليمنية الخاضعة للنفوذ البريطاني :

شكلت بعض الجزر اليمنية في البحر الأحمر والمحيط الهندي أهمية إستراتيجية ودفاعية، وكانت موضع إهتمام السلطات البريطانية، منذ بداية تخطيطها لفرض نفوذها في المنطقة. لذلك، فقد بسطت نفوذها على جزيرة «ميون» و «كمران» في البحر الأحمر، و«كورياموريا» و «سقطرى» في المحيط الهندي، وأصبحت كأحد التوابع لعدن، بإستثناء «سقطرى» التي خضعت لها بفرض نظام الحماية. ولقد أرادت السلطات البريطانية أن تجعل من هذه الجزر مراكز دفاعية لحماية وجودها في عدن، وكذا طرق الملاحة البحرية عبر البحر الأحمر، على طريق الخليج العربي والهند.

وبالنسبة لجزيرة «بريم» (ميون) فهي تقع في مضيق باب المندب، المدخل الجنوبي للبحر الأحمر. وتبعد مسافة ميل ونصف عن الساحل الجنوبي الآسيوي، ومسافة أحد عشر ميلاً عن الساحل الإفريقي. كما تبعد بحوالي مائة ميل عن ميناء عدن. واحتلت «بريطانيا» هذه الجزيرة عام ١٧٩٩، كإجراء وقائي، تواجه به خطر الفرنسيين في مصر، لحماية مصالحها في الهند. ولكنها إنسحبت منها، لعدم توفر وسائل العيش الضرورية كالمياه.

وأعادت السلطات البريطانية النظر في إحتلال الجزيرة بعد إحتلالها لعدن عام ١٨٣٩. وذلك لأهميتها الإستراتيجية ولمواجهة النشاط المتزايد لكل من «فرنسا» وإيطاليا، وبحثهما عن مراكز نفوذ لهما في المنطقة. ورأت السلطات البريطانية أن السيطرة عليها سيمكنها من التحكم بموانئ البحر الأحمر، وموانئ الساحل الإفريقي، مثل «زيلع» و«تاجورة» و«زنجبار». كما أن وضع قوة بحرية صغيرة فيها سيمكنها أيضاً من مراقبة المضايق، وتفتيش السفن التجارية التي تمر بها. فتمّ إحتلالها في السادس والعشرين من يناير عام ١٨٥٧، بحجة بناء «فنار» لإرشاد السفن البريطانية(١٠٥).

وتميزت «بريم» بميناء طبيعي إستراتيجي زادت أهميته بفتح قناة السويس عام ١٨٦٩(١٠٦). وأصبح منذ عام ١٨٨٣ محطة لتموين البواخر بالفحم ومركزاً تجارياً أيضاً. وخضعت الجزيرة عسكرياً لإشراف حاكم عدن، وإدارياً لإدارة «شركة ميون للفحم». وأدى النشاط الإقتصادي في الجزيرة إلى تنافس وصراع حاد بين شركة ميون والشركات الإحتكارية في عدن، مثل شركة «لوك توماس»، و«قهوجي دنشوى» للفحم في عدن. وإستمر الصراع بين هذه الشركات حتى عام ١٩٣٦، عندما قررت «شركة ميون للفحم» إنهاء مصالحها في الجزيرة بسبب إستخدام الزيت، وتحويل عدن إلى حكومة التاج مباشرة(١٠٧).

وخضعت جزيرة «كمران» لبريطانيا أثناء الحرب العالمية الأولى، وذلك في عام ١٩١٥، لتوقعها سيطرة إيطالية عليها. وتقع الجزيرة في جنوب البحر الأحمر، بمحاذاة ميناء الصليف اليمني، وتمتد مسافة (١١ ميلاً) طولاً و(٤,٥) عرضاً(١٠٨). وكانت الجزيرة تستعمل كمحطة، ومحجراً صحيّاً للحجاج المسلمين والمسافرين إلى الحجاز من الشرق. وهي إحدى الجزر التي تخلت عنها «تركيا» بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى، بموجب إتفاقية «لوزان» عام ١٩٢٥. ولم تتخذ السيطرة البريطانية على «كمران» شكلاً رسمياً، وظلت كما هي عليه، محطة ومحجراً صحيّاً، حتى لا تثير الشكوك الدوليّة. وخضعت الإدارة المحليّة المدنية للجزيرة، وإدارة المحجر الصحي لحكومة الهند، وحُوِّلت لحاكم عدن صلاحية إدارتها وتشكيل حامية عسكرية لها. كما سُمحت للحكومة الهولندية المساهمة في إدارة المحجر الصحي، لتظهر حسن نواياها -لاسيما للإيطاليين- في عدم إستخدامها لأغراض سياسية-عسكرية(١٠٩).

وتقع جزر كوريا موريا في بحر العرب (المحيط الهندي) وتمتد موازية للساحل الشمالي لخليج كوريا موريا على مسافة تتراوح بين ١٩ و٢٦ ميلاً إلى الغرب منه. وهي خمس جزر صغيرة، صخرية وأرض قاحلة غير مأهولة بالسكان، وهي (سودة، جبلية، حاسكية، غرزوت، حلانية)(١١٠).

وخضعت للسيطرة البريطانية عام ١٨٥٤، وأصبحت إدارياً تحت إشراف المقيم السياسي في الخليج العربي، وقانونياً تحت إدارة حاكم عدن، وذلك لبعدها الجغرافي. وعلى الرغم من ذلك فقد كانت جزءاً من مستوطنة عدن(١١١).

وتقع جزيرة «سقطرى» في المحيط الهندي، عند خط العرض ١٢ درجة شمالاً وخط الطول ٥٤ درجة شرقاً. وهي على بعد ١٣٠ ميلاً إلى الشرق والشمال الشرقي من رأس كاردفوي، و٣٠٠ ميل عن الساحل العربي. كما تبعد بحوالي ٥٥٣ ميلاً عن عدن. وهي أكبر الجزر العربية في خليج عدن وبحر العرب، وتبلغ مساحتها حوالي ١٤٠٠ ميل مربع(١١٢).

وكانت تابعة لسلطان المهرة الذي أضطر لعقد إتفاقية مع بريطانيا عام ١٨٣٤ تمّ بموجبها خضوع الجزيرة للنفوذ البريطاني لتكون محطة شحن وتفريغ للفحم. إلاّ أن بريطانيا تخلّت عنها عام ١٨٣٥ بعد عاصفة شديدة فقدت على أثرها زوارق سفينتها ومعظم تجارتها. كما أدى إنتشار الحمى إلى رحيل من بقي من قواتها(١١٣). واستعادت بريطانيا نفوذها في الجزيرة بعد إحتلال «عدن» وذلك في إطار سياسة الحماية، بعد أن عقدت السلطات البريطانية إتفاقية مع سلطان «سقطرى وقشن» في الثالث والعشرين من إبريل عام ١٨٨٦، نصت على بسط الحماية البريطانية على الجزيرة (سقطرى) وتوابعها(١١٤).

كانت «إيطاليا» الدولة المنافسة لبريطانيا في منطقة البحر الأحمر، كما ذكر آنفاً. ولقد ورثت حقوق السيادة التركية في جزء من الساحل الغربي للبحر الأحمر، الذي كان يشكل مستعمرة «أرتيريا». وبناء على ذلك، فقد إمتلكت حق السيادة على الجزر القريبة جداً من ساحل «أرتيريا»، وشملت مجموعة «دَهْلَكْ»، وجزر «خليج عصب».

وخضعت بقية الجزر -الواقعة إلى الشرق والجنوب الشرقي من البحر الأحمر- للمادة (١٦) من إتفاقية «لوزان» لعام ١٩٢٣، ومنها الواقعة خارج ساحل «الحجاز» و«عسير»، مثل جزر «فاراسان» (فرسان) والأخرى الواقعة جنوباً خارج الساحل اليمني، مثل «جبل الطير»، «زقر»،

«الزبير أبو علي» (عيل) ومجموعة «حنيش». ولقد نصت الإتفاقية على بقاء وضع هذه الجزر معلّقاً تبث فيه «الأطراف المعنيّة». وتنازلت إيطاليا بموجبها عن كافة حقوقها على هذه الجزر، ما عدا تلك التي تمّ الإعتراف بسيادتها عليها.

إتفقت كل من بريطانيا وإيطاليا عام ١٩٢٧ بعدم السماح لأية قوة أوروبية بأن يكون لها نفوذ على الساحل العربي للبحر الأحمر، وعلى «جزيرة كمران» وجزر «الفنار»، أو غيرها من الجزر الأخرى. كما تعهدتا بألاّ تقع هذه الجزر في يد حاكم عربي عدوٍّ لهما. واتفقتا أيضاً على أن تكون هناك حرية إقتصادية وتجارية على الساحل العربي وجزر البحر الأحمر. ويجب ألاّ يكون النشاط في هذه الجزر -من قبل مواطني الدولتين- ذات صبغة سياسية(١١٥).

وبالنظر لما سبق تبيانه، تبرز إستراتيجية بريطانيا في المحافظة على «عدن» كمركز عسكري وإقتصادي حيوي، يحقق كثيراً من المصالح والنفوذ لبريطانيا. وكانت سياسة الولاء والحماية محوراً أساسياً لتلك الإستراتيجية البريطانية. فهل حققت بهذه السياسة مصالحها، بفرض نفوذها السياسي العسكري وبقائه في منطقة جنوب اليمن؟! أم أنها تورطت سياسياً وعسكرياً، وشكلت عبئاً مالياً عليها أيضاً؟!

لم تستطع بريطانيا تحقيق الأمن والإستقرار لقواتها في «عدن» من غير أن تؤمن المنطقة الداخلية، التي كانت مصدراً لقلقها إبّان الإحتلال عام ١٨٣٩. فحققت بسياسة الولاء والحماية الطوق الأمني والسّياج المنيع لبقاء نفوذها في عدن، والمحافظة عليها كقاعدة عسكرية حصينة لقواتها. وكانت سياسة الحماية مكسباً سياسياً وعسكرياً ومادياً أيضاً.

وحققت هذه السياسة تأمين الجبهة الداخلية بإحتواء الحكام المحليين وإستخدامهم كوسيلة للقضاء على الثورات والتمردات القبلية ضدها. وساهمت في التصدي لأية أطماع خارجية، بتسخير قوى السلطات المحلّية في الأراضي المشمولة بالحماية، للوقوف ضد أية هجمات تركية أو يمنية تشنها قوات «الإمام يحي».

وكانت المبالغ المالية التي تدفعها -كهبات- لحكام الحماية، زهيدة، مقابل ما قدمته هذه السياسة من خدمات لبريطانيا في المنطقة، عملت على تقليص نفقات مادية كبيرة، كانت ستصرفها بريطانيا لتعزيزات عسكرية مستمرة. كما حافظت بها على سلامة قواتها العسكرية البرّية.

وهكذا حققت بريطانيا بإنتهاج سياسة الحماية أطماعها ورسخت عبرها نفوذها. كما نجحت من خلالها في توريط حكام المنطقة ليصبحوا أداة تستخدم لإشاعة الأمن والاستقرار الداخلي، وقوات أمن حدودية لحماية «عدن» من أية إعتداءات خارجية.

أمام هذا الموقف يبرز التساؤل التالي: هل استطاعت بريطانيا أن تقف بسياسة الحماية أمام المتغيّرات الدوليّة، في ظل إحتدام الصراع الدولي، وظهور «إيطاليا» كقوة منافسة في جنوب البحر الأحمر، وظهور الحركات الثورية التحررية في كل من مصر والهند؟ أم أرادت البحث عن محور سياسي آخر ترتكز عليه في إحكام قبضتها على منطقة الجنوب اليمني، تستطيع من خلاله تحقيق تغلغل نفوذها بشكل واسع وقوي عمّا كان عليه في السابق؟!

لذلك سيتولى الفصل الثاني البحث بالرد على هذه الأسئلة، حيث يناقش تحويل تبعية «عدن» كمستعمرة بريطانية إلى حكومة التاج البريطاني مباشرة، وما ترتب على ذلك من إجراءات سياسية وعسكرية في عدن ومحميتها . وكانت سياسة الإستشارة محوراً جديداً للإستراتيجية البريطانية في تأمين السيطرة المباشرة على «عدن» بفرض سياسة التقدم إلى الأمام وتحقيق الحكم غير المباشر في المحميات .

١٨- النجار، مصطفى عبدالقادر: شركة الهند الشرقية ملامحها وأبرزسماتها في الخليج العربي ١٦٠٠-١٨٥٨، عن مجلة دراسات الخليج والجزيرة، العدد الخامس عشر السنة الرابعة، يوليو ١٩٧٨ ص ١٠٨-١١٠.

١٩- فالكوفا، ن. ل.: السياسة الإستعمارية في جنوب اليمن، عدن: مؤسسة ١٤ أكتوبر للطباعة والنشر، ١٩٧٨، ترجمة عمر الجاوي، ص ١٤-١٥.

٢٠- AITCHISON, C. V., A Collection of treaties, Engagements and Sanads, Relating to India and Neighbouring Countries, Delhi: Manager of Publication, 1933, pp. 108-109.

٢١- زحفت ألقوات العثمانية نحو الأراضي الجنوبية واحتلت الأراضي العبدلية، إذ وصلت الى العاصمة الحوطة عام ١٨٧٢م - ١٢٨٩هـ ، وانسحبت منها بأمر من الباب العالي، جاء ذلك نتيجة لضغوط سياسية بريطانية على الدولة العثمانية. (عن لقمان، حمزة علي: معارك حاسمة في تاريخ اليمن، صنعاء: مركز الدراسات، ١٩٧٨، ص ١٧٩).

٢٢- الحبشي، محمد عمر: اليمن الجنوبي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٦٨، ص ١٣.

٢٣- AITCHISON, op. cit., pp. 79-81.

٢٤- الريحاني، أمين: ملوك العرب، ط٤، بيروت: دار الريحاني للطباعة والنشر، ١٩٦٠، ص ٤٠٩-٤١٨.

٢٥- العيدروس والنوبان: مرجع سبق ذكره، ص ١٦.

٢٦- طه، جاد: سياسة بريطانيا في جنوب اليمن، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٦٩، ص ٢٠٢.

٢٧- طه: نفس المرجع، ص ١٧٩.

٢٨- Ingrams,H., The Yemen, Imams Rulerd and Revolutions, Great Britain: John Murray, 1963, p. 55.

٢٩- يعقوب، هارولد: ملوك جزيرة العرب، صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمني، بيروت: دار العودة، ١٩٨٣، ترجمة: أحمد المضواحي، ص ١٠٤.

٣٠- «إن حدود أراضي النفوذ العثماني في الجزيرة العربية تتبع خطاً مستقيماً يبدأ من أكمة الشوب ثم تسير ناحية الشمال الشرقي نحو صحراء الربع الخالي بإنحراف ٤٥°، هذا الخط يلتقي في الربع الخالي عند خط العرض ٢٠° مع الخط المستقيم المتجه نحو الجنوب والمبتدئ عند نقطة واقعة على الشاطئ الجنوبي لخليج عجير فاصلاً الأراضي العثمانية والخاصة بالخليج العربي والمناطق المجاورة له». وأهمية هذه الإتفاقية بالنسبة لبريطانيا أنها حققت إعتراف تركيا بشرعية الوجود البريطاني في جنوب الجزيرة العربية، وإبطال أية إدعاءات تركية في مناطق قريبة من عدن. (عن طه: مرجع سبق ذكره ص ٣٣٧-٣٣٨).

٣١- سالم: مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٤.

٣٢- ورث «الإمام يحيى» الحكم في اليمن عن الأتراك بصفته الوريث الشرعي، لإنتمائه للأسرة الزيدية التي توارثت الحكم في اليمن منذ قرون. وسعى «الإمام» الى تحرير الأراضي اليمنية الجنوبية الخاضعة لبريطانيا، لتحقيق وحدة اليمن، رافضاً الإعتراف بالوجود البريطاني في الجنوب وسياسة الحماية، كما رفض إتفاقية الحدود الأنجلو-تركية ١٩٠٤-١٩١٤ وإعتبرها إتفاقية لا تمثل الرأي العام اليمني، بل عبرت عن مصالح دولتين أجنبتين في المنطقة اليمنية.

٣٣- سالم: مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٤.

٣٤- العرشي، القاضي حسين بن أحمد: بلوغ المرام في شرح مسك الختام في من تولى ملك اليمن من ملك وإمام، القاهرة: مطبعة البرتيري، ١٩٣٩، ص ٢٣٠-٢٣١.

٣٥- تعريف للكلمة الإنجليزية Levies مفردها Levy، وتعني القوات. ويُقصد بها محلياً «قوات محمية عدن». وتمّ إنشاء أول كتيبة مشاة عربية من اليمنيين عام ١٩١٨، عندما دعت حاجة البريطانيين الى قوة عسكرية برية تساعدهم في القضاء على التمردات القبلية، ولمواجهة قوة الإمام الزيدي. وكانت هذه القوة الأولى من

١٨- النجار، مصطفى عبدالقادر: شركة الهند الشرقية ملامحها وابرزسماتها في الخليج العربي ١٦٠٠-١٨٥٨، عن مجلة دراسات الخليج والجزيرة، العدد الخامس عشر السنة الرابعة، يوليو ١٩٧٨ ص ١٠٨-١١٠.

١٩- فالكوفا، ن. ل.: السياسة الإستعمارية في جنوب اليمن، عدن: مؤسسة ١٤ أكتوبر للطباعة والنشر، ١٩٧٨، ترجمة عمر الجاوي، ص ١٤-١٥.

٢٠- AITCHISON, C. V., A Collection of treaties, Engagements and Sanads, Relating to India and Neighbouring Countries, Delhi: Manager of Publication, 1933, pp. 108-109.

٢١- زحفت القوات العثمانية نحو الأراضي الجنوبية واحتلت الأراضي العبدلية، إذ وصلت الى العاصمة الحوطة عام ١٨٧٢م - ١٢٨٩هـ ، وانسحبت منها بأمر من الباب العالي، جاء ذلك نتيجة لضغوط سياسية بريطانية على الدولة العثمانية. (عن لقمان، حمزة علي: معارك حاسمة في تاريخ اليمن، صنعاء: مركز الدراسات، ١٩٧٨، ص ١٧٩).

٢٢- الحبشي، محمد عمر: اليمن الجنوبي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٦٨، ص ١٣.

٢٣- AITCHISON, op. cit., pp. 79-81.

٢٤- الريحاني، أمين: ملوك العرب، ط٤، بيروت: دار الريحاني للطباعة والنشر، ١٩٦٠، ص ٤٠٩-٤١٨.

٢٥- العيدروس والنويان: مرجع سبق ذكره، ص ١٦.

٢٦- طه، جاد: سياسة بريطانيا في جنوب اليمن، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٦٩، ص ٣٠٢.

٢٧- طه: نفس المرجع، ص ١٧٩.

٢٨- Ingrams,H., The Yemen, Imams Rulerd and Revolutions, Great Britain: John Murray, 1963, p. 55.

٢٩- يعقوب، هارولد: ملوك جزيرة العرب، صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمني، بيروت: دار العودة، ١٩٨٣، ترجمة: أحمد المضواحي، ص ١٠٤.

٣٠- «إن حدود أراضي النفوذ العثماني في الجزيرة العربية تتبع خطاً مستقيماً يبدأ من أكمة الشوب ثم تسير ناحية الشمال الشرقي نحو صحراء الربع الخالي بإنحراف ٤٥ْ، هذا الخط يلتقي في الربع الخالي عند خط العرض ٢٠ْ مع الخط المستقيم المتجه نحو الجنوب والمبتدئ عند نقطة واقعة على الشاطئ الجنوبي لخليج عجير فاصلاً الأراضي العثمانية والخاصة بالخليج العربي والمناطق المجاورة له». وأهمية هذه الإتفاقية بالنسبة لبريطانيا أنها حققت إعتراف تركيا بشرعية الوجود البريطاني في جنوب الجزيرة العربية، وإبطال أية إدعاءات تركية في مناطق قريبة من عدن. (عن طه: مرجع سبق ذكره ص ٣٣٧-٣٣٨).

٣١- سالم: مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٤.

٣٢- ورث «الإمام يحيى» الحكم في اليمن عن الأتراك بصفته الوريث الشرعي، لإنتمائه للأسرة الزيدية التي توارثت الحكم في اليمن منذ قرون. وسعى «الإمام» الى تحرير الأراضي اليمنية الجنوبية الخاضعة لبريطانيا، لتحقيق وحدة اليمن، رافضاً الإعتراف بالوجود البريطاني في الجنوب وسياسة الحماية، كما رفض إتفاقية الحدود الأنجلو-تركية ١٩٠٤-١٩١٤ وإعتبرها إتفاقية لا تمثل الرأي العام اليمني، بل عبرت عن مصالح دولتين أجنبتين في المنطقة اليمنية.

٣٣- سالم: مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٤.

٣٤- العرشي، القاضي حسين بن أحمد: بلوغ المرام في شرح مسك الختام في من تولى ملك اليمن من ملك وإمام، القاهرة: مطبعة البرتيري، ١٩٣٩، ص ٢٣٠-٢٣١.

٣٥- تعريف للكلمة الإنجليزية Levies مفردها Levy، وتعني القوات. ويُقصد بها محلياً «قوات محمية عدن». وتمّ إنشاء أول كتيبة مشاة عربية من اليمنيين عام ١٩١٨، عندما دعت حاجة البريطانيين الى قوة عسكرية برية تساعدهم في القضاء على التمردات القبلية، ولمواجهة قوة الإمام الزيدي. وكانت هذه القوة الأولى من

٤٤- Gavin, op. cit., p. 41.

٤٥- Bidwell, R., The Two Yemen, U. S. A. Longman, Westview press, 1983, p. 73.

٤٦- Ingrams, D & L., Records of Yemen, v. 8.04, Aden becomes a colony, 1933-1937, U. K., Archive Editions, The Arabia Historical Library, 1996, c. p. 37 (33), p. 381.

٤٧- Reilly, op. cit., p. 20.

يأتي هذا الإجراء نتيجة للتغييرات التي طرأت على منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨. فلقد تم إنشاء قسم خاص بمنطقة الشرق الأوسط عام ١٩٢٢، وألحق بوزارة المستعمرات، وخضع هذا القسم مباشرة لوزير المستعمرات (ونستون شرشل) ولمستشاره في الشئون العربية «لورانس» (Laurence)، وهو الذي تبنى في مؤتمر القاهرة، الذي عُقد في عام ١٩٢٢، فكرة تحوّل القوة البرية الى قوة سلاح الطيران. وبناء على ذلك خرج المؤتمر بتوصية تنفيذ هذه السياسة التي كانت تقضي بسحب معظم القوات البريطانية البرية من مناطق نفوذها، كترشيد للنفقات العسكرية، التي كانت تكلفها مئات الملايين من الجنيهات. وهي مبالغ لا تتناسب وأزمتها الإقتصادية الناتجة عن الحرب. ويعتبر سلاح الطيران -كقوة بديلة للقوات البرية- سلاح فعّال وحاسم للمعارك والتمردات، وبنفقات بسيطة. كما أنه السلاح الحديث لتنفيذ المصالح البريطانية السياسية والعسكرية لما وراء البحار. عن: (Nutting, A., Laurence of Arabia, New York, Published by the New American Library, 1962, p. 201)

٤٨- Hickinbothum, T., Aden, London: Constable and Company Ltd., 1958, p. 12

٤٩- Trevaskis, K., op. cit., p. 4, and King, G., Imperial outpost - Aden, Its place in British Strategic Policy, London: Oxford University Press, 1964, pp. 46-47.

٥٠- غوردن (Gurdon) وهو من الإدارة الهندية للخدمة السياسية، وكان المساعد الأول للمقيم.
شامبيون (Champion) وهو من إدارة خدمات المستعمرات وكان السكرتير السياسي.
ليك (Lake) كان الضابط السياسي الوحيد، وتقلد منصب القائد لقوات محمية عدن.
هيكنبوتام (Hickinbothum) كان المساعد الثاني للمقيم.

٥١- «خان بهادر» لقب فخري كانت تمنحه حكومة الهند تكريماً لبعض الشخصيات في عدن. وتغيّر هذا اللقب بلقب «سر» (SIR)، بتحول عدن الى إشراف وزارة المستعمرات عام ١٩٣٧. عن: الأستاذ عبده علي أحمد، عدن، ١١ يناير ١٩٩٩.

٥٢- Hickinbotham, op. cit., pp. 16-17.

٥٣- Hunter, op. cit., pp. 89-90.

٥٤- Hunter, Ibid, pp. 130-152.

٥٥- Hickinbotham, op. cit., p. 17

قامت حكومة عدن بأعمال خدمية واسعة تعكس مدى أهمية عدن لدى السلطات البريطانية كمركز إستراتيجي إقتصادي. فقد إهتمت بضخ الماء عام ١٩٢٩ من آبار الشيخ عثمان وبئر أحمد الى خورمكسر عبر أنابيب، ومن ثمّ نقله عن طريق خزانات تقودها الجمال ليتم بيعه على المواطنين. وتم الإنتهاء من مشروع المياه والمجاري عام ١٩٣٦. وبدأ إستخدام الكهرباء عام ١٩٢٦ في معظم أحياء عدن، باستثناء حي الشيخ عثمان الذي بدأ باستخدام الكهرباء عام ١٩٣٥. عن: (Ingrams, D & L., op. cit., v. 8.04, Aden Colony, Social and Ecanomic Affairs, 1933-1946, Aden, No. 308, pp. 520-521)

٥٦- كان الوالي أو الحاكم يُعرف في عدن خلال الفترة ١٩٣٢-١٩٣٧ برئيس مفوض (Chief

٤٤- Gavin, op. cit., p. 41.

٤٥- Bidwell, R., The Two Yemen, U. S. A. Longman, Westview press, 1983, p. 73.

٤٦- Ingrams, D & L., Records of Yemen, v. 8.04, Aden becomes a colony, 1933-1937, U. K., Archive Editions, The Arabia Historical Library, 1996, c. p. 37 (33), p. 381.

٤٧- Reilly, op. cit., p. 20.
يأتي هذا الإجراء نتيجة للتغييرات التي طرأت على منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨. فلقد تم إنشاء قسم خاص بمنطقة الشرق الأوسط عام ١٩٢٢، والحق بوزارة المستعمرات، وخضع هذا القسم مباشرة لوزير المستعمرات (ونستون شرشل) ولمستشاره في الشئون العربية «لورانس» (Laurence)، وهو الذي تبنى في مؤتمر القاهرة، الذي عُقد في عام ١٩٢٢، فكرة تحوّل القوة البرية الى قوة سلاح الطيران. وبناء على ذلك خرج المؤتمر بتوصية تنفيذ هذه السياسة التي كانت تقضي بسحب معظم القوات البريطانية البرية من مناطق نفوذها، كترشيد للنفقات العسكرية، التي كانت تكلفها مئات الملايين من الجنيهات، وهي مبالغ لا تتناسب وأزمتها الإقتصادية الناتجة عن الحرب. ويعتبر سلاح الطيران -كقوة بديلة للقوات البرية- سلاح فعّال وحاسم للمعارك والتمردات، وبنفقات بسيطة. كما أنه السلاح الحديث لتنفيذ المصالح البريطانية السياسية والعسكرية لما وراء البحار. عن: (Nutting, A., Laurence of Arabia, New York, Published by the New American Library, 1962, p. 201)

٤٨- Hickinbothum, T., Aden, London: Constable and Company Ltd., 1958, p. 12

٤٩- Trevaskis, K., op. cit., p. 4, and King, G., Imperial outpost - Aden, Its place in British Strategic Policy, London: Oxford University Press, 1964, pp. 46-47.

٥٠- غوردن (Gurdon) وهو من الإدارة الهندية للخدمة السياسية، وكان المساعد الأول للمقيم.
شامبيون (Champion) وهو من إدارة خدمات المستعمرات وكان السكرتير السياسي.
ليك (Lake) كان الضابط السياسي الوحيد، وتقلد منصب القائد لقوات محمية عدن.
هيكنبوتام (Hickinbothum) كان المساعد الثاني للمقيم.

٥١- «خان بهادر» لقب فخري كانت تمنحه حكومة الهند تكريماً لبعض الشخصيات في عدن. وتغيّر هذا اللقب بلقب «سر» (SIR)، بتحول عدن الى إشراف وزارة المستعمرات عام ١٩٣٧. عن: الأستاذ عبده علي أحمد، عدن، ١١ يناير ١٩٩٩.

٥٢- Hickinbotham, op. cit., pp. 16-17.

٥٣- Hunter, op. cit., pp. 89-90.

٥٤- Hunter, Ibid, pp. 130-152.

٥٥- Hickinbotham, op. cit., p. 17
قامت حكومة عدن بأعمال خدمية واسعة تعكس مدى أهمية عدن لدى السلطات البريطانية كمركز إستراتيجي إقتصادي. فقد إهتمت بضخ الماء عام ١٩٢٩ من آبار الشيخ عثمان وبئر أحمد الى خورمكسر عبر أنابيب، ومن ثمّ نقله عن طريق خزانات تقودها الجمال ليتم بيعه على المواطنين. وتم الإنتهاء من مشروع المياه والمجاري عام ١٩٣٦. وبدأ إستخدام الكهرباء عام ١٩٢٦ في معظم أحياء عدن، باستثناء حي الشيخ عثمان الذي بدأ باستخدام الكهرباء عام ١٩٣٥. عن: (Ingrams, D & L., op. cit., v. 8.04, Aden Colony, Social and Ecanomic Affairs, 1933-1946, Aden, No. 308, pp. 520-521)

٥٦- كان الوالي أو الحاكم يُعرف في عدن خلال الفترة ١٩٣٢-١٩٣٧ برئيس مفوض (Chief

٧٨- Ingrams, D. & L., op. cit., v. 8.04, Aden Colony, Social and Economic Affairs, 1933-1946, Aden. No. 308, p. 521

كانت العملة المتداولة خلال فترة البحث الروبية الهندية وهي على النحو التالي:

٥ أردي = بيسة، ٤ بيسات = آنة، ٨ آنات = حرف، ٢ حرف = روبية، أو ١٦ آنة = روبية، ... و١٠٠ روبية = لك. وكان الجنيه الإسترليني يعادل ثلاثة عشر روبية.

٧٩- سعيد، أمين: اليمن تاريخه السياسي منذ إستقلاله، دار إحياء اللغة العربية، ١٩٥٩، ص ١٧٧-١٧٨.

٨٠- Ingrams, D. & L., op. cit., v. 8.04, Aden becomes a Colony, 1933-1937, C. P. 37 (33), p. 381

٨١- عكاشة، محمد عبدالكريم: يهود اليمن والهجرة الى فلسطين ١٨٨١-١٩٥٠، عدن ١٩٩٣، ص ٥٨-٦٠. لم تشر المصادر الى وجود يهود في بلاد المهرة أو بلاد حضرموت. (عن نفس المرجع).

٨٢- عكاشة: نفس المرجع.

٨٣- Ingrams, Doreen, A Survey of Social and Economic Conditions in Aden Protectorate, Eritrea; Printed by The Government Printer British Administration, 1949, p. 13

٨٤- العبدلي، أحمد فضل: هدية الزمن في أخبار ملوك لحج وعدن، ط٢، بيروت: دار العودة، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م، ص ٢٨٨-٢٨٩.

٨٥- ناجي، سلطان: مرجع سبق ذكره، ص ١٦٠-١٦٨.

٨٦- كانت سلطنة الفضلي وإمارة الضالع تحصلان على إيرادات مالية أخرى من عائدات الخضروات، وتميزت إمارة الضالع بإيرادات مالية من منتوج القات.

٨٧- Hunter & Sealy, C. W. H., Arabs Tribes in The Vicinity of Aden, Bombay: Printed at the Government Central Press, 1908, p. 56

٨٨- حديث الأستاذ حسن صالح شهاب، عدن/ فبراير ١٩٨٨.

٨٩- الحبشي: مرجع سبق ذكره، ص ١٧. و Ingrams, D., op. cit., p. 13

٩٠- Ingrams, D., Ibid.

٩١- Belhaven, L., The Uneven Road, London: John Murray, 1955, p. 203

٩٢- ناجي: مرجع سبق ذكره، ص ١٦٠

٩٣- Gavin, op. cit., p. 305

٩٤- Gavin, Ibid.

٩٥- Ingrams, D. & L., op. cit., v. 9.06, Administrative, Social and Economic affairs, 1937-1944, 69289/29, p. 428

٩٦- البكري، صلاح: الجنوب العربي قديماً وحديثاً (٤٠٠ ق.م - ١٩٦٧م)، السعودية: دار العلم للطباعة والنشر، ص ١٥٥.

٩٧- أنظر ص ١٥ في المتن.

٩٨- تم إنشاء أرض هبوط في وادي حضرموت (شبام) عام ١٩٣٢.

٩٩- المقصود بهذه السياسة التفكك الناتج عن الصراعات القبلية، وكانت تعمل على وقفه في حالة الإضرار بمصالحها.

١٠٠- أنظر هامش ٣٥.

١٠١- ناجي: مرجع سبق ذكره، ص ١٤٣.

١٠٢- Belhaven, op. cit., p. 60

١٠٣- ناجي: مرجع سبق ذكره، ص ١٤٣.

٧٨- Ingrams, D. & L., op. cit., v. 8.04, Aden Colony, Social and Economic Affairs, 1933-1946, Aden. No. 308, p. 521

كانت العملة المتداولة خلال فترة البحث الروبية الهندية وهي على النحو التالي:

٥ أردي = بيسة، ٤ بيسات = آنة، ٨ آنات = حرف، ٢ حرف = روبية، أو ١٦ آنة = روبية، ... و١٠٠ روبية = لك. وكان الجنيه الإسترليني يعادل ثلاثة عشر روبية.

٧٩- سعيد، أمين: اليمن تاريخه السياسي منذ إستقلاله، دار إحياء اللغة العربية، ١٩٥٩، ص ١٧٧-١٧٨.

٨٠- Ingrams, D. & L., op. cit., v. 8.04, Aden becomes a Colony, 1933-1937, C. P. 37 (33), p. 381

٨١- عكاشة، محمد عبدالكريم: يهود اليمن والهجرة الى فلسطين ١٨٨١-١٩٥٠، عدن ١٩٩٣، ص ٥٨-٦٠.

لم تشر المصادر الى وجود يهود في بلاد المهرة أو بلاد حضرموت. (عن نفس المرجع).

٨٢- عكاشة: نفس المرجع.

٨٣- Ingrams, Doreen, A Survey of Social and Economic Conditions in Aden Protectorate, Eritrea; Printed by The Government Printer British Administration, 1949, p. 13

٨٤- العبدلي، أحمد فضل: هدية الزمن في أخبار ملوك لحج وعدن، ط٢، بيروت: دار العودة، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م، ص ٣٨٨-٣٨٩.

٨٥- ناجي، سلطان: مرجع سبق ذكره، ص ١٦٠-١٦٨.

٨٦- كانت سلطنة الفضلي وإمارة الضالع تحصلان على إيرادات مالية أخرى من عائدات الخضروات، وتميزت إمارة الضالع بإيرادات مالية من منتوج القات.

٨٧- Hunter & Sealy, C. W. H., Arabs Tribes in The Vicinity of Aden, Bombay: Printed at the Government Central Press, 1908, p. 56

٨٨- حديث الأستاذ حسن صالح شهاب، عدن/ فبراير ١٩٨٨.

٨٩- الحبشي: مرجع سبق ذكره، ص ١٧. و Ingrams, D., op. cit., p. 13

٩٠- Ingrams, D., Ibid.

٩١- Belhaven, L., The Uneven Road, London: John Murray, 1955, p. 203

٩٢- ناجي: مرجع سبق ذكره، ص ١٦٠

٩٣- Gavin, op. cit., p. 305

٩٤- Gavin, Ibid.

٩٥- Ingrams, D. & L., op. cit., v. 9.06, Administrative, Social and Economic affairs, 1937-1944, 69289/29, p. 428

٩٦- البكري، صلاح: الجنوب العربي قديماً وحديثاً (٤٠٠ ق.م - ١٩٦٧م)، السعودية: دار العلم للطباعة والنشر، ص ١٥٥.

٩٧- أنظر ص ١٥ في المتن.

٩٨- تم إنشاء أرض هبوط في وادي حضرموت (شبام) عام ١٩٣٢.

٩٩- المقصود بهذه السياسة التفكك الناتج عن الصراعات القبلية، وكانت تعمل على وقفه في حالة الإضرار بمصالحها.

١٠٠- أنظر هامش ٣٥.

١٠١- ناجي: مرجع سبق ذكره، ص ١٤٣.

١٠٢- Belhaven, op. cit., p. 60

١٠٣- ناجي: مرجع سبق ذكره، ص ١٤٣.

١٠٤- The Control Office of Information, Aden and South Arabia, London, Prepared for British Information Services, p. 9 & Bidwell, op. cit., p. 88

١٠٥- أباظة، فاروق عثمان: عدن وسياسة بريطانيا في البحر الأحمر ١٨٣٩-١٩١٨، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦، ص ٢١٧-٢١٨.

١٠٦- أدى فتح قناة السويس عام ١٨٦٩ الى زيادة قيمة الجزيرة العسكرية والإقتصادية، فمن الناحية العسكرية، عززت بريطانيا من تحصيناتها بسبب التنافس الدولي والبحث عن مراكز قوى في المنطقة.

١٠٧- Ingrams, D. & L., op. cit., v. 8.06, Islands and Lighthouses, 1936-1944, 78016/36/[No.72], p. 626 & Guides and Handbooks of Africa, op. cit., p. 162

١٠٨- الحبيشي، حسين علي: اليمن والبحر الأحمر، بيروت: دار الفكر المعاصر، ١٩٩٢، ص ٢٣٢.

١٠٩- Ingrams, D. & L., op. cit., v. 8.06, Islands and Lighthouses, 1936-1944, Red Sea Islands. International Status, pp. 640-647

لقد تخلت «تركيا» عن جزر البحر الأحمر بموجب إتفاقية «لوزان» عام ١٩٢٣، ولم تحدد أو تعيّن لأي من الأطراف المعنيّة. إلاّ أنه تمّ الإشارة في المادة (١٦) من هذه الإتفاقية أن مستقبل الجزر ستحددها الجهات ذات الإهتمام والمصلحة. ويعني ذلك أن قضية هذه الجزر ظلت معلّقة. (نفس المصدر)

١١٠- لقمان، حمزة علي: تاريخ الجزر اليمنية، بيروت: مطبعة يوسف وفيليب الجميل، ديسمبر ١٩٧٢.

١١١- Ingrams, D. & L., op. cit., v. 8.06, Islands and Lighthouses, 1936-1944, 1.3. 1731/1937, p. 693

١١٢- عبدالباقي، قادري: أستاذ الجغرافيا وعميد كلية الآداب - جامعة عدن، عن حديث له في ٢٤ يناير ١٩٩٧م.

١١٣- لقمان، حمزة علي: تاريخ عدن وجنوب الجزيرة العربية، القاهرة: دار مصر للطباعة، ١٩٥٩، ص ١٨٣-١٨٤. وتاريخ الجزر اليمنية، مرجع سبق ذكره، ص ٣٥.

١١٤- العيدروس والنوبان: مرجع سبق ذكره، ص ٢١٣.

١١٥- Ingrams, D. & L., op. cit., v. 8.06, Islands and Lighthouses, 1936-1944, 78027/36 [No.10], pp. 640-647

الفصل الثاني

الإجراءات السياسية والإقتصادية والعسكرية في عدن والمحميات ١٩٣٧ ـ ١٩٣٩

تحويل عدن إلى مستعمرة خاضعة للتاج البريطاني

١- الخلفية السياسية لقرار التحويل :

١-١ دراسة ومقترحات فصل عدن عن الهند :

تحولت عدن عام ١٩٣٢ لإشراف حكومة الهند المركزية، وأعادت «بريطانيا» النظر في رغبتها بالفصل الكلّي لعدن عن حكومة الهند وإلحاقها بوزارة المستعمرات مباشرة. وتجلّت تلك الرغبة أمام المستجدات الدولية، وفرض سلطان القوة، والصراع الأنجلو-يمني، واليمني السعودي، في الوقت الذي إزدادت فيه أهمية عدن السياسية والإقتصادية. كما تكمن أهميتها الإستراتيجية لعلاقتها بقناة السويس والصومال والجزيرة العربية، ومحطة للبرق واللاّسلكي. وبناء على ذلك كله، رأت بريطانيا أنه من الأفضل أن تكون المسؤولية الإدارية على عدن تحت إشراف حكومة التاج البريطاني مباشرة.

قامت بريطانيا بدراسة موضوع تحويل تبعية عدن عن حكومة الهند بشكل فعلي، وذلك خلال الفترة ١٩٣٣-١٩٣٦، لوضع تصوراتها للمسؤوليات المستقبلية لعدن. ونستخلص من مذكرة سكرتير عام حكومة الهند التي رُفعت للحكومة البريطانية بتاريخ الخامس من فبراير عام ١٩٣٣(١). التصورات والمقترحات التالية : - إن بقاء «عدن» تحت سيطرة الهند ستتطلب بالضرورة توفير إعتمادات لعدن في هيكل الإتحاد الهندي الجديد، لما يتعلق بالشؤون الإدارية، لأن عدن حالياً مركز عسكري وسياسي وإداري هام. لهذا يجب الأخذ في الإعتبار مطالب الجميع.

كان في تقدير سكرتير عام الهند أنه من المستحيل إيجاد حل في إطار تصور واقع عدن، فهي جزء من الجزيرة العربية من الناحية الجغرافية. ويوجد ضمن عدد سكانها البالغ خمسة وأربعين ألف وثلاثمائة وثمانية نسمة -تقريباً- سبعة ألف هندي، وسوف تواجه حكومة الهند البريطانية معارضة سياسية قوية، إذا ما تمّ تحويل أي مساحة منها إدارياً للإتحاد الهندي. أما إذا تمّ الفصل، فإنه يتطلب التغلب على المصاعب السياسية الحادة، التي ربما تظهر بتأثير هذا القرار.

رأت بريطانيا أن مقترح فصل عدن عن حكومة الهند سوف يقابل بإعتراضات مختلفة من السلطة التشريعية وأصحاب المصالح. وإذا تأكدت رغبتها في الإنفصال، بسبب طبيعة عدن الإستراتيجية التي تميزت بها أكثر من الهند فإنه يجب أن تكون المسؤولية الإدارية والسياسية-العسكرية على عدن تحت إشرافها مع مراعاة التالي :

أولاً : أنه نظراً لإرتباط عدن بالهند تجارياً يجب الإشارة إلى أن المصالح الهندية لن تتأثر وترفع عنها الحماية في حالة الفصل. ولن تتحمل إيرادات الهند أية أعباء مالية، ولا تتوقع مساهمتها في صرفيات عدن، وفي هذه الحالة يجب أن يتم تغطية الدعم المالي من إيرادات الإمبراطورية البريطانية(٢).

ثانياً : يجب على الحكومة البريطانية تقديم الضمانات بحيث لا يكون هناك تشريع طائفي للغالبية يطبق على المستوطنين الهنود. والإحتفاظ بنسبة من العمالة الهندية في خدمة عدن لعدة سنوات بعد تنفيذ قرار الفصل.

ثالثاً : الموافقة على الإحتفاظ بحق إستئناف قضايا المحاكم في المحكمة العليا في بومبي، إذا وُجد أن هذا مناسب من الناحية الإدارية والقانونية.

رابعاً : إبقاء عدن ميناءاً حراً.

أخذت الحكومة البريطانية المقترحات المذكورة آنفاً، بعين الإعتبار، ولم تجد خياراً لها غير القبول بفقدان مساهمة الهند المالية، أمام أهمية عدن الإستراتيجية. وتجلّى ذلك في مذكرة وزارة الطيران بتاريخ الثامن عشر من فبراير عام ١٩٣٣، التي نصت على : «... إن إنفصال عدن عن الهند سيحرمها من مساهمة الهند المالية للجانب السياسي والخدمات العسكرية في عدن، وهذا أمر محتوم، فإن فقدان المساهمة المالية التي قدرت بألف وخمسمائة جنيها إسترلينياً سنوياً، لا يمكن أن تكون أكبر من خسارة بريطانيا إذا ما فقدت مسؤولية الدفاع عن عدن. ومن واقع متطلبات الإستراتيجية السياسية والعسكرية للإمبراطورية، فإنه من الضرورة بقاء الدفاع عنها تحت مسئوليتها(٣).

وبناء على ما تقدم يُلاحظ أن كفة الميزان كانت راجحة لصالح قرار الإنفصال، وأن الحكومة البريطانية إضطرت لتغطية النفقات المالية في سبيل الإحتفاظ «بعدن» وفرض الهيمنة عليها، في الوقت الذي حرصت فيه على بقاء مصالح الأقلية الهندية وتثبيت قاعدة نفوذهم المالي وجعلهم ركيزة سياسية لها ضد نمو المصالح السياسية والإقتصادية لأبناء عدن اليمنيين.

١-٢ الموقف اليمني - الهندي في عدن من قرار الفصل :

أثار موضوع فصل عدن عن الهند جدلاً في أوساط المجتمع العدني الذي شكل الهنود فيه أغلبية سكانية أجنبية. وحظي الهنود باهتمام السلطات البريطانية، وتقلّد منهم المناصب الرفيعة في الجهاز الإداري - العسكري. ومعظمهم في الحالتين تجاراً وأصحاب شركات وعقارات مختلفة. وكانت عدن بمثابة الوطن الثاني لهؤلاء الهنود. ويعتبر «قهوجي دنشوى» (Cowasjee Dinshaw) من الشخصيات المالية العريقة في مجتمع عدن. وهو الرأسمالي المنفّذ لكثير من المصالح البريطانية الخدمية في عدن. وكان رئيساً لطائفة الفرس الهندية، وهي طائفة رئيسية في عدن.

وقف «قهوجي» معارضاً من انفصال عدن عن الهند، لما له من آثار سلبية على نهج الحكومة الاقتصادي، وعلى إيرادات معظم المؤسسات الاقتصادية في عدن، مثل: مصنع الملح، رسوم البريد، والتلغراف، وتكاليف الادارة وغيرها. وكان الملح الانتاج الصناعي التجاري الوحيد والهام في عدن، وسيأتي هذا الاجراء -في نظرة الهنود- بنتائج عكسية ليس على مستوى المصنع فحسب، بل وعلى إيرادات الحكومة من الضرائب والامتيازات، والعمال المحليين، والمستوى المعيشي لمجتمع عدن بشكل عام(٤).

ويرى الهنود ان الانفصال سيكون مؤثراً جداً عليهم كمقيمين في عدن، حيث سينتهي الارتباط الهندي بعدن، ذلك الارتباط الذي ثبتت فائدته لهم. وكانت المخاوف الهندية ألاّ تنظر حكومة

المستعمرات لشئونهم، وتقديم أي مساعدة لهم كما كان متبعاً من قبل حكومة الهند. كما انها ستتخلى عن حماية إنتاج الملح مادياً، اذ ساعدت هذه الحماية في إقامة صناعة للملح في عدن، وربما ستتوقف صناعته تدريجياً نتيجة لذلك. وكانت مخاوفهم أيضاً من ارتفاع قيمة البريد، والتلغراف تلقائياً، وكان يخشى ان تتضاعف النفقات وتصل إلى ٣٠٠ ٪ مما هو عليه، لارتفاع أجور التعيينات الجديدة للضباط البريطانيين، مجابهة الضرائب الجمركية، وواجبات اخرى ستصيب التجار بضرر في ميناء عدن، الذي بدأ يتضاءل نشاطه. كما تخوف الهنود أيضاً من تأثر التجار مادياً، بسبب تغيير القوانين واللوائح التي ستطبق على المواطنين في عدن. ويرى هؤلاء الهنود، لا سيما التجار منهم، ان الانفصال سيضر بمصالحهم الاقتصادية بشكل خاص، وبمصلحة عدن بشكل عام(٥).

أما الموقف اليمني في مجتمع عدن، فقد عبر عنه الشخصيات البارزة اليمنية والتجار وهم شريحة صغيرة في المجتمع. ففي الوقت الذي أيّدت فيه تلك الشخصيات قرار الفصل، وقف التجار معارضين له، لما سيترك من أثر سلبي -في نظرهم- على مصالحهم التجارية في الميناء وانعكاسه على المستوى المعيشي للمواطنين.

وقد عبر هؤلاء في موقفهم عن الرأي العام اليمني في عدن، لأنهم توقعوا فيه مكاسب سياسية لمجتمع عدن اليمني. فقد بعثت هذه الشخصيات برسالة تأييد إلى «رايلي» بتاريخ الثالث والعشرين من نوفمبر عام ١٩٣٣، يعبرون فيها عن تأييدهم لقرار الفصل وأملهم في أن تعمل الحكومة البريطانية على تحقيق مطالبهم.

وتضمنت رسالة التأييد هذه رغبة السكان من العرب في تحقيق مستوى معيشي أفضل لهم، وذلك من حيث رغبتهم في الحفاظ على حقوقهم ومصالحهم، فيما يتعلق بالتعيينات الملائمة حسب نسبتهم العددية كأعضاء في السلطة المحلية، ومجلس أمانة الميناء وتشكيل مجلس استشاري للحاكم (المفوض) يضم في عضويته ممثلين عدنيين من اصل يمني ، وحسب نسبتهم لعدد السكان. وتكمن أهمية ذلك في التعبير عن وجهات النظر المختلفة في المجلس حول عدد من القضايا المرتبطة بالمدينة والسكان، بوجود الحاكم (المفوض)، وذلك لخلق مستوى معين من النقاش والتعاون بينه وبين سكان عدن اليمنيين، لما فيه مصلحة الطرفين. كما تضمنت الرسالة أيضاً رغبتهم في الإبقاء على ميناء عدن حراً معفياً من الضرائب الجمركية، وعدم خلق تفرقة عنصرية أمام القانون، وإعطاء الأولية للعرب للتوظيف في الخدمة الحكومية. وعبرت الرسالة أيضاً عن رغبة سكان عدن اليمنيين في ان تولي الحكومة إهتمامها بتطوير التعليم لرفع المستوى العلمي والثقافي في المجتمع. أما قضايا الزواج والطلاق، فقد رأى هؤلاء بأن ذلك، لا بد ان يخضع لقاضي مسلم، يتم إختياره من قبل الشخصيات الاجتماعية البارزة في المدينة، وأن يتم التعامل مع قضايا الوراثة والأوقاف بموجب قانون الشريعة الإسلامية(٦).

وتلخصت وجهة نظر (رايلي) لعدن، أنه مهما كانت الإجراءات التي ستتخذ بشأن مستقبل عدن، فلا بد من إيجاد إجراء لحماية وإزدهار تجارة الملح، وعدم تحميل المجتمع أية مصاعب لا داعي لها لتغيير السيطرة على عدن. كما رأى عدم إدخال أية تعديلات على النظام الإداري المعمول به، لأي مستوى، ولعدة سنوات، والعمل على تجنب فرض ضرائب جديدة أو أية قوانين. إن عملاً كهذا من شأنه أن يمهد لحكومة صاحب الجلالة، ولحكومة الهند تغيير التبعية دون أية مخاطر(٧).

ولمّا كانت «عدن ومحميتها» تتبع إدارة الهند منذ عام ١٩٣٢، فقد أرادت بريطانيا أن تنفذ قرار النقل بالأسلوب الدبلوماسي، فأوحت للرأي العام الهندي أن هذا الإجراء تمّ بناء على رغبة السكان العرب في عدن، بألاّ يُحْكموا من قبل الحكومة الهندية. ورفض الهنود هذا الطلب، وأدان المجلس المركزي في الهند ذلك بشدة، وقدم أحد أعضائه مذكرة أشار فيها إلى أن الهنود وُجِدوا في عدن قبل البريطانيين، وساهموا في بنائها قبلهم(٨).

وترى الباحثة إن رفض الهنود لرغبة أهالي عدن في الفصل لم يكن نابعاً من موقف عدائي لهم، وإنما كان إنطلاقاً من كشف الأسلوب السياسي الدبلوماسي الذي اتبعته بريطانيا، في الوقت الذي كان فيه هؤلاء الهنود يعتقدون أن بريطانيا لم تكن لتقيم وزناً أو أهمية لأي موقف أو رغبة لعرب عدن، ما لم تكن هناك مصلحة حقيقية -عسكرية وإقتصادية- تكمن في إجراء الفصل. وأكد «هيكنبوتام» (Hickinbotham) ذلك حين أشار بوضوح إلى «... **أن العرب كانوا يمثلون الأغلبية السكانية في عدن، وسوف يكون لهم موقف معارض لإستمرار بقائهم تحت سيطرة حكومة الهند في الوقت الذي أصبحت فيه النزعة لإستقلال الهند أمراً حقيقياً. لقد أكدت وجهة نظر عدن أنه سيصبح من غير المنطقي إستمرارها تحت سيطرة الهنود أنفسهم وهي ليست مستعمرة هندية**»(٩).

وذكر «كنج» (king) : «**أن تحويل تبعية عدن إلى وزارة المستعمرات كان بناء على رغبة سكان عدن من العرب**».(١٠) وأشار الدكتور «جاد طه» : «... **بأن الأقرب إلى المنطق في تحويل تبعية عدن يعود لما شعرت به بريطانيا بأن حكمها في الهند كان على وشك الإنتهاء، وأن الهند على أبواب الإستقلال**»(١١).

والجدير بالإشارة أن عرب عدن لم يصلوا بعد إلى مستوى من التأثير السياسي بحيث يدفع بالسلطات البريطانية إلى تعديل سياستها وخططها المستقبلية في «عدن والمحميات»، ما لم يكن هناك مصالح خاصة بها، في الوقت الذي كان فيه هنود عدن من القوة الإقتصادية والتأثير السياسي ما يمكنهم أن يحظوا بالأولوية. إن ما ذكرناه آنفاً يؤكد أن بريطانيا كانت تعد عدن للإنفصال قبل أن تُهيّئ الهند للإستقلال، ويعتبر ذلك الدافع الإستراتيجي في فصل عدن عن الهند، إضافة إلى غيره من الدوافع السياسية والإقتصادية.

٢- الدوافع السياسية والإقتصادية لتحويل تبعية عدن إلى وزارة المستعمرات البريطانية عام ١٩٣٧

٢-١ الوضع الدولي في ثلاثينات القرن العشرين

تحدّث «فيشر» عن الوضع الدولي في ثلاثينات القرن العشرين قائلاً :«...**أخذت القوة في العقد الرابع من هذا القرن لتصبح الفيصل الأكبر في تسوية الشؤون والمنازعات الدولية، وزاد التسلح تدريجياً في جميع أقطار أوروبا، وظهرت عصبة الأمم عاجزة عن فرض سلطانها على الدول الكبرى المعتدية، وإعترف أعضاؤ ها بأن العقوبات الأدبية هي أقصى ما يستطيعون اللجوء إليه من وسائل الضغط والقهر على الدول التي تمزق ميثاق العصبة، ولا تحترم قرارها. وأخذ الجو السياسي يتلبد بالغيوم**

وينذر بالبروق والرعود، انتهكت حرمة المعاهدات ومبادئ القانون الدولي، دون حياء أو رادع. وما غزو اليابان لمقاطعة «منشوريا»، وغزو إيطاليا لبلاد الحبشة إلاّ مثلان يؤكدان ما كان يجري في ذلك العقد من الزمان»(١٢).

أعطى «فيشر» صورة واضحة عن الوضع الدولي، وضعف عصبة الأمم في القيام بمهامها في حفظ الأمن والسلام، والعمل على إحترام القانون الدولي، والحد من التسليح، وفض المنازعات بين الدول.

في هذه الفترة برزت إلى الساحة الدولية أنظمة ديكتاتورية في بلدان مثل ألمانيا، إيطاليا واليابان. تبنّت هذه الدول أفكاراً تفيد بأن إعادة التسليح وسيلة للوصول إلى القوة والمجد عن طريق الحرب، متذرّعة بأن ليس لها مستعمرات، وأنها لم تحصل على نصيب عادل من المواد الأولية في العالم، في الأسواق ومناطق لإستثمار رأسمالها فيها.

اصطدمت الأيديولوجية الديكتاتورية بالديمقراطية التي كانت تمثلها كل من أمريكا وبريطانيا وفرنسا إلخ وأمام هذا التوجه الديكتاتوري الجديد، أخفقت الدول في تحقيق الإستقرار الإقتصادي والسياسي، وأدى هذا الوضع إلى التسابق على التسليح، وكلٌ منها تنظر إلى قوة جارتها العسكرية، فأثار ذلك القلق لدى بعض من الدول تجاه هذه القوة العسكرية المتنامية، والتي كانت تثير الهلع لدى الملايين من البشر(١٣).

والجدير بالإشارة، أنه في خريف عام ١٩٣٧ تعرضت بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا لأزمة إقتصادية جديدة، دون أن تتعرض لهذه الأزمة ألمانيا وإيطاليا واليابان، وهي الدول العدوانية، حيث أصبح إقتصادها حربياً(١٤).

كان الوضع الدولي خلال هذه الفترة، ينذر بحدوث حرب عظمى ثانية، نظراً لإنقسام العالم إلى معسكرين متناقضين فكرياً وسياسياً، إلى جانب التنافس السياسي والإقتصادي في إطار المعسكر الواحد وقد تقاسمت بعض الدول مع بريطانيا منطقة البحر الأحمر، وأصبح لها مراكز نفوذ فيها، وهو ما كان يهدد أمنها وإستقرارها في المنطقة. فمثلاً «فرنسا»، كدولة منافسة، كانت تحتل «جيبوتي»، وتُخضع منطقة «الشيخ سعيد» لنفوذها غير الفعلي. وحاولت في الوقت نفسه الحصول لدى الإمام على إمتيازات تقضي القيام بالتنقيب على النفط في اليمن(١٥). وهذا ما كانت تسعى إليه أيضاً الولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب غيرهما من الدول(١٦).

أقلقت هذه الإمتيازات بريطانيا واعتبرت نشاط هذه الدول تهديداً لمصالحها في جنوب اليمن. وعلى الرغم من ذلك، كانت تؤمن بأنه لا يتعدى تقاسم هذه الإمتيازات والمصالح دون المساس بنفوذها السياسي في المنطقة.

وكانت إيطاليا تسعى لتضييق الخناق على بريطانيا في منطقة البحر الأحمر، ليس لتعزيز علاقتها بالإمام يحي وإحتلالها الحبشة عام ١٩٣٦ فحسب، بل ولمحاولتها جذب حضرموت بعلاقة صداقة وتعاون، لسحب البساط من تحت بريطانيا في المنطقة.

وعبّر محور روما-برلين عام ١٩٣٦، ومثلت روما-برلين-طوكيو في خريف عام ١٩٣٧، عن إئتلاف يهدف إلى إعادة تقسيم العالم لفرض أطماع وهيمنة مصالح دول الإئتلاف في الممتلكات الإستعمارية البريطانية-الفرنسية.

حركت هذه التكتلات السياسية والعسكرية للدول الديكتاتورية بريطانيا نحو تنفيذ مشروع فصل عدن عن إدارة الهند المركزية، والتعجيل بإجراءاته إدارياً وعسكرياً، وتحقيق الإشراف المباشر لوزارة المستعمرات البريطانية على عدن، بهدف فرض سياسة داخلية مُحكمة تسمح بالهيمنة المباشرة على عدن ومحميتها، لتحافظ على أهم مركز حيوي في منطقة الشرق الأوسط إقتصادياً وعسكرياً، ولتؤمن بهذه السياسة بقاء نفوذها في ظل هذا الخضم الدولي، كما أرادت بهذه الإجراءات مواجهة تلك التكتلات العسكرية التي باتت تهدد مصالحها وأمنها في المنطقة.

٢-٢ العلاقات اليمنية-الدولية :

أثارت العلاقات اليمنية الدولية وما ترتب عليها من نشاط سياسي في المنطقة- قلق بريطانيا، لما لها من خطورة على أمن المصالح البريطانية. إن إتفاقية «صنعاء» عام ١٩٣٤ خلقت بعضاً من الهدوء والإستقرار في المنطقة، على الرغم من حالة التشطير التي ظلت قائمة في اليمن. وإكتنف هذا الهدوء روح التعاون بين الطرفين، فقد حققت الإتفاقية «للإمام يحي» رفع الحظر البريطاني عن توريد السلاح عبر ميناء عدن، وكان حينئذ في أمس الحاجة إليه لمواجهة قوة «إبن سعود». أما بريطانيا فقد حققت إنهاء حالة العداء على الحدود، ورفع الحظر عن حركة التجارة بين المحميات واليمن من قبل «الإمام»(١٧).

ونصَّ أحد بنود إتفاقية صنعاء على بقاء الوضع في الحدود كما هو عليه لمدة أربعين عاماً، هي مدة الإتفاقية، وهذا ما يؤكد أن الإمام ظل رافضاً الإعتراف بإتفاقية الحدود الأنجلو-تركية، لأنها حالت دون تحقيق طموحه في الوحدة واعتبرها مع إتفاقيات الحماية تعزيزاً للتشطير، وخلق كيانات سياسية هزيلة. إن توقيع «الإمام لإتفاقية صنعاء دون مناقشة وحسم موضوع الحدود، يعبر عنه طبيعة الضغط السياسي والعسكري الذي كان يواجهه «الإمام» في تلك الفترة العصيبة(١٨).

وادركت بريطانيا هذا الموقف، وإزداد قلقها كلما توسعت علاقات «الإمام» مع الدول الأوروبية الأخرى، خوفاً من حصوله على قوة عسكرية، كالطيران مثلاً، وهي وإن إنتصرت على «الإمامة» عسكرياً، واستطاعت كبح جماح طموحه وتطلعاته نحو الجنوب، إلاّ أنها لم تستطع الوقوف أمام علاقاته الخارجية، أن تتطور تلك العلاقات لتحصل هذه الدول على إمتيازات واسعة في اليمن تؤثر على نفوذها في المنطقة. أما «الإمام» فقد إرتبط بهذه العلاقات والمعاهدات مع كثير من الدول على الرغم من سياسة العزلة التي إتبعها، ولكنه كان حريصاً على أن تكون هذه العلاقة بالقدر التي تحقق له مصالحه المُلحّة، التي يواجه بها السلطات البريطانية.

خطب ود «الإمام» كثير من الدول، بعد إعلان قيام المملكة اليمنية عام ١٩٢٣، وسعت كلٌّ منها إلى توثيق علاقاتها به. ونظرت بريطانيا بإدراك وقلق لما يدور في اليمن ومنطقة البحر الأحمر من نشاط سياسي من شأنه أن يمس سيادتها ومصالحها فيهما، وكان أهمها، العلاقة اليمنية-الإيطالية. إذ كانت إيطاليا أكثر الدول تقرّباً إلى «الإمام» في أعقاب الحرب العالمية الأولى، فسعت بعد تثبيت موقعها في أرتيريا إلى كسب صداقته، حتى تتاح لها فرصة الوصول إلى عدن، أو خلق مركز نفوذ لها في جنوب الجزيرة العربية. وكانت ترى بموجب حصولها على الإمتيازات الإقتصادية في المنطقة اليمنية، تأمين مستعمراتها في شرق إفريقيا(١٩). وعلى ضوء هذا المخطط الذي رسمته

إيطاليا تحقيقاً لطموحها في بسط نفوذها في اليمن، عقدت إتفاقية صداقة وتعاون مع «الإمام» عام ١٩٢٦، حصل الإمام بموجبها على تعاون إيطاليا في مختلف المجالات لاسيما العسكرية منها.

وسعت إيطاليا -بعد إحتلالها الحبشة في مايو عام ١٩٣٦- إلى تجديد الإتفاقية مع الإمام، لتضمن بقاء نفوذها في اليمن، وصادق الإمام على ذلك في أكتوبر عام ١٩٣٧، بعد حصوله على هبة عسكرية إيطالية قُدِّرت بدبابتين حربيّتين، وعشرين ألف بندقية، وأربعة مدافع مضادة للطائرات وآلات لاسلكية(٢٠). كما حاولت في الوقت نفسه إستمالة وزير السلطان القعيطي، وقائد جيشه، للتعاون معها، في الوقت الذي كانت فيه «حضرموت» مشمولة بالحماية البريطانية(٢١).

إعتبرت بريطانيا النشاط الإيطالي وتطور العلاقات اليمنية-الإيطالية، نقطة إنطلاق لأعمال توسعية في المنطقة. وكانت تدرك خطر هذا النشاط على مركز نفوذها في جنوب اليمن في ظل النظام الفاشي، وسعيه لمد نفوذه في مساحات واسعة من منطقة البحر الأحمر. لذلك عملت على الحد منه، من خلال تكثيف جهودها السياسية، فإلى جانب نشاطها الداخلي لإحكام قبضتها على المنطقة الداخلية (المحميات)، سعت في الوقت نفسه لتعديل سياستها مع إيطاليا ومحاولة إجراء مفاوضات معها، لتخرج بميثاق عدم المساس بسيادتها في اليمن الجنوبية(٢٢).

حاولت بريطانيا -من خلال المفاوضات- تقريب وجهات النظر مع إيطاليا لتسوية خلافاتهما، نجحت بعدها في عقد إتفاقية في السادس عشر من إبريل عام ١٩٣٨، نصت أهم بنودها على موافقة كلٍ منهما على ألاّ تعقد إتفاقاً أو تقوم بأي عمل من شأنه أن يمس سيادة الدولتين اليمنية والسعودية. وألاّ تسعى كلٌ منهما للحصول على مراكز نفوذ ذات صبغة سياسية-عسكرية لهما في هاتين الدولتين. وكذا المحافظة على السلام في المنطقة، وعدم التدخل في شؤون هاتين الدولتين أيضاً، إذا ما نشب نزاع بينهما. وتعهدت بريطانيا بألاّ تقوم بإنشاء تحصينات أو أعمال عسكرية ذات صبغة هجومية، وألاّ تجنِّد الأهالي إلاّ للمحافظة على النظام والدفاع. وحققت السلطات البريطانية بهذه الإتفاقية مكسباً ضمنت به توقف إيطاليا عن السعي لكسب نفوذ سياسي في الجزيرة العربية، دون أن تمس سياستها ومصالحها في جنوب اليمن(٢٣).

أما العلاقة اليمنية-الفرنسية، فقد تجلّت في سعي فرنسا لعقد إتفاقية الصداقة والتعاون مع «الإمام يحي». كان الهدف منها الحصول على نفوذ سياسي في منطقة البحرالأحمر، تواجه به نفوذ كل من بريطانيا وإيطاليا في المنطقة. وكانت فرنسا قد إحتلت منطقة «الصومال الفرنسي»، واتخذت من ميناء «جيبوتي» قاعدة عسكرية لها(٢٤).

وحاولت فرنسا -طيلة فترة الثلاثينات- كسب ود «الإمام يحي» للحصول على إمتيازات واسعة في اليمن للبحث عن مواقع البترول والمعادن الأخرى. إلاّ أن مساعيها باءت بالفشل، لعدم موافقتها على الإعتراف بسيادته في الجزء الجنوبي اليمني. وعلى الرغم من ذلك الخلاف، بالنسبة للمشكلة القائمة بينهما حول منطقة «الشيخ سعيد»، فقد نجحت فرنسا في الحصول على مصادقة الإمام وعقدت معه الإتفاقية في فبراير عام ١٩٣٧(٢٥).

وبدأت الولايات المتحدة تتغلغل بإحتكاراتها النفطية في منطقة الجزيرة العربية منذ منتصف العشرينات، وتوسع نشاطها النفطي جنباً إلى جنب البريطانيين، وبسطتا سيطرتهما على قسم كبير من مناطق النفط في أراضي الخليج العربي قبيل الحرب العالمية الثانية(٢٦) وحاولت الولايات المتحدة الارتباط «بالإمام» بهدف الحصول على امتيازات التنقيب على النفط في اليمن. ولعدم

وجود بترول بكميات تجارية فقد إقتصر دورها على إرسال البعثات لتقديم المشورة فيما يتعلق ببناء الطرقات والجسور. واهتمت بريطانيا بالوجود الأمريكي في اليمن، وكان خوفها من إمتداد نشاط الأمريكيين إلى المحمية الشرقية التي تعتبر أكثر المناطق إتصالاً بدائرة إحتكاراتها(٢٧).

وارتبطت كل من ألمانيا واليابان بعلاقات الصداقة والتعاون مع إمام اليمن. فاقتصر النشاط الألماني -في إطار علاقة التعاون- على تجارة البنادق خلال الفترة ١٩٣٤-١٩٣٧، وكان لهذه العلاقة نتائج إيجابية، حيث عكست أثرها على إحتفاظ الإمام بصداقة الألمان حتى ما قبل نهاية الحرب العالمية الثانية(٢٨).

أما العلاقة اليمنية-اليابانية فقد إقتصر دورها على النشاط التجاري، الذي كان واسعاً في اليمن في الفترة ١٩٣٣-١٩٣٩، إستطاعت اليابان إحتكار نحو ٨٥٪ من تجارة المنسوجات في اليمن(٢٩).

واعتبرت بريطانيا العلاقة اليمنية-الروسية ليست خطراً سياسياً وعسكرياً فحسب، وإنما خطراً ايديولوجياً أيضاً. فنشط جهاز إستخباراتها للتحقق من مدى فعالية تلك العلاقة ومحاولة العمل على عدم إستمرارها. ويرجع ذلك إلى قلق بريطانيا من تأثر شعوب المنطقة اليمنية بأفكار ومبادئ الثورة الإشتراكية، التي كانت متناقضة تناقضاً جوهرياً مع الفلسفة التي يقوم عليها النظام الرأسمالي، وطبيعته الإستغلالية للشعوب. وبناء على ذلك، فقد وقفت بريطانيا منذ البداية موقفاً معادياً من الإتفاقية اليمنية-الروسية، وعملت على محاربتها بكافة الوسائل، واستخدمت المال لشراء الذمم في سبيل القضاء على تلك العلاقة. ونجحت بريطانيا في الوصول لغايتها حينئذ، لما كانت تحظى به من تأييد حكام المنطقة لها(٣٠).

واتسعت العلاقات اليمنية مع كثير من الدول مثل «هولندا» و«بلجيكا» والدول العربية أيضاً، إلا أنها لم تكن ذات ثقل سياسي وعسكري، فلم تعطها بريطانيا أهمية، كتلك الدول الكبرى التي أشير إليها.

ولم تعر بريطانيا العلاقة اليمنية-الفرنسية أهمية بالغة، على الرغم من أنها دولة منافسة. ويرجع ذلك إلى أنهما تسيران على نهج سياسي ديمقراطي واحد. واختلف الأمر مع إيطاليا، التي كان نهجها ديكتاتوري -فاشستي- وكانت تتطلع إلى التوسع والهيمنة وفرض السيادة بالقوة. لذلك إعتبرتها بريطانيا منافس خطير لها في المنطقة. واتسمت خطورتها بتلك العلاقات الواسعة التي ربطتها بالإمامة، وحصولها على كثير من الإمتيازات الإقتصادية في شمال اليمن.

ورأت بريطانيا أن تلك العلاقات اليمنية الأوروبية بشكل عام، تهدد أمنها واستقرارها في جنوب اليمن. واعتبرت أن مشروع فصل «عدن» ضرورة حتمية، حتمتها طبيعة التطورات السياسية والإقتصادية والعسكرية، لاسيما مع تنامي قوة ألمانيا وإيطاليا.

٢-٣ العلاقة الأنجلو - إمامية خلال الفترة ١٩٣٤-١٩٣٩

حرصت بريطانيا في أعقاب إتفاقية ١٩٣٤ أن تحافظ على علاقاتها الودية مع «الإمام يحيى» والإبتعاد عما يثير النزاع بينهما، لاستقرار الوضع على الحدود وتأمين طرق التجارة. إلا أن بريطانيا كانت تسعى في الوقت نفسه إلى ضم منطقة «شبوة» إلى أراضي المحميات. وذلك لأنها

تقع في ملتقى الطرق التجارية بين صنعاء، حضرموت، عدن، نجران ونجد، من ناحية. ولعلمها أن هذه المنطقة تزخر بالمعادن المتعددة وأن مستودعاً للنفط يكمن في باطن أراضيها من ناحية أخرى(٣١).

بناء على ذلك حاولت بريطانيا إستمالة قبائل شبوة، أهمها «الكرب» و«الصيّعر»، بتقديم الهدايا والأموال لها، الأمر الذي أثار «الإمام يحي»، والذي كان يعتبر هذه المنطقة جزءً من أراضيه. فقد إكتفى «الإمام يحي» منذ خروج الأتراك بتقديم قبائل شبوة الولاء والطاعة له، دون فرض الضرائب، بسبب قلة مواردها وفقرها(٣٢). وقرر «الإمام يحي» عام ١٩٣٨ أن يعيدها لسلطته الفعلية، كغيرها من المناطق. فأرسل حامية عسكرية بقيادة «علي ناصر القردعي» لتقيم فيها بإسم «الإمام يحيى»(٣٣).

وأرسلت بريطانيا مذكرة إحتجاج إلى «الإمام يحي» تشير فيها إلى تبعية هذه المنطقة لأراضي المحمية، مستندة إلى علاقات التعاون بينها وبين قبائلها، وكذا إلى مطالبة حضرموت بها كجزء من أراضيها.

ولما رأت بريطانيا إصرار «الإمام يحي» على تبعية «شبوة» له واستمرار زحف قواته لاستكمال السيطرة عليها، أرسلت قواتها البرية مع سلاح الطيران تحت قيادة «هاملتون» لإحتلال المنطقة(٣٤). وحققت بريطانيا السيطرة عليها، بطرد قوات الإمامة، وإقامة مخفرين حراسة لتأمينها. ولم يستطع «الإمام يحيى» التصدي للقوات البريطانية، لعدم تكافؤ القوتين. واقتصر عمله على تقديم مذكرة إحتجاج إلى ملك بريطانيا، مقدماً معها الوثائق التي تثبت شرعية مطالبته بها. إلا أن المفاوضات حول هذه القضية، التي كانت تحت رعاية سيجر (SEAGER) توقفت بقيام الحرب العالمية الثانية، وظلت دون حل حتى ما بعد الحرب.

٢-٤ تنامي أهمية عدن ومحميتها السياسية والإقتصادية

أرادت السلطات البريطانية تأمين عدن، كإحدى نقاط الإرتكاز الرئيسية في ظل إحتدام الصراع الدولي. وتنامت أهميتها في الفترة ١٩٣٤-١٩٣٧. فقد تحولت إلى مخزن للنفط لتعبئة السفن التجارية بالوقود على الطريق التجاري بين الهند والمملكة المتحدة، وتسويق بعضه في المناطق المجاورة. وتسهم بفعالية، لمركزها المتوسط، في تسويق نفط العراق وإيران، حيث تخضع عائداتها لسيطرتها(٣٥).

وبناء على ذلك فقد ازداد تجمع العمال في مؤسسات مختلفة كالميناء وقسم الشحن وتفريغ البواخر والملاح والبناء والتجارة وشركات التصدير والإستيراد. ونظراً لزيادة التجمع العمالي، وزيادة للطلب للأيدي العاملة، فقد تأسس مكتب العمال عام ١٩٣٨، الذي يقوم بدور الوسيط لتسهيل مهمة طلبات أصحاب الأعمال من الشركات والدوائر الحكومية والمقاولين أيضاً(٣٦).

وتغيّرت نظرة بريطانيا السياسية نحو أراضي المحميات، فلقد كانت بريطانيا تعدّها لتكون البديل لما ستفقده من مصالح سياسية واقتصادية في كل من الهند ومصر. وهما أهم مرتكزين لها في الجانب الإقتصادي. فلقد دفع الوعي الوطني في كل منهما إلى أعمال ثورية مناهضة لها، فشكّل ذلك ضغوطاً سياسية عليها.

أدت المقاومة الهندية وإشتدادها، حينئذ، ببريطانيا إلى إعادة النظر في سيطرتها على الهند، وتهيئتها للإستقلال. كما رأت في إتفاقية عام ١٩٣٦ الأنجلو-مصرية أنها أدت إلى إضعاف نفوذها في مصر، في الوقت الذي كانت تعاني فيه عجزاً إقتصادياً ومالياً، إذ بلغت ديونها في عام ١٩٣٧ حوالي سبعمائة وستين مليوناً جنيهاً إسترلينياً(٣٧). إن ظروف بريطانيا الإقتصادية وأزمتها المالية التي تفاقمت بإطراد جعلها تبحث عن مراكز الثروة للخروج من الأزمة.

ويُعتقد أن هذه الأزمة كانت نقطة التحول في تطور سياستها في اليمن لاسيما وأنها كانت تتوقع حصولها على البترول في المنطقة الشرقية، لقربها من مراكز النفط في الخليج العربي والسعودية. لذلك كان عليها أن تؤمن عدن ومحميتها بالوسيلة التي كانت تتلاءم مع مصالحها وبقاء نفوذها. كما أن توافر الدوافع الأساسية لدى السلطات البريطانية سياسياً وإقتصادياً وعسكرياً على الصعيد المحلي والدولي، وتأكيدها على قيمة عدن الإستراتيجية-العسكرية وأهميتها في ظل سياسة التكتلات والتحالفات الدولية، إندفعت بريطانيا نحو تحويل ذلك المشروع إلى واقع ملموس. فقد ترتب على تحقيق وتنفيذ فصل عدن ونقل تبعيتها لوزارة المستعمرات البريطانية مباشرة إجراءات سياسية وعسكرية، كان من أهمها صدور القرار الملكي في السادس والعشرين من سبتمبر عام ١٩٣٦، الذي قضى بتحويل عدن إلى مستعمرة خاضعة للتاج البريطاني، تحت الإشراف المباشر لوزارة المستعمرات البريطانية. ثم صدور «قانون محمية عدن»، وما تبعه من فرض لسياسة الإستشارة. فجاءت تلك الإجراءات لتحقق بها إحكام قبضتها على المستعمرة ومحمياتها الغربية والشرقية، وتقليص صلاحية حكام المحميات، والحد من إتصالهم بأية دولة أجنبية. وكان المستشار السياسي في المحميتين (الغربية والشرقية) المتنفذ الأول بشؤون المنطقة. وهكذا يتضح أن مصالح بريطانيا هي التي فرضت فصل عدن وليس رغبة السكان اليمنيين.

٣- الإجراءات السياسية - الإدارية والعسكرية في عدن والمحميات ١٩٣٧-١٩٣٩

٣-١ عــدن

تم تحويل عدن إلى مستعمرة خاضعة للتاج البريطاني في الأول من إبريل عام ١٩٣٧، بموجب القرار الصادر في السادس والعشرين من سبتمبر عام ١٩٣٦. وأحتفظت بريطانيا بست نقاط رئيسية كضمان يُعطى من قبل حكومة صاحب الجلالة لبقاء بعض مصالح هنود عدن، وكان ذلك على النحو التالي:

تقليص أعباء الهند للمبلغ المدفوع من قيمة المساهمات العسكرية - السياسية والإدارية التي كانت تقدمها لعدن، على أن تقدمها حكومة صاحب الجلالة.

الإحتفاظ بعدن كميناء حر، مع المحافظة على مستواها الإداري الحالي، وألاّ تُفرض ضرائب إضافية إلاّ إذا أصبح هناك ضرورة هامة لفرضها.

الإحتفاظ بالخدمات الهندية الإدارية لبضعة سنوات، بحيث يبقى جميع الموظفين الهنود في الخدمة الإدارية الخاصة بهم في عدن، كلٌ وفق مدة الخدمة في العمل الذي يخضع لها، وقابل ذلك للتعديل، إذا ما ظهرت وظائف شاغرة، حيث سيتم تعيين الهنود الجديرين بالعمل وفق شروط

محددة يتم الإتفاق عليها وفق كل حالة، وأن تحتفظ المحكمة العليا في «بومبي» بحالات الإستئناف القضائية. وعدم السماح بأي تشريع عنصري أو تفرقة عنصرية في عدن.

بالإضافة إلى ذلك، فقد حافظت بريطانيا على بقاء التداول بالعملة الهندية (الروبية)(٣٨).

أعد المرسوم «عدن» لتكون العاصمة الإدارية والإقتصادية لمنطقة الجنوب العربي. وشملت «مستعمرة عدن» جزيرة «بريم» وكوريا موريا وكمران. وبموجب ذلك، أصبح لعدن حاكم (Governer) تعيّنه الحكومة البريطانية مباشرة بالتنسيق مع وزير المستعمرات. ومنحت وزارة المستعمرات حاكم عدن صلاحيات واسعة، فقد جمع بيديه السلطتين التنفيذية والتشريعية، والقيادة العليا للقوات البريطانية في المنطقة، وجميع السلطات الداخلية في المستعمرة والمحميات(٣٩).

تولى «رايلي» (Reilly) منصب حاكم عدن(٤٠). وعمل على تشكيل مجلس تنفيذي إستشاري في العام نفسه. تألف المجلس من رئيس (حاكم) يُعيّن من قبل حكومة التاج البريطاني، بناء على إقتراح وزير المستعمرات، على أن يتولى الرئاسة لمدة خمس سنوات. وثلاثة من كبار الموظفين تعيّنهم دائرة المستعمرات وهم: أمين عام الحكومة، ومدعٍ عام وسكرتير للمالية. ثم ثلاثة موظفين كخبراء يعيّنهم الحاكم حسب توجيهات لندن. وبالإضافة إلى ذلك تشكيل محكمة عليا لها إختصاصات واسعة في جميع القضايا المدنية والجزئية، وأن يتم إستئناف هذه المحكمة أمام المحكمة العليا في بومباي، ثم مجلس الملك في لندن(٤١).

كان معظم أعضاء المجلس التنفيذي بريطانيين. بينهم عدنّيان دورهما ثانوي. ومهمة المجلس إستشارية، جميع السلطات مركّزة في أيدي الحاكم الذي كان مسؤولاً أمام دائرة المستعمرات، وبرلمان «وستمنستر»، بوصفه ممثلاً للتاج وقائداً أعلى للقوات البريطانية في المنطقة. وتمتع الحاكم بإمتيازات واسعة، ذات طابع مطلق. وأصبحت عدن بذلك حكومة بريطانية ذات نمط إستعماري مباشر مقصور على الموظفين البريطانيين(٤٢).

منعت السلطات البريطانية السكان من الإنخراط في شؤون السياسة، وساعد على ذلك إرتباط مصالح الجاليات الأجنبية في المستعمرة، مع مصالح سلطات الإحتلال البريطاني، فقد عمدت السياسة البريطانية ومنذ إحتلالها لعدن عام ١٨٣٩ إلى فتح باب الهجرة الأجنبية إلى عدن، وسهّلت للعناصر الأجنبية سبل العيش فيها، وأصبحت لهم الأولوية في جميع متطلبات الحياة على حساب اليمنيين. ولم تكتف بريطانيا بذلك بل منحتهم الجنسية (العدنية) ليصبحوا مواطنين شرعيين، بينما حرمت أبناء شمال اليمن منها، وإعتبرتهم أجانب.

وكانت أهداف بريطانيا من هذه الإجراءات تقليص نفوذ أبناء اليمن في المستعمرة، وتجريدها من الوطنيين الذين قد يشكلون قوة معوّقة لها ولنفوذها في المنطقة، وكذا خلق ركيزة أجنبية لها تستند عليها في تثبيت الأمن والنظام في المستعمرة، أولاً، ولتنفيذ مخططها السياسي-الإقتصادي، سياسة التقدم نحو المحميات، ثانياً(٤٣).

حققت بريطانيا بهذه السياسة أمن وإستقرار عدن، فتنامت أهمية الميناء الإقتصادية بوتائر سريعة جداً، وأصبح أهم مركز دولي بين الشرق والغرب، ترتب عليه نمو العلاقات الرأسمالية، فضاعفت هذه العلاقات من نشاط الشركات الإحتكارية، وعكس هذا النشاط نفسه على مختلف ميادين الحياة الإقتصادية والإجتماعية.

حاولت السلطات البريطانية خلال هذه الفترة أن تظهر بعضاً من الإهتمام في الجانب التعليمي في عدن، وتطوره إلى المستوى الثانوي. واهتمت في فترة لاحقة بتعليم المرأة، وفتح مدارس خاصة للبنات. كما بعثت في طلب المدرسين والمدرسات المؤهلين من البلاد العربية. وارتبط هذا التطور في السياسة التعليمية في عدن بحاجة بريطانيا إلى الكتبة الإداريين والقادرين على تسيير الشؤون الإدارية في المستعمرة لاسيما وأن عدن أصبحت قاعدة إقتصادية ومركزاً لكثير من الشركات الأجنبية الإحتكارية.

الجدير بالإشارة، أن ميزانية عدن ظلت معتمدة في إيراداتها على مساهمات أمانة الميناء ومجلس المستوطنة. ووضعت السلطات البريطانية القواعد المالية لحكومة مستعمرة عدن بهدف ضمان الإيرادات الإضافية المطلوبة بدون رفع الضريبة، أو طلب مساعدة من حكومة صاحب الجلالة. وأرادت بريطانيا بتلك الإيرادات مواجهة صرفيات تطوير الناحية التعليمية والخدمات الصحية وغيرها من الأعمال الضرورية، التي كانت تفرضها طبيعة حركة النشاط الإقتصادي المتنامي.

ورأت السلطات البريطانية أن ما تقوم به من نشاط محدود في مجال التعليم والصحة، ليس لتحقيق مصلحة إقتصادية محددة فحسب، بل وسياسية حيث كسبت بالاهتمامات بالصحة والتعليم، الرأي العام لسكان عدن اليمنيين الذين حرصوا في أكثر من مناسبة، مناشدة السلطات البريطانية تحقيق ذلك. ولقد جاءت المقترحات لتنفيذ ذلك بزيادة الإيرادات السنوية، ما قيمته ثلاثمائة الف روبية، كمساهمة سنوية ثابتة من كل من أمانة الميناء والمستعمرة. وقُدِّرت مساهمة أمانة الميناء بمائة وخمسة وسبعين ألف روبية، والمستعمرة بمائة وخمسة وعشرين ألف روبية، بزيادة مائة وأربعين ألف روبية عمّا تم إستلامه من قبل. ولقد نص المقترح أن تتم التسوية المالية بهذه الزيادة بين حكومة المستعمرة والهيئات المحلية للعمل بها في السنة المالية ١٩٣٩-١٩٤٠(٤٤).

وبالنظر إلى مستقبل الجزر التابعة لعدن فقد قررت السلطات البريطانية بقاءها تحت إشراف حاكم عدن. وكانت جزيرة (بريم) خاضعة لحكومة الهند البريطانية، وهي جزء لا يتجزأ من عدن، لهذا أصبحت منذ ١٩٣٧ تابعة لمستعمرة عدن، وتحت إشراف حاكم عدن مباشرة.

بالنسبة لشركة ميون للفحم، تمّ إنهاء خدماتها والتنازل عن جميع ممتلكاتها للحكومة البريطانية في الأول من سبتمبر عام ١٩٣٦، مقابل التعويضات المالية، على أن تتكفّل حكومة عدن البريطانية بتحمّل مسؤولية القيام بجميع الأعمال الخدمية في الجزيرة.

أما جزيرة «كمران» فقد ظلت خاضعة إدارياً لإشراف مستعمرة عدن التي تحملت مسؤولية الأمن بتعيين قوة من البوليس المسلّح فيها. كما ظلت محطة ومحجراً صحياً أيضاً. وبالنسبة لجزيرة «كوريا موريا» فقد ظلت هي الأخرى خاضعة لإشراف مستعمرة عدن من الناحية القانونية، مع بقاء وضعها الإداري خاضعاً لإشراف المقيم السياسي في الخليج العربي، وذلك لبعدها الجغرافي، كما سبق تبيانه(٤٥).

سعت السلطات البريطانية لتثبيت مواقعها في المحميات، بعد ان إختطت لنفسها «سياسة التقدم» منذ ما قبل عام ١٩٣٧، لتحقيق اهداف إستراتيجية في اليمن، تحافظ بها على توازنها الدولي. وكان سلاح الجو الملكي والقوات البرية المساعدة أداتها الفعالة في تحقيق تلك الأهداف

من خلال القيام بعدة عمليات في إلقاء القنابل على الأراضي المراد إخضاعها من المحميات، بعضها قصيرة، واستمرت بعضها لأكثر من شهرين، استخدمت لها السلطات البريطانية قوة سرب كاملة.

ولعبت هذه القوة الدور الحاسم في نجاح سياستها بالمحميات. وفي ظل تلك العمليات العسكرية نعمت عدن بالهدوء والإستقرار والنمو الإقتصادي. وذلك لأن السلطات البريطانية كانت تنظر إلى المحمية أنها اكثر خطورة على مستعمرة عدن من المنطقة الساحلية، وأن فرض سياسة التقدم في نظرها هي الضمان لتأمين عدن عسكرياً. وبناء على ذلك فقد تولت «قوات محمية عدن» (الليّوي) حراسة الحدود بين المستعمرة والمحميات، بينما اهملت المراكز العسكرية في القلاع والحصون المطلة على الساحل، وكان تسليحها رديئاً، حينئذٍ.

وأبدت السلطات البريطانية إهتمامها العسكري بعدن (المستعمرة) منذ سبتمبر عام ١٩٣٨، لإحتمال إندلاع حرب أوروبية. وأحدثت بعض التغييرات في قيادة سلاح الجو الملكي، وذلك بتعيين «ريد» (RAID) قائداً لسلاح الجو، وأوكلت إليه مهمة إعادة تقوية قلعة عدن وتحصينها وتعزيز قوتها العسكرية الدفاعية، وكذا وضع تصوراته حول قدرة سلاح الجو الدفاعية، إذا ما قامت حرب أوروبية وشملت المنطقة اليمنية.

كانت القوة الجوية المتوفرة في عدن عام ١٩٣٨، تتكون من سرب طائرات «فنسنت» (VINCENT) وتألف من ثماني عشر طائرة خط أول، مقابل المعتاد إثني عشر طائرة، لتمكنهم من تنفيذ عمل المحميات. وشمل ذلك طيران شهري مرتبط بالصومال البريطاني، بالإضافة إلى دوره الرئيسي الحربي. وفي الحقيقة فإن السرب بأكمله كان يستخدم أساساً في واجبات المحميات. وأعيد تسليح السرب عام ١٩٣٩ بإثني عشر خط أول طائرات «بلنهيم» (BLENHEIM)، بالإضافة إلى ست طائرات «فنسنت» خط أول للسيطرة الجوية في المحميات والتعاون مع بلاد الصومال.

وضع القادة العسكريون البريطانيون مقترحاتهم تقليص نشاط سلاح الجو الملكي بقدر الإمكان والإحتفاظ به إذا ما اندلعت الحرب وتعرضت عدن والمنطقة المحيطة بها لهجمات دول المحور. وحرصت السلطات البريطانية في ظل الصراع الدولي على الإهتمام بعدن وتأمينها عسكرياً، بتعزيز تحصيناتها وقوتها الدفاعية الجوية(٤٦).

كما عقدت البحرية الملكية إجتماعاً في الأول من أغسطس عام ١٩٣٩ بغرض وضع مقترحات وتحديد الميزانية لمشروع التحسينات الدائمة لميناء عدن، والقيام بإجراءات الدفاع عن عدن وتهيئتها للإعتماد على نفسها في مواجهة أي عدوان محتمل.

وتضمنت المقترحات: بناء حاجز للأمواج ومراسي صلبة، حفر وتعميق الميناء لاستيعاب أربع سفن كبيرة وسفينة حاملة طائرات، خمس طرادات بحرية، وتسع كاسحات وبعض السفن الأخرى. بالإضافة إلى تشييد دفاعات مضادة للطائرات، ودفاع مضاد للغواصات. كما تضمن المشروع بناء قاعدة شراع ومستودع لقاعدة دفاع الشراع، ثم مستودع آلات للقاعدة.

وكانت الميزانية المقترحة لذلك حوالي مليون وأربع مائة وتسعة وثلاثين ألف وخمس مائة جنيه إسترليني. (١,٤٣٩,٥٠٠) على أن يتم تنفيذ ذلك خلال فترة سنتين إلى أربع سنوات(٤٧).

٣-٢ قانون محمية عدن وتعزيز سياسة التقدم ١٩٣٧ «سياسة الإستشارة»

أرادت بريطانيا أن تجعل الإجراءات السياسية والعسكرية المتبعة في إطار سياسة التقدم إلى الأمام- طابعاً رسمياً، وفق قانون ينظم خططها ومشاريعها. لذلك خضعت المحميات إلى تشريع عُرف بإسم «قانون محمية عدن» الصادر في ١٨ مارس ١٩٣٧. وهو القانون الذي تضمن تنظيم وضعها الإداري تحت سلطة الحاكم والقائد العام لمستعمرة عدن، وهو الحاكم المفوض لصاحب الجلالة الملك والقائد العام للمحمية. وكان بيده سلطة مطلقة لتنفيذ جميع الإجراءات التي كانت تخدم المصالح البريطانية في المنطقة اليمنية، بواسطة الضباط السياسيين الذي كان يُعيِّنهم كنواب له في المحميات(٤٨).

وبموجب هذا القرار فقد قسمت المحميات إلى محمية عدن الغربية، ومحمية عدن الشرقية، واحتفظت بريطانيا لنفسها بحق التشريع والإدارة في جميع أنحاء المحميات(٤٩).

أشارت «دورين إنجرامز» إلى قرار تقسيم المحميات فقالت: «**إن تقسيم بريطانيا للمحميات إلى غربية وشرقية جاء تلبية للأغراض الإدارية مع الأخذ بعين الإعتبار الأوضاع الجغرافية ورأي السكان**».(٥٠) وعلى ما يبدو أن «دورين» أغفلت بعض الحقائق الأخرى والأغراض غير المعلنة بالنسبة للتقسيم الإداري. فقد كان لأغراض سياسية وعسكرية أيضاً، بهدف تحقيق سياسة التقدم في المنطقة الداخلية، من حيث تنظيم أعمال الضباط السياسيين والمستشارين، وتسهيل عملية تغلغلهم نحو الداخل.

كما أن رأي السكان لم يكن ذا قيمة لدى السلطات البريطانية بدليل نشاط سلاح الجو الملكي، وطلعاته الجوية التي أرادت إخضاع المعارضة والقضاء عليها. وربما كانت «دورين» تقصد برأي السكان، رأي رؤساء القبائل الحليفة وأتباعهم، الذين كانوا لا يملكون القدرة على معارضتها.

لم يكن مفهوم الإدارة المباشرة في السياسة البريطانية توحيد المنطقة الداخلية تحت إدارة سلطة مركزية، بل على العكس فقد حرصت بريطانيا على إبقاء الأوضاع السياسية في حالة التجزئة السياسية، والمحافظة على إستقلالية كل مقاطعة، على إعتبار أنها الضمان الوحيد لبقاء نفوذها في المنطقة.

واستحدثت بريطانيا معاهدات الإستشارة عام ١٩٣٧، لتمنحها صلاحيات مطلقة في التدخل المباشر، وبسط النفوذ الواسع في جنوب اليمن. فقد كانت تطوراً جديداً لسياسة الحماية وتأكيداً على محتواها، بإضافة مواد جديدة إليها. وذلك لدعم نفوذها في إطار سياسة التقدم، التي رسمتها، لتحقيق الهيمنة الفعلية. واعتبرت بريطانيا هذا الإجراء السياسي ضروري، حتمته الظروف الدولية والمحلية حينئذ. وذكر «الحبشي» في هذا السياق أن: «**معاهدات الإستشارة كانت تدعيماً لنظام الحماية، الهدف منها رغبة إنجلترا في خنق المبادرات اليمنية-السعودية وذلك للحيلولة دونها ودون الوصول إلى شاطئ المحيط الهندي**». ولم يكن مستقبل البلاد المتعلق بالنفط ببعيد عن هذا الإتجاه، بالإضافة إلى مهمة الدفاع عن مصالحها في إفريقيا الشرقية وفي المناطق الغنية بالبترول في الشرق الأوسط(٥١).

كانت هذه المعاهدات وسيلة بريطانيا في جنوب اليمن لترسيخ قاعدة نفوذها بإلزام حكام المنطقة الشرعيين الموقعين على هذه المعاهدات قبول نصيحة الحاكم البريطاني في عدن، أو مَن

ينوبه من المستشارين البريطانيين في المحميات(٥٢)، وهم الضباط السياسيون المقيمون والمساعدون لهم من الموظفين المحليين الذين تمّ تعيينهم لدى رؤساء المحميات بهدف وضع ما كانت تسمى بالنصيحة البريطانية موضع التنفيذ.

تطلّع «رايلي»، كأول حاكم لمستعمرة عدن، إلى المحمية الشرقية لتطبيق نظام الإستشارة فيها إنطلاقاً من الإهتمام الكبير الذي كان يبديه البريطانيون بتطويرها لتوقع العثور على النفط فيها. كما يرجع إلى الفوضى السياسية التي تسودها والتي كانت سبباً في طلب السلطة المحلية الحضرمية المساعدة البريطانية لإنهاء تلك الفوضى القبلية وإحلال السلام للعمل على تطوير البلاد. ووجدت السلطات البريطانية الذريعة التي تستند عليها لتحقيق تلك الغاية. فأسند «رايلي» إلى الضابط السياسي في المحمية «هارولد إنجرامس» (H. Ingrams) هذه المهمة. وتم عقد معاهدة مع السلطان القعيطي في الثالث عشر من أغسطس عام ١٩٣٧ والسلطان الكثيري في الثاني من مارس عام ١٩٣٩، عرفت بمعاهدة الإستشارة، تعهد كل منهما فيها قبول ما أسمته «نصيحة» حاكم عدن، وتنفيذ إستشارة الضابط السياسي البريطاني في جميع القضايا ما عدا تلك المتعلقة بالدين الإسلامي والأعراف القبلية السائدة، مقابل حصولهما على الدعم البريطاني لصالح تطوير حكومتيهما ورعاية شئون بلادهما ومساعدتها في إدارتها. وأصبح بموجبها لدى كل سلطان مستشار بريطاني مقيم ومساعد له من الموظفين المحليين. وشغل «إنجرامس» هذا المنصب لدى السلطنتين(٥٣).

ومنحت هذه المعاهدة السلطات البريطانية الصبغة القانونية للتدخل المباشر بالشئون الداخلية الإدارية منها والإقتصادية والعسكرية أيضاً(٥٤). وأنيط بالمستشار القيام بدورين: الأول تنظيمي عُني بإنشاء الإدارات كالشرطة والجمارك والتربية والزراعة والعمل على تطويرها، دُعّمت من خلاله سلطة الزعماء وتنظيم القوات المسلحة المحلية كالحرس القبلي والحكومي وحرس الحدود. وسمح هذا الدور بمزيد من التدخل والضغط على هؤلاء الزعماء. أما الثاني: فقد كان دور توفيقي عُني بالوساطة والمصالحة لحل الخلافات والمنازعات بين الزعماء، وأستخدمت القوة العسكرية عند الحاجة لها، لإذعان القبائل المتشددة، وبما تقتضيه المصلحة البريطانية(٥٥).

يعتبر «إنجرامس» الضابط والمستشار السياسي المقيم، الذي قدم إلى المحميات الشرقية في منتصف عام ١٩٣٠، مكسباً بريطانياً. فقد تمكن بمساعدة الزعماء المحليين من تهدئة القبائل وحثّهم على نشر السلام. كما حقق بإتفاقيات الإستشارة، وما تضمنته من مصادقة القعيطي والكثيري على قبول المشورة البريطانية، التوسع بالنفوذ البريطاني في المنطقة. إستخدم «إنجرامس» القوة العسكرية النظامية لدى السلطنتين وقوة سلاح الجو الملكي لضرب القبائل المناهضة للسلطة المحلية والبريطانية(٥٦). وتمكن بهذه القوة، وما تبعها من نشاط سياسي عنيف، الهدنة بين القبائل التي أعطت نوعاً من الإستقرار. وكان ذلك خطوة أولى على طريق فرض سلام دائم تحت مظلة السيطرة البريطانية. وكان إنشاء أراضي هبوط لسلاح الجو في شبام عام ١٩٣٢، وسيؤن وتريم عام ١٩٣٧(٥٧)، عاملاً مساعداً لنشاط سلاح الجو الملكي وفاعليته في تسهيل الإتصال بالمحميات الشرقية ومنها المناطق النائية. وأصبحت سيؤن –عاصمة الدولة الكثيرية– أرض هبوط ومركزاً عسكرياً إستراتيجياً في المنطقة. فقد كان يوجد بها مقر القيادة الجوية ومستودعات ذخيرة كانت تحتوي على القنابل والبترول(٥٨). كما أسهم التوسع التدريجي في الموظفين والمستشار المقيم

وأهمية دوره النشط، في خلق علاقات وثيقة مع قبائل المناطق النائية، والحصول على تقارير قيّمة حول أحوالها ومتطلبات السياسة البريطانية فيها. وأوجد ذلك الأساس لإتخاذ السياسة الملائمة للمحافظة على المصالح البريطانية فيها.

كانت مساعي بريطانيا ليس لتوسيع رقعة نفوذها في المنطقة الشرقية فحسب، وإنما لما كانت تأمله من إكتشاف للنفط والحصول عليه بكميات تجارية، كما كان يحدث في الجزيرة العربية حينئذ. وكان فرض السلام الداخلي وإشاعة الأمن والإستقرار شرطاً ضرورياً تحتمه طبيعة تلك المرحلة السياسية والعسكرية والإقتصادية، لا سيما الإستثمارات النفطية التي تتطلب أجواء آمنة مستقرة بعيدة عن النزاعات والصراعات القبلية. لذلك فرضت السلطات البريطانية السلام الذي كانت تنشده بالقوة. وأقترن باسم «إنجرامس»، إذ عُرف بـ«سلام إنجرامس». فتوطدت به السيطرة البريطانية، كما استقرت حالة الأمن إلى حد ما، وتمّ التوسع أيضاً إلى مساحات واسعة في المنطقة. وعلى الرغم مما نتج عن تنفيذ هذه السياسة من إصلاحات مالية وعسكرية وزراعية في حضرموت، إلا أنها أرتبطت في معظمها بمصالح السلطة الحاكمة والمرتبطة في الأساس بعجلة السياسة البريطانية.

وأشارت «دلال الحربي» في تحليلها لمعاهدات الإستشارة، «أنها كانت إلزامية فقد أصبحت أدوات للتدخل البريطاني في شئون المحمية»، وكان الفرق بين «النصيحة» و«التوجيه» دقيقاً وصعب التمييز، لذلك عُدّت معاهدات الإستشارة نوعاً غريباً من المعاهدات لما كانت تحمله من تناقض بين الكلمة الأولى فيها وهي الإستشارة والكلمة الثانية «الإلزام» إذ لا توافق بين طلب الإستشارة والإلزام، ومن ثم فإن أصدق تعبير يمكن وصفها به هو «النصائح الإلزامية»(٥٩).

وأشار «فرد هوليداي» إلى إزدواجية الدور الذي قامت به السلطات البريطانية بهذه السياسة. إذ تظاهرت بأنها غير مسئولة عن الشئون الداخلية لسلاطين وأمراء المحميات وأنها لا تقوم سوى بدور «الإستشارة» و«الحماية»، إلا أنها تدخلت في الشئون القبلية وهاجمت وعزلت الحكام كلما كانت تحتاج إلى ذلك. وكان إختباؤها وراء «الحكم غير المباشر» تبريراً لعدم بذل أي جهد لتغيير العلاقات الإجتماعية القمعية التي سادت، أو لمساعدة السكان في أي شكل من أشكال التنمية الإقتصادية، في حين أنها أنهمكت بنشاط للمحافظة على أنظمة السلاطين، وتظاهرت بأنها لا تستطيع التدخل لتطوير المنطقة لأن هذا سيسيء إلى الحكم الذاتي للمشايخ(٦٠).

لم تستطع السلطات البريطانية فرض معاهدات الإستشارة على المحمية الغربية خلال الفترة ١٩٣٧-١٩٣٩، على الرغم من أنها كانت تسودها الفوضى، وتعاني من الإضطرابات الحدودية وأكثر عرضة لتدخل قوات الإمامة الزيدية. ويرجع ذلك إلى عدم توافر الأسس الذي يستند عليها الضابط السياسي «سيجر»، والتي توفرت «لإنجرامس» في المحمية الشرقية، أهمها الرغبة في تحقيق السلام الداخلي من قبل معظم الفئات المؤثرة والغنية والتي أسهمت مادياً في مساندته. فلم تكن المحميات الغربية قادرة على إجراء الإصلاحات المكلفة مادياً نظراً لفقرها وتخلفها، ولم تكن مواردها المحلية تكفيها بإستثناء سلطنة لحج. وكانت سلطة الأمراء والمشايخ فيها شكلية تفتقر إلى النظام الإداري وإلى القوات النظامية أيضاً لدعمهم وتثبيت سلطتهم بالقوة. لذلك أعتمدت على دعم

الحكومة البريطانية لها، التي حاولت التحضير لأسس الإستشارة فيها، فأوكلت إلى «سيجر»، كأول معتمد بريطاني لها في المنطقة، مهمة تنفيذ ما سميت بـ«السياسة التنموية التطويرية»، في إطار سياسة التقدم، للمضي بها بكل حذر نحو تطبيق نظام الإستشارة فيها(٦١).

إعترض سلطان لحج «عبدالكريم فضل» سياسة الإستشارة ورفض قبول مستشار مقيم في بلاده، على الرغم من توافر أسس هذه السياسة في لحج(٦٢). وربما كان إعتراضه لإنطباعه أنها تحط من قدره وتنتقص من مكانته السياسية. إذ كان يحظى بمكانة عالية وبمركز رفيع بين رؤساء المحمية الغربية لا يستطيع أن ينافسه عليها أحد. وكان من المحتمل أن يحدث تطوراً وتقدماً في سياسة المنطقة إذا اقتنع بتوقيع هذه المعاهدة(٦٣). ولم تفرض السلطات البريطانية عليه توقيعها باعتباره الحليف المخلص لبريطانيا، ولما يتمتع به من مركز ونفوذ لا ينازع عليهما بين زعماء المنطقة(٦٤).

اهتمت السلطات البريطانية بتطور القوات البرية المساعدة إذ أظهرت هذه السياسة الحاجة إلى إعادة تنظيم القوات النظامية العبدلية والقعيطية وتزويدهما بالأسلحة الجيدة، كما أظهرت هذه السياسة الحاجة أيضاً إلى تشكيل قوة أمن برية صغيرة ومتحركة، لتحتل مواقع عسكرية متقدمة، وقام«هاملتون» بتشكيل هذه القوة عام ١٩٣٨ عُرفت «بالحرس الحكومي»، واختار عناصرها من عرب المحميات الذين تدربوا عسكرياً في قوات محمية عدن(الليّوي)، أو في الحرس القبلي. وكانت هذه القوة عبارة عن شرطة أمنية داخلية تحت سيطرة حكومية مباشرة، تخضع لأوامر الضباط السياسيين المُعيّنين، وذلك لفرض الأمن والنظام والسيطرة المباشرة في المحميات، بحيث تكون هذه القوة قادرة على مواجهة حالات إضطراب النظام قبل أن تنمو وتتوسع إلى حجم يتطلب علاجاً حازماً بعملية جوية.

كان المركز الثابت لهذه القوة، «الضالع»، ثم تحول إلى«طور الباحة»، إلا أن مراكزها في الغالب متحركة في المحميات، لتكون على إتصال بالسكرتارية بطريق اللاّسلكي والتلغراف. وكانت هذه القوة إمتداداً لنظام الحرس القبلي، وتخضعان لمسؤولية«هاملتون» الذي كان يتولى الإشراف عليهما بالإضافة إلى متابعة مهامه وواجباته السياسية الأُخرى(٦٥).

عملت هذه القوة الدفاعية البرية مع غيرها من قوات برية مساعدة في المحميات، عُرفت بمجملها «بجيش محميات عدن» تحت إشراف سلاح الجو الملكي وتوجيهات الضباط السياسيين، فحققت التوغل نحو الداخل، وتنفيذ السلطة السياسية المباشرة على أراضي المحميات من ناحية، ودعم سلطة حكام المحميات وبقمع التمردات القبلية المناهضة لهم-من ناحية أُخرى. والجدير بالإشارة أن السلطات البريطانية عملت على وقف هدايا السلاح والذخيرة عام ١٩٣٧، محاولة منها لضبط الأمن في الأجزاء الأكثر أهمية من المحميات، واقتصر بيعها أو هباتها على الحكام الذين ارتبطوا معها بالمعاهدة وبمصالح مشتركة(٦٦).

حققت السلطات البريطانية بسلاح الجو الملكي، ونشاط الضباط السياسيين لشؤون المحميات، نجاحاً في بسط سلطتها السياسية والعسكرية بشكل فعلي في أراضي المحميات. وعلى الرغم من ذلك فقد ظلت أوضاع المنطقة الداخلية-بشكل عام- مضطربة. وحطمت الطلعات الجوية لسلاح الطيران الملكي أيضاً حلم الإمامة في تكوين دولة يمنية موحدة (شمالاً وجنوباً). كما قضت إتفاقية

صنعاء عام ١٩٣٤ على أي نشاط عسكري، أو القيام بأية ضغوط سياسية ضد بريطانيا في عدن، وذلك لإلتزام الإمام بما جاء ببنود هذه الإتفاقية، أهمها إلتزام الطرفين بتحقيق الأمن والسلام في المنطقة.

لم تخلق هذه الإتفاقية التقارب السياسي بين الدولتين، وظلت علاقات الود بين الطرفين مشوبة بالحذر لا سيما مع تطور علاقات الإمام بدول أوروبا، وكانت أكثرها أهمية -في نظر البريطانيين- إيطاليا والإتحاد السوفيتي، وبرزت «قضية شبوة» عام ١٩٣٨ لتعيد حالة التوتر السياسي والعسكري بين الطرفين مرة ثانية. ولم يعمل سلاح الطيران الملكي على وقف النشاط العسكري للمعارضة اليمنية في أراضي المحميات، وحسمه نهائياً، على الرغم من تحقيقه لبعض النجاحات في قمع هذا النشاط في المنطقة، إلا أنه كان يتجدد في مناطق أُخرى. وبهذا إستمر الوضع في المحميات مضطرباً أيضاً.

حرصت السلطات البريطانية في ظل تلك الأوضاع، أن تؤمن عدن والمحميات، وحماية نفوذها وبقائه في المنطقة من أية أعمال تخريبية داخلية تهدف إقلاق أمنها وإستقرارها فيها، لا سيما وأن حدود الشطرين مفتوحة، كما أن الروابط الأُسرية في المجتمع اليمني بشطريه حافظت على بقائه شعباً واحداً بعاداته وتقاليده وعلاقاته الإجتماعية، على الرغم من خضوعه لسلطتين مختلفتين.

وسعت السلطات البريطانية إلى إنشاء مكتب للمخابرات البريطانية في عدن، كان أعضاؤه من البريطانيين والهنود. وارتبطت مهام المكتب بإدارة سلاح الجو الملكي، وبالضباط السياسيين لشؤون المحميات.وكان الأعضاء يقومون بمهام تجسسية في المنطقة لرصد أية تحركات يُشتبه بها ضد حكومة عدن البريطانية. وكان العمل التجسسي في المحميات يقوم على رصد تحركات رجال القبائل المناهضة لبريطانيا وحلفائها، وتقديم المعلومات عن نشاطهم ومراكز تجمعاتهم، إلى الضباط السياسيين، وضباط سلاح الجو، لكي يحقق هؤلاء نجاحاً في طلعاتهم الجوية، وفق ما كان يرسم لهم من أهداف عسكرية لقمع القبائل المعارضة وإخضاعها، بعد تخريب ديارها وإبادة زرعها ومواشيها(٦٧).

وكان العمل التجسسي في مستعمرة عدن نفسها موجهاً ضد أبنائها من اليمنيين المتنورين الذين نادوا بالإصلاح والمساواة مع الجالية الهندية. واقتصر هذا العمل على فتح ملفات لهم، وتدوين أعمالهم ونشاطهم دون عقوبة تذكر، إلا أنهم اعتبروا في القائمة السوداء، فإذا ما وقع حادث ما،كانت السلطات البريطانية تفتح ملفاتهم للإستجواب ونيل العقوبة. وكان أكثر ضحايا هذا المكتب هم أبناء شمال اليمن الوافدين إلى عدن طلباً للعيش. وكانت المعالجة لمثل هؤلاء في معظم الحالات هو الترحيل عن عدن، لأنهم في نظر السلطات البريطانية أجانب وليسوا من مواطني المستعمرة(٦٨).

لذلك يُعتقد أن بريطانيا استطاعت تطبيق وتنفيذ سياستها الجديدة بإحكام قبضتها على المنطقة الداخلية. وارتكزت لتحقيق ذلك على دعامتين اساسيتين، الأولى: وهي القوة العسكرية، والثانية: خططها السياسية وضباطها ومستشاريها السياسيين. ولقد تمثلت خُططها ومشاريعها السياسية بفرض قانون محمية عدن وسياسة الإستشارة، وارتبطت هذه الخطط السياسية والقوة العسكرية ومدى نجاحهما بالضباط والمستشارين السياسيين المقيمين، كأداة تنفيذ لهما، بالإضافة

إلى الحكام المحليين الذين أسهموا في نجاح مهمة هؤلاء الضباط المستشارين،بتوقيعهم معاهدات الحماية والإستشارة.

وبناء على ذلك، فقد تزايد عدد الضباط السياسيين في الجزء الغربي من المحميات، من واحد في عام ١٩٣٤ إلى خمسة عام ١٩٣٩، بالإضافة إلى تنظيم قوات الحرس القبلي والحرس الحكومي، وكذا إعادة تنظيم قوات السلطتين العبدلية والقعيطية، تحت التوجيه البريطاني، وأسهمت القوات البرية مع سلاح الجو الملكي في حفظ الأمن والسلام الداخلي(٦٩).

ولقد كللت بريطانيا عملها العسكري ومشاريعها السياسية في المحميات بإنشاء فرع للمكتب العربي في عدن، الذي كان مقره الرئيسي في مصر. وذلك لتحقيق الأهداف الإستراتيجية لهذه السياسة، ونجاح مهمة المستشارين ا لسياسيين وتوثيق علاقتهم بالحكام المحليين للمحميات الغربية والشرقية.

وكانت مهمة إدارة المكتب توضيح السياسة البريطانية لدى هؤلاء الحكام الذين كان غالبيتهم من الأميين، وذلك لتهدئة الأوضاع الداخلية، وحسم الخلافات القبلية وتسهيل عمل الضباط والمستشارين في إدارة المنطقة مباشرة، مع الإحتفاظ بتجزئتها وتنافر حكامها وزعمائها. أحكمت السلطات البريطانية بهذا المكتب الطوق الأمني للمنطقة الجنوبية من اليمن وأصبحت الإدارة البريطانية لشؤون المحميات بكل فروعها، قاسماً مشتركاً في عملية التوسع وبسط النفوذ الداخلي(٧٠). وكانت سياسة الإستشارة بمثابة الرباط الذي وثق العلاقات البريطانية بالمنطقة الداخلية، فقد حققت بها الوقوف في وجه العلاقات اليمنية-الإيطالية وماترتب عليها من نشاط سياسي وإقتصادي في اليمن، والتصدي عن قرب لأية نشاط عسكري يهدد أمنها وإستقرارها في عدن ومنطقة جنوب اليمن(٧١).

حاولت السلطات البريطانية بهذه السياسة إحلال الأمن والسلام وفرض النفوذ المباشر في المنطقة الداخلية، الذي لم تحققه لها سياسة الحماية. وعلى الرغم مما حققته من نجاح، فقد استمرت معارضة رجال القبائل لهذه السياسة ولوجود البريطانيين في أراضيهم. وعبّر رجال القبائل عن تلك المعارضة بالتمردات والتصدي عسكرياً للضباط السياسيين والقوات التابعة لهم، كذلك لحلفائهم من حكام محليين.

وازداد عنف مقاومة رجال القبائل كلما ازداد بطش السلطات البريطانية لهم بالقصف الجوي. وأدى ذلك إلى عدم تأمين طرق التجارة وإلى عرقلة سير قوافل التموين إلى عدن. لذلك سعت السلطات البريطانية إلى فرض السيادة الكاملة على منطقة جنوب اليمن لتأمين مصالحها، لمواجهة أي تطورات خارجية تضر بتلك المصالح.

٤- المقاومة اليمنية للسياسة البريطانية

٤-١ حركة المقاومة والتمردات في المحميات الغربية :

عمدت السلطات البريطانية بعد الإحتلال إلى سياسة التفرقة فاستقطبت بعض القبائل التي كانت في مركز السلطة والنفوذ، ومنحتها الإهتمام والرعاية، لتكون حليفة لها في تنفيذ سياستها، والتصدي لمن يشق عصا الطاعة. كما تدخلت في نفس الوقت لحسم الصراعات القبلية -التي

كانت تؤدي إلى إضطراب الأمن والفوضى السياسية– لصالح القبائل الحليفة دون الأخرى، وأصبح لهذا التدخل نتائج سلبية عليها، مما أدى بالقبائل المغلوبة على أمرها أخذ مواقف معادية لها، بقطعها الطرق الحيوية لإمداداتها والسيطرة عليها.

تضاعفت تلك الأعمال كلما إزداد بطش السلطات البريطانية بهذه القبائل المتمرِّدة لدرجة فقدانها –في معظم الحالات– إستقلاليتها، حيث كانت تخضعهم لسلطانٍ أو أمير من ذوي الإنتماء القبلي. ويعود أسباب ذلك لقوافل التجارة، وما كانت تشكِّله من أهميةٍ بالنسبة لتموين عدن بالخضروات أو لترويج بضائعها الصناعية في الداخل .

ويرىَ بعض الباحثين أن أسباب الخلافات والنزاعات التي كانت تقوم في ذلك الوقت مرده إلى خلافات عائلية وتنازع على سلطة أو مال موروث من مستحقات بريطانية...الخ. ويؤكد نجيب سعيد عز الدين : «... **إن أكثر أسباب النزاع والتقاتل في تلك المناطق يرجع إلى معاهدات الحماية التي عقدها آباؤهم وأجدادهم منذ ما يقارب القرن الواحد، مما سبب الخلاف المزمن بين أفراد العائلات الحاكمة آنئذٍ، إذ لم يتم عقد هذه المعاهدات بإجماع المسؤولين من السلاطين والمشايخ بل كثيراً ما جرى ذلك خفية عنهم إذ كان أكثرهم من الذين يقومون على إنهاء تلك المعاهدات لا يفكرون بشرعيتها أو بعواقبها لأنهم كانوا شبه أميين، وإنما بالمبالغ الزهيدة التي سيجنونها من الحكومة البريطانية**»(٧٢).

وكان الصراع الأنجلو–يمني متنفساً لهذه القبائل، إذ وجدت في الإمام حليفاً قوياً لها ضد السلطات البريطانية. إلاّ أن ذلك لم يدم طويلاً، فقد تحوّل هذا التحالف إلى إستياء من موقف الإمام لتخليّه عن النضال ضد البريطانيين، بإبرامه إتفاقية صنعاء. ولم تعمل هذه الإتفاقية على تهدئة الأوضاع الداخلية في المحميات، كما كانت تتوقعه بريطانيا، بل على العكس، فقد ظلت الفوضى السياسية والنزاعات القبلية قائمة كما ازدادت تمردات القبائل. وأثر هذا الوضع على طرق التجارة وأصبحت القوافل عرضة للنهب والسلب.

ويعتقد أن نمو وتيرة المقاومة ضد السلطات البريطانية يعود إلى تعارض مصالح كلا الطرفين، فلقد كانت معظم القبائل التي شكلت المقاومة ضد البريطانيين تقع على خط قوافل التجارة بين شمال اليمن وعدن. وكانت هذه القبائل تتحكم بخط مرور القوافل التجارية وفرضها رسوم جمركية للحصول على الإيرادات المالية. وأرادت السلطات البريطانية أن تكفل لنفسها حرية التجارة في أراضي المحميات، وعدم خضوعها لأطماع القبائل في دفع الرسوم الجمركية أولاً، وحرصت ثانياً، على تأمين هذه الطرق لضمان وصول القوافل سالمة إلى عدن، في الوقت الذي أرادت فيه هذه القبائل الحصول على حقها من الإيرادات المالية. وكان أسلوب تحدّي القبائل وتمردهم على السلطات البريطانية يعبِّر عنه رفض رجال القبائل تجوّل البريطانيين في أراضيهم، أو فرض الرسوم على التجارة، والقيام بأعمال النهب والسلب لقوافل التجارة المارة بأراضيهم، كوسيلة لرفضهم الإجراءات البريطانية، وتعبيراً عن إستيائهم لمواقفها منهم، وذلك في ظل عدم تكافؤ قوتهم مع القوة البريطانية.

كان رد الفعل البريطاني لمواجهة مثل تلك التحدّيات هو البدء بالمفاوضات مع القبيلة المتمردة المشروطة بدفع غرامة مالية وعينيّة، وتقديم الرهائن كضمان لخضوعهم وطاعتهم. ولجأت السلطات البريطانية، في حالة عدم الإلتزام بجميع هذه الشروط أو بإحداها، إلى استخدام سلاحها الجوي واسقاط قنابلها المحرقة غير الملتهبة، كعقاب رادع لمثل تلك المواقف.

واعتادت السلطات البريطانية قبل الشروع بإلقاء القنابل أن يقوم طيرانها بطلعات سلمية لإلقاء المنشورات، تُحذّر أهالي المنطقة المُراد ضربها بإخلاء أرضهم من الأطفال والنساء والشيوخ ، وكان طيرانها يحدد في نفس الوقت الهدف لإلقاء تلك القنابل، التي كانت في معظمها تصيب الأبرياء وتسبب في حرمانهم من أهم وسائل البقاء(٧٣). وأرادت أن تُبرر للرأي العام المحلي برميها للمنشورات، مواقفها الإنسانية وتعاطفها مع الأهالي، كما كانت تهدف أيضاً إلى تأليب الأهالي ضد زعمائهم، لشق عصا الطاعة عليهم، لما كان يحصل لهم من دمار بسببهم. وينتهي عقاب البريطانيين لهذه القبائل المتمردة بالقضاء على زعامتهم، وإنهاء إستقلالهم، وخضوعهم لقبيلة أخرى حليفة لها.

لعب سلاح الجو الملكي بتعاون القوات البرية والضباط السياسيين والمستشار المقيم أيضاً دوراً بارزاً في إخضاع القبائل التي أثبتت بتحدّيها أنها قادرة على الصمود في وجه السلطات البريطانية لولا قنابل سلاح الطيران الذي أثبت بدوره أنه السلاح الوحيد القادر على قمع التمردات وجميع الحركات المناهضة لها، وفرض الهيمنة على أراضي تلك القبائل(٧٤). إلا أن سياسة البطش والإرهاب لم تزد بعض القبائل إلاّ نفوراً وتمرداً، وإعتبرت تلك الأعمال العسكرية إمتهاناً لإستقلاليتها.

ذكر «سلطان ناجي» فيما يتعلق بالمحميات عن «هاملتون» أنه : «**كانت الطرق الرئيسة الأربع التي بحاجة إلى تأمين السفر فيها من الشمال إلى «عدن» هي : أولاً : طريق تعز المفاليس -طور الباحة الفرشة (الرجاع) -بير أحمد- عدن. والقبائل التي تمر الطريق في أراضيها هي الصبيحة. ثانياً : طريق تعز الراهدة -كرش المسيمير-لحج- عدن. والقبائل التي تمر الطريق في أراضيها هي الحواشب. ثالثاً : طريق قعطبة الضالع تمر عبر أراضي ثلاث قبائل، هي الشاعري والأجعود والقطيبي. ورابعاً : طريق البيضاء، تمر عبر أراضي العوازل-الفضلي عدن**»(٧٥).

عبرت التمردات القبلية المتكررة ضد البريطانيين على رفض الوجود البريطاني، منذ بسط نفوذهم على المنطقة. ولم تكن هذه القبائل مؤهلة للصمود في وجه العدوان البريطاني، وتغلغل نفوذه في أراضيهم، وذلك لعدم إمتلاكهم القوة العسكرية المتكافئة أولاً، وثانياً لنقص الوعي الوطني الذي يؤهلهم لجمع صفوفهم وتوحيد كلمتهم لتحقيق ذلك الصمود والتصدي. لهذا كانت تمرداتهم في معظم الحالات عفوية، وتفتقر إلى التنظيم. وعلى أية حال فقد تجلى ذلك الموقف الرافض في كثير من حالات التمردات مهما إختلفت مسبّباتها.

وبالنظر إلى أسباب النزاع بين القبائل والسلطات البريطانية، نذكر -على سبيل المثال- ما حدث في بلاد العولقي في يونية ١٩٣٦، فقد منع رجال القبائل أحد الضباط السياسيين من التجول في أراضيهم، مما أدّى بالسلطات البريطانية إلى أن تتخذ ذلك ذريعة لطلعاتها الجوية على قبائل العوالق السفلى، بقصد تشديد قبضتها، وفرض شروطها المجحفة(٧٦). وترى بذلك أن غيرة القبائل لمشاهدتهم البريطانيين يتجوّلون بحريّة في أراضيهم، دفعهم ذلك إلى منعهم القيام بالتجول. وكان هذا الموقف تعبيراً صادقاً عن رفضهم الوجود البريطاني.

كانت الطريق من «الضالع» إلى «عدن» مهمة جداً للبريطانيين، لموقعها الحدودي المتاخم حدود قعطبة، إحدى مدن شمال اليمن. ولأهمية هذه الطريق قام «هاملتون» عام ١٩٣٦ بتشكيل

الحرس القبلي، وتألف من مئة فرد، وتنظيم أربعمائة جندي إحتياطي ممن عملوا كجنود غير منتظمين مع الإمام. ووفرت حكومة عدن لهم الذخيرة والأسلحة اللازمة(٧٧). وكانت هذه الطريق تمر عبر أراضي قبائل القطيبي والأجعود والشاعري، وهي من أكثر القبائل تمرداً على سلطة عدن، التي كانت تعاني كثيراً من أعمال النهب والسلب لقوافلها التجارية، وقتل أفرادها من قبل هذه القبائل، لاسيما القطيبي. واستطاعت بريطانيا إنتزاع توقيع معاهدة عام ١٩٣٤ -قبيل عقد إتفاقية صنعاء- وقعها شيخ قبيلة القطيبي (الشيخ حسن بن علي)، تعهد فيها بحماية الطرق التجارية عبر أراضيه. إلا أن رجال القطيبي نقضوا ما اتفقوا عليه وعادوا إلى نهب القوافل التجارية. وطلبت سلطات عدن -كعادتها- من شيخ القبيلة تقديم الغرامة والرهائن، وعندما رفض الشيخ الإمتثال للأوامر قامت بقصفه جوياً.

هذه القبيلة أشد قوة وبأساً، ولم تتمكن السلطات البريطانية من إخضاعها بسهولة، ودائماً ما تُسلَّط عليها نيران سلاح الجو الملكي لإذعانها(٧٨). وعلى الرغم من ذلك لم تتمكن الطائرات من تحقيق هدفها، نتيجة لإحتماء القبائل بكهوف الجبال. وتدخل أمير الضالع «نصر بن شائف» لحل النزاع بين الطرفين، ووقّع إتفاقية تعهد فيها للبريطانيين بدفع الغرامة، والمحافظة على الرهائن. وأراد أمير الضالع بهذا الموقف إحتواء النزاع لصالحه، بدعم من السلطات البريطانية، التي أرادت منح الأميرنفوذاً سياسياً في الوقت الذي تضعف فيه القطيبي، وتفقدها إستقلاليتها(٧٩).

أما الشاعري، فهي قبيلة قوية تسيطر على سبع وعشرين قرية محصّنة. وحاول بعض مشايخها عام ١٩٣٧ فرض رسوم جمركية على القوافل التجارية المارة «نقيل خُريبة»، وهي جزء من أراضي الشاعري. وأغضب هذا التصرف «هاملتون» الضابط السياسي في الضالع، وهدد القبيلة بتسليط الأمير «نصر» أمير الضالع وإبنه «حيدره» عليها. وكان الأمير يتطلع للإنقضاض على أراضي الشاعري وضمها لأراضيه في الضالع. وقامت السلطات البريطانية بفرض غرامة على القبيلة،حددتها بعدة بنادق ومبلغ من المال، بالإضافة إلى تسليم عدد من أعيان القبيلة كرهائن لتضمن ولاءها.

إضطر «الشاعري» أمام ضغط «هاملتون» وأطماع «الأميري» إلى قبول دفع الغرامة وتسليم الرهائن، بشرط ضمان عدم التعدي على أراضيه. وتظاهر «هاملتون» بقبول هذا الشرط في الوقت الذي كان يسعى فيه إلى إضعاف هذه القبيلة والقضاء على إستقلالها. وكان «هاملتون» يتّبع أسلوب العنف والقهر مع القبائل التي تحاول العصيان والتمرد، فقام بشن غارات جوية على أراضيهم، بحجة أن رجال الشاعري ينوون قتله، وحطم بذلك جميع حصونهم(٨٠). كما دُمرت قرى الجليلة والملاح والقرين والخُريبة. وشارك «هاملتون» شخصياً في هذا الهجوم مستخدماً مدفعاً عيار تسعة أرطال، بمساعدة أمير الضالع «حيدرة» الذي أرسل قواته لإحتلال المنطقة، وهذا ما كان يرغب في تحقيقه(٨١).

وكانت قبائل «الصبيّحة» من القبائل المعادية للسلطات البريطانية، وقامت بشكل مستمر بأعمال النهب والسلب لقوافل التجارة المارة عبر أراضيها إلى لحج وعدن، وكانت جباية الضريبة الجمركية على «القات» من أهم موارد الدخل لقبائل الصبيحة، ولسلطان لحج أيضاً. تمر أهم الطرق الرئيسية للقات إلى لحج، شمال مدينة الصبيحة عبر مقاطعة «قبيلة المنصوري»، التي عقدت معها السلطات البريطانية معاهدة سمُح لها بفرض ضريبة على البضائع التي تمر في أراضيها.

واشتكى سلطان لحج دائماً من «المنصوري» لرفعهم المستمر للضريبة وقيامهم بإجراءات التفتيش للقوافل التي تؤثر على جودة القات الذي يصل إلى لحج(٨٢).

قامت قبيلة المنصوري بنهب قافلة تجارية في إبريل عام ١٩٣٨، وقتلوا بعض أفرادها. واعتبرت السلطات البريطانية أن هذا التصرف معارضة لها، في فرض سيطرتها لحماية وتأمين طرق التجارة، وقررت مع سلطان لحج معاقبة هذه القبيلة. وقام سلاح الطيران الملكي بإلقاء منشورات تضمنت إنذاراً وتحذيراً بإعادة البضائع المنهوبة. ولما لم تستجب هذه القبيلة لذلك، توجهت قوات مشتركة، بريطانية لحجية، تقدر بأربعمائة جندي، إحتلت «نوبة أم ثوام» في الخامس والعشرين من إبريل عام ١٩٣٨، وهي أكبر حصن في الصبيحة(٨٣). وأخلت القبيلة الحصن، ولجأت إلى الجبال للمقاومة. ورفض رجال القبيلة تسليم بنادقهم والمواشي المطلوبة. ونظراً لذلك قام سلاح الطيران بقذف عاصمتهم «المشاريج» ومواقعهم الرئيسية بالقنابل، إضطروا للإستسلام في الثلاثين من إبريل عام ١٩٣٨، ودفع الغرامة المطلوبة(٨٤).

واتخذ «هاملتون» والحرس الحكومي من حصن «طور الباحة» مركزاً عسكرياً ثان لهم، بعد مركزهم الأول الذي كان في الضالع، لمراقبة طريق الصبيحة، وفي حالة وقوع حوادث مماثلة، كان يأمر قواته بإحراق محاصيل المتمردين ومصادرة مواشيهم وتهديم بيوتهم بعد أن يشعلوا النيران فيها(٨٥).

والتزم سلطان الحواشب للسلطات البريطانية وفقاً لما تمليه عليه شروط الحماية(٨٦). وكانت علاقاته طيبة مع السلطان العبدلي، وعلى الرغم من ذلك، فقد نشب النزاع بين السلطنتين حول «غيل زائدة»(٨٧). وتقع بعد «المسيمير» (عاصمة الحوشبي) قرية «جول مدرم»، التي تتجه القوافل التجارية منها إلى لحج. ووصف «هاملتون» هذه القرية فقال: «...**المناطق بعد المسيمير واقعة في يد أشقياء حتى تصل إلى عش الفئران في جول مدرم، موقع الشيطان، حيث يقبع القتلة في إنتظار المسافرين، ينظرون إليهم مثلما يُنظر إلى الماشية التي تقدم إلى الجزار**»(٨٨). وتعرّض «هاملتون» نفسه لمحاولة القتل بالسمّ، فأمر «الحوشبي» بإحراق هذه القرية إنتقاماً لذلك(٨٩). والجدير بالإشارة، أن أهالي الصبيحة والحوشبي كانوا يرفضون الخضوع لسلطان لحج، وإذا ما أذعنوا، فقد كان ذلك يتم تحت قهر وعسف السلطات البريطانية(٩٠).

ويمر طريق البيضاء-عدن بأراضي بلاد العوذلي والفضلي، وتقع على هذا الطريق أراضي الكثير من القبائل، كانت أهمها قبيلة «النخعي»، وهي من القبائل المتمردة على السلطات البريطانية، إذ كانت تقوم بأعمال النهب والسلب لقوافل التجارة. وتمكن «هاملتون» من إخضاعها(٩١).

ويعتبر السلطان الفضلي حليفاً مهماً للسلطات البريطانية. وأن تقوية مركزه، وإستقرار الوضع السياسي في بلاده ليس مهماً وضرورياً للسلطان الفضلي فحسب، بل وللسلطات البريطانية أيضاً، لما تمثله هذه المحمية من أهمية سياسية وإقتصادية لها. لذلك وقفت إلى جانبه في نزاعاته المستمرة مع القبائل المجاورة، وأخضعت معظمها لنفوذه. ولقد كان النزاع قائماً بين الفضلي ويافع بني قاصد (يافع السفلى) حول قناة المياه (عُبَر النازعة)، وتقع بالقرب من قرية (الحُصْن بني عطية).

كانت قبائل الفضلي تقدم في حالة السلم المال والتمر والماشية سنوياً كضريبة مالية وعينيّة لليافعي، من أجل السماح بتدفق مياه القناة لري أراضيهم. ويؤدي الإمتناع عن تقديم ذلك إلى النزاع. وكان آل «حيدرة منصور» من قبائل الفضلي، وشقوا عصا الطاعة على سلطانهم «صالح بن عبدالله» في شهر ديسمبر عام ١٩٣٨. واستغل «هاملتون» تورطهم في قتل ستة أفراد من يافع، فطالبهم بالخضوع والطاعة للسلطان الفضلي، ودفع التعويضات، وإضطروا للإمتثال حتى لا يتعرضون للقصف الجوي(٩٢).

وتعرض السلطان الفضلي أيضاً لعصيان «قبيلة المراقشة»، وهي من القبائل القوية في «أبين» (بلاد الفضلي). وكانت تفرض عليه أتاوة سنوية، وتمنعه من حصاد أراضيه، إن لم يدفعها. وكانت المصلحة البريطانية تقضي إخضاع هذه القبيلة المناوئة للسلطان، التي أظهرت ضعفه وقوة نفوذها. بفرضها الإتاوة السنوية عليه. وبناء على ذلك نسّق (هاملتون) مع السلطان بالإمتناع عن دفعها في الوقت نفسه، تمّ تحصين مدينة «شقرة» وغيرها من الأراضي التابعة لها بالحرس الحكومي، وبجيش «اللّيوي»، وذلك لتأديب وإخضاع رجال هذه القبيلة عند منعهم الحصاد.

وتمكن سلاح الجو الملكي من ضرب منطقة «العُصيلة» مركز تجمع قبيلة المراقشة، وذلك في كمين نُصب لهم عندما أتوا لإستلام الأتاوة، في الوقت الذي تمركزت فيه فرقة جيش الليّوي في غرب أبين، لتحول دون انسحاب هؤلاء الرجال عند القصف الجوي. واستطاع (هاملتون) بهذا الكمين إخضاع قبيلة المراقشة. كما حسم الصراع بين الفضلي واليافعي لصالح الأول عندما طلب من اليافعي إخلاء الحصون الأربعة الواقعة على حدود الفضلي (الحصن–الرُّوَة–خَنْفَر–حَلَمَة)(٩٣).

وتكررت مثل هذه الطلعات الجوية لمعظم أراضي المحميات لإخضاع قبائلها المتمردة. ولا تملك القبائل المتمردة أمام القوة الجوية، وبطش الضباط السياسيين، إلا الإذعان والرضوخ.

وهكذا أصبح الضباط السياسيون في المحمية الغربية يمثلون امتداداً جديداً لمساعدة بعض من السلاطين والشيوخ، حلفاء بريطانيا، على تقوية سيطرة كلٍ منهم على منطقته، والتدخل في مناطق البعض الآخر(٩٤).

وترى الباحثة أن سياسة فرق تسد تجلت في كثير من مواقف هؤلاء الضباط السياسيين بهدف تعزيز التجزئة والتقسيمات السياسية، وتسهيلاً للهيمنة البريطانية في المنطقة.

٤-٢ حركة المقاومة والتمردات في المحميات الشرقية

كانت أهداف هذه السياسة البريطانية واحدة، سواء في المحمية الغربية أو الشرقية. فأرادت إحلال الأمن والإستقرار في المحميات الشرقية لإحكام قبضتها وفرض نفوذها وحاولت إحتواء كل النزاعات القبلية في حضرموت لصالح السلطانين القعيطي والكثيري، وهما من أبرز وأهم حلفائها. وذكر جافين في هذا السيّاق: «...**إن الأمن كان الخطوة الأولى للتدخل البريطاني في حضرموت، والثانية كانت إقامة إدارة مقبولة وفعّالة لتأمين إستمرار حالة الأمن**»(٩٥).

ولتحقيق ذلك، فقد شددت بريطانيا قبضتها على حضرموت، وأولتها إهتماماً كبيراً خلال هذه الفترة ١٩٣٧-١٩٣٩، حيث عملت للقضاء على تمردات القبائل الحضرمية. كما عززت من

مواقعها في المنطقة بعقد إتفاقية الإستشارة. بعد توقيع كل من السلطان القعيطي والكثيري عليها(٩٦). ويعود اهتمام السلطات البريطانية بمسألة إحلال الأمن والإستقرار في حضرموت إلى سعي بريطانيا لخلق حالة من الإستقرار في المنطقة بهدف الترويج لبضائعها الإنجليزية. ولبروز أهمية حضرموت، لما قد تحتويه أراضيها من النفط(٩٧). وكانت سياسة المشورة هي الضمان الفعلي لعدم ربط المنطقة بأية علاقات خارجية، لاسيما وأن إيطاليا حاولت إستمالة وزير السلطان القعيطي.

وكان سكان حضرموت أكثر إرتباطاً بالشرق الأقصى وشرق إفريقيا، على عكس سكان المحمية الغربية المرتبطين في الأساس بعدن(٩٨). وكانت مستعمرة عدن بالنسبة لبريطانيا صمام أمان لنفوذها في الداخل، لما تحتويه من جاليات أجنبية تعيق قيام أية تمردات أو حركات سياسية ضدها، ويختلف هذا الأمر بالنسبة لحضرموت إذ يوجد فيها نسبة عالية من الوعي والتطور الفكري إكتسبته بحكم علاقات المهاجرين وذوي الأموال مع شعوب الهند، ومنطقة جنوب شرق آسيا، التي تستعرّ حينئذ بالحركات الوطنية(٩٩). وسمحت لها حدودها الجنوبية المطلة على المحيط الهندي، بالتواصل مع العالم الخارجي.

وكانت حدود حضرموت الشمالية متاخمة للمملكة العربية السعودية. وبدأت المملكة تشهد البداية الأولى لإستثماراتها النفطية، عندما وقعت إتفاقية مع «شركة آرامكو الأمريكية عام ١٩٣٣»(١٠٠).

بدأت الشركة بإستخراج النفط بكميات تجارية منذ عام ١٩٣٨(١٠١). وكان نشاطها وإستثمارها مساهمة فاعلة في الوجود الأمريكي في الجزيرة العربية. كما كان مؤشراً لبداية نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة. فأدى ذلك النشاط إلى قلق السلطات البريطانية، وحرصت على إخضاع حضرموت لنفوذها الفعلي.

إن تنامي مصالح بريطانيا السياسية والإقتصادية في المنطقة اليمنية بشكل عام، فرض عليها تنفيذ مثل تلك السياسة، وكان ذلك من خلال تعيينها للمستشارين السياسيين، وإقامتها المكاتب الإستشارية. وعيّنت هارولد إنجرامس مستشاراً مقيماً في حضرموت، وخضعت جميع المكاتب في المحمية الشرقية لإشرافه. وحاول «إنجرامس» إحلال الأمن والسلام في المنطقة الشرقية بتسوية النزاعات القبلية، وعقد الهدنة بين القبائل بإستخدام القوة العسكرية مع القبائل المتمردة منها.

منحت سياسة الإستشارة السلطات البريطانية نفوذاً فعلياً وواسعاً في حضرموت، للحدّ الذي كان الحكم فيها ثنائياً. وأشار «جافين» إلى: «**أن السلطان القعيطي كان يترك البلاد تحت رعاية وإشراف «إنجرامس»، عند غيابه عن حضرموت**»(١٠٢). وفي هذا السياق ذكر «الشاطري»: «... **أن بلاد حضرموت كانت تحكم حكماً ثنائياً مزدوجاً بين المستشار البريطاني وبين السلطان المحلي ومهمة الأول منهما في الدرجة الأولى تنفيذ تعليمات حكومته والمحافظة على أن لا تتصادم معها أي مصلحة أخرى، كما أن مهمة الثاني أن يبقى حاكماً رسمياً للبلاد وأن يراعي الأنظمة العامة في سياستها، وأن ينال إمتيازاته الشخصية والرسمية، بدون أن يعترضه الأول فيها**»(١٠٣).

ويبدو جلياً أن سياسة الإستشارة لم تؤدِ إلى خضوع السلطان «القعيطي» فحسب، بل أدت في الوقت نفسه إلى منح ثقته الكاملة لإنجرامس، إذ كان يرى أن ما يقوم به من إجراءات سياسية وعسكرية في المنطقة، إنما من أجل الحفاظ على مصالحه وبقاء نفوذه بين القبائل، لا سيما بعد أن ثبّت (إنجرامس) مركزه بالقضاء على منافسيه وخصومه. وكسب (إنجرامس) في الوقت نفسه ثقة حكومته كرجل سياسي حقق الكثير من المصالح السياسية والعسكرية لها، لنجاحه في توسيع نفوذها الفعلي في المنطقة. وأكدت هذه السياسة على التدخل البريطاني وفرض السيطرة المباشرة في المنطقة، لما يتعلق بالشؤون الداخلية والخارجية، وهذا ما لم تحققه سياسة الحماية التي إقتصرت أهدافها على إلتزام السلطة المحلية بعدم إرتباطها بدول أجنبية.

وأعطى «حامد بن أبي بكر المحضار» صورة واضحة عن دور (إنجرامس) في حضرموت، إذ يقول: «... **أصبح السلطان موظفاً وربما كان بعض الموظفين أكثر نفوذاً منه لقوة صلته بالمستشار المفروض على الحكومتين...، وكان المستشار يتمثل تارة في رجل واحد يتولى دفة إدارة السلطنتين وتارة في رجلين إنجليزيين يقيم أحدهما في العاصمة القعيطية والآخر في العاصمة الكثيرية، توجههما إدارة إنجليزية واحدة، وكان ذلك بداية النهاية في حضرموت لحكم الأسرتين القعيطية والكثيرية. وكان بداية التدخل الإنجليزي البغيض في كل سلطنات وإمارات الجنوب على درجات متفاوتة وكان أشد وطأة في حضرموت منه في غيرها**»(١٠٤).

تعزز النظام الإستشاري، بإنشاء مجلس الدولة عام ١٩٣٨، الذي ضم في عضويته المستشار المقيم (إنجرامس) وضباط سياسيين آخرين. وحقق هؤلاء كثيراً من المصالح السياسية والعسكرية للحكومة البريطانية، بتوسيع نفوذها في المنطقة من ناحية، وتثبيت مراكز حلفائها -كالقعيطي والكثيري- بالقضاء على خصومهما من ناحية أخرى.

وكان هدف «إنجرامس» -في ظل الصراع الدولي- فرض الأمن والإستقرار في المنطقة الشرقية، بما يكفل المصالح البريطانية فيها، وذلك بعقد هدنة بين القبائل المتناحرة، وبالقضاء أيضاً على القوى المعارضة لسياستها، بقوة السلاح الجوي والحاسم لإذعان رجال القبائل وإستسلامهم. وبناء على ذلك فقد فرض (إنجرامس) الهدنة خلال ثلاث سنوات ١٩٣٧-١٩٤٠، وكان ذلك بمثابة تغليف لهجمات سلاح الطيران الملكي على القبائل، التي لم تثنها هذه الهجمات عن عزمها وتحدّيها للقوات البريطانية.

لم تكن الأوضاع السياسية مستقرة في بلاد حضرموت لا سيما منطقة «الوادي»، على الرغم من السلام الذي فُرضَ على رجال القبائل بالقوة. كما لم تنفع وساطة «السيد أبو بكر شيخ الكاف»، الذي كان على علاقة وطيدة بإنجرامس، وكان من الشخصيات الحضرمية البارزة، وغالباً ما كان يقوم بالوساطة لحسم خلافات القبائل، ويشبه دوره دور العبدلي في المنطقة الغربية. ويعود ذلك إلى إستمرار الحروب القبلية التي عبرت عن المعارضة الحضرمية لسياسة بريطانيا وحلفائها، من أهمها الحرب التي دارت بين «سالم بن جعفر» و«عمر عبيد بن عبدات». وكانا ينتميان في الأصل إلى قبيلة الكثيري.

دار الصراع بين «بن عبدات» و«سالم بن جعفر» في مدينة الغرفة، بعد أن سيطر عليها «بن عبدات» عام١٩٢٤، وأحدث فيها إصلاحات سياسية واقتصادية تعارضت مع السياسة الإستعمارية

البريطانية(١٠٥). واتخذت السلطات البريطانية من حلفائها (القعيطي والكثيري والعلويين) وسيلة لقمع حركة «بن عبدات»، لتحول دون تفرده بالسلطة، والعمل على إخضاعه لسلطة الكثيري، لذلك دعمت موقف سالم بن جعفر عسكرياً لتحقيق تلك الغاية. وكانت الغلبة«لإبن عبدات»، لأسباب أهمها أنه إعتمد على قواته العسكرية، وعلى رجال قبائل«الحموم»، وغيرهم من الذين عارضوا السياسة البريطانية. ثم إلى ما قام به من تحصينات عسكرية لمدينة «الغرفة» وذلك ببناء سور منيع تحمية مجموعة من القلاع والحصون المدّعمة بالقوات المسلحة على دعم أخيه «صالح بن عبيد بن عبدات» في اندونيسيا، وتعزيزه له بالأموال لتمويل مشاريعه العسكرية وغيرها من المشاريع السياسية والإقتصادية التي أسمهت في كسبه لمعظم القبائل الحضرمية المعارضة للسلطة البريطانية(١٠٦).

ومنحت سياسة الإستشارة السلطات البريطانية كثيراً من الإمتيازات والصلاحيات في التدخل بشؤون حضرموت. واهتم «إنجرامس» بالسلطنة الكثيرية، ودعم قوتها بتكوين الشرطة الكثيرية المسلحة، كما منح نفسه حق التدخل في الصراع بين الكثيري (سالم بن جعفر) وبن عبدات. وحاول عام ١٩٣٨ إقتحام مدينة «الغرفة»، وإخضاعها للسلطنة الكثيرية، وباءت محاولاته بالفشل على الرغم من إستخدامه سلاح الطيران الملكي. وكانت مقاومة «بن عبدات» قوية لإمتلاكه القوة والإمكانيات العسكرية، التي لم يكن يمتلكها السلطان.

وشكلت قوة «بن عبدات» خطراً حقيقياً على أمن وإستقرار السلطات البريطانية في حضرموت، إذ كانت تهدد بفقدان هيبتها وجبروتها في المنطقة. استغل«إنجرامس» حادثة وفاة«عمر عبيد بن عبدات» في بداية عام ١٩٣٩، وسافر إلى«اندونيسيا» و«الملايو» في العام نفسه بحجة تلمّس أحوال الجالية الحضرمية، وبدء إستعدادها للمساهمة في دعم مشاريع بريطانيا الإصلاحية في حضرموت. إلا أن«إنجرامس» أراد أن يحقق بهذه الزيارة أهدافاً سياسية غير معلنة يضمن بها القضاء على قوة «بن عبدات» المالية، وذلك من خلال الحصول على تأييد واسع للسلطان الكثيري من قبل المهاجرين العلويين وغيرهم والتأثير على الأثرياء الذين يؤيدون «بن عبدات» وحثّهم الكف عن تقديم مساندتهم المالية للقوى المعارضة لبريطانيا. وحاول «إنجرامس» في الوقت نفسه التنسيق مع السلطات البريطانية في «سنغافورة» لفرض القيود القانونية على التحويلات المالية الكبيرة المرسلة إلى «بن عبدات» في «الغرفة»، بهدف حرمانه من مصدر قوته المادية لإضعافه وإرغامه على الرضوخ لشروط السلطات البريطانية(١٠٧).

وحقق «إنجرامس» في نفس العام مزيداً من التدخل البريطاني في شؤون السلطنة الكثيرية بعد إتفاقية الإستشارة، التي ضمن بها الولاء التام للسلطات البريطانية، ومنحه امتيازات وصلاحيات في التدخل بشئون بلاده، وشكل بذلك تحالفاً عسكرياً ضمّ قوات السلطنتين وحلفائهما من العلويين كقوة مساندة لسلاح الطيران الملكي، وذلك لضرب قوة «بن عبدات» مستغلاً وفاة أبرز شخصيتين في حركة بن عبدات «عمر عبيد» وأخيه «صالح»، بعد أن توفي الأخير في«اندونيسيا» في العام نفسه. إلا أن الوضع ظل مستمراً في مدينة الغرفة بحشد قوى الطرفين حتى قيام الحرب العالمية الثانية في سبتمبر عام ١٩٣٩، بتولي عبيد بن صالح بن عبدات قيادة الحركة.

يوجد طريقان من الساحل إلى الوادي، طريق الشحر القديمة، تمر«الجول»، وجمالتها قبائل «الحموم». وطريق المكلا الوادي، جمالتها آل سيبان.

وأنشأت السلطات البريطانية طريقاً للسيارات لنقل المؤن والمواد التجارية إلى الوادي عبر أراضي هذه القبائل، دون تعويضات لها، لأن عملية النقل التجاري عبر السيارات، حرمت هذه القبائل مصدر رزقها المتمثِّل في إعتمادها على الجمال، كوسيلة وحيدة لها للنقل التجاري.

ووجدت هذه القبائل مساندتها لحركة بن عبدات، ونهب سيارات النقل تعبيراً عن إحتجاجها على إقامة بريطانيا لمشروع الطرقات في أراضيها، لأنه يضر بمصالحها الحيوية. وأصبحت الطرق إلى الوادي غير آمنة.

وصمدت قبائل الحموم في وجه الهجمات البريطانية، ورأت بأن تتقدم بطلب إلى«إنجرامس» بعقد هدنة، بشرط عدم إستخدام السيارات إلا لنقل الركاب فقط. وذلك من أجل أن تتقي تلك الهجمات مع الإحتفاظ بمصالحها وحقها في عملية النقل التجاري. إلا أن طلبها لم يحظ بأية إستجابة تذكر، لذلك ضاعفت من نشاطها المعادي للقوات البريطانية(١٠٨).

ولجأت السلطات البريطانية بدورها إلى وسيلة التظاهرات الجوية للقضاء على «الحموم»، بعد توزيع منشورات، تنذرها بالتوقف عن مهاجمة سيارات النقل ولقواتها أيضاً. هذا وقد تدخل السيد «أبو بكر بن شيخ الكاف» لوقف عملية الإبادة التي اتبعتها السلطات البريطانية، وعمل على إقناع رئيس قبيلة الحموم «علي بن جبريش» بالإستسلام والتعهد بدفع الغرامة المالية وتقديم الرهائن(١٠٩).

ولم تنته ثورة «الحموم» بالإستسلام لأسلوب القهر، بل وحّدت قواتها مع قوات «بن عبدات» الذي وجدت ثورته عام ١٩٤٠ متنفساً للتعبير عن رفضها للوجود البريطاني في المنطقة.

ودارت في «بلاد الواحدي» العديد من المعارك أيضاً ضد سياسة التدخل البريطاني في أراضيها، وكانت أهمها معارك «الحامي» في عام ١٩٣٧، وهي أولى المعارك التي نشبت بين بريطانيا وقبائل المنطقة، من بينها قبائل«آل العظم» التي اتخذت من منطقة«الحامية» معقلاً لها. كما دارت معارك أخرى في العام نفسه في قرية«الرّيْدة» معقل قبائل«آل رشيد» التي قاومت السياسة البريطانية بشدة، ورفضت الرضوخ لمعاهدة الإستشارة وتمكنت القبائل في بلحاف من إسقاط طائرتين لبريطانيا وقتل الطيارين(١١٠). لذلك شنت القوات البريطانية– وبصورة مكثفة– هجماتها العسكرية الجوية للقضاء على صمود القبائل. وحققت القوات البريطانية أهدافها في خضوع قبائل الحامية والريْدة بعد أن حوّل إنجرامس أراضيها إلى خراب، وتشريد الكثير من سكانها(١١١).

وفي وصف لحال المقاومة وقيادتها، أشار التنظيم السياسي الجبهة القومية في برنامجه لمرحلة الثورة اليمنية الديمقراطية(١١٢) «... **أن أبرز مظاهر الكفاح الشعبي في هذه المرحلة، العفوية، وعدم وضوح الأهداف والوسائل التي تؤدي إليها. لهذا فإننا نرى في بعض الأحيان إنتفاضة مسلحة متأججة سرعان ما تنطفي، إما بإغراء قادتها، أو بالعنف (حرق القرى، تهديم البيوت، ضرب المواشي) لأن الحركة تفتقر إلى التنظيم والتخطيط الذي يضمن إستمراريتها. وارتبطت بالعفوية نشأة حركة المقاومة وتجزؤها، مما مكن المستعمرين من حصرها في منطقتها، وسهل عليهم خنقها وتصويرها بأنها مجرد تمرد قبلي أو عصيان**».

وذكر أيضاً، «... **إن الجماهير الثائرة كانت في الحقيقة بلا قيادة، وفي بعض الأحيان كانت قيادتها قبلية-إقطاعية، تميل إلى المساومة، وإكتساب الإمتيازات لنفسها على حساب الجماهير، لهذا فإن عنصر الوعي بأهداف النضال وأبعاده، ووحدة العمل الوطني، كان غائباً في تلك المرحلة. والحقيقة أن الجماهير اليمنية كانت تناضل في ظروف شديدة الصعوبة من حيث سيادة التخلف الشامل وتكريس الجهل والتجزئة**»(١١٣).

وعلى الرغم من أن هذه الحركات قد تميزت بالعفوية، وأنها كانت ذات طابع قبلي، إلا أنها عبرت بصورة لا يرقى إليها أدنى شك عن رفض الشعب اليمني للإحتلال البريطاني ووسائل القهر التي اتبعها في فترة لم يكن الوعي القومي قد تبلور بعد.

كما أن الإحساس بالظلم والإستغلال دفع ببعض القبائل إلى التعبير عنه بشكل أو بآخر من أشكال الكفاح المسلح. وإن تباينت الغايات المتوخاه منه، أكان ذلك للحصول على إمتيازات وطمعاً في الزعامة، أو كان تعبيراً صادقاً عن رفض للوجود البريطاني.

على أية حال، فقد أظهرت القبائل شجاعتها وصلابتها في التصدي لمخططات الإستعمار البريطاني،كما عبرت عن ذلك، من خلال العمل العسكري، حتى وان تميّز بالعفوية. إلا أن الهدف كان تحقيق إستقلاليتها كقبائل دون هيمنة السلطات البريطانية أو فرض الوصاية عليها من قبل سلطان أو أمير تحت رعاية البريطانيين.

٥- الخلاصة:

يستنتج مما سبق تبيانه. أن احتدام الصراع الدولي الذي بات ينذر بحدوث حرب عظمى ثانية كان دافعاً أساسياً، الى جانب غيره من الدوافع، في قيام بريطانيا بتحويل تبعية عدن الى إدارة وزارة المستعمرات مباشرة. وكان هذا الإجراء ضرورة حتمتها ظروف الوضع الدولي، لتفعيل دور عدن كقاعدة عسكرية، بتنفيذ إجراءات إدارية، سياسية وعسكرية واقتصادية سريعة ونافذة تحسباً لأية مواجهة عسكرية في المنطقة.

وظلت بريطانيا تسعى لتأمين عدن ليست كقاعدة عسكرية فحسب وإنما كمستعمرة خاضعة لحكومة التاج مباشرة. فربطت تحويل عدن الى مستعمرة بقانون محمية عن من أجل تأمين عدن المستعمرة والقاعدة. حققت به شرعية تقدمها نحو الداخل دون أية عقبات لتنفيذ إجراءاتها السياسية والعسكرية في المنطقة، أبرزها سياسة الإستشارة وتشكيل الفرق العسكرية البرية.

كانت سياسة الإستشارة مفتاحاً منح بريطاينا صلاحيات واسعة ومطلقة لفتح جميع الأبواب الموصدة أمامها، وهي مكسباً سياسياً وعسكرياً حصلت عليه بريطانيا لاحكام قبضتها على منطقة جنوب اليمن في ظل اشتداد الأزمة السياسية الدولية. فقد فتحت لها أفاقاً واسعة لتغلغل النفوذ البريطاني في المنطقة الداخلية، فالى جانب تقليص مهام السلطات أو الأمير أو الشيخ، مكنتها من نقل ثقلها العسكري الى الداخل، وذلك بتشكيل القوات العسكرية البرية المتعددة والخاضعة بمعظمها لإمرة المستشار المقيم في المنطقة، بالإضافة الى القوة العسكرية الجوية التي سهلت مهمة سلطات الإحتلال البريطاني في عدن، بتنفيذ مخططها العسكري وربط المحميات برباط وثيق،

فحوّلت المحميات بذلك الى مراكز عسكرية لها لمواجهة أية هجمات تأتيها عبر الأراضي اليمنية. واصبحت عدن ومحمياتها مركزاً عسكرياً حصيناً خاضعاً لمركز قيادة الشرق الأوسط في مصر.

ويبدو جلياً أن هذه السياسة كانت أولى إجراءاتها السياسية - العسكرية التي سعت من خلالها تحقيق الضمانات الأساسية والأكيدة للتصدي لأية اعتداءات خارجية، إذا ما اندلعت الحرب العالمية الثانية، ليس للدفاع عن مصالحها ومراكز نفوذها في منطقة جنوب اليمن فحسب بل ولصد أية هجمات تتعرض لها مستعمراتها في جنوب البحر الأحمر.

وهكذا تمكنت بريطانيا من وضع يدها بشكل مباشر على مستعمرة عدن ومحمياتها، وسخرت جميع إمكانياتها لمواجهة أعباء الحرب. لذلك قامت بعدة إجراءات سياسية وعسكرية واقتصادية في كل من عدن والمحميات عند اندلاع الحرب في الثالث من سبتمبر ١٩٣٩م لتضمن بها بقاءها في المنطقة.

مصادر ومراجع الفصل الثاني :

١- تمّ تبادل المذكرات حول هذا الموضوع بين سكرتير عام الهند والمقيم السياسي في عدن ووزارة المستعمرات لتبادل وجهات النظر، وإستخلاص الآراء حول ذلك.

٢- Ingrams, D. & L., op. cit., v. 8.04, Aden becoms a Colony, 1933-1937, 78071/35 [No.4], pp. 405-410

رأت حكومة الهند البريطانية أنها ستحرم عدن من مساهمتها المالية للشئون السياسية والعسكرية في حالة فصلها وضمها الى الحكومة البريطانية. وكان المقترح المقدم من قبل وزارة المستعمرات للحكومة البريطانية تقديم ميزانيتين، الأولى خاصة بمستعمرة عدن، والثانية للشئون السياسية والعسكرية ولشئون المحميات أيضاً. (عن نفس المصدر)

٣- Ingrams, D. & L., Ibid., [8244] C.P. 40(33), p. 386

٤- Ibid., No. C/215, pp. 387-388

٥- Ibid., No. 4650, p. 390

٦- Ibid., Translation of representation in Arabic dated 23rd. November 1933 from Certain Arabs, pp. 396-397

٧- Ibid., No. C/215, pp. 387-388

٨- Bidwell, R., op. cit., pp. 74-75

٩- Hickinbotham, T., op. cit., p. 22

بدأ «هيكنبوتام» حياته كضابط في الجيش الهندي، ثم إلتحق بخدمة الهند للشئون السياسية. وقدم الى عدن ليتقلد منصب المساعد الشخصي للمقيم السياسي «رايلي» (Reilly) عام ١٩٣٢. ثم تعيّن بمنصب السكرتير المدني ليشرف على القضاء والمحاكم، وكمفتش للمعارف وإدارة الجمارك والملح والعوائد. ثم تولى منصب رئيس مجلس أمانة ميناء عدن. وأصبح في الرابع من أغسطس عام ١٩٥١ والياً على عدن. (عن مقدمة لكتابه Aden حرّرها «رايلي»)

١٠- King, G., op. cit., pp. 46-47

١١- طه: مرجع سبق ذكره، ص ٣٥٧.

١٢- فيشر، هـ. أ. د.: تاريخ أوروبا في العصر الحديث ١٧٨٩-١٩٥٠، ط٦، مصر: دار المعارف، ١٩٧٢، ص ٢٤٢

١٣- شنايدر، لويس: العالم في القرن العشرين، مؤسسة فرانكلين المساهمة للطباعة والنشر، ١٩٦١، تعريب أحمد نجيب قاسم ووديع الضبع، ص ١٣٤

١٤- ديبورين، غ.: الحرب العالمية الثانية، ج١، بيروت: مطبعة النجاح، ١٩٦٥، ترجمة: طبيخة، م م، ص ١٨

١٥- ماكرو أريك: اليمن والغرب ١٥٧٠-١٩٦٢، صنعاء، الجمهورية اليمنية: تعريب وتعليق: عبدالله حسين العمري، ص ١٤١-١٤٦

١٦- ظل الإهتمام الأمريكي باليمن محدوداً حتى عام ١٩٤٥، واقتصر على نشاط بعض المهتمين بشئون النفط. وبدأت محاولات التنقيب منذ عام ١٩٢٣. وفي عام ١٩٢٧ زار جولوجيان أمريكيان من المختصين بشئون النفط للتنقيب. وفشلت جميع تلك المحاولات لعدم جدوى عمليات التنقيب، حينئذ. لذلك إتجه بعضهم الى تقديم المشورة فيما يختص ببناء الطرقات والجسور. (عن ماكر: نفس المرجع، ص ١٤٣-١٤٥)

١٧- Gavin, R. J., op. cit., pp. 296-297

١٨- كان «الإمام» يعيش حالة من التوتر والضغوط السياسية والعسكرية، ففي الوقت الذي كان يواجه فيه الهجمات البريطانية وطلعاتها الجوية لإستعادة الأراضي الجنوبية، التي حاول الإمام ضمها لنفوذه، كانت المملكة السعودية تشن هجماتها هي الأخرى على الحدود الشمالية من اليمن لضم أراضي عسير وجيزان ونجران لنفوذها.

١٩- ماكرو: مرجع سبق ذكره، ص ١٣٢
٢٠- سالم: مرجع سبق ذكره، ص ٤٥٢
٢١- قاسم، محمد جعفر: السياسة البريطانية وأشكالها الدستورية في اليمن المحتل، بحث مقدم للندوة العالمية حول تجربة اليمن الديمقراطية المنعقدة في عام ١٩٨٣، ص ٧
٢٢- سعيد، أمين: اليمن تاريخه السياسي منذ إستقلاله في القرن ١٣هـ، دار إحياء الكتب العربية ١٩٥٩، ص ٥٤
٢٣- سالم: مرجع سبق ذكره، ص ٤٥٣-٤٥٤
وطربين، أحمد: تاريخ المشرق العربي المعاصر، مطبعة طربين، ١٩٨٢، ص ٥٣٧
كانت إيطاليا تعد نفسها لتنفيذ مخططها لإحتلال اليمن. فعلى الرغم من عقدها إتفاقية التعاون مع الإمام ووعدها لبريطانيا في مفاوضات «روما» عام ١٩٣٨، إلاّ أنها كانت تحشد قواتها في «ميناء عصب» الذي أعدته ليكون مركزاً لتخزين ما يلزم للحملة. وتوقف العمل بهذا المخطط بسبب قيام الحرب العالمية الثانية في سبتمبر عام ١٩٣٩. وتبددت بذلك أحلام وطموح إيطاليا في السيطرة على اليمن. (عن فخري، أحمد: اليمن ماضيها وحاضرها، القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية، جامعة الدول العربية، ١٩٥٧، ص ١٧٢)
٢٤- يحيى، جلال: البحر الأحمر والإستعمار، القاهرة: المكتبة الثقافية، دار القلم، ديسمبر ١٩٦٢، ص ١١٥
٢٥- منطقة تقع في جنوب غرب اليمن، وتطل على باب المندب. سيطرت عليها فرنسا بموجب إمتياز منح لها عام ١٨٧٠. وذكر أنه تمّ شراؤها من حاكمها الذي باعها لتاجرين فرنسيين. ولقد فشلت المفاوضات الفرنسية اليمنية لحصول فرنسا على إمتياز التنقيب عن النفط في اليمن بسبب رفض فرنسا الإعتراف بسيادة الإمام على الجزء الغربي من المحميات، وتمسكها بمنطقة نفوذها في الشيخ سعيد. إلاّ أن هذه المفاوضات أظهرت بعض النجاح من خلال بيانها المرسل الى الإمام، الذي تضمن نيّة فرنسا في عدم تمسكها بالمنطقة، إذا تعهد الإمام لها بعدم منح إمتيازات لأية دولة أخرى في بلاده. وأرادت فرنسا بذلك المحافظة على بقاء علاقتها بالإمام للمحافظة على مصالحها في المنطقة. وعُقدت إتفاقية بين الطرفين عام ١٩٣٦ تمّ المصادقة عليها في فبراير عام ١٩٣٧. إلاّ أن الحرب العالمية الثانية حالت دون تنفيذ مشروعات فرنسا النفطية في اليمن. (عن ماكرو: مرجع سبق ذكره، ص ١٤٢-١٤٣)
٢٦- بونداريفسكي: مرجع سبق ذكره، ص ١٥٦-١٥٧
٢٧- ماكرو: مرجع سبق ذكره، ص ١٤٦
٢٨- البرّاوي، راشد: العلاقات السياسية الدولية والمشكلات الكبرى، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧٢، ص ١٦٨
٢٩- ماكرو: مرجع سبق ذكره، ص ١٤٧
٣٠- بونداريفسكي، غ.: سياستان إزاء العالم العربي، موسكو: دار التقدم، ١٩٧٥، ص ٢٩٨
٣١- شرف الدين، أحمد حسين: اليمن عبر التاريخ، ط٢، القاهرة: مطبعة السنة المحمدية، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م، ص ٤٧
٣٢- سعيد: مرجع سبق ذكره، ص ٢٥
٣٣- فخري: مرجع سبق ذكره، ص ١٧٧
٣٤- المحامي، محمود كامل: اليمن شماله وجنوبه تاريخه وعلاقاته الدولية، بيروت: دار بيروت للطباعة والنشر، ١٩٦٨، ص ٢٥٨
إهتمت بريطانيا «بشبوة» وحاولت دحر القوات الإمامية بكل الوسائل، لإحساسها بأهمية المنطقة لما تمتلكه من ثروات بترولية. (سالم: مرجع سبق ذكره، ص ٤٥٩)
٣٥- زين، محمد جعفر: مسار التطور الإقتصادي لشطري اليمن، مجلة الثقافة الجديدة، العدد الرابع، السنة الثالثة، يونيو ١٩٧٤/ عدن، ص ٣٥
٣٦- مرشد: مرجع سبق ذكره، ص ١١٢
٣٧- البرّاوي: مرجع سبق ذكره، ص ١٦٨

٣٨- تمّ تحويل العملة (الروبية) بعملة شرق إفريقيا (الشلن Shilling) عام ١٩٥٤.

٣٩- Ingrams, D. & L., op. cit., v. 8.04, Aden becomes a Colony, 1933-1937, Aden. No. 78, pp. 411-415

والشعبي، قحطان محمد: الإستعمار البريطاني ومعركتنا العربية في جنوب اليمن، القاهرة: دار النصر للطباعة والنشر والإعلان، ص ٤٣

٤٠- كان «رايلي» المقيم السياسي (Political Resident) خلال الفترة ١٩٣٠-١٩٣٢، ثم رئيس مفوض (Chief Commissioner) خلال الفترة ١٩٣٢-١٩٣٧. وأصبح حاكماً (Governor) بدرجة (SIR) بعد تحويل تبعية عدن الى وزارة المستعمرات.

٤١- إستمر إستئناف أحكام هذه المحكمة العليا في بومبي حتى عام ١٩٤٧، وهو عام إستقلال الهند، ونقلت بعدها إختصاصات الإستئناف الى محكمة الإستئناف في كينيا.

٤٢- الحبشي: مرجع سبق ذكره، ص ٢٦-٢٧، العدنيان هما: السيد محمد عبدالقادر مكاوي والسيد عبده غانم.

٤٣- الشعبي: مرجع سبق ذكره، ص ١٠٣-١٠٤

العدني هو من مواليد عدن وينتمي لوالدين عدنيين، ويمنح شهادة ميلاد عُرفت بالستكُونية نسبة الى ساكني عدن. ومنحت بريطانيا حق المواطنة العدنية لجميع أبناء الكومنولث لعضويتها فيها وغيرهم من أبناء الجاليات الأجنبية الأخرى. وقلّدتهم أعلى المناصب في أجهزة الحكومة ودوائرها واحتكار التجارة وسيطرتهم على أسواقها، في الوقت الذي حرم القانون البريطاني في عدن حق المواطنة والحقوق السياسية الأخرى على أبناء شمال اليمن.

٤٤- Ingrams, D. & L., op. cit., v. 8.04 Aden Colony, Social and Economic Affoirs, 1933-1946, Aden. No. 308. pp. 524-525

كانت مساهمة أمانة الميناء ٨١,٦٠٠ روبية، والمستوطنة ٧٧,٠٠٠ روبية خلال الفترة ١٩٣٧-١٩٣٩

٤٥- Ingrams, D. & L., op. cit., v. 8.06, Islands and Lighthouses, 1936-1944, 78016/36 [No.39, 42, 71, 72, 75], pp. 623-626

٤٦- Ingrams, D. & L., Ibid., v. 9.04, Air Power and Expansion, 1939-1945, Notes by the Air Officer Commanding for His Excellency The Governer of Aden in the Air Control of Aden Protectorate in War., pp. 292-293

يتكون السرب من إثني عشر الى ثماني عشر طائرة. والمقصود بتقليص نشاط سلاح الجو، الحد من إستخدامه في عمليات عسكرية داخلية ضد القبائل.

٤٧- P.R.O.L., ADM 116/4932, Copy No. 6, Committee of Imperial Defence, Aden Defence (C.I.D. paper No. 507-C).

٤٨- Wight, M., British Colonial Constitution, 1947, Oxford: The Clarendom Press, 1952, p. 9. & Schofield, Richard, Arabian Boundary Disputes, Volume 20, Saudi Arabia - Yemen, 1913-1992, Archive Edition, 1992. Aden Protectorate Order in Council, 18 March, 1937, pp. 799-800.

٤٩- المحامي: مرجع سبق ذكره، ص ٢٦١

أعتبرت بريطانيا محمية عدن «محمية مستعمرة» بناء على الأمر الصادر عن التاج البريطاني في ١٨ مارس ١٩٣٧، وقسمت الى محمية غربية وأخرى شرقية لكل منها طابع إداري متميز. وضمت المحمية الغربية تسع مقاطعات إضافة الى مناطق ملحقة بها. وتوزعت الى خمس مناطق رئيسية وهي المنطقة الشمالية الشرقية ضمت إمارة بيحان، سلطنة العوالق العليا، مشيخات العوالق السفلى. والمنطقة الجنوبية الشرقية، ضمت سلطنة العوذلي، سلطنة العوالق السفلى، دثينة. وضمت المنطقة الوسطى كل من سلطنة الفضلي، سلطنة يافع السفلى، يافع العليا. كما ضمت المنطقة الجنوبية سلطنة لحج، مشيخة العقربي، مشيخة العلوي، مشيخة الحوشبي. أما المنطقة الشمالية الغربية فقد ضمت إمارة الضالع، مشيخة الشعيب،

٦٨- نفس المصدر.

٦٩- Ingrams, D. & L., op. cit., v. 9.06, Administrative, Social and Economic Affairs, 1937-1944, 69288/ 20, 429.

٧٠- أبو عزالدين، نجيب سعيد: الإمارات اليمنية الجنوبية ١٩٣٧-١٩٤٧، بيروت، دار الباحث للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م، ص ٧-٨.

تمّ تعيين الضابط السياسي العربي نجيب سعيد أبو عزالدين (مؤلف المرجع السابق) رئيساً للمكتب العربي، عدن في الأول من أكتوبر عام ١٩٣٨.

وكانت الإدارة البريطانية لشئون المحميات تتألف من إدارة سلاح الطيران الملكي، مكتب المخابرات البريطانية، القوات البريّة المساعدة، الضباط السياسيين والمستشارين المقيمين ثم المكتب العربي.

٧١- إن وجود القوات البريطانية في المحميات بموجب هذه المعاهدات عمل على الوقوف في وجه قوات الإمام وإحتلالها لشبوة عام ١٩٣٨.

٧٢- أبو عزالدين: نفس المرجع، ص ٢٦.

٧٣- أبو عزالدين: نفس المرجع، ص ١٤٥-١٤٦.

٧٤- رأت السلطات البريطانية أن إستخدامها سلاح الطيران ضرورة حتمية، تحتمها ظروف توجهها السياسي الجديد نحو الداخل، لفرض السياسة المباشرة.

٧٥- ناجي: مرجع سبق ذكره، ص ١٥٠. أنظر ملحق رقم (٤).

٧٦- Gavin, R. J., op. cit., p. 300

٧٧- Belhaven, L., op. cit., p. 160

٧٨- في سياق الحديث عن قوة القطيبي وشدة بأسهم فقد ذكر حاكم عدن البريطاني «جون هوثهورن هول»: «... بخصوص أهل قطيب فإني أسف أن أقول إنني أشارك تماماً رأي الميجر «سيجر» أن هذه القبيلة الأشد تمرداً وفساداً وعناداً، ولوقت طويل، يجب أن تلقن درساً قاسياً، يمكن تناوله، كما تدل التجربة، باستخدام سلاح الجو بالإشتراك مع القوات البرية». عن مذكرة رفعها الى وزارة المستعمرات تضمنت تعقيباته وآرائه حول التقارير السياسية للمعتمدين البريطانيين في المحميات ومن ضمنها تقرير «سيجر» المعتمد البريطاني لمحمية عدن الغربية الذي تولى شئون المحميات الغربية بعد هاملتون. جاء ذلك في المصدر التالي: Ingrams, D. & L., op. cit., v. 8.04, Administrative Social and Economic Affairs, 1937-1944, 30/69289/29, p. 476

٧٩- لقمان، حمزة: معارك حاسمة في تاريخ اليمن، صنعاء مركز الدراسات اليمنية، ١٩٧٨، ص. ١٩١-١٩٢.

٨٠- لقمان، حمزة: تاريخ القبائل اليمنية، ج ١، صنعاء: دار الكلمة، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م، ص. ١٢٦-١٢٧.

٨١- ناجي: مرجع سبق ذكره، ص. ١٥٢-١٥٤.

٨٢- Belhaven, L., op. cit., p. 116

٨٣- إشتركت فرقة من الجيش اللحجي النظامي والقوات القبلية اللحجية وقوة من قوات الليوي الى جانب الحرس الحكومي بقيادة الضابط السياسي «هاملتون» لضرب قبيلة المنصوري. ويؤكد تجمع مثل هذه القوة على أهمية هذه القبيلة لدى السلطات البريطانية والقضاء عليها. (عن، ناجي: مرجع سبق ذكره، ص ١٦٢).

٨٤- أبو عزالدين: مرجع سبق ذكره، ص، ١٤٦-١٤٧.

٨٥- ناجي: مرجع سبق ذكره، ص، ١٥٥.

٨٦- المنصوص عليها في إتفاقية الحماية التي وقعها السلطان محسن بن علي مانع الحوشبي مع بريطانيا في أكتوبر عام ١٨٩٥.

٨٧- أبو عزالدين: مرجع سبق ذكره، ص، ٢٨-٢٩.

٨٨- Belhaven, op. cit., pp. 126-131

٨٩- Belhaven, Ibid

٩٠- ناجي: مرجع سبق ذكره، ص، ١٥٥.
٩١- ناجي: نفس المرجع ص، ١٦٢.
٩٢- ناجي: نفس المرجع.
٩٣- Gavin, op. cit., pp. 299-300
٩٤- Gavin, Ibid. p. 301
٩٥- Gavin, Ibid. p. 303
٩٦- Ingrams, D., op. cit., p. 13
٩٧- Ingrams, D. & L., op. cit., v. 9.06, Administrative, Social and Economic Affairs, 1937-1944, 69289/29, para. 17, p. 433
٩٨- Ingrams, D., op. cit., p. 13
٩٩- هوليداي، فرد: مرجع سبق ذكره، ص ١٣٠.
١٠٠- عُرفت عند التوقيع للإتفاقية عام ١٩٣٣ باسم (كاليفورنيا أريبيان ستاندرد أويل كومباني). ثم عُدّل الإسم في يناير ١٩٤٤ الى (أراب أمريكان أويل كومباني)، أُختصرت بإسم (أرامكو). "Arab American Oil Co." (ARAMCO)
١٠١- فاسيلييف: تاريخ العربية السعودية، موسكو: دار التقدم، ١٩٨٦، ص ٣٨٣-٣٨٦.
١٠٢- Gavin, op. cit., p. 304
١٠٣- الشاطري، محمد بن أحمد بن عمر: أدوار التاريخ الحضرمي، ط٢، جده: عالم المعرفة للنشر والتوزيع، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، ص ٤١٥
١٠٤- المحضار، حامد بن أبي بكر: صفحات من تاريخ حضرموت، جده: عالم المعرفة للنشر والتوزيع، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، ص ١١٩
١٠٥- أحتلت مدينة «الغرفة» موقعاً متميزاً لتحكمها بطرق التجارة الرئيسية، فهي تربط مدينة «شبام» بمدينة «سيؤن»، وتحكمت بهذا الموقع بطرق التجارة بين «شبام» ومناطق نفوذ السلطنة القعيطية غرباً من ناحية، وبين «سيؤن» ومناطق نفوذ السلطنة الكثيرية من ناحية أخرى. وأصبحت بهذا الموقع ميداناً للتنافس والإقتتال بين أفراد القبائل، طمعاً في السلطة وبحثاً عن النفوذ. وفي ظل حالة الفوضى وإنعدام الأمن في مدينة «الغرفة» وكذا تسلط العلويين فكرياً ومحاولتهم بسط سيادتهم على المجتمع الحضرمي منذ سيطرة «عمر عبيد بن عبدات الكثيري» على «الغرفة» عام ١٩٢٤، وأتخذ منها مقراً لحكمه. وشدد قبضته على المدينة محاولاً القيام بإصلاحات سياسية وإقتصادية بهدف إشاعة الأمن والنظام والعدالة الإجتماعية. كما أهتم بالتجارة والعمل على إزدهارها، وكذا إهتمامه بالتعليم المجاني. وكانت أمواله في «أندونيسيا» مصدراً للإنفاق على شؤون حكمه وتمويل مشاريعه المختلفة، كما كان أخوه «صالح بن عبيد» في «إندونيسيا» قوة مؤثرة مادياً ومعنوياً لإستمرار حركته ومناهضتها الإستعمار البريطاني.
ولقد أقلقت إجراءات «بن عبدات» الإصلاحية سياسياً وإقتصادياً وإجتماعياً، السلطات البريطانية، التي عكست أفكاراً ومبادىء متناقضة مع مصالحها في المنطقة، ومعارضتها في الوقت نفسه لسياستها وكذا لحلفائها من سلاطين وعلويين في حضرموت. فتحالفت هذه القوى (بريطانيا-القعيطي-الكثيري) ضده، وتكالبت عليه لإخضاعه للسلطة الكثيرية أو القضاء عليه. إلا أنها فشلت بريطانيا في تقويض سلطته حتى قيام الحرب العالمية الثانية.
(عن: داؤود، محمد سعيد: حركة بن عبدات في الغرفة ١٩٢٤-١٩٤٥، بحث مقدم للندوة العلمية التاريخية حول المقاومة الشعبية في حضرموت ١٩٠٠-١٩٦٢ المنعقد في كلية التربية - المكلا في ٢٥-٢٦ فبراير ١٩٨٩، ص ٤٧-٤٨.
١٠٦- داؤود: نفس المرجع، ص ٤٨-٤٩
١٠٧- داؤود: نفسه، ص ٥٨-٥٩
١٠٨- مجلة الرابطة العربية: المجلد الرابع السنة الثانية الجزء ٢٨٩، مارس ١٩٢٨

١٠٩- مجلة الرابطة العربية: نفس المرجع.

١١٠- P. R. O. E 7764 F.O. 371 File 3569, 30 No. v., 1939, p. 358

١١١- حديث الأستاذ حسن صالح شهاب، عدن، نوفمبر ١٩٨٥.

١١٢- كان برنامج يعبر عن أفكار ومبادىء الجبهة القومية، وهي الحزب الذي مثل حركة القوميين العرب في اليمن. وكانت من أبرز التنظيمات السياسية التي تبنت سياسة الكفاح المسلح، وكانت قائداً لمسيرته في جنوب اليمن ضد الإحتلال البريطاني خلال الفترة ١٩٦٣-١٩٦٧. وتعتبر التنظيم السياسي الذي ضم معظم قطاعات شعب الجنوب، وتفاوض بإسمه مع بريطانيا بشأن الإستقلال.

١١٣- برنامج التنظيم السياسي للجبهة القومية لمرحلة الثورة اليمنية الديمقراطية: دراسات في تاريخ الثورة اليمنية، عدن: مؤسسة ١٤ أكتوبر للطباعة والنشر، ص ٥٧-٥٨.

الفصل الثالث

عدن والمحميات خلال الحرب العالمية الثانية

١٩٣٩ ـ ١٩٤٥

١- مقدمة تمهيدية

الوضع الدولي وتأثيره على المنطقة العربية:

إندلعت الحرب العالمية الثانية في الثالث من سبتمبر عام ١٩٣٩، بإعلان بريطانيا الحرب على ألمانيا، بعد خمسين ساعة من غزو الأخيرة لبولندا في الأول من سبتمبر من العام نفسه(١). وانقسم العالم بذلك الى معسكرين ضم الأول دول المحور: ألمانيا وإيطاليا واليابان، وضم الثاني دول الحلفاء بريطانيا، فرنسا، روسيا (الإتحاد السوفيتي) والولايات المتحدة الأمريكية.

وقع على الولايات المتحدة مسئولية تحمل الدور الأساسي في التصدي لدول المحور، وإلحاق الهزيمة بها. وذلك لإمكانياتها الكبيرة في الإنتاج العسكري الذي فاق حاجتها الدفاعية(٢). ونظراً للمصالح المشتركة الأمريكية والبريطانية، تم تنسيق الجهود العسكرية بين الدولتين، ففي الوقت الذي اعتمدت فيه بريطانيا على دعم الولايات المتحدة العسكري لها، إعتمدت الأخيرة -في الوقت نفسه- على ما كان يقدمه جهاز الإستخبارات البريطانية من معلومات، كانت ذات فائدة عظيمة لها(٣).

كانت إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط أقصر طريق للحلفاء نحو مراكز الوجود الياباني في المحيط الهندي. كما أن طريق رأس الرجاء الصالح كان خط المواصلات الوحيد الأكثر أمناً أثناء الحرب. لذلك رأت الولايات المتحدة ضرورة بقاء المنطقة العربية خارج نفوذ دول المحور، لجعله جسر إتصال لمواقعها العسكرية في أستراليا وجنوب شرق آسيا، لتشييد القواعد والمطارات الحربية لإيصال المساعدات والتعزيزات العسكرية لجبهات القتال في المنطقة(٤).

بناء على ذلك حظيت البلاد العربية باهتمام دول الحلفاء لأهمية الدور العسكري الذي ستلعبه في الحرب ضد دول المحور، نظراً لموقعها الإستراتيجي المتميز، ولما تمتلكه من ثروة نفطية حيوية لا غنى للحلفاء عنها(٥). وحولت بريطانيا جميع المراكز العربية لا سيما الإستراتيجية منها والخاضعة لنفوذها إلى قواعد عسكرية للقوات المشتركة الأنجلو-أمريكية. ونظراً لذلك خضعت هذه الدول العربية الخاضعة لنفوذها، لحالة الطوارئ، ولإجراءات أمنية مشددة. وكانت مصر وعدن من أهمها لتحكمها بمنفذي البحر الأحمر شمالاً وجنوباً. لذلك أعلنت الأحكام العرفية وسخرت البلاد العربية كل إمكانياتها المادية والبشرية للحرب لصالح بريطانيا وحلفائها.

فقد سمحت بريطانيا لقواتها العسكرية والحليفة لها إستخدام الموانئ والمطارات وطرق المواصلات، ووضعت جميعها تحت سلطتها. كما أعدت المستشفيات لإستقبال الجرحى والمصابين، وتكليف المدنيين بأعمال لصالح القوات العسكرية والدفاعية، وتكوين فرق حراسة مدنية. واهتمت بضبط التموين الغذائي وفرض الرقابة على الصحف ومراقبة الرسائل البريدية والتلغرافية والتليفونية. وغيرها من الإجراءات الخاضعة لحالة الطوارئ التي شهدتها معظم المدن العربية وتأثرت بها(٦).

تعاطفت بعض الحكومات العربية مع الحلفاء لاعتقادها أنها تتحالف مع دول ديمقراطية ضد الدول الديكتاتورية(٧). وأقحمت معظم الشعوب العربية في هذه الحرب، وشاركت فيها كدول مستعمرة. فعانت ويلاتها ومآسيها، لا سيما شعوب منطقة البحر المتوسط، ولم تتأثر اليمن، بشكل

مباشر عسكرياً، إلا أنها تأثرت إقتصادياً لتوقف الإستيراد. وكانت عدن أحد أهم المراكز العسكرية الأنجلو-أمريكية أثناء الحرب(٨).

٢- الوضع السياسي والعسكري في مستعمرة عدن ومحمياتها عشية الحرب العالمية الثانية:

تأثرت عدن ومحمياتها بالوضع الدولي، ولمست نشاطاً سياسياً وعسكرياً من قبل السلطات البريطانية، إستعداداً لمواجهة عسكرية، إذا ما تفجر الوضع الدولي بحرب عالمية. فقد حققت السلطات البريطانية وعلى الصعيد السياسي إستقرار وأمن مستعمرة عدن. ويرجع ذلك إلى أنها جعلت عدن مجتمعاً غير متجانساً، بفتح باب الهجرة ومنح الفئات الأجنبية إمتيازات واسعة ساعدت في هيمنتهم على الشئون الإدارية والمالية والأمنية. وجعلت هذه القوى الأجنبية ركيزتها لتسيير مجمل الشؤون الداخلية للمستعمرة؛ السياسية منها والإدارية، والإقتصادية أيضاً.

إقتصر دور أبناء المنطقة اليمنيين على الأعمال التي لا تتطلب مستواً رفيعاً من العلم والمعرفة. وإرتبطت تلك الأعمال بمستوى دراسي متوسط كفلته لهم السلطات البريطانية في إطار سياستها التعليمية التي سخّرت في الأساس لتلبية متطلبات وواجبات الوظائف الكتابية في مجال الشؤون الخدميّة، القطاع السائد حينئذ(٩).

كان نشاط القوى العاملة -الذي إرتبط بعمل الشركات الأجنبية- محدوداً للغاية. وإقتصر في أحوال كثيرة على إنشائها للجمعيات أو الأندية. ولم يكن لها ثقلاً سياسياً بعد.

وكان مجتمع عدن حافلاً بالشخصيات الوطنية، التي نالت حظاً من التعليم والثقافة، إكتسبت بهما وعياً وطنياً لمجريات الأحداث المحليّة والدولية، والدور الذي تلعبه بريطانيا وأبعاده السياسية في المنطقة.

وجهت هذه الشخصيات إنتقاداً للسياسة البريطانية، وتعرضت -من جراء ذلك لملاحقات جهاز مخابراتها بحجة خرق القوانين واللوائح البريطانية. وإمتثلت هذه الشخصيات الوطنية لسياسة بريطانيا، ولقوانينها الصارمة. وكان أهم تلك القوانين، قانون البوليس رقم (٢١) لعام ١٩٣٧. نصّ على الحظر لأية نشاطات سياسية معادية لها في المستعمرة، ومنع أية تنظيمات أو إجتماعات تمس السيادة البريطانية في المنطقة(١٠). وضمنت بهذا القانون أمن المستعمرة، فقد إستمر العمل به حتى ما بعد قيام الحرب العالمية الثانية.

خضعت عدن ومحمياتها عسكرياً لحماية سلاح الجو الملكي منذ عام ١٩٢٨. القوة العسكرية الفاعلة في المنطقة. ورأت السلطات البريطانية -في ظل الأزمة الدولية- التي باتت وشيكة الإنفجار، أن تعمل على تعزيز قوتها الجوية في مستعمرة عدن وتحصين قلاعها، وعملت على توزيع قواتها البحرية على طول ساحل القسم الجنوبي الغربي. وكلّفت القائد العسكري «ريد» (READ) الذي تولى قيادة سلاح الجو عام ١٩٣٨ مهمة التعزيزات الجوية. فقد كانت القوة تتألف من سرب لطائرات «فنسنت» (VINCENT). وأعيد تسليحها عام ١٩٣٩ بإضافة ست طائرات «فنسنت» إلى السرب، وإثني عشر طائرة «بلنهيم» (BELNHEIM)، خط أول للسيطرة الجوية للمحمية، وبلاد الصومال(١١). كما أضيف في العام نفسه، جناح مضاد للطائرات(١٢). وبالإضافة إلى

ذلك، بنت السلطات البريطانية مطاراً جوياً إضافياً في منطقة «بئر فضل»، الواقعة في أطراف حي الشيخ عثمان(١٣). وحاولت السلطات البريطانية بهذا النشاط العسكري تهيئة قوة مستعمرة عدن الدفاعية لغرض الحرب.

أما المحميات، فقد منحت إتفاقيات الحماية، والإستشارة الضباط السياسيين والمستشارين، بمساعدة سلاح الجو، صلاحيات مطلقة فيها، تحت إشراف حاكم عدن. وحققت بريطانيا بذلك النفوذ الفعلي، وفرض السيطرة غير المباشرة في المنطقة(١٤).

وقامت السلطات البريطانية –في إطار خطة الدفاع العسكري– بدراسة واسعة لقدرة سلاح الجو الملكي. وكانت نتيجة هذه الدراسة إنها إتبعت منذ بداية عام ١٩٣٩ سياسة ترشيد لاستخدام القوة الجوية في المحميات، لأهمية دور تلك القوة في الحرب. وألاّ تستخدم إلاّ في حالات الطوارئ القصوى، المتعلقة بالتمردات القبلية المناهضة للسياسة البريطانية(١٥).

واتخذت السلطات البريطانية بعض الإجراءات السياسية –العسكرية فعملت على تأليب قبائل «شبوة»، مثل قبائل بالحارث والكرب والصيعر، ضد الإمامة الزيدية. وكوّنت من هذه القبائل قوة، ساعدتها على إخراج قوات الإمامة من «شبوة» عام ١٩٣٩(١٦). كما أنشأت مركزاً عسكرياً لها في المنطقة من قوات حرس الحكومة والحرس القبلي، تحت إشراف ضابط سياسي بريطاني(١٧).

وعززت مراكزها الدفاعية الأولى في كل من الضالع والصبيحة –الواقعتان على حدود المحميات الغربية مع شمال اليمن– بقوات من الحرس القبلي والحرس الحكومي. وشيدت الحصون الدفاعية على طول الحدود الواقعة بين يافع وشمال اليمن. كما عملت وبشتى السّبل على تجريد البادية من السلاح. وكان ذلك جزءاً من التدابير الوقائية التي أتبعتها، لتمنع بها أية نشاطات عسكرية معادية لها في المنطقة أثناء الحرب.

واعتمدت السلطات البريطانية في تنفيذ ذلك على ضباطها السياسيين، بتقديمهم النصيحة للقبائل من غير تدخل في شؤونها الداخلية، على أن يترك حسم الخلافات فيما بينها لزعمائها وحكامها المحليين وسعت السلطات البريطانية بذلك إلى التخلي عن «سياسة فرق تسد». وتركت القبائل وشأنها، واكتفت بتقديم المشورة دون تحيّز. وذلك لعدم إثارة القبائل، وتمردهم مما يضطرها إلى إستخدام القوة الجوية.

اعتبرت بعض القبائل –لاسيما اليافعية– أن تلك الإجراءات التي إتخذتها السلطات البريطانية أعمالاً عدائية تهدد مصالحها ودليلاً على نوايا بريطانيا السيئة. فأدى ذلك الوضع إلى تأزم الموقف، واحتدام الصراع بين السلطات البريطانية وبعض القبائل الحدودية في المحميات(١٨).

وعلى الرغم من جميع الإجراءات السياسية والعسكرية التي إتبعتها السلطات البريطانية، لإحلال الأمن والإستقرار في منطقة المحميات، إلاّ ان الأوضاع في المنطقة ظلت مضطربة وكانت لا تخلو من إنتفاضات قبلية.

واهتمت بريطانيا عشية الحرب بالقضية اليهودية (١٩). وسعت جاهدة إلى محاولة توطين اللاجئين اليهود في جزيرة «سقطرى»، أو أي أرض مناسبة من أراضي المحميات.

فقد خضعت وزارة المستعمرات البريطانية لضغط لجنة التنسيق الخاصة باللاجئين بهدف توطين هؤلاء اليهود. وبعث السيد «شكبره» (SHUCBURGH) برسالة سرّية في الثالث

والعشرين من مارس عام ١٩٣٩، إلى حاكم عدن «رايلي» (REILLY) تضمنت وجهة نظر الحكومة البريطانية حول توطين اليهود في «سقطرى»، وذلك من الناحية المبدئية والسياسية والإقتصادية.

وافترضت السلطات البريطانية أن سلطان «قشن وسقطرى» سوف يوافق في حالة زيادة علاوته وإيراداته نتيجة لزيادة السكان، عقد معاهدة معه، توفر له الضمان في بقاء الإسلام ديانة رسمية لدولته. ورأت أن الموقف العدائي بين العرب المسلمين واليهود لازال جنيناً، وسيكون أقل تأثير في اليمن عما حصل في فلسطين.

أما في الجانب الإقتصادي، فقد إستندت على إمكانية إقامة أول مستوطنة تجريبية في سقطرى، لما توفره الجزيرة من منتوجات إقتصادية متنوعة، تؤدي إلى نشاط إقتصادي وفير. يزيد إمكانية الإستيطان ليس في سقطرى فحسب، بل وفي حضرموت أيضاً. إذ رأت أن إقامة مستوطنة يهودية في الجزيرة العربية، سيؤدي إلى كثافة سكانية وقوة شرائية كبيرة. وذلك بإتساع نشاط التبادل التجاري، وإزدهار تجارة (الترانزيت) في عدن، وإزدهار التجارة المحلية(٢٠).

واعتبرت الحكومة البريطانية أن الفرصة مواتية ومنطقية لإستيطان حوالي ألف عائلة يهودية (خمسة آلاف فرد) في «سقطرى». وإنتظرت وزارة المستعمرات تقريراً وافياً من حكومة عدن حول إمكانية تنفيذ مشروع التوطين في الجزيرة(٢١).

عرض (رايلي) الموضوع على «إنجرامس» (INGRAMS)، بصفته المستشار المقيم في المحميات الشرقية. وجاء رده برفض المشروع، لصعوبة التنفيذ من الناحية العملية، وعدم إمكانية العيش لليهود الأوروبيين في الجزيرة كمستوطنين، من ناحية، ولردة الفعل اليمني في المحميات، لأن مشروع كهذا قد ينهي علاقة بريطانيا مع العرب من ناحية ثانية.

وبعث (رايلي) رداً نهائياً (لشكبره)، في الخامس والعشرين من إبريل للعام نفسه، مؤيداً فيه وجهة نظر (إنجرامس). وأشار إلى أن إقامة مستوطنة يهودية في (سقطرى) مشروع غير عملي. وسيضر بمصالح بريطانيا ضرراً كبيراً. كما رأى ان الإعتراض على قيام إستيطان يهودي في البلاد العربية، يعتمد على أرضية دينية. ويعتبر ذلك بالنسبة للعرب أغلى من أي عرض مادي. وتنفيذ ذلك في أي جزء من المحميات سيكون له تأثير بالغ على سمعة بريطانيا. وأن إرسال ولو بعدد بسيط من المهاجرين اليهود إلى المنطقة اليمنية، سيؤدي إلى شكوك اليمنيين وسينهي ثقتهم بالبريطانيين. وكان يرى أيضاً، أن مثل هذه السياسة ستعطي للقوى الخارجية المعادية المجال لتقوية المعارضة المحتملة لإنهاء الولاء العربي لبريطانيا(٢٢).

عملت حكومة بريطانيا برأي حكومة عدن، وجمدت مشروع توطين اللاجئين اليهود في (سقطرى)، حفاظاً على مصالحها في المنطقة.

إستند رفض كل من «إنجرامس» و«رايلي» لإستيطان اليهود في المنطقة اليمنية، على أرضية الواقع السياسي والإجتماعي لمجتمع المستعمرة ومحمياتها، ولطبيعة المواطن اليمني بصفة خاصة والعربي بصفة عامة. فإن العقيدة الدينية والتمسك بالعادات والتقاليد وكذا وحدة الصف اليمني والعربي عند الأزمات، كان فوق أية مصالح شخصية ونوازع ذاتية. وأن مشروع كهذا، من شأنه

أن ينسف كل ما بنته سلطات عدن البريطانية في جنوب اليمن، بتحول علاقات المودة إلى عداء سافر. فلن تكسب بريطانيا به عداء اليمنيين فحسب، بل وجميع العرب والمسلمين أيضاً. وربما كان هذا العداء سيؤدي إلى معارضة واسعة ضدها لصالح أعدائها من دول المحور.

كانت الصحافة المصرية وغيرها من الصحف العربية على علم بمقترحات ومراسلات مشروع توطين اليهود «في سقطرى»، على الرغم من السرّية التي إتبعتها وزارة المستعمرات حول هذا الموضوع. ولقد بررت بريطانيا ما تناولته الصحافة من وقائع، بأنها إشاعات. وذلك بعد إستلامها الكثير من الإستفسارات من قبل السلطات المحلية، والمعبِّرة عن إستياء عام في المنطقة اليمنية(٢٣).

بناء على ذلك تمّ تجميد مشروع اليهود الإستيطاني في «سقطرى»، حتى لا يؤدي ذلك إلى تأليب ليس اليمنيين فحسب، بل وجميع شعوب المنطقة من عرب ومسلمين ضدها. فعملت إزاء ذلك على تضليل الرأي العام اليمني والعربي، بتكذيب أجهزتها الإعلامية ما تناولته الصحف العربية، وإعتبرت ذلك إشاعات.

وأصدرت إعلاناً رسمياً محلياً في كل من السلطنة القعيطية والكثيرية وغيرها من أراضي المحميات لنسف تلك الإشاعات حسب إدّعائها. وأرادت بهذا الإعلان تهدئة الوضع اليمني، وإمتصاص غضب السكان بمختلف فئاته الإجتماعية. ولأهمية الموضوع وخطورته، بالنسبة لردة فعل اليمنيين خاصة والعرب عامة ضد بريطانيا، فقد تمّ تكذيب الخبر (توطين اليهود في «سقطرى») في هيئة الإذاعة البريطانية. وذلك لتهدأ نفسية جميع سكان المنطقة اليمنية وحكوماتهم من ناحية، ولطمأنة الرأي العام العربي والإسلامي، ولتوقف الصحافة المصرية وغيرها من الصحف العربية عن ترويج تلك المعلومات، التي تضر بالمصالح البريطانية في البلاد العربية بشكل عام(٢٤).

ويتبيّن لنا من ذلك، أن السلطات البريطانية إستطاعت تأمين «عدن ومحمياتها» قبيل الحرب العالمية الثانية سياسياً وعسكرياً، وفق الإمكانات المتاحة لها.

فعلى الصعيد السياسي وقفت بقانون البوليس أمام التثقيف السياسي الذي كانت تقوم به الأندية والجمعيات الإصلاحية، تحت ستار الإصلاح الإجتماعي(٢٥). فضعفت بذلك الروح القومية والوطنية في بعض الأوساط الإجتماعية، بسبب خوف الناس من عقوبة الإعتقال، والغرامة المالية. كما حافظت على استقرار الوضع الداخلي في المحميات، بالتخلي عن إثارة القبائل لاقتتالها، حتى لا يُستغل إضطراب الوضع ضدها. كما جمدت مشروع توطين اليهود، على الرغم من اهتمامها البالغ بقضيتهم، وراعت بذلك مصالحها واستمرار نفوذها في المنطقة.

أما على الصعيد العسكري، فقد استنفرت قواتها وعززت بها الحدود الساحلية والداخلية للمستعمرة والمحميات بما في ذلك القلاع والثغور والجزر. وهيّأت سلاحها الجوي للوقوف به ضد أي عدوان خارجي.

إلا أنه في الوقت الذي إستطاعت فيه السلطات البريطانية فرض هيمنتها السياسية والعسكرية على المستعمرة، فإنها لم تستطع القيام بذلك بالنسبة للمحميات. فقد إستمرت التمردات القبلية ضدها، مما كان يضطرها إلى قمعها بسلاح الطيران الملكي، على الرغم من ترشيد طلعاته.

وبهذا، كانت تلك الإجراءات التي قامت بها السلطات البريطانية عشية الحرب، تسير وفقاً لمصالحها السياسية، العسكرية في المنطقة اليمنية، من ناحية، ولما يضمن المحافظة على تأييد سكانها لها وكسب ثقتهم بها من ناحية أخرى. وساعد ذلك في إستعادة ثقة السلطات المحلية ببريطانيا، لما من شأنه تهدئة الوضع الداخلي وإستقراره، والقيام بمزيد من الإجراءات على الصعيد السياسي، العسكري والمالي أيضاً لمواجهة أعباء الحرب بعد إندلاعها في الثالث من سبتمبر عام ١٩٣٩.

٣- الإجراءات السياسية والعسكرية والمالية في مستعمرة عدن ومحمياتها أثناء الحرب ١٩٣٩-١٩٤٥ :

٣-١ الإجراءات السياسية:

برزت أهمية المنطقة اليمنية في الحرب العالمية الثانية، لاسيما مستعمرة عدن، وأصبحت مركزاً عسكرياً إستراتيجياً للقوات البريطانية في منطقة البحر الأحمر. وذلك لأنها غدت أقرب قاعدة عسكرية لخط المواصلات التي إتخذته بريطانيا عبر إفريقيا، من ناحية. وقاعدة دفاعية هامة لها ضد الوجود العسكري الإيطالي، الذي صعّد من عملياته العسكرية لإخضاع مستعمراتها والقضاء على نفوذها في المنطقة، من ناحية أخرى.

نظراً لذلك، تأثرت عدن ومحمياتها سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، منذ إندلاع الحرب. ولم يكن هذا التأثر مباشراً في بداية الحرب، وإنما كان إنعكاساً لتطورات الوضع الدولي العام وتفاعلاً معه.

خضعت مستعمرة عدن ومحمياتها لقانون حالة الطوارئ كغيرها من المستعمرات العربية التابعة لبريطانيا، وعملت حكومة عدن البريطانية بموجب جميع القوانين الصادرة عن حكومة بريطانيا، وكذا عن حاكم عدن. وكان الهدف من ذلك ضبط الأمن، وإشاعة الهدوء والإستقرار لمواجهة الوضع المضطرب داخل المنطقة وخارجها.

وشمل قانون الطوارئ عدة لوائح وأنظمة، إلتزمت بها عدن ومحمياتها أثناء الحرب، وسُخِّرت من خلالها كل إمكانيات عدن المادية والبشرية لتنفيذ متطلبات الحرب الدفاعية، وفقاً للمخططات السياسية والعسكرية والإقتصادية البريطانية في المنطقة(٢٦).

إتخذت حكومة عدن البريطانية -من قوانينها الصادرة، والإعلانات والإنذارات- وسيلة لفرض إجراءات سياسية أمنية وعسكرية مشدّدة، كانت تهدف في معظمها مواجهة خطر الحرب، والتصدي للعدو وأعوانه في الداخل والخارج. وأولى تلك الإجراءات، حظر النشاط السياسي والإقتصادي للأعداء والموالين لهم داخل المستعمرة ومحمياتها.

حدد قانون الدفاع عن عدن إجراءات أمنية أهمها: وقف التمثيل الدبلوماسي بين بريطانيا ودول المحور، إذ أغلقت قنصلياتها في عدن، وتمت السيطرة عليها، وأصبح كل ما يتعلق بها تحت إشراف الضابط المالي القيّم على ممتلكاتها(٢٧). إغلاق مكتب الشركة الألمانية (HOFFMAN HAM)، وإعتقال ملاك الشركة وعمالها من أبناء عدن اليمنيين، وإيداعهم السجن. وتعطيل نشاط

شركة الملح الإيطالية (مملاح الطلياني) أيضاً. وتسريح عُمالها(٢٨). تجميد المنافع اليابانية في عدن، بعد دخول اليابان الحرب(٢٩).

وقطعت بريطانيا العلاقات التجارية مع دول المحور. ونصت القوانين واللوائح المتعلّقة بذلك، على أنه لا يحق لأي شخص أو مكتب أو شركة القيام بتموين سفن دول المحور بالفحم أو النفط، وبالمواد الغذائية، والقيام بصيانتها، أو إصلاحها وأي خدمات أخرى. وعدم التعامل مع أي خط ملاحي ذا علاقة بالأعداء، دون الحصول على ترخيص كتابي للعمل بذلك(٣٠). وفرضت السلطات البريطانية قيوداً على التجارة مع دول المحور بصدور قانون نص على إعطاء صلاحية الإستيلاء على البضاعة المنقولة على السفن والمتوجهة إلى هذه الدول (المحور) من منطقة خاضعة للعدو أو العكس(٣١).

كما فرضت قوانين أخرى إرتبطت بسلوك المواطنين، وإنضباطهم، لإشاعة الأمن، وإستقرار الوضع الداخلي، ما يخدم المصالح البريطانية. ولقد إدّعت أنها قامت بتلك الإجراءات للمحافظة على سلامة الناس والدفاع عنهم.

وكانت تلك القوانين تختص بالأمن، والتوظيف، والتجارة، والإنتماء لجمعيات بهدف ممارسة نشاطات سياسية، أو إتصالاتهم بمن يشتبه به. وكذا نشاطاتهم المتعلّقة بنشر الأخبار أو الدعاية، والإشتراك في منظمات تخضع لتأثير خارجي.

وبناء على ذلك فقد تمّ تشكيل لجنة إستشارية شارك فيها أعضاء عيّنهم الحاكم، برئاسة رئيس القضاة. وكانت مهمة اللجنة: النظر في القضايا المشار إليها أعلاه، لرفع قراراتها وتوصيّاتها للحاكم(٣٢). وقضت أحكام اللجنة، بالإعدام على كل مذنب ثبتت إدانته بالتآمر أو القيام بأعمال تجسسية لصالح العدو. وبعقوبة السجن أو بغرامة مالية لمن يبث الدعاية ضد بريطانيا وحلفائها.

كما أصدرت سلطات عدن قانوناً في الثالث من مايو عام ١٩٤٠، قضى بحظر حمل السلاح في المستعمرة بدون ترخيص، بإستثناء جميع أفراد قواتها العسكرية، ومن لديه تصريح كتابي من قبل حاكم عدن. وذلك للحد من حمل السلاح، وأهميته في ضبط الأمن(٣٣).

وبصدد الدفاع عن المستعمرة، إستدعى حاكم عدن مجموعة من الأفراد ليضعوا أنفسهم وخدماتهم وممتلكاتهم تحت تصرفه، لأنه رأى في ذلك ضرورياً وفعّالاً لمجتمع المستعمرة(٣٤).

إعتبرت سلطات عدن «الإشاعات» أهم الأسلحة التي تقلق الأمن والنظام، وأنها تحدث الفوضى والإضطرابات في المجتمع. لذلك حاولت التصدي لأية معلومات تفيد بإنتصارات الألمان، وإنسحاب قوات الفرنسيين والبريطانيين المستمر من أرض المعركة. ورأت أنها إشاعات تعطي إنطباعاً سيئاً عن قوة بريطانيا، وتثير مخاوف سكان عدن ومحمياتها، وتزعزع ثقتهم بها. لذلك كان يجب القضاء عليها. فقد تأكد لسلطات عدن البريطانية -عبر الأجهزة الإستخبارية- أن مصدر هذه الإشاعات مدينة «تعز». إذ كانت تأتي عبر سائقي السيارات المتجهة من عدن إلى «المفاليس» وبالعكس(٣٥). وحرصت سلطات عدن على أن تحد من هذه الإشاعات والقضاء على مصادرها، بعدم إستماع السكان في مستعمرة عدن إلى البث الإذاعي لدول المحور، لاسيما في المحلات العامة كالمقاهي والأندية. ومعاقبة من يخالف ذلك(٣٦).

أرادت بريطانيا شرح أسباب إعلانها الحرب على المانيا لشعوب مستعمراتها والحكومات الصديقة، بهدف كسب موقفهم وتأييدهم المستمر، وتقديم الدعم المادي والمعنوي لها. وذلك أمام النشاط العسكري الألماني المتصاعد والشائعات المغرضة التي كانت تقلل من قدرتها ومكانتها العسكرية. فاهتمت بالجانب الإعلامي، لتعطي من خلاله صورة حسنة عن موقفها العسكري في الحرب. ودحض دعايات العدو ضدها. وكانت أهم وسائل الإعلام التي إتبعتها بريطانيا المنشورات والإعلانات، والمراسلات، والنشرات الإخبارية، والصحف والإذاعة.

فقد أوضحت السلطات البريطانية لسكان عدن ومحمياتها، «**أنها إضطرت الدخول في الحرب بهدف التصدي للعدوان على الممالك الضعيفة، ومن أجل تشييد الديمقراطية، وسيادة السلام بين الأمم على أساس الكرامة والإحترام المتبادل. وأن الهدف من حمل السلاح، وإعلان الحرب من أجل تخليص العالم من خوف العدوان المستمر، والحفاظ على إستقلال وحرية الشعوب**». وأشارت أيضاً إلى: «**أن الحرب ليس لتحقيق أطماع يُفقد الشعب الألماني إحترامه لذاته، وإنما لرغبة في إنشاء نظام عالمي -الذي من خلاله- تضمن الشعوب حريتها، ومساهمتها في تطوير ثقافتها، والسعي إلى إزدهار ورقيّ شعوبها**»(٣٧).

وسمحت سلطات عدن بإصدار النشرات الإخبارية، والصحف لبث الدعاية في المستعمرة والمحميات لصالحها. ورافق ذلك قانون لتنظيم المطبوعات ومراقبتها حتى لا يستغل ذلك في الدعاية لصالح الأعداء(٣٨).

كانت«صوت الجزيرة» أول نشرة يومية مطبوعة بالرونيو. وكانت تصدر عن مكتب النشر في عدن، منذ بداية عام ١٩٣٩، تحت مسؤولية وإشراف حاكم عدن. وكانت «فتاة الجزيرة» أول صحيفة يمنية أسبوعية مستقلة، تمّ إصدارها منذ أوائل عام ١٩٤٠. فقد إتخذتها سلطات عدن وسيلة إعلامية أولية لنشر إنتصاراتها، وحلفائها، وإظهارهم بمظهر القوي. ودحض الدعاية الهتلرية المضادة ورفع مكانة بريطانيا العسكرية، وحتمية إنتصارها.

وأنشأت السلطات البريطانية إذاعة عدن في التاسع من سبتمبر عام ١٩٤٠ لتواجه بها إذاعة دول المحور، التي كانت تُبث من صنعاء أوتعز وأديس آبابا(٣٩). لذلك سنّت سلطات عدن قانون منع الإستماع إلى الأنباء، التي كانت تذيعها تلك المحطات. فقد سبق الإشارة إلى أن سلطات عدن عملت بهذا الإجراء للحد من الإشاعات التي كانت تقلق أمنها في المستعمرة. لذلك أوصى المجلس التنفيذي للمستعمرة عدن بأن تعطى التعليمات لقائد الأمن (كمشنر البوليس) برفع تقرير سريع عمّا إذا كانت أنباء الأعداء تذاع في المقاهي، أو المحلات العامة الأخرى(٤٠).

حققت بريطانيا بوسائل الإعلام هذه مكسباً عظيماً وتأييداً واسعاً لها في المنطقة اليمنية الجنوبية. ولعبت صحيفة فتاة الجزيرة دوراً هاماً في كسب مواقف معاضدة لها. فدفعت -مع غيرها من وسائل الإعلام- بالمتطوعين اليمنيين إلى الإنخراط في صفوف القوات البريطانية في عدن، والعمل بما يخدم المصالح البريطانية بشكل عام (٤١).

مارس مكتب المخابرات البريطانية في عدن، سياسة قمع وإرهاب ضد اليمنيين في مستعمرة عدن ومحمياتها ووجه الإتهامات الباطلة لكثير من تجار عدن وأعيانها ومثقفيها، بتهمة القيام

بأعمال لصالح الأعداء، وإحتفظت إدارة المكتب، للمتهمين والمشتبهين، بملفات تحتوي على رصد تحركاتهم وأقوالهم، ووضعهم ضمن القائمة السوداء(٤٢).

وذكر نجيب سعيد عزالدين: «**أنه نظراً لظروف الحرب ضاعف موظفو مكتب المخابرات في عدن جهودهم في التجسس على العدنيين، ورصد حركاتهم وأقوالهم. وكان على رأس هذا المكتب ضابط بريطاني برتبة نقيب، يساعده عميل هندي ذو خبرة طويلة وفعّالة في ملاحقة الناس وخصوصاً الأثرياء منهم بقصد إيذائهم. وإسناد شتى التهم إليهم، بغية إبتزاز أموالهم ونشر الرعب في صفوفهم. لقد حاولا حمل الحكومة في عدن والقيادة البريطانية للشرق الأوسط في القاهرة على الإعتقاد بأن أكثرية العدنيين هم نازيون أو فاشيون أو قوميون عرب متطرفون. بلغ رعب العدنيين من هذا المكتب حداً جعل التجار الأثرياء يتهافتون على رئيس هذا المكتب الإرهابي ومساعده، ليظهروا تعلقهم ببريطانيا ودعمهم لها ولحلفائهم (لحلفائها) ضد أعدائها دول المحور النازي والفاشي. وكان يفضل أكثر هؤلاء زيارة النافذين من رجال هذا المكتب، وعلى الأخص المساعد الهندي في منازلهم لتقديم ولائهم وإخلاصهم وما تيسر من الهدايا النقدية والحلي وغيرها مما خف وزنه وغلا ثمنه على أمل كسب رضى وثقة هؤلاء العملاء الأشرار وبالمختصر لإتقاء شرهم وكيدهم يقيناً منهم أن لا مراجعة تقبل حول التقارير الصادرة عن هذا المكتب**»(٤٣).

وذكر الحاج عبده حسين الأدهل تأكيداً لما ذكره نجيب سعيد: «... **لقد كان الإرهاب عاملاً من عوامل دفع المواطنين إلى تأمين أنفسهم من الإعتقال والخطف خلال سنيّ الحرب. ودائماً ما كانت حكومة عدن البريطانية -بدافع الإرهاب- تطالب بالتبرع لصندوق مالية الحرب، أو لشراء طائرة حربية كمساهمة في مجهود الحرب. وكان المواطنون يتنافسون على إثبات ولائهم بالتبرعات المالية تجنباً من عملية الإعتقال تحت قانون الطوارئ. ويتم فتح ملفات حسن سيرة وسلوك لتهديد المواطنين، حيث كان المكتب يبرزها عند الحاجة لإعتقالهم ليجد بها ذريعة يواجه بها الرأي العام اليمني. ويقصد بإعتقالهم ، الإقامة الجبرية في منطقة تختلف عن مسقط رأس أي معتقل، ولا يسمح بالخروج منها**»(٤٤).

لم يبلغ سكان عدن شكواهم إلى حاكم عدن «السر جون هاتهورن هول» "John Hathorn Hall" إعتقاداً منهم أن الحكومة البريطانية في عدن لن تسمع أقوالهم، وستحيل شكواهم إلى مكتب الإستخبارات الذي سيضاعف البطش والتنكيل بهم. فقد تجاوزت أعمال الإرهاب والإبتزاز الذي يقوم بها هذا المكتب، ليس ضد سكان عدن اليمنيين فحسب، بل وسكان المحميات ورؤسائهم أيضاً. فلم يكن أمام هؤلاء الذين عانوا هذه الممارسات إلاّ اللّجوء إلى سلطان لحج، وتقديم شكواهم ومعاناتهم إليه، لمؤازرته لهم ورفع الظلم عنهم. واعتبر السلطان هذه الممارسات التي يقوم بها هذا المكتب ضد أبنا ء عدن والمحميات خطيرة تسيء إلى سمعة «بريطانيا»، وتضر بمصالحها في المنطقة اليمنية.، وبناء على ذلك قدّم شكوى إلى سلطات عدن، عن طريق المعتمد البريطاني لدى السلطنة، مستعرضاً الحوادث الخطيرة، وما سببته من أذى للأعيان من أبناء جنوب اليمن وأبتزاز لأموالهم، وكذا تعدّياتهم على الحريّات الشخصية. وكان يرى أن أعمالاً كهذه لن يستفد منها إلاّ أعداء بريطانيا»(٤٥).

«واهتم حاكم عدن بشكوى سلطان لحج، الذي كان على يقين بصحة ما جاء بها، وذلك بعد إستلامه لبلاغ كان يشير إلى إعتقال المكتب لتاجر يمني كان يبيع علب إسبرين (باير) الألمانية، تمّ إستيرادها قبيل الحرب، وإتهامه بأنه أحد العملاء للنازية. وبعث الحاكم -بعد التأكيد على ما كان يقوم به المكتب من أعمال ضد السكان اليمنيين- تقريره إلى القيادة البريطانية في القاهرة يطلب فيه إستدعاء الضابطين المسؤولين، وتعيين غيرهما، نظراً للإستياء العام من تصرفاتهما. وأبلغ الحاكم سلطان لحج للإطّلاع على إتصالاته بمركز قيادة المخابرات البريطانية في القاهرة وما ترتب عليه من أمر الإستدعاء والتعيين»(٤٦).

لعب السلطان دوراً هاماً في هذا السياق، جسد مكانته المرموقة التي كان يحظى بها بين الناس، ولدى السلطات البريطانية أيضاً. وتكمن أهمية السلطان ودوره، في أنه أكّد إدراك سكان المنطقة بشخصيته، التي تميزت بالقوة، وبالقدرة على التأثير والإقناع لدى سلطات عدن، من ناحية. وأنه كان جدير بالثقة في تحمله مسؤولية تخفيف معاناتهم، وذلك برفع شكوتهم إلى الحاكم، وضمان عدم تعرضهم للأذى، من ناحية أخرى.

وجاءت إستجابة سلطات عدن البريطانية -لشكوى السلطان- سريعة، نظراً ، لظروف الحرب. كما كانت التحركات والإتصالات بمركز المخابرات البريطانية في القاهرة مثمرة. وحقق حاكم عدن -بهذا العمل- نجاحاً في رضى السلطان وإمتصاص نقمته، وللمحافظة على مواقفه المؤيدة والمساندة لبريطانيا. وكذا كسب الرأي العام اليمني في جنوب اليمن. كما ضمنت سلطات عدن بذلك ، إستمرار عداء سكان المستعمرة ومحمياتها لدول المحور، وتأييدهم لها ولغيرها من دول الحلفاء.

إهتمت بريطانيا إهتماماً كبيراً بالمحميات، لاسيما في ظل إضطراب الوضع بين القبائل من ناحية، وعلاقة الإمام بدول المحور، وما تشكله تلك العلاقة من خطورة على أمن المحميات من ناحية أخرى. فوجهت منشوراً للحكام وزعماء المحميات ورعاياهم، حددت فيه أوجه التعاون الذي كان عليهم القيام به. وحددت السلطات البريطانية تلك المطالب، بعدم رفضهم النصائح التي تقدم لهم من قبل حاكم عدن، والضباط السياسيين العاملين بأوامره، والمحافظة على السلم والأمن في داخل أراضيهم، وعلى الحدود مع جيرانهم، وإصلاح حال قبائلهم المتنازعة، وفرض الهدنة فيما بينهم، والمحافظة على فتح الطرقات التجارية الداخلية في أراضيهم، وتأمين قافلات التموين المتجهة إلى عدن عبرها. وأخيراً دعم ومساعدة حكومة عدن في تنفيذ بعض المشروعات المرتبطة بالزراعة، مثل تحسين المواصلات وضبط الماء وتوزيعه، والعمل على زيادة الإنتاج الزراعي وتطويره(٤٧). كما ضاعفت السلطات البريطانية من إهتمامها بأمن الحدود، وضبطها ومراقبتها، حتى لا يتم تسلل لقوات العدو عبر أراضي الإمام(٤٨).

أمام الأمر الواقع، وجدت بريطانيا نفسها أمام خيار الحد من «سياسة التقدم» والتفرقة التي عملت على تنفيذها لسنوات طويلة في المحميات والمناطق الخاضعة لنفوذ الحكام الموالين لها في الأراضي اليمنية الأخرى. وذلك خوفاً من تدهور الأوضاع الداخلية أمام أخطار مواجهة الإعتداءات الخارجية.

إلا أن منطقة المحميات لم تنعم بالهدوء والإستقرار التي كانت تنشدهما السلطات البريطانية فيها. كما لم تنجح سياسة السلام التي رسمتها للمنطقة. فقد شهدت معظم أراضي المحميات ولاسيما الأراضي المتاخمة حدودها لشمال الوطن لكثير من الإضطرابات السياسية، بفعل الصراعات

والتمردات القبلية المتجددة وأعمال الثأر فيما بينها، إضافة إلى الإنتفاضات الشعبية ضد السلطات البريطانية والتصدي لضباطها السياسيين.

ورأى الضابط السياسي لشؤون المحميات الغربية «سيجر»(SEAGER) : «**أنه من الضروري التوقيع على إتفاقيات الإستشارة، وفرض وجود المستشارين البريطانيين في المحميات لاسيما المحاذية منها لأراضي شمال اليمن- حتى لو تمّ ذلك بإستخدام القوة الجوية**»(٤٩).

ونظراً لذلك، فقد خضعت سلطنات يافع السفلى، سلطنة العوذلي، سلطنة العوالق السفلى، إمارة بيحان وإمارة الضالع لعقد إتفاقية الإستشارة خلال الفترة ١٩٤٠-١٩٤٥، تعهدت هذه السلطنات لبريطانيا من خلال بنودها، قبول مشورة الضباط السياسين(٥٠).

إستطاعت بريطانيا إحراز النصر في جنوب البحر الأحمر، ضد «إيطاليا». وأصبحت سيدة الموقف في المنطقة . لذلك عملت على تحريك سياسة التقدم في المحميات خلال الفترة ١٩٤١-١٩٤٥، لتنفيذ خططها العسكرية والسياسية الإستراتيجية في المنطقة، بما يتوافق والتطورات السياسية في المنطقة اليمنية.

فقد أدى إنضمام الولايات المتحدة للحرب بجانب الحلفاء، إلى وجود جزء من قواتها العسكرية في عدن باعتبارها مركزاً عسكرياً للقيادتين الإمريكية - البريطانية. وحاولت الولايات المتحدة أثناء ذلك، خلق علاقة صداقة وتعاون مع حكومة الإمام، وعمل الإمام بدوره على تحسين علاقاته بها وبالدول العربية. وكان ذلك عاملاً مشجعاً لتحريك قواته نحو منطقة الشيخ سعيد(٥١).

ونظراً لذلك، ولحاجة سلطات عدن إلى الأمن والإستقرار الداخلي، كانت سياسة التقدم هي التحصين الشامل ضد أية أطماع داخلية أو خارجية. فقد أرادت أن تحافظ على فرض هيمنتها وبقاء نفوذها في المنطقة دون خلق توتر سياسي أو عسكري مع نظام الإمامة، وعملت على بقاء علاقة الود والتعاون مع الإمام عبر إرسال البعثات السياسية والطبية، بإستثناء ما يتعلق بمنطقة «الشيخ سعيد». كما توخت الحذر في علاقتها مع الولايات المتحدة ، وضمنت بسياسة الإستشارة الحد من أطماعها في مجال الإستثمارات النفطية لاسيما وأن لها نشاط في مجال التنقيب في المملكة السعودية. بالإضافة إلى ذلك فإنها تضمن بهذه السياسة أمن المنطقة الداخلية للتطوير الزراعي.

وحققت بريطانيا بتلك السياسة المحافظة على مصالحها ونفوذها خلال فترة الحرب. وكان ذلك تعزيزاً لجميع الإجراءات العسكرية التي قامت بها السلطات البريطانية في المنطقة (عدن ومحمياتها)، لمواجهة الحرب على النحو المذكور في الصفحات التالية.

٣-٢ الإجراءات العسكرية

بدأت أهم الإجراءات العسكرية المتعلقة بتحصين عدن كقلعة دفاعية منذ عام ١٩٣٨ . وأشارت التقارير إلى أنه لم يأت عام ١٩٤٠ إلاّ وقد تمّ تحصين عدن ، وتقويتها، وتعزيزها بالقوة العسكرية الدفاعية، الجوية والبحرية والبرية، بشكل جيد. وكان يُقصد بذلك أن تحصين «عدن» كان جيداً عند إندلاع الحرب مع إيطاليا في البحر الأحمر(٥٢).

كانت قدرة سلاح الجو الدفاعية -بأن القوة الجوية ستكفي للدفاع عن عدن، وواجبات المحميات، والمهام المرتبطة ببلاد الصومال، في حالة عدم دخول «إيطاليا» الحرب. واعتبرت السلطات البريطانية القوة الموجودة في عدن مناسبة لمثل هذه الواجبات جميعها إذا تمّ إستخدام طائرات «بلنهيم» (BLENHEIM)، والسِّرب الإضافي الذي حاولت بريطانيا إعداده لعمليات المحميات في حالة الطوارئ.

وحالت ظروف الحرب عن تشكيل السِّرب الإضافي فرأت سلطات عدن إتباع سياسة إقتصادية صارمة في إستخدام الطيران، وتقليص صرف ساعاته. وكانت هذه السياسة تنطبق على طائرات «بلنهيم»، وهي تعتبر ذات مميزات عالية التخصص في حرب عظمى، في الوقت الذي أصبح فيه توريد طائرات «فنسنت» محدوداً. رافقت الخطط السياسية -التي أعدتها سلطات عدن البريطانية لمواجهة الحرب خططاً عسكرية أيضاً، أولتها إهتماماً كبيراً، لقيمة «عدن» الإستراتيجية، وأهميتها الدفاعية. فقد ظلت القوة الجوية صغيرة، على الرغم من سياسة تقليص إستخدامها ،. ولم تكن تتناسب هذه القوة الجوية مع مساحة المنطقة ، التي توازي مساحة المملكة المتحدة(٥٣). وسار الإتجاه العسكري نحو ترشيد إستخدام القوة الجوية في المحميات.

كانت قوة سلاح الطيران الملكي ، والبحرية الملكية ، القوتين العسكريتين الأساسيتين، التي إعتمدت عليهما بريطانيا في المحافظة على بقاء سلطتها ونفوذها في المنطقة. فبالنسبة للقوة الجوية، فقد إتفقت القيادة السياسية العسكرية لحكومة عدن البريطانية، برئاسة (رايلي) على أنها (القوة الجويّة) في مستعمرة عدن ومحمياتها ستكون ضعيفة جداً في مهامها، إذا قامت «إيطاليا» بحرب ضد بريطانيا في المنطقة. وتحسباً لذلك ، أقدمت على إتباع خطوتين: الأولى تقليص نشاط سلاح الجو الملكي إلاّ ما تقتضيه الضرورة. والثانية أن تبقى إلتزامات سلاح الجو في داخل المحميات إلى أدنى حد(٥٤).

ويقصد بذلك أن بقاء سلاح الجو في المحميات ضرورياً، حتى لا تضيع ثمار عمل بريطانيا فيها، فأقرت القيادة البريطانية أيضاً أن تكيّف خطط سياسة التقدم، وفق ترشيد مهام سلاح الجو الملكي، بألاّ يستخدم إلاّ في حالة الضرورة القصوى. على أن تضع مسؤولية كبيرة على عاتق الضباط السياسيين ، الذين يجب عليهم محاولة الحصول على مقاصدهم بواسطة العلاقات الوديّة والإقناع السلمي. وأن يترك الصراع القبلي الداخلي للحكام المحليين لحسمه دون تدخل الضباط السياسين. وحققت سلطات عدن بتلك السياسة، ليس الحد من سلاح الجو وتقليص نشاطه فحسب، بل وتوفير جهد القوة البريّة، لأنها مُكْلفة للسلطات البريطانية.

لم تتبع السلطات البريطانية هذه السياسة، لترشيد النفقات، لمواجهة أعباء الحرب فحسب، بل كان أيضاً لخوفها من إستخدام دول المحور رمي القنابل على سكان المحميات، للدعاية ضدها، وإثارة الرأي العام اليمني والعربي والإسلامي أيضاً، في ظروف كهذه، كانت بحاجة لدعمهم المادي والمعنوي(٥٥).

وأدى إهتمام السلطات البريطانية بقوتها الجوية ومحاولة إدّخارها لمواجهة الإعتداء الخارجي . لذلك أهتمت بإنشاء أراضي الهبوط والمطارات في مختلف أنحاء المحميات. وكانت أكثرها أهمية وحيوية بالنسبة للمحميات -التي تمّ إنشاؤها في فترات سابقة ـ أرض هبوط الضالع، لودر، أحور، مكيراس وبيحان القصب في المحميات الغربية. وسيؤن، فوّة، شبام والقطن في المحميات

الشرقية(٥٦). وكانت سيؤن أكثر المطارات أهمية وحيوية بالنسبة لغيرها في المحميات الشرقية، بإعتبارها مخزناً للذخيرة ومركزاً للوقود(٥٧).

رأت بريطانيا أنه من الضروري إتخاذ إجراءات مؤقتة توفر الحماية لعدن لأنها القاعدة العسكرية البحرية الوحيدة بين الأسكندرية وترينكومالي (TRINCOMALEE)(٥٨). لأن عدن -في نظرها- هامة في حربها مع الألمان، وأكثر أهمية في حربها مع الإيطاليين. لذلك تضمنت الخطة المعدلة للقوة البحرية، توفير أربعة سفن (دوريات)، ثلاث طرادات كبيرة، خمس غواصات، ست سفن مساندة، سفينة إصلاح، أربع عشر سفينة حماية، سفينة حاملة الطائرات، تسع مدمرات، ثلاث كاسحات ألغام. بالإضافة إلى ست سفن تجارية، وبناء المراسي والمستودعات. ولقد أسفر عن إلغاء الخمس السفن الكبيرة زيادة في عدد السفن الصغيرة، لأهميتها في الحرب مع إيطاليا في منطقة جنوب البحر الأحمر. وصُرفت الزيادة في القيمة على بناء المراسي العديدة(٥٩). وتضمنت هذه الإجراءات أيضاً، نقل الألغام بحرياً من المملكة المتحدة وسنغافورا إلى عدن، مع المخازن الضرورية لها، والخبراء والأفراد الذين سيقومون بإعدادها. وذلك لتلغيم شواطيء موانيء العدو في البحر الأحمر أهمها «عصب» و «مصوَّع»(٦٠).

كما رأت بريطانيا ضرورة تحسين وتعميق ميناء عدن لإستقبال السفن الكبيرة، ليس من أجل الحرب مع إيطاليا فحسب، بل ولأهميتها في الدفاع عن الإمبراطورية البريطانية أيضاً. ويعني ذلك أن هذه التحسينات لتعميق الميناء وتطويره، على الرغم من أنه يخدم المصالح البريطانية، العسكرية منها والإقتصادية، إلا أن عدن أستفادت فائدة عظيمة، وأصبحت بذلك من أهم الموانئ العالمية.

ويلاحظ مما سبق تبيانه، أن القيادة البحرية الملكية في عدن كانت على أتم الإستعداد لمواجهة أية هجمات ضد مراكز النفوذ البريطاني، إذ أستنفرت قواتها البحرية، من بريطانيين وهنود، على ظهر سفنها الحربية، المزودة بالمدفعية المضادة للطائرات. وتوزعت هذه القوة البحرية وأخذت مراكز حصينة لها على طول ساحل القسم الغربي للميناء.

والجدير بالذكر، أن جميع الأساطيل البحرية التجارية، التابعة للشركات التجارية البريطانية، قد خضعت للقيادة البحرية البريطانية أثناء الحرب وأصبحت تقوم بمهام عسكرية. فقد سخرت جميعها لنقل القوات والمعدات العسكرية من بريطانيا إلى مراكز نفوذها وبالعكس(٦١). كما لعبت السفن الشراعية في عدن دوراً هاماً في حركة تموين القوات البحرية خارج الميناء(٦٢).

بدأت قوات محمية عدن (الليْوي) تستعيد مكانتها ونشاطها، في ظل إعداد خطة الدفاع لمواجهة الخطر الإيطالي. وتعززت قوتها عندما ألحق به جناح جديد من سلاح المدفعية المضادة للطائرات(٦٣). وأوكلت إليه مهمة الدفاع عن القلاع والمطارات والمؤسسات العسكرية والخدمية الهامة ولمتطلبات المحميات من أعمال عسكرية ضد القبائل المعارضة للسياسة البريطانية ،كما حدث في بلاد الفضلي وبيحان وحضرموت وغيرها، أثناء الحرب.

ورأت السلطات البريطانية أن تستنفر أكبر عدد من أبناء سكان عدن وتعدّهم للتعبئة العسكرية، وذلك بفتح باب التطوّع، وتنظيم ذلك بقوانين محليّة يصدرها الحاكم. ولقد إنطلقت سلطات عدن بهذا الإجراء، من حاجتها إلى قوة عسكرية إضافية تُحدد مهامها العسكرية الدفاعية داخل المستعمرة، لصد أي إنزال بحري، وإجتياح برّي للعدو من ناحية، والقيام بأعمال الدفاع الأخرى

والمحافظة على ضبط الأمن، وغيرها من الخدمات العسكرية الأخرى المرتبطة بأعمال القوات البريطانية في عدن من ناحية أخرى.

وبناء على هذا أصدرت سلطات عدن البريطانية قانوناً في الثامن عشر من مايو عام ١٩٤٠م، قضى بتشكيل «فيلق عمال عدن» (Aden Labour Corps)، للدفاع عن عدن وصد العدوان عنها. وما نص عليه هذا القانون أنه: «يحق للحاكم عند قيام حرب بين دولة صاحب الجلالة ودول أجنبية -إذا ما رأى ضرورة للدفاع عن المستعمرة وعن حياة المواطنين -تشكيل «فيلق» كمنظمة عسكرية حربية تحت قيادة ضابط يخضع لإشراف القائد العام. وأن يتألف «الفيلق» من عدة فرق يحددها القائد العام. على أن يتولى واجب توفير العمال غير المهرة للخدمة الحربية والمدنية. توفير عمال للمقاولين، والشركات ووكلاء البواخر. وأن يتحدد ذلك حسب طلب القائد العام. كما يحق للحاكم إصدار الإرشادات بتوظيف «الفيلق» أو أي فرقة منه ضمناً وخارج الحدود المحددة لحمية عدن بحيث لا يتعارض ذلك مع قانون آخر. وأن يخضع شروط التعيين والخدمة المحددة للضباط من المواطنين في الفيلق لنفس شروط قانون قوات محمية عدن لعام ١٩٣٩. وأن يتم التعيين للأفراد المتطوعين في المرة الأولى للخدمة في الفيلق لمدة لا تقل عن سنة أو فترة أقل، يحددها الحاكم، ويشترط عند تعيين المتطوعين أن يوقعوا على قسم مكتوب بلغتهم العربية(٦٤).

وتحددت مهمة الفيلق ليس للدفاع عن المستعمرة ومحمياتها فحسب، بل ولتوفير العمال للقيام بخدمات إرتبطت بالدفاع العسكري والمدني ، وكانت أهم تلك الخدمات : حراسة المنشآت العسكرية ، صيانة الآليات والمعدات العسكرية وتجهيزها، حفر الخنادق، تجهيز المخابئ بأكياس الرمل، القيام بأعمال التموينات، كتوفير الماء والغذاء للقوات العسكرية، وكذا الأعمال المدنية المرتبطة بالمقاولين والشركات، ووكلاء البواخر.

كما أصدر حاكم عدن «جون هاتهورن هول» (J. HATHORN HALL) -للصلاحية المخوّلة له خلال فترة الطوارئ- وأثناء الإعداد لمواجهة إعتداءات يابانية على خليج عدن قانوناً في الثامن من فبراير عام ١٩٤٢، قضى بتشكيل وحدة عسكرية للدفاع عن المستعمرة (عدن) عُرفت «بوحدات حرس عدن الأهلي» (The Aden Home Guardes Units).

وتشكلّت هذه القوة من المتطوعين الذين كانوا يقيمون في المستعمرة، وتمت الموافقة على قبولهم فيها. وتمّ وضعها تحت الإشراف المباشر لقائد السلاح الجوي، ليقوم بهذه المهمة، نيابة عن سكرتير الدولة لصاحب الجلالة لشؤون الحرب. على أن يوكل قائد السلاح الجوي قيادتها لقائد الفرقة.

واقتصرت مهام «الوحدات» على الدفاع عن المستعمرة فقط ، دون القيام بأية أعمال خارج حدودها. وكان عمل هؤلاء فيها كمتطوعين لا يتقاضون عليه مرتبات ، إلاّ إذا تم إلتحاقهم بها لفترة طويلة(٦٥).

وشكلت سلطات عدن أيضاً «هيئة خدمات الدفاع المدني»، التي تكونت من المتطوعين أيضاً، بعد مصادقة الحاكم على قبولهم . وحدد الحاكم مجال المساهمة في الدفاع المدني على النحو التالي : الوقاية من الغازات الجوية السّامة، مكافحة الحرائق، تشكيل قوة أمن خاصة ، التطوع في كتيبة المساعدة للإسعافات الأولية ، ثم خدمات إزالة التلوث والإنقاذ من تدمير القنابل، والمحافظة على سلامة المواطنين من حيث تهيئة المخابئ والمساعدة في تأمين المنازل بوضع أكياس الرمل أمام

الأبواب والنوافذ، وتقديم النصح والإرشاد عند سماع صفارة الإنذار، وكذا الإعداد بالتمرينات لمواجهة الغارات الجوية . وذلك بإطفاء الأنوار، وتوزيع الكمامات للوقاية من الغازات السّامة، وتحذير المواطنين من لمس القنابل التي لم تنفجر، والإبتعاد عن أماكن وجودها. وبالإضافة إلى ذلك، القيام بحراسة المنشآت الإقتصادية، وغيرها من الخدمات الأخرى المنوطة بها قوة الدفاع المدني.

وأولى حاكم عدن إهتمامه بالخدمة في الدفاع المدني من حيث إختيار الأعضاء، وتجهيزات الهيئة وتدريبات أعضائها، وكذا في حالات الإستسلام لوقوع هجوم حقيقي على المستعمرة. وإهتم حاكم عدن مقابل هذه الخدمات بالإلتزام بمسؤوليات السلطة تجاه الأعضاء من حيث حقوقهم وواجباتهم ورتبهم أيضاً(٦٦).

وهيأت السلطات البريطانية الملاجئ لحماية المواطنين من الغارات الجوية . وأُوكلت مهمة ذلك لقوة الدفاع المدني. وكان بناء الملاجئ بمساهمة حكومة عدن المالية، إضافة إلى مبادرات المواطنين. ولم تكن الملاجئ بالمستوى الذي يؤمن سلامة المواطنين . فلقد كانت مخابئ غير حصينة. وكانت في المناطق الصخرية -كالتواهي والمعلا وكرتير- عبارة عن مساحة مربعة من الأرض تحيط بها أكياس الرمل. أما في المناطق الرملية- مثل خورمكسر والشيخ عثمان وبيرفضل- فقد كان يتم حفر أخدود تحاط به أكياس الرمل. وتمّ توزيع هذه المخابئ في مناطق عامة مختلفة من كل حيّ، لتكون قريبة من المواطنين عند قدوم الغارة(٦٧).

الجدير بالإشارة أن القوات البريطانية أتخذت من بستان «حسن علي»، في منطقة «الشيخ عثمان» مركزاً عسكرياً لتدريب القوات العسكرية المتطوعة من عرب وصومال، التي خضعت لقيادة الضابط السياسي «هاملتون» (HAMILTAN)(٦٨). وتحوّل هذا المركز إلى مصدر إزعاج لسكان الشيخ عثمان، للممارسات غير الأخلاقية، التي كان يقوم بها الجنود (الصومال)، على الرغم من تحذير الضباط البريطانيين لهم، بعدم الإقتراب من أحياء المدينة ليلاً(٦٩). فأثار ذلك حفيظة السكان، وقام بعض من شبابهم بضربهم في إحدى الليالي. وتدخل الأمن (البوليس) لحسم الموقف مما أغضب السكان، واندفعوا بمظاهرات إحتجاج، ورشق مركز الشرطة بالحجارة، ساندهم في ذلك بعض من قوات الشرطة العرب(٧٠).

وإستنفر «هاملتون» القوات العسكرية، التي كانت مكلّفة للدفاع عن حي «الشيخ عثمان» أثناء الحرب، بهدف مواجهة الموقف وإحتوائه. وأصبحت المنطقة -بهذا الإجراء- تعيش حالة حرب وإرهاب. وكان تبرير «هاملتون»، إنه قام بذلك العمل بدافع الحرص، للمحافظة على آبار المياه في (الشيخ عثمان)(٧١)، التي يعتمد عليها سكان مستعمرة عدن، والقوات البريطانية. ونظراً لأهميتها عيّن «هاملتون» قوة عسكرية من قوات محمية عدن (اللّيوي) لحراسة تلك الآبار الإرتوازية، لأنه كان يرى أن مستعمرة عدن وميناءها الحيوي لا يساويان شيئاً بدون تلك الآبار(٧٢).

كانت القوة البرية الأساسية في المحميات الغربية، الحرس الحكومي والحرس القبلي. والأولى قوة عسكرية متحركة، إرتبطت بسلاح الجو الملكي ، وبالضباط والمستشارين البريطانيين ، للعمل على تنفيذ مهامهم ونجاحها . وتحددت مهمتها في إقرار الأمن والسلام بالقضاء على الإضطرابات، وقمع القوى القبلية المعارضة. ويوجد ثلاثة مائة جندي من الحرس الحكومي في عام ١٩٤٠ . كما

شُكلت قوة من مائتي رجل من القبائل المختلفة مع أسلحتهم وذخائرهم، كقوة إحتياطية لبعض المناطق. وكانوا يقومون بعمل الكشافة ، وحراسة مراكز المراقبة الأمنية . وإرتبط هذا العمل أيضاً بسلاح الجو الملكي(٧٣).

خضعت القوات العسكرية البرّية لحكومة عدن البريطانية، وتحت الإشراف المباشر لقيادة سلاح الجو الملكي والضباط السياسيين. ولم تكن لحكام المحميات أية سلطة أو نفوذ لتحريك هذه القوة العسكرية. ويعني ذلك أن أمن المحميات وقواته الدفاعية كان يخضع للإشراف البريطاني بما يتفق والمصالح السياسية-العسكرية والإقتصادية لبريطانيا.

أرادت السلطات البريطانية تأمين مستعمرة عدن ومحمياتها، من أية أطماع لإيطاليا إذا ما أعلنت الحرب عليها. فحركت قواتها عام ١٩٤٠ نحو أراضي «الصّبَيْحة»، خوفاً من غزو إيطالي – عن طريق «إثيوبيا» يمنحها موطئ قدم في أرضٍ محمية متاخمة لمستعمرتها عدن(٧٤).

قامت السلطات البريطانية بتشكيل «جيش البادية الحضرمي» وأوكلت مهمة تشكيله إلى «إنجرامس» في أواخر عام ١٩٣٩. وأرادت السلطات البريطانية أن تكون هذه القوة جزءاً من القوات البريطانية في المنطقة الشرقية ، من حيث إرتباطها بالمعتمد أو المستشار البريطاني ، وغيره من الضباط السياسين. وكان الهدف منها تحقيق سياسة أكثر تقدماً في المنطقة، لتأمين الأراضي النائية الصحراوية في الجزء الشرقي من المحميات. وذلك لما كانت تراه من أهمية ما في باطنها من ثروات نفطية، لاسيما وأنه لا يوجد فواصل طبيعية مع أراضي الجوار.

وتمّ تشكيل هذه القوة على نمط قوات البادية الأردنية. وخضعت لإشراف الحكومة البريطانية. وتكوّنت عناصره من جميع رجال القبائل. وكانت في البداية تتألف من خمسين رجلاً، ثم بلغ العدد عام ١٩٤٤ حوالي ثلاثمائة وسبعين رجلاً نظامياً، ومائة رجل إحتياطي . كما تمّ تشكيل قوة إضافية له أيضاً، للعمل في وادي حضرموت والصحراء (رملة السبعتين)(٧٥).

لعبت هذه القوة دوراً هاماً في حماية المناطق الحدودية للمحميات الشرقية. وقمع القبائل المتمردة ، والقضاء على حالة الإضطرابات السياسية-العسكرية فيها، التي كان من شأنها أن تحدث ثغرة تسمح لنفاذ الأعداء منها.

وقامت السلطات البريطانية –خلال هذه الفترة– بتجنيد قوات أخرى للقيام بأعباء الحرب في المنطقة الشرقية. فقد تكوّن الحرس الداخلي في المكلا عام ١٩٤٢، من المتطوعين، ومن مختلف المستويات. كما تكوّن فيلق من أفراد القبائل، وغيرهم من محمية عدن الشرقية. وتمّ تدريبهم في المكلا. ثم نقلوا بعد ذلك إلى سقطرى. وكان ذلك ضمن الإعداد لمواجهة أي إعتداء ياباني على حضرموت وسقطرى(٧٦).

٣-٣ تحصين الجزر اليمنية وأهمية سقطرى كقاعدة عسكرية-دفاعية :

إهتمت بريطانيا بالجزر اليمنية كمراكز إستراتيجية دفاعية. وأولت جزيرة «سقطرى» إهتماماً كبيراً –منذ ما قبل الحرب لأهمية موقعها المتميّز– المطل على الساحل الصومالي في شرق إفريقيا وعلى طريق الهند– لجعلها قاعدة هبوط جوية أثناء حالة الطوارئ، واحتفظت فيها بالذخيرة

والوقود. ويعني ذلك أنها أرادت أن تتخذها قاعدة عسكرية جوية جديدة ليسهل التعاون بين سلاح الطيران-عدن ، وسريّة الهند الشرقية، لإحتمال ظهور بواخر حربية للعدو في المحيط الهندي.

وأدركت بريطانيا أن هذا الإجراء العسكري في «سقطرى»، من شأنه أن يحدث رد فعل لدى «إيطاليا» -التي تعهدت لها في الإتفاقية المبرمة بينهما في السادس عشر من إبريل عام ١٩٣٨ بعدم البحث عن أي نفوذ سياسي-عسكري في المنطقة العربية الواقعة جنوب وشرق «السعودية» و«اليمن». وكان هذا الإجراء سيثير تحفظها ويمنحها حرية البحث عن مراكز لها في المنطقة بما لا يتلاءم والمصالح البريطانية.

ورأت بريطانيا -بناء على ذلك- ولإحترام الحقوق والواجبات التي كانت تفرضها الإتفاقية- أن تبعث بمذكرة لإيطاليا، توضح فيها موقفها لما إتخذته من ترتيبات عسكرية في «سقطرى»، وأنها ستكون ذات طابع مؤقت في حالة الطوارئ للأغراض الدفاعية(٧٧).

ورفضت إيطاليا ذلك بحجة أن تلك الترتيبات المقترحة -على الرغم من محدوديتها- وطابعها المؤقت- ولإرتباطها بالوضع الراهن- سوف تغيّر عمليا التوازن السياسي -العسكري القائم في المنطقة لصالح بريطانيا. كما أن عنصر القوة في الجزيرة، الذي لم يكن موجوداً من قبل سيؤثر مباشرة على مراكز نفوذ إيطاليا في شرق إفريقيا. لذلك تحفظت الحكومة الإيطالية، وطلبت تأجيل القيام بهذه الترتيبات، أو وقفها، إذا ما أُستؤنف العمل بها(٧٨).

واستغرقت المدة شهراً وستة عشر يوماً، بين طلب إيطاليا وقف مشروع «سقطرى» العسكري البريطاني ، وبين إعلانها الحرب في العاشر من يونيه عام ١٩٤٠م. لهذا لم يتبيّن مدى إلتزام «بريطانيا» تجميد تلك الإجراءات.

ويتضح من تلك الفترة الزمنية القصيرة أن بريطانيا لم تجمد نشاطها العسكري في «سقطرى»، بل على العكس، عززت قوتها فيها، فبنت مطار «موراي». كما تمّ تعزيزها بقوات محمية عدن «اللّيوي)(٧٩). وعززتها لاحقاً بقوات من رجال القبائل تدربوا في «حضرموت» لمواجهة الخطر الياباني(٨٠).

واسترعت جزيرة «سقطرى» إنتباه البريطانيين أيضاً كأرض زراعية خصبة خضعت لمشروعات الضابط الزراعي «هارتلي» (HARTLEY)، وكمستوطنة لتوطين اليهود المهجّرين من «المانيا»(٨١).

وحظيت «بريم» بأهمية عسكرية فائقة لموقعها الإستراتيجي، وتمّ تعزيزها بقوات من جيش محمية عدن، بإعتبارها جزء مكمّل لأراضي «مستعمرة عدن»، وذلك لتشكل بهذه القوة سياج أمامي للدفاع.

كما إهتمت السلطات البريطانية بجزيرة «كمران». وأقامت تعزيزاتها العسكرية فيها على الرغم من أن وجودها كان يشبه نظام الوصاية. ونظراً لوضع الجزيرة للخدمة الصحيّة الدوليّة ، فلم يتم تناولها في مفاوضات السلام. كما أنها لم تتأثر بنصوص معاهدة صنعاء عام ١٩٣٤ الأنجلو-يمنية(٨٢). ونظرت السلطات البريطانية إلى الجزيرة ، أنها لا تشكل خطورة على مصالحها طالما بقيت محجراً صحيّاً، تحت إشراف دولي، وتحت رعايتها الإدارية أيضاً. ولم تكن ترغب في إثارة حفيظة «إيطاليا» في المنطقة ، إنطلاقاً من إحترامها للإتفاق المبرم بينهما عام ١٩٣٨.

إلاّ أن البحرية البريطانية قد أشارت في تقاريرها -أثناء إحتدام الصراع الدولي- إلى أنه لا توجد قيمة إستراتيجية للجزيرة سوى خليجها، الذي يقع بين «جزيرة كمران» واليابسة. وهو ميناء واسع وجيّد تميّز بالحماية، وصلاحيته في إستقبال أي نوع من السفن. فهو ميناء مناسب لأسطول بحري. وأشارت البحرية البريطانية إلى ضرورة خضوعها رسمياً للسلطة البريطانية، وإلاّ ستكون مصدراً لإزعاجها، إذا ما وقعت في يد أعدائها.

ولم تكن بريطانيا بإستطاعتها فرض سيادتها الكاملة على الجزيرة، وذلك حتى لا تثير نزاعاً إقليمياً آخر مع الإمامة الزيدية في «اليمن»، في تلك الظروف الصعبة، التي كانت بحاجة إلى تأييدها، أو بقائها على الحياد. فاكتفت بالإشراف الإداري عليها. كما احتفظت بقوة من البوليس المسلّح لحفظ الأمن. وتمّ تعزيزها أيضاً بقوات عسكرية من جيش محمية عدن ، لمواجهة الحرب الإيطالية في المنطقة (٨٣).

والجدير بالإشارة أن السلطات البريطانية سعت لدى «سلطان مسقط» للحصول على المصادقة في استخدام جزيرة «مصيرة مطاراً جوياً لسلاح الطيران الملكي البريطاني أثناء الحرب، وإلحاقها إدارياً «بمستعمرة عدن». ويعود ذلك إلى الإجراءات العسكرية التي اتخذتها بريطانيا في أعقاب دخول اليابان الحرب، وإحتياطها لمواجهة أية تحركات يابانية نحو المنطقة(٨٤).

ويلاحظ مما سبق ، أن السلطات البريطانية حققت بتلك الإجراءات العسكرية إحكام قبضتها على مستعمرة عدن ومحمياتها خلال فترة الحرب. فلم تسمح لأية ثغرة ينفذ منها أعداءها إلى المنطقة.

فقد عززت تحصينات عدن كقلعة دفاعية هامة تواجه بها الإعتداءات الخارجية البحرية منها والجوية . كما استنفرت قواتها البرّية لمواجهة أية إنزال بحري كما هيأت مجتمع المستعمرة بمختلف فئاته لمواجهة أخطار الحرب، واحتمال تعرضهم للغارات الجوية.

ورافقت هذه التعبئة السياسية تعبئة عسكرية بإنشاء الفرق العسكرية التطوعية ، وفرق الدفاع المدني للقيام بمهام عسكرية دفاعية داخلية . ونجحت -من خلال سياسة الدعاية والتحريض- في كسب الرأي العام اليمني داخل المستعمرة ومحمياتها، وتطوّع غالبية شباب المستعمرة في الفرق العسكرية، وفرق الدفاع المدني ، بعد أن فتحت باب التطوّع تحت ستار الدفاع عن حياتهم وممتلكاتهم ، والمحافظة على أمن وسلامة أراضيهم ، في الوقت الذي أندفعوا فيه للدفاع عن بقاء نفوذها في المنطقة.

إستغلت السلطات البريطانية جهل غالبية سكان المستعمرة ومحمياتها في تأليبهم ضد أعدائها من دول المحور إيطاليا، كما استفادت من سياسة البطش والتنكيل التي إتبعتها إيطاليا ضد الشعب اللّيبي، التي أثارت ليس حقد الشعب اليمني فحسب ضدها، بل وجميع الشعوب العربية. لذلك إندفع السكان بحماس إلى مراكز التطوّع ، والتعبئة العسكرية ، لأنهم كانوا على يقين بما سيعانوه من سياسة القمع والإرهاب ، إذا حققت إيطاليا إنتصارها واستولت على المنطقة.

وعلى الرغم من إستجابة اليمنيين في مستعمرة عدن للدفاع والوقوف إلى جانب صفوف القوات البريطانية ضد دول المحور، إلاّ أن السلطات البريطانية نظمت عملية التطوّع والتعبئة العسكرية للدفاع عن المستعمرة بقوانين ولوائح ، أرادت بها فرض ضوابط لحفظ النظام والأمن

الداخلي، حتى لا يُستغل الوضع ويؤدي إلى إضطرابات سياسية-عسكرية ضدها في المستعمرة، من شأنه أن يضعف نفوذها فيها.

كما سعت السلطات البريطانية إلى تأمين الأمن والإستقرار في المحميات، بعدم إثارة سكانها، وحاولت تهدئة الأوضاع الداخلية، وتسوية الخلافات القبلية بما يرضي جميع الأطراف، ويرضي مصالحها أيضاً. وتجنبت بذلك ضرب القبائل بعضها بالبعض الآخر. وحرصت عدم استخدام القوة العسكرية الجوية إلاّ في حالات قصوى. وذلك لتحافظ على إستقرار الأوضاع الداخلية والإحتفاظ بقوتها الجوية والبرّية للدفاع عن الحدود وعن أية إعتداءات خارجية، وعدم إجهادها في قضايا محلية، هذا من ناحية. والمحافظة على مواقف سكان المحميات وحكوماتهم المؤيدة لها، حتى لا تسمح بإستمالة «إيطاليا» أو غيرها من دول المحور لهم عبر الإمامة الزيدية. والمحافظة أيضاً على كسب تأييدهم المطلق، ودفعهم إلى الحماس في الدفاع عن أراضيهم دون تردد إذا حدث تسلل إيطالي إليها، من ناحية أخرى.

لقد نجحت «بريطانيا» بهذه الإجراءات، في إعداد المنطقة إعداداً عسكرياً محكماً. وسخّرت كل إمكانات المنطقة المادية والبشرية وحوّلتها لخدمة مصالحها.

وعبرت الأعمال التطوعية التي قام بها أبناء المنطقة في مجال الدفاع المدني والعسكري والإنخراط في قوة فيلق عمال عدن، عن قوى بشرية ساهمت -إلى حد ما- في ضبط الأمن الداخلي واستقراره. كذلك تقديم الخدمات العسكرية للقوات البريطانية.

٣-٤ الإجراءات المالية للدفاع العسكري

٣-٤-١ المساهمات المالية للمجهود الحربي البريطاني:

ناشد «رايلي» (Reilly) -حاكم عدن- سكان المستعمرة والمحميات تقديم ما لديهم من أموال، كلّ حسب إمكانياته. كما حثهم على جمع ما هو مقرر عليهم من صدقات ليتم تحويلها إلى المؤسسات الخيرية. وعيّن لجنة لنشر النداء. كما سعى إلى تأسيس صندوق مركزي في المستعمرة. كانت الأموال تُرسل منه إلى المؤسسات الحربية الخيرية مثل «جمعية الصليب الأحمر البريطانية»، و«جمعية إسعاف القديس يوحنا» (ST. JOHN'S AMBULANCE) و«سانت ونستن» (ST. WINSTON). وناشدت اللجنة بتقديم الصدقات كإستجابة أولية لأمين الصندوق(٨٥).

كما وجه (رايلي) خطاباً بصفته رئيس «جمعية إسعاف القديس يوحنا»، يرجو فيه سكان عدن جمع قصاصات الحديد أو غيرها من الأدوات المعدنية (التنك)، وتقديمها إلى المحامي «أ. بات» (A. PATT) ليرسلها إلى «لندن». وكانت تعتبر مساهمات مادية يتم بيعها، لكي يقدم ثمنها إلى جمعيتي «الصليب الأحمر» و«القديس يوحنا». ويعتبر نوع من المساهمة في توفير وسائل الراحة والعلاج للمرضى والجرحى ولأسرى الحرب(٨٦).

نجحت الدعاية البريطانية في التأثير على مشاعر مجتمع جنوب اليمن. وحظيت بتأييد واسع من قبل السكان. وبعث الكثير منهم -لاسيما الفئات المرتبطة مصالحها بعجلة السياسة البريطانية- برسائل التأييد المعبّرة عن تضامنهم إلى جانب الحلفاء. كما أبدوا إستجابتهم لمناشدة الحكومة، واستعدادهم تقديم الدعم المادي للمجهود الحربي والمؤسسات الخيرية.

جاءت المساهمات في عدة جهات فعلى سبيل المثال، قدم السلطان «العبدلي» مبلغ ثلاثة وثلاثين ألف روبية(٨٧)، والسلطان «القعيطي» بمبلغ عشرين ألف روبية(٨٨). والسيد أ.بس (A. BESSE)بمبلغ مائة وثلاثين ألف روبية. وقدمت الجالية اليونانية مبلغ ألف وثلاثمائة وثلاثين روبية(٨٩). كما أقرّ إجتماع المكتب التنفيذي لمستعمرة عدن مبلغ خمسة وسبعين ألف روبية(٩٠). وبلغ إجمالي المساهمات المالية حوالي مائتي وتسعة وخمسين ألف وثلاثمائة وثلاثين روبية(٩١). إضافة إلى ما كان يجمع من صدقات، ومساهمات مالية أخرى. وصرّح وزير المالية البريطاني في رسالة شكر وتقدير لشعوب المستعمرات عن هذا الموقف، وأدرجت المبالغ في إعتمادات إدارة الدفاع(٩٢).

تعرضت المنشآت الإقتصادية والعسكرية البريطانية للدمار بسبب الهجمات الالمانية على (لندن). ودُمّرت بذلك عدد من مصانع الطائرات، وغيرها من المصانع الحيوية الثقيلة. كما تأثرت قوتها البحرية بتلك الهجمات المدمرة. وعاشت في عجز مالي وخراب إقتصادي شامل . إلاّ أنها صمدت أمام العدوان الألماني وحاولت صده بكل ما بقي لديها من قوة.

نظراً لذلك، حققت إيطاليا نجاحاً عسكرياً، في بداية حربها، في منطقة جنوب البحر الأحمر، أدى إلى خسارة بريطانيا لمستعمراتها في الصومال وكينيا والسودان، كما خضعت شواطئ شرق إفريقيا في المنطقة لسيطرتها. وحاولت السيطرة على عدن تنفيذاً لمشروعها العسكري للهيمنة على الطريق البحري الممتد من البحر الأبيض المتوسط شمالاً حتى المحيط الهندي جنوباً.

واضطرت القوات البريطانية إلى الإنسحاب من بلاد الصومال، حتى لا تفقد نفوذها في عدن ومحمياتها، في الوقت الذي لا تستطيع فيه تعزيز سلاحها الجوي بطائرات مقاتلة، بسبب ما تكبدته من خسائر. كما حرصت خلال هذه الفترة إستعادة مراكز نفوذها في المستعمرات والدفاع عنها. لذلك أتبعت سياسة الإكتفاء الذاتي من خلال القيام بإجراءات ومشاريع كانت تتعلق بالدفاع والتموين. وأدت معاناتها القاسية إلى البحث عن موارد مالية كثيرة لمواجهة أعباء الحرب. وشكلت مستعمراتها رافداً مالياً هاماً لها للخروج من أزمتها، لتواجه به مسئولية الدفاع عن أراضيها.

في إطار ذلك ، رأت بريطانيا أن تُحمّل سكان عدن والمحميات جزءاً من سياستها الرامية للخروج من أزمتها المالية والعسكرية ، من خلال جمع الأموال وشراء الطائرات المقاتلة. ولقد كانت حجتها أمام السكان ، هو الدفاع عن سلامتهم ، وسلامة أراضيهم حتى تتمكن من التصدي للعدو.

إستغلت السلطات البريطانية مناصرة سكان عدن والمحميات لها، وقررت أن يقدموا لها المال «كتبرعات طوعية» . واستندت بذلك على ما لمسته منهم من إستجابة سابقة في تقديم بعضهم الدعم المالي للمجهود الحربي.

كانت المنشورات أحد أهم الإجراءات السياسية المالية ، لجمع التبرعات ، والوسيلة التي إتبعتها لتوجه من خلالها نداءاتها ومناشداتها، لحث الناس على تقديم مساهماتهم المالية لشراء طائرات مقاتلة نوع «هريكن» (HURRICAN)(٩٣). وتضمنت المناشدة أساليب مختلفة.

من أهم المنشورات ما أصدره إنجرامس باللغة العربية ، بصفته قائم مقام حاكم عدن – والقائد العام فيها– في التاسع من سبتمبر عام ١٩٤٠ دشن به المناشدة لجمع التبرعات لصندوق «مالية هريكن» (HURRICAN FUND)(٩٤). إفتتح (إنجرامس) منشورة بإستعراض مواقف

الأعيان والحكام ورؤساء القبائل المؤيدة لبريطانيا، وما قدموه لها من نقود وهدايا ثمينة لصالح المجهود الحربي. والمساعدات الفعلية، وبطرق عملية في المستعمرة، في مجال الإحتياطات ضد الغازات السامة، وأعمال البوليس والتمريض. وأشار إلى أن الجاليات المختلفة ألغت خلافاتها وإتحدت لنصرة الهدف المشترك، بعد أن تأكد لها بأن هذه الحرب، هي حرب مبادئ، وليست حرب جنسيات . كما ألغى الكثير من رجال القبائل نزاعهم جانباً لدعم بريطانيا. وسخروا مع سكان المستعمرة صلاتهم اليومية من أجل إنتصارها.

واستعرض إنجرامس تبرعات سكان عدن يوم الصليب الأحمر أثناء الحرب العالمية الأولى. كما أشار إلى رغبة السكان بالتبرع بقوله : «... **لقد طلبت منا عدة مصادر مختلفة أعلمتنا إن كل فرد يريد منا إرشاداً إلى أفضل طريقة يتمكنون بواسطتها جميعاً أن يضربوا ضربات أخرى في سبيل مبدأ الحرية... فالحكومة قد بحثت حتى الآن المداخلة في خطط التطوّع لتقديم الجهود والمساعدات حتى لا يقال أن المساعدات لم تكن تطوّعاً إختيارياً من مقدميها ولكن نظراً للرجاء المستمر وإتخاذ الرأي أثناء السنة الماضية فقد أصبح من الضروري إعطاء الإرشاد اللازم لهذا الغرض. وإجابة لهذه الطلبات وبمناسبة دخول الحرب في عامها الثاني فإننا نقترح بأن نتعاضد لجمع التبرعات لشراء طائرات مقاتلة من نوع هريكن...**»(٩٥)

كان المبلغ المقترح جمعه كحصيلة أولى حوالي «ثلاثمائة وعشرون ألف روبية». وهذا المبلغ كان يكفي لشراء بعض من الطائرات المقاتلة واقترح «إنجرامس» أن تسمى هذه الطائرات بإسم «عدن»(٩٦).

وناشد (إنجرامس) سكان حضرموت بمنشور آخر حثّهم فيه بالتبرع لصالح طائرات هريكن، وأهم ما جاء فيه: «**ربما أنكم قد تبرعتم بصفتكم عدني [عدنيين] لرأسمالية هريكن العدنية ، ..... إذا كان في إستطاعة سكان حضرموت المقيمين في أراضيهم وفي الخارج يجمعون خمسة ألف جنيه فطائرة أخرى سيطلق عليها إسم حضرموت. فهذا المبلغ يساوي نحو سبعة وستون ألف روبية، وإني محرر لكم هذا كأنه من أحد أهالي حضرمو ت إلى الآخر لأستفسر منكم إن كنتم مستعدون أن تتبرعو [تتبرعوا] بتبرع آخر زهيد لهذا الغرض. وإني متيقن إنكم مثلي تشعرون بإفتخار بالمساعدة لوضع طيارتنا الحضرمية لأجل خوض غمار المعارك الجوية ضد العدو..... فتقديم هذا الطلب ليس موجه للحضارم التي [الذين] في حضرموت فحسب بل إلى الحضارم الذين هم في سنغافورا وجاوة وإفريقيا الشرقية**»(٩٧).

ووجه «سيجر» (SEAGER) -الضابط السياسي لشؤون المحميات الغربية- منشوراً ناشد فيه جميع رؤساء وقبائل المحميات الغربية لجمع التبرعات. ولقد أظهر فيه أسلوباً آخراً في المناشدة لجمع المال بقوله : «**إننا نرسل لكم هذا يا محبنا [أصدقاءنا] مع نسخ الكتب التي أصدرها سعادة قائمقام الوالي عقب الطلبات العديدة التي قدمها إليه وجهاء عدن وكبار تجارها على مختلف جنسياتهم طالبين أن يفسح لهم ولأهالي محمية عدن المجال لإظهار إخلاصهم وولاءهم للحكومة البريطانية وبهذا يبرهنون عن معاضدتهم للأهداف النبيلة التي دخلت الحرب من أجلها أي لحماية حرية واستقلال الأمم الصغيرة الضعيفة...**»

«... ونعتقد أن رؤساء وأهالي محمية عدن متحمسون كإخوانهم في عدن وراغبون في التبرع بقدر إمكانهم لهذا المشروع وبهذا ينتهزون الفرصة ليبرهنوا عن مناصرتهم لمبدأ الحرية والديمقراطية «شعار الإسلام» فإننا ندعوكم وندعوا قبائلكم للتبرع بأي مبلغ مهما كان صغيراً وقد ورد في الحديث الشريف (ولا تخجلوا من إعطاء القليل فإن الحرمان أقل منه)...»

«... إنكم تعلمون ما فعله الطليان مع الليبيين والأحباش وتدركون ما سيفعلونه معكم إذا هم أتوا إلى هنا إنكم تريدوا أن تظلوا أحراراً فساعدوا في القتال في سبيل الحرية بشرائكم طائرة...»(٩٨).

ووجهت سلطات عدن البريطانية منشوراً من دون توقيع أيضاً إلى عامة السكان وكان تحت عنوان «رأسمالية الطائرة هريكن» وجاء فيه: «**إن أولاد عاد ظنوا أنهم أعظم من الله سبحانه وتعالى ولذلك أفناهم الله بريح صرصر عاتية. إن هتلر وموسوليني يظنان أنهما أعظم من الله ويمكن القضاء عليهما بواسطة الطائرات المقاتلة من نوع «هريكن» التي معناها بالعربية ريح صرصر. تبرعوا بسخاء لرأسمالية طائرة هريكن العدنية**»(٩٩).

إختلف أسلوب المناشدة لجمع المال من منشور لآخر. فقد تضمن منشور (إنجرامس) - الموجه لعامة السكان في المستعمرة والمحميات- مقدمة إستعرض فيها قوة بريطانيا وأهدافها النبيلة لتحقيق السلام. وذلك تمهيداً لحث السكان على تقديم المال لها، مع الإعتقاد بأنه سيُسخّر للدفاع عنهم والمحافظة على سلامتهم. كما سبق الإشارة إلى ذلك.

وكان الموقف مختلفاً بالنسبة للمنشور الموجه إلى سكان حضرموت. فقد كان إنجرامس واثقاً فيه من توفر الأموال لديهم، وقدرتهم على تقديمه مضاعفاً. ولقد اعتبر (إنجرامس) نفسه حضرمياً، وطلب التبرعات من أبناء حضرموت، حتى من أولئك الذين سبق لهم تقديمها في عدن. كما طلبها أيضاً من أبناء المهجر.

وعبّر منشور «إنجرامس» «لحضرموت» عن نظرة السلطات البريطانية إلى قوة الحضارم المالية، وقدرتهم على تقديم المال، حتى إذا تكرر ذلك. وكانت تأمل أن يحقق لها أبناء المهجر أموالاً طائلة، وذلك من خلال تأثير أهلهم في حضرموت.

وبناء على ذلك، فقد وجه «إنجرامس» هذا النداء كحضرمي يفتخر أن تكون لديهم طائرة حضرمية مقاتلة. وكان الهدف من حضرمته، التقرب إلى السكان، والتأثير عليهم، ودفعهم لتقديم مزيد من الأموال بسخاء. لذلك كان الطلب للمال مباشراً، وكأنه واجب وطني. فلم يلجأ «إنجرامس» إلى التبرير أو المقدمة، كما أتبعها في منشوره السابق. وأوحى للسكان بأنه كفرد منهم حرص على نصيحتهم في تقديم المال لمصلحة «حضرموت». واعتبر -في الوقت نفسه- أنه مهما قدموا من تبرعات فهي زهيدة، أمام أهمية الطائرة الحضرمية وتصديها للأعداء، للمحافظة على سلامة حضرموت.

واختلف ذلك مع «سيجر» الذي وجه مناشدته لسكان المحميات الغربية التي كانت فقيرة في مواردها الإقتصادية. ولم تكن تملك موارد مالية في المهجر، كما هو الحال في حضرموت.

وعلى الرغم من ذلك ، فقد إتّبع سيجر أسلوباً مؤثراً تضمّن العبارات الدينية. وانطلق بذلك من معرفته أولاً بثقافتهم الدينية ومعتقداتهم الراسخة بالإسلام. فقد أكد لهم بذلك مناصرة بريطانيا للحرية والديمقراطية، وهما من الشعارات الإسلامية التي نادى بها المسلمون من قبل.

وثانياً : معرفته بإمكانياتهم المادية الشحيحة . وكان المطلوب منهم الاّ يبخلوا بما لديهم من مال، حتى إذا كان زهيداً. ولقد عمد إلى الربط بين ما تدعو بريطانيا إليه، وبين ما نادى به الإسلام من مبادئ الحرية والعدالة الإجتماعية لإقناعهم بنزاهة عملها الذي لا يخرج عن إطار الإسلام وشعاراته. لذلك دلل نداءه للتبرعات بالحديث الشريف، للتأثير عليهم، ليشجّعهم على القيام بتقديم المال دون خجل من قلّة ما يقدمونه.

وأصدرت السلطات البريطانية منشوراً، بأسلوب بسيط كان موجه إلى العامة من السكان، ليصل إلى مفهومهم، وليلامس مشاعرهم الدينية . فقد تمّ شرح كلمة «هريكن» ليعرف العامة من الناس، ماذا تعني «طائرة هريكن»، التي يدفعون المال من أجلها . وكذلك طبيعة نظام العدو وسياسته . وكان الهدف من ذلك، كما يبدو، أن تشمل حملة التبرعات قاعدة عريضة من مجتمع المستعمرة والمحميات ، بجميع فئاته، كضمان لنجاح الحملة، والحصول على المال الوفير.

ولم تغفل السلطات البريطانية نشاط دول المحور الإعلامي ، وقدرة «إيطاليا» على إستغلال هذا المشروع (التبرعات) على تحريض سكان عدن ومحميّاتها ضدها، من خلال نشراتها الإذاعية، وجواسيسها، وأنصارها أيضاً في المنطقة. واعتبرت أن أراضي الإمامة اليمنية، أصبحت مرتعاً لمثل هؤلاء المناصرين بسبب وجود الجالية الإيطالية ونشاطهم المعادي لها في المنطقة. وكانت ترى أن نفاذ مثل تلك الدعايات المغرضة ضدها ممكنة، في ظل العلاقات الأسرية بين أبناء الشطرين ، لاسيما وأنه لا توجد حدود واضحة بينهما . وأن طرق المواصلات بين الأراضي الجنوبية والشمالية متعددة ومتفرعة ، ولا تستطيع حكومة عدن ضبطها.

وبناء على ذلك، لجأت السلطات البريطانية إلى أسلوب النعت لدول المحور وبيّنت جوانبها السيّئة في أكثر من مناسبة ، بهدف إثارة حفيظة السكان المسلمين ضدها ، وخاصة ضد إيطاليا. فقد تمّ نعتهم بالأعداء اللئام، يجب الفتك بهم، وأنهم ظالمون معتدون، يرغبون في السيطرة على العالم واستعباده، كما إتهمتهم بالكذب والنفاق(١٠٠).

وأشار حاكم عدن في مناشدته، بأنه لا يرغب في تشكيل لجنة حكومية، تشرف على جمع التبرعات، حتى لا تكون ذات صبغة رسمية. وطلب من سكان عدن بمختلف الفئات والطوائف، والدوائر والمؤسسات الحكومية والهيئات المحليّة، بأن تعمل على تشكيل لجانها بنفسها، أو تكليف شخص عنها يقوم بجمع التبرعات. كما قدم إقتراحاً للذين لا يستطيعون المساهمة ، بأن عليهم التبرع براتب يوم(١٠١).

وفي الوقت الذي أعلنت فيه السلطات البريطانية عن عدم رغبتها في الإشراف على جمع التبرعات، أصدر قائمقام السكرتير العام للحكومة «أر. بي. بلات» (R. P. PLATT) منشوراً في الثالث من سبتمبر عام ١٩٤٠، ذكر فيه توجيهات حكومة عدن ، حول تنظيم عملية التبرعات ، وفق لوائح ، على لجان التبرع إتباعها والتقيّد بها ، على النحو التالي :

– على كل لجنة أو شخص مفوض بجمع التبرعات التسجيل في «مستعمرة عدن» لدى السكرتارية،أو مكتب محمية عدن الغربية، ولدى الضابط السياسي في محمية عدن الغربية، والمستشار المقيم في «المكلا»، أو المساعد المالي في «سيؤن» أو غيرها من مراكز محمية عدن الشرقية(١٠٢).

ويصرف لهذه اللجان أو غيرها من الممثلين أوراق مأذونيتهم ، للتأكيد على أنها لجان معتمدة أو ممثلون معتمدون لدى الحكومة . ويتم تسليمهم عندئذٍ :

–إعلان باللغة الإنجليزية أو العربية أو كليهما، لوضعه خارج المقر أو المكتب. ودفاتر سندات إستلام رسمية، ذات قيمة مختلفة بالإنجليزية والعربية. وإستمارات مطبوعة لقائمة المساهمين بالعربية والإنجليزية أيضاً.

– يجب إعادة دفاتر سندات الإستلام مع النقد الذي تمّ تحصيله، وكذا السندات غير المستخدمة ، وقوائم أسماء المساهمين حتى يتم الإعلان عنها.

– لا يجب تسليم أي تبرع لأي شخص غير مصرّح له بجمع التبرعات. ويُلزم في كل الحالات طلب وصل رسمي(١٠٣).

عكس ذلك عدم مصداقية منشورات الحكومة التي تمّ بها تدشين حملة التبرعات. فقد صوّرت المنشورات وكأن مشروع التبرعات بإيعاز من سلطات عدن، وليس من قبل حكومة بريطانيا . وأبدت سلطات عدن في أحد منشوراتهاعدم رغبتها في إنشاء لجنة حكومية لإدارة المشروع، والإشراف عليه، حتى لا يأخذ جمع التبرعات طابعاً رسمياً.

لذلك، يُعتقد أن الحكومة البريطانية لعبت دوراً هاماً في ترتيب سياسة جمع التبرعات. إذ تمّ البدء بالمشروع بصدور المنشورات والإعلانات له، بعد مصادقة وزير الدولة لشؤون المستعمرات عليه(١٠٤). كما خضعت جميع اللجان التي تمّ تشكيلها من قبل السكان كلجان طوعية، لإشراف حكومة عدن، تحت رعاية قائمقام السكرتير العام للحكومة «آر. بي. بلات» (R. P. PLATT) الذي أصدر بدوره منشوراً كان بمثابة لائحة لتنظيم عملية التبرعات. وأرادت حكومة عدن بذلك أن يعتقد السكان بعدم حاجة بريطانيا إلى المال، وأن ما يقومون به من تبرعات فهي طوعية، لا تخضع لأية ضغوط عليهم من قبلها.

وكانت أهم تغطية لجمع التبرعات إدعاءاتها لهم بأنه سيتم شراء طائرات بهذه الأموال تحمل إسم «عدن» و«حضرموت»، للدفاع عن سلامتهم من أية عدوان خارجي يقوم به الأعداء.

حظيت المناشدة البريطانية لجمع الأموال باستجابة سكان مستعمرة عدن ومحمياتها . وكانت التبرعات المالية الوسيلة الوحيدة للتعبير عن دعم غالبية السكان ومناصرتهم لبريطانيا . ولعبت المؤسسات الخيرية الأجنبية في عدن دوراً فاعلاً في شرح موقف بريطانيا وحلفائها، بهدف الحصول على معدلات عالية للتبرعات.

واستغلت السلطات البريطانية جهل غالبية السكان بحقيقة بريطانيا وسياستها الإستعمارية، التي لا تقل إستغلالاً عن أعدائها من دول المحور. ورأت الفئات المثقفة في مجتمع الجنوب، أن سياسة بريطانيا أكثر مرونة، وكانت الأفضل بالنسبة لغيرها من الدول الإستعمارية. لذلك كانت

مستسلمة لبريطانيا وللواقع السياسي العسكري الذي فُرض عليها. كما أيدت بعضها الموقف البريطاني وكانت بوق دعاية لصالحه.

وازداد الإستغلال البريطاني لمجتمع جنوب اليمن عند إشتداد أزمتها في الصومال. فأعدت «مشروع هريكن» لتواجه به أعباء الحرب في منطقة البحر الأحمر. وكوسيلة لحث السكان على تقديم أموالهم بحجة الدفاع عن أمنهم وسلامتهم، في الوقت الذي كانت تدافع فيه عن أمن واستقرار نفوذها في المنطقة. ولم تعط اعتباراً للواقع الإقتصادي المتردي، لسكان المجتمع وحاجتهم للمال لمواجهة أعباء الحياة المعيشية في ظروف الحرب وانتشار المجاعة. وسعت إلى تحقيق غايتها دون إنتقاص من مكانة بريطانيا كدولة عظمى.

٣ـ٤ـ٢ مصادر مالية هريكن:

نجحت حملة التبرعات في مستعمرة عدن، وتمّ تحصيلها من مصادر مختلفة منها المؤسسات الحكومية، كالمكتب التنفيذي، أمانة الميناء والكهرباء. وكذا من قبل عمال الشركات، وموظفي البريد وتبرع مواطنو عدن، حتى نزلاء سجنها. وأخيراً من الجاليات الأجنبية ومن حصيلة النشاط الرياضي، مثل كرة القدم والملاكمة. بالإضافة إلى حصيلة اليانصيب. كما تبرعت نساء عدن بحليهن الذهبية. وخضع هذا الذهب والهدايا للمزاد تحت إشراف قاضي القضاة(١٠٥).

واستطاعت بريطانيا جمع ما قيمته ثمانمائة وواحد وأربعين ألفاً وتسعمائة وسبعة وتسعين روبية (٦٤٧٦٩ جنيهاً) لصالح هريكن عدن وحضرموت بزيادة مبلغ وقدره أربعمائة وأربعة وخمسين ألف وتسعمائة وسبعة وتسعين روبية، عن المبلغ الذي قدرته السلطات المحلية، وهو ثلاثمائة وثمانية وسبعين ألف روبية.

إضافة إلى ذلك، مبلغ وقدره ألفين وأربعمائة وخمسة وخمسين روبية (١٨٩ جنيهاً)، تمّ تقديمه كمساهمة مالية لشراء قذائف هريكن(١٠٦). ومبلغ وقدره مائتين وتسعة وخمسين ألف وثمانمائة وثلاثين روبية (١٩,٩٨٧ جنيهاً) مساهمات مالية للمجهود الحربي البريطاني.

ويقدر مجموع التبرعات المالية المرصودة للمجهود الحربي في المستعمرة والمحميات بنحو مليون ومائة وأربعة ألف ومائتين وأثنين وثمانين روبية، (٨٤,٩٤٥ جنيهاً). ويبين الجدول رقم (١) و(٢) تلك الحصيلة المالية من التبرعات.

جدول رقم١ و ٢: مصادر تمويل طائرات "هريكن عدن" و"هريكن حضرموت" في اليمن عام ١٩٤٠

مصادر تبرعات "هريكن عدن":

البند	المبلغ
إجمالي التبرعات التي تم تحصيلها كما جاء في المنشور رقم (١١):	٤٨٣٣٥٣ (١)
تبرع المجلس التنفيذي في عدن	١٠٠٠٠٠ (٢)
مساهمة أمانة الميناء	٥٠٠٠٠ (٣)
مساهمة هيئة الكهرباء	١٠٠٠٠٠ (٤)
مجموع فرعي:	**٢٥٠٠٠٠**
موظفو شركة البس	٤٦٨
موظفو شركة الحلال	٢٥٠
موظفو التبريد	٣٦٥
نزلاء سجن عدن	٢٥٢
مواطنو الشيخ عثمان	١٤١٥
مواطنو وتجار كريتر	٤٩٥٠
مجموع فرعي:	٧٧٠٠ (٥)
تبرع الجاليات:	
مناحم يعقوب	٤٠٠
أحد أفراد الجالية الهندية	٥ (٦)
الجالية اليونانية	٣٠٠٠
الجالية اليهودية	٣٠٢٥ (٧)
تبرعات معسكر برادلي	١٤٠٣ (٨)
مجموع فرعي:	**٧٨٣٣**
النشاطات الرياضية واليانصيب:	
ريع مباريات الملاكمة يناير ١٩٤١	٨٦٠ (٩)
ريع مباريات القدم ١٩٤١	٧٢٠
إيرادات اليانصيب	١١٦٤ (١٠)
مجموع فرعي:	**٢٧٤٤**
حصيلة بيع الذهب في المزاد أربع مرات:	
١- ٢٧ يوليو ١٩٤١	١٦٧٧٠ (١١)
٢- ٢٤ اغسطس ١٩٤١	١٦٠٧٠
٣- ٢١ اغسطس ١٩٤١	١١٠٧٥
٤- ٧ سبتمبر ١٩٤١	٤٥٦١ (١٢)
مجموع فرعي:	**٤٨٤٧٦**
إجمالي التبرعات الفعلية:	**٨٠٠١٠٦**
التبرعات المقدرة:	**٣٢٠٠٠٠**
الزيادة المحققة عما تم تقديره:	**٤٨٠١٠٦**

مصادر تبرعات "هريكن حضرموت":

البند	المبلغ
تبرعات المواطنين (تجار)	٢٢٩٦٧ (١)
تبرعات مواطني المكلا والشحر	٧٢٠ (٢)
مساهمة اهالي حضرموت في سنغافورة	١٧٦٢٢ (٣)
إيرادات اليانصيب	٥٨٢ (٤)
إجمالي التبرعات الفعلية	**٤١٨٩١**
التبرعات المقدرة	٦٧٠٠٠
العجز في المبالغ المقدر جمعها	٢٥١٠٩
حصيلة التبرعات في عدن وحضرموت:	
إجمالي تبرعات عدن	٨٠٠١٠٦
إجمالي تبرعات حضرموت	٤١٨٩١
إجمالي التبرعات	**٨٤١٩٩٧**
المبلغ المقدر لعدن وحضرموت	٣٨٧٠٠٠
الزيادة في مبلغ التبرعات عما تم تقديره	٤٥٤٩٩٧
المساهمات المالية:	
مساهمات مالية للمجهود الحربي	٢٥٩٨٢٠
مساهمات مالية هريكن عدن وحضرموت	٨٤١٩٩٧
مساهمات مالية لقذائف طائرات هريكن	٢٤٥٥ (٥)
مجموع المساهمات المالية:	**١١٠٤٢٨٢**

قيمة التبرعات بالجنيه الإسترليني (٨٤٩٤٥) جنيه
سعر الجنيه = ١٢ روبية.

مصادر معلومات "هريكن حضرموت":

١- I.O.L R/20/B/1942. File No. 48/3W, part III
٢- Ibid.
٣- Ibid.
٤- Ibid.
٥- Ibid. p137

مصادر معلومات "هريكن عدن":

١- I.O.L R/20/B/1944. File No. 48/3W, part III p. 137
٢- اقرت المساهمة من قبل المجلس التنفيذي لمستعمرة عدن في إجتماعه بتاريخ ١٤/٨/١٩٤٠.
٣- إقرار المجلس التنفيذي لمستعمرة عدن في إجتماعه بتاريخ ٥/١٢/١٩٤٠
٤- إقرار المجلس التنفيذي لمستعمرة عدن في إجتماعه بتاريخ ١٠/١٠/١٩٤٠
٥- I.O.L R/20/B/1942. File No. 48/3W, part III p. 93
٦- Ibid. p. 137
٧- Ibid. pp. 88-92
٨- Ibid. p. 137
٩- Ibid.
١٠- Ibid.
١١- Ibid.
١٢- Ibid.

وحصلت الحكومة البريطانية في عام ١٩٤٥على قرض مالي بقيمة ثلاثمائة ألف روبية من خزينة عدن، بدون فوائد. وكان ذلك، بعد مصادقة المكتب التنفيذي عليه(١٠٧).

وبالإشارة إلى تاريخ القرض فإنه يدل على أن بريطانيا كانت تعاني عجزاً مالياً، مما دفعها إلى محاولة الحصول على قروض وبدون فوائد من مستعمراتها، مما يتناقض مع ما ذكره رايلي (Reilly) عن محميات عدن ، التي تلقت منحة مالية عام ١٩٤٥، وقدرها خمسمائة ألف جنيه إسترليني ، بموجب قانون تطوير وإنعاش المستعمرات. كما تلقت مستعمرة عدن أيضاً منحة مالية وقدرها ثلاثمائة ألف جنيهاً إسترلينياً(١٠٨). وأعطت هذه المنحة المالية لعدن ومحمياتها صورة لحالة الرخاء الإقتصادي للمملكة البريطانية.

ويلاحظ أن «رايلي» لم يحدد الشهر الذي أُقرت فيه هذه المنحة المالية. كما أن ما ذكره رايلي كان يتناقض مع الواقع السياسي-العسكري، الذي كانت تعيشه بريطانيا، حينئذ، وإرتباط هذا الواقع بمساعي السلطات البريطانية -منذ بداية الحرب - لجمع التبرعات المالية ، سواء كان ذلك لمواجهة أعباء المجهود الحربي، أو لشراء مقاتلات هريكن لعدن وحضرموت. كما أن حاجتها للمال دفعها لجمعه ليس من التجار والأثرياء فحسب، وإنما من العامة والمعدمين، ومن نزلاء السجون أيضاً. كما دفعت بالمواطنين إلى التبرع براتب يوم لصالح هريكن عدن. وهذا ما كان يؤكد عجزها وحاجتها الشديدة للمال.

كما أن حجم المعارك التي كانت تخوضها بريطانيا في أوروبا، دفعها إلى قبول الدعم الأمريكي، المادي والعسكري. وأدى ذلك إلى تغاضيها عن نشاط الأمريكيين في المنطقة اليمنية. وأعطى ذلك صورة لحالة الضعف الإقتصادي-العسكري الذي تعانيه بريطانيا آنذاك.

نجحت السلطات البريطانية في تحقيق أهدافها المادية والمعنوية من تجميع الأموال. وحصلت على مبالغ مالية فاقت ما قدّرته لجمعها من المستعمرة ومحمياتها، على الرغم من الركود الإقتصادي الذي كانت تعاني منه المنطقة اليمنية بسبب الحرب ، وأثرها على النشاط التجاري لاسيما في حضرموت بالاضافه إلى ذلك، كان الكثير من السكان في أراضي المحميات يعاني من المجاعة - منذ ما قبل الحرب- بسبب شح الأمطار وقلة الموارد الغذائية. ولم تتورع السلطات البريطانية في ظل هذه الظروف الصعبة من جمع المال.إذ كان سكان المنطقة بحاجة ماسة لما يجمعونه من مال لتوظيفه -تحت إشراف الحكومة- للقيام بمشاريع تنموية زراعية . فقد تعمل هذه المشاريع على تغطية حاجة السكان وإنتشالهم من تلك الظروف المأساوية.

وعلى الرغم من أن السلطات البريطانية كانت تبدل جهوداً لحل مشكلة المجاعة بأكثر من وسيلة ، أهمها توفير السلع والمواد الغذائية وتوزيعها، إنشاء مطابخ لتقديم الوجبات، كما حدث في حضرموت، إلاّ أن ذلك لم يكن كافياً لإخراج المنطقة من محنة المجاعة بسهولة.

وكانت توجد مشاريع زراعية محدودة في أبين ولحج ومكيراس وغيرها من المناطق الصالحة للزراعة، لاسيما زراعة الخضروات، مثل البطاطا والبصل. إلاّ أنها لا تغطي جميع إحتياجات المستعمرة والمحميات لذلك عانت الأغلبية الساحقة من السكان الفقر والجوع والمرض.

ورأت بريطانيا في نجاح حملة التبرعات، وإستجابة السكان في تقديم الأموال لها، إنه دعماً معنوياً لها ضد دول المحور، وتأكيداً على تأييد شعوب المنطقة لها. كما إعتبرته موقفاً برهنت به لإيطاليا وغيرها من دول المحور على قوة نفوذها في المنطقة .

وكان الواقع غير ما كانت تستعرضه بريطانيا. فعلى الرغم من تقديم الأموال لها، إلاّ أن سكان عدن -وخاصة العرب اليمنيين- وكذا حكام المحميات ورعاياهم، لم يكن أمامهم غير خيار واحد، وهو الإستجابة لتقديم المال، مهما كلّفهم ذلك من عناء. وبخلاف ذلك، ربما كان يُحسب عليهم موقفاً معادياً، قد تكون نتائجه وخيمة.

الجدير بالإشارة، أن السلطات البريطانية قامت بحملة التبرعات في سبتمبر عام ١٩٤٠، بعد إنسحاب القوات البريطانية من أراضي الصومال الذي تمّ في أغسطس عام ١٩٤٠. لذلك كان حماس سكان عدن والمحميات لتقديم الأموال، من أجل تأمين سلامتهم، ورغبتهم في الدفاع عن عدن حتى لا تخضع للسيطرة الإيطالية.، وكان الحماس يتضاعف كلّما تكررت الغارات الجوية الإيطالية.

الجدير بالإشارة أن الباحثة لم تستطع التأكيد على ماتم تحصيله من أموال لصندوق مالية هريكن كحصيلة نهائية للمشروع، كما أنها لم تجد المصادر التي تشير الى مصير تلك الأموال ومدى تحقيق الغرض منها بشراء تلك المقاتلات للدفاع عن عدن وحضرموت باعتبارهما من المناطق الساحلية المعرضة لهجمات جوية وبحرية. لهذا يتطلب الموضوع المزيد من البحث عن تلك المصادر لإغنائه.

٤- عدن والحرب الإيطالية-البريطانية في جنوب البحر الأحمر

لم تعد إيطاليا نفسها وقواتها إعداداً كاملاً، مما يجعلها مؤهلة لخوض غمار حرب طويلة. وعلى الرغم من ذلك فقد أعلنت الحرب وهي مُدركة تماماً أنها ستكون عبئاً على الأخيرة(١٠٩). وهدفت إيطاليا من دخولها الحرب، إنشاء إمبراطورية كبيرة، بالسيطرة على مواقع خصومها، إذ كان الضعف العسكري لكل منهما -بالمقارنة إلى القوة العسكرية الالمانية- يبعث لديها الأمل، بتحقيق تلك الأهداف(١١٠). وكانت بريطانيا تتميّز بقدرتها العسكرية البحرية والجوّية المتفوّقة، إذا ما قورنت بالقدرة العسكرية الإيطالية(١١١). إلاّ أن القوة البريطانية كانت تتلقى ضربات ألمانية موجعة، مما شجع إيطاليا على إعلان الحرب في العاشر من يونية عام ١٩٤٠م الى جانب ألمانيا، وشن هجماتها على المستعمرات البريطانية في جنوب البحر الأحمر. فتحولت المنطقة الى مسرح للعمليات العسكرية البريطانية - الإيطالية.

إستنفرت بريطانيا جميع قواتها في مستعمرة عدن، للدفاع عن بلاد الصومال، وإعدادها لإحتمال أية هجمات على عدن(١١٢). وبعث وزير المستعمرات البريطاني ببرقية إلى حاكم عدن بتاريخ الرابع عشر من يونية عام ١٩٤٠ بعد أربعة أيام فقط من إعلان إيطاليا الحرب، يحثه فيها على تدعيم مركزه العسكري، وأن يحث بدوره سكان عدن ومحمياتها على تحمل مصاعب الحرب، ودفع حماسهم للوقوف إلى جانب الحلفاء ضد الفاشية.

وقامت سلطات عدن -بناء على قانون حالة الطوارئ، بتحرك سياسي ضد الجالية والقنصلية الإيطالية. فتمت السيطرة على القنصلية ومصادرة أرشيفها. كما أغلقت شركة الملح الإيطالية (المملاح الطلياني) وأعتقل رئيسها وموظفوها وتوقف جميع عمالها -من العرب اليمنيين- عن العمل(١١٣).

كانت إيطاليا تدرك أهمية عدن فسعت إلى التخطيط سياسياً وعسكرياً لبسط نفوذها عليها. وحاولت جاهدة أن تدفع بالإمام لإتخاذ خطوات إيجابية لصالح «دول المحور»، لتجعل من اليمن منفذاً للقضاء على النفوذ البريطاني في عدن ومحمياتها، مستعينة بجاليتها الإيطالية لدى الإمامة. لتجعلها ركيزتها السياسية العسكرية لتحقيق تلك الأهداف(١١٤). إلاّ أن تمسك الإمام بالحياد حال دون تحقيق تلك الأطماع، على الرغم من موقف وليّ العهد «أحمد»، الذي كان يميل إلى جانب الإيطاليين. إذ تمسك الإمام بسياسة الحياد ضد تطلعاته في إعلان الحرب على البريطانيين لتحرير جنوب اليمن.

توقعت سلطات عدن هجوماً إيطاليا على «مستعمرة عدن»، لضرب قاعدتها العسكرية. فأحكمت تحصيناتها وإستنفرت قواتها، وتهيأت عسكرياًومدنياً لإحتمال غارات جوية إيطالية.

وسعت إيطاليا إلى القضاء على النفوذ العسكري البريطاني في عدن ومحمياتها، وفرض السيطرة عليها، لأنه سيؤدي إلى إستكمال خطتها العسكرية في التحكم بمدخل البحر الأحمر الجنوبي، وبسط هيمنتها على أهم المراكز العسكرية في المنطقة. فأصبحت عدن هدفاً إستراتيجياً لغاراتها الجوية.

حققت إيطاليا في بداية الحرب إنتصاراً على القوات البريطانية في منطقة البحر الأحمر، وأجبرتها على الإنسحاب من الأراضي الصومالية. واعتبر البريطانيون ذلك الإنسحاب ليس بداعي ضعف، وإنما لتخطيط عسكري، وإعادة توازنهم في المنطقة، بهدف التصدي للإيطاليين(١١٥).

وأصبحت عدن لقربها من بلاد الصومال- ملجأ لكثير من اللاجئين، من الصومال الفرنسي والبريطاني. فقد بلّغ مفتش البوليس في جزيرة «بريم» عن إحتمال وصول جنود فرنسيين هاربين من «جيبوتي» إلى «بريم»(١١٦). كما هرب حوالي أربعمائة وواحد وسبعين شخصاً من الصومال البريطاني إلى «عدن»، نتيجة للقصف الإيطالي. سكن هؤلاء اللاجئون -في بداية الأمر- بدار الأمير(١١٧)- ثم سمحت لهم سلطات عدن البريطانية الإلتحاق بأصدقائهم في «عدن»، بعد أن تأكدت من هويتهم. وصرفت لهم «هيئة الإستيطان العدنية» ترخيصاً خاصاً لكل شخص منهم، كان يوضح فيه خضوعهم للترحيل من قبل حكومة عدن في أي وقت، أو البقاء في أي مكان معيّن من المستعمرة أو المحميات(١١٨). وقد إستخدم «هاملتون» هؤلاء الصوماليين في تكوين فرقة عسكرية للدفاع عن الصومال البريطاني، وفي شؤون الجاسوسية ضد إيطاليا(١١٩). وأدى هذا النزوح إلى تفاقم الأزمة الإقتصادية في عدن، كما شكل عبءً إقتصادياً على مجتمع عدن الذي كان يعاني من آثار هذه الأزمة الإقتصادية.

٤-١ الغارات الجوية وأهمية عدن الدفاعية :

قامت إيطاليا بإستطلاع جوي أولي على عدن في الثالث من سبتمبر عام ١٩٤٠. وتبع هذا الإستطلاع غارات جوية شنتها إيطاليا على عدن منذ اليوم الرابع من ذات الشهر. وأدى ذلك إلى إنزعاج السكان، وإصابتهم بحالة من الهلع والخوف(١٢٠). رغم أنهم كانوا يستبعدون قيام غارات جوية تشنها إيطاليا عليهم. وكانوا مطمئنين إلى أن يدها لن تطالهم. وكان سبب ذلك إعتقادهم بعدم قدرة إيطاليا العسكرية، لما كانت تعانيه من إضطرابات داخلية. ولعدم إمتلاكها الوقود الكافي لخوض معاركها مع بريطانيا(١٢١).

إستهدفت الغارات الجوية الإيطالية جميع المراكز العسكرية الحيوية، وأهم المنشآت الإقتصادية، في معظم أحياء «مستعمرة عدن»، وكان حي التواهي أكثر الأحياء تعرضاً لأخطر الغارات الجوية الإيطالية. إذ كان مركزاً رئيسياً لأهم القيادات العسكرية الجوية والبحرية والبرية(١٢٢). وشمل منطقة «طرشان» وهي منطقة عسكرية ، كانت مخزناً للذخيرة. وموقعاً لهيئة البرق واللاسلكي، والرادار، وكشافة إضاءة ضد الطيران . وهيئة الإذاعة البريطانية في عدن، وفيها خزانات النفط في منطقة «حُجيف». وكذا مقر أمانة الميناء، وأشهر البيوت والمؤسسات التجارية(١٢٣).

وسببت الغارات مقتل أحد الضباط السياسيين، يدعى الكولونيل «بيتشر»، أثناءقدومه من خورمكسرإلى مركز قيادة سلاح الجو. وقُتل إثنان من المواطنين. كما تعرض أحد المخابئ – الخاص بالمواطنين– بالقرب من مركز القيادة الجوية– للقصف وقتل كل من فيه. وسببت هذه الغارات جرحى وإصابات مختلفة بين المواطنين. كما تركت آثارها بعاهات مستديمة لهم ، بالإضافة إلى الأضرار المادية في المباني والمؤسسات. إلاّ أن هذه الأضرار كانت طفيفة بالنسبة لأهمية هذا الحيّ عسكرياً، ولما تعرض له من غارات عديدة وخطرة(١٢٤).

وكانت الغارات على حي المعلا بالقرب من مبنى الماسونية(١٢٥). أما في حي كريتر فقد كانت في منطقة الخساف. وكان ذلك يرجع إلى الدخان الذي كان يتصاعد من هذين الموقعين بتأثير حرائق القمامة، التي ظنهما الإيطاليون مراكز صناعية. وتعرضت الشيخ عثمان للغارات الإيطالية أيضاً. وكانت بالقرب من «بستان الكمسري»، أرادت بها تدمير محطة تنقية المياه والآبار الإرتوازية.

كانت الأضرار الناجمة عن هذه الغارات بسيطة، مقارنة بعدد الغارات الجوية الإيطالية، التي كانت تشن يومياً، وبمعدل غارتين في اليوم، وأحياناً أكثر. ولم تحدث الغارات أية أضرار على بقية أحياء مستعمرة عدن.

وذكر «السيد حسن أحمد حسن» رائد أول (Major) في قوات محمية عدن، بهذا الصدد فقال: «**كنا نتأكد من بدء الغارة عند سماع صفير الإنذار، أو مشاهدة الأنوار الكاشفة، لإكتشاف موقع الطائرات وتوجيه المدافع المضادة لضربها. فقد إنتشرت المدفعيات المضادة الخاضعة لقوات محمية عدن (الليوي) في أكثر من مركز عسكري على الجبال. وتميزت هذه القوات باليقظة والقدرة على ملاحقة طيران العدو بالمدفعية لإصابته أو إضطراره للفرار. إلا أن تحليق الطائرات المغيرة على مستوى عال جداً كان يسبب كثير من المتاعب للمضادات الجوية إذ يصعب تحديد إصابتها وإسقاطها، فتضطر مقاتلات سلاح الجو البريطاني، التي تنطلق من مطار خورمكسر أو بير فضل لملاحقتها قبل تحقيق أهدافها**»(١٢٦).

ورأت القيادة الجوية توجيه إنذارها إلى جميع قياداتها العسكرية، لتنبيه المواطنين إلى خطورة قنابل الإيطاليين المحرقة ، وإتباع وسائل الدفاع اللازمة. وقُسمت «عدن» إلى أربع مناطق . كان يوجد في كل منطقة فريق تدمير، يتمتع بكفاءة عالية(١٢٧).

سببت الغارات الجوية الإيطالية الخوف والهلع في أوساط سكان عدن . واضطر بعضهم إلى هجر منازلهم. وكان أكثر النازحين هم سكان حي «التواهي»، الذين إنتقلوا إلى حي «كرتير» الذي إكتظ بالسكان(١٢٨). إلا أن ذلك لم يمنع بعض الأسر العدنية في كل من كرتير والمعلا والتواهي من النزوح إلى حيّ الشيخ عثمان، ومنه إلى لحج وتعز وغيرها من قرى شمال اليمن.

ولم تسمح سلطات عدن بمغادرة العمال الذين إرتبطت أعمالهم بمعسكرات قواتها، وبمصالحها الإقتصادية. وكان أهم هؤلاء، عمال الفحم. فمنعت أربعين عاملاً منهم من مغادرة منطقة «حجيف» بالتواهي إلى شمال اليمن(١٢٩). ووزعت صورهم في نقاط التفتيش حتى لا يتسللوا إلى خارج حدود المستعمرة(١٣٠). تكشف تلك الإجراءات أهمية هؤلاء العمال في تحقيق المصالح البريطانية دون الإلتفات إلى حقوق اليمنيين وحرياتهم.

وهيأت السلطات البريطانية ملاجئ لحماية المواطنين من الغارات الجوية، إلاّ أنها لم تكن في المستوى الذي يؤمن خوفهم للتخلي عن فكرة النزوح. وأكد على ذلك الحاج عبده حسين الأدهل، رغم وجود نفقين في «جبل حديد» يوصلان إلى حي «كرتير». وأُستخدما كطريق آخر، إلى جانب طريق العقبة. كما أُستخدما أيضاً كملجأ حصين من الغارات الجوية.

لم تحقق إيطاليا أهدافها العسكرية. وكانت خسارتها كبيرة في الغارات، إذ خسرت في عدن ثلاث طائرات وغواصة، وأسر عدد من قواتها. فقد سقطت طائرة في «ساحل أبين»، وطائرة في «بير جابر»، وأخرى في منطقة «العماد»، حيث قام أحد مواطني المنطقة بإنقاذ ملاحي طائرة الإيطاليين عند سقوطها، كمساعدة منه لضباط سلاح الجو الملكي(١٣١). واقتادت سلطات عدن غواصة إيطالية سليمة إلى ميناء عدن مع ملاحيها وجنودها، بعد توقفها بسبب نقص في الوقود. وتمّ حجز أربعة عشر جندياً إيطالياً من طاقم «SS الفليهو» في جزيرة كمران(١٣٢). وكان بعض الأسرى يرحّلون إلى الهند(١٣٣). وربما يعود ذلك، إلى أهمية الأسرى، ومحاولة إبعادهم إلى مناطق بعيدة وآمنة، لضغوط سياسية أو لمساومة عسكرية.

لم تقتصر الغارات على عدن بل تعرضت لها كل من «جزيرة كمران» و«بريم». وتأثر السكان اليمنيون، إذ لم يكتف الطيارون الإيطاليون برمي القنابل، بل عمدوا إلى التحليق بالطائرة وبمستوى منخفض لإطلاق الرصاص عليهم، بهدف إثارة الرعب والهلع بين النساء والأطفال. وأدى ذلك إلى هجرة حوالي سبعمائة من النساء والأطفال، ومائتين من الرجال إلى اليمن(١٣٤).

وكان لهذا العمل العسكري الإيطالي أثراً بالغاً على مشاعر السكان في مستعمرة عدن ومحمياتها. وتناولته الصحف والمجلات المحلية في كل من «عدن» و«حضرموت». ولقد عكست المقالات صورة الإستياء، وحالة السخط، في مجتمع عدن والمحميات(١٣٥).

لم تحقق جميع الغارات العسكرية الإيطالية أهدافها. والأضرار التي سببتها كانت طفيفة، ولم تكن بمستوى حالة القلق والخوف التي عاشها مجتمع مستعمرة عدن. ومن الملاحظ أن الغارات إستبعدت الأحياء الشعبية، والمناطق ذات الكثافة السكّانية، مثل كرتير والشيخ عثمان، بإستثناء غارة أو غارتين لكل منهما أستهدفت منشآت إقتصادية. كما وُصفت الغارات بأنها عشوائية، كانت تشن في معظمها على الجبال. وربما كانت تهدف بذلك إلى تدمير المدفعيات المضادة للطائرات التي كانت في الجبال المحيطة بعدن، ولم تصبها لأنها كانت تسقط قذائفها في البحر.

لهذا أظهرت الغارات الجوية الإيطالية وفشلها في تحقيق أهداف عسكرية إستراتيجية في عدن، ضعفاً في قوة إيطاليا العسكرية. لذلك كانت الدعاية البريطانية تفوق واقع إيطاليا العسكري. ويُعتقد أن بريطانيا أرادت بذلك، تحقيق هدفين:

الأول : عسكري، يعني بتأليب الرأي العام اليمني ضد إيطاليا ، وتحقيق النجاح في إلتفاف اليمنيين حولها والإنخراط في صفوف المتطوعين، للإستعانة بهم كقوة دفاعية مساعدة تساهم في التصدي للإيطاليين وإحراز النصر دون إنتظار تعزيزات من الحكومة البريطانية.

وثانياً : سياسي، كان الغرض منه بث الخوف والرعب في وسط مجتمع جنوب اليمن، ودفعه إلى تقديم المساهمات المالية، التي دعت إليها السلطات البريطانية، لشراء المقاتلات بحجة حمايتهم والدفاع عن أمنهم وسلامتهم .

وعكست هزيمة ايطاليا صورة واضحة عن ضعف قدرتها القتالية في منطقة البحر الاحمر، وتفوق القوة البريطانية على الرغم من توافر دوافع عديدة لهزيمتها.

٥ - الإجراءات العسكرية لمواجهة الخطر الياباني :

إزدادت خسائر بريطانيا بدخول اليابان الحرب في أوائل ديسمبر عام ١٩٤١. ولم تستطع قواتها الصمود أمام القوة اليابانية. ومنيت بخسائر فادحة أفقدتها قوتها البحرية وأهم مراكزها العسكرية في شرق وجنوب شرق آسيا. وإنتاب بريطانيا القلق على مصير ما بقي لها من مراكز عسكرية في كل من الشرق الأقصى والشرق الأوسط. وكانت «الهند» و«عدن» في مقدمة تلك المراكز. وأصبح خط مواصلاتها البحري من عدن وحضرموت إلى الهند وجنوب شرق آسيا في خطر، لإحتمال وصول الغواصات اليابانية إلى بحر العرب وخليج عدن(١٣٦).

بناء على ذلك، قامت سلطات عدن بإجراءات سياسية وعسكرية لمواجهة أي عدوان ياباني في المنطقة. فقد راعت -على الصعيد السياسي- مدى تأثير نبأ دخول اليابان الحرب على سكان عدن ومحمياتها، لما سيحدثه من خوف وقلق في نفوسهم . لذلك أصدر حاكم عدن البريطاني «جون هاتهورن هول» (John Heathorn Hall) إعلاناً خاصاً في الثامن من ديسمبر عام ١٩٤١. وهو اليوم التالي للإعتداء الياباني على ميناء «بيرل هاربر» الأمريكي. وتضمن الإعلان تنبيه الحاكم للسكان عن طبيعة العدوان الياباني، جاء فيه: « **أن العمل الخياني لليابانيين، الذي أسفر الآن عن توسيع الحرب إلى بلدان بريئة وشعوب مسالمة سيواجه بالعقوبة المستحقة. إلى شعب عدن الذين أصبحوا تحت وطأة الحرب أقول لهم أن إندلاع العدوان الجديد، وعلى بُعد ثلاثة آلاف ميل(١٣٧)، لا يعطينا سبباً للشك ، ولا مناسبة للخوف. ومن الطبيعي أن حكومة جلالة الملك قد إتخذت جميع الخطوات لمواجهة هذا الوضع. ومن المحتمل أن يكون هناك توقف مؤقت في خدمات البواخر. إلا أنني أؤكد لسكان عدن أنه ستتخذ كل الخطوات الممكنة لضمان المحافظة على التموينات الضرورية، ولا داعي لإرتفاع الأسعار، كما يجب الإطمئنان إلى أن الخطر الياباني سيعالج بكل تأكيد كما تمت معالجة الخطر الإيطالي من قبل**».(١٣٨)

نبهت قيادة عدن البريطانية إلى الأهمية الحيوية للقواعد الموجودة في خليج عدن. وأن العدو الياباني إذا تمكن من هذه القواعد، فإن ذلك سيؤدي إلى خنق جيش الحلفاء في الشرق الأوسط. كما أشارت إلى أهمية إعادة النظر في حالة الدفاع عن عدن ومطاراتها، وإعدادها كاملاً وبشكل

جيد. وكانت التكهنات العسكرية البريطانية تشير إلى أن الإعتداء على عدن ومحمياتها سيأتي من البحر. وكان المقصود بذلك أن البريطانيين توقعوا ظهور البواخر اليابانية في المحيط الهندي، بالقرب من سواحل بحر العرب(١٣٩).

قامت السلطات البريطانية باجراء تعزيزات عسكرية لقواعدها في الجزر اليمنية الواقعة في باب المندب وخليج عدن وسقطرى. كما إتخذت من جزيرة مصيرة العمانية مركزاً عسكرياً، فأقامت فيها مطاراً جوياً. وعززت قوتها في جزيرة سقطرى عام ١٩٤٢ بفيلق من أفراد القبائل في محمية عدن الشرقية، نقلوا بعد تدريبهم إلى الجزيرة. أما بقية الجزر في باب المندب وخليج عدن، فقد تم تعزيزها بقوات من محمية عدن (الليوي). وتم تشكيل قوة عسكرية في كل من عدن وحضرموت في نفس العام، لمواجهة الخطر الياباني على المنطقة، عُرفت هذه القوة في عدن (بوحدات حرس عدن الأهلي)، وفي حضرموت (المكلا)، (بالحرس الأهلي) فقط. وكانت هذه القوة من المتطوعين ومن مختلف فئات المجتمع(١٤٠). وأصبحت عدن والسواحل الجنوبية من المحميات على أهبة الإستعداد لمواجهة أية هجمات يابانية مرتقبة.

وأشاد (إنجرامس) بدور حضرموت قائلاً: «**إنه لمن المناسب أن أتحدث بإعجاب لما قدمته حضرموت أثناء الحرب. إنها دولة فقيرة، إلا أنها عملت كل ما تستطيع للمساعدة. فقد تبرعت دولة القعيطي بمبلغ عشرين ألف روبية، في الوقت الذي كان إيرادها حوالي ثمانين ألف روبية. كما تبرع أهالي حضرموت في الداخل والخارج -في سنغافورا- لصالح شراء طائرة هريكن، وللمطعم المتنقل في المناطق التي تعرضت لغارات جوية في إنجلترا. كما تم إنشاء شركة لتمهيد الطرقات. ووفرت حراسة للمطارات المحلية التابعة لسلاح الجو الملكي، وكذا للمراكز الساحلية. وساهمت حكومة المكلا بإنشاء معسكرات لجنود سلاح الجو الملكي، بمبالغ زهيدة. وعملت على تنظيم مخازنها. حتى نساء المكلا قدمن المساعدة لعمل أربطة الإسعافات للصليب الأحمر في مصر منذ بداية عام ١٩٤٢. وعلى الرغم من قلة المساعدات إلا أنها أعطت صورة عن مدى تجاوب معظم سكان حضرموت في الأيام السوداء لعام ١٩٤٠**»(١٤١).

وكانت مستعمرة عدن ومحمياتها أحد المراكز الإستراتيجية التي خضعت لسياسة تنسيق الجهود الأنجلو-أمريكي. فسمحت بريطانيا بتأجير جزء من مطار بير فضل العسكري للقيادة الأمريكية(١٤٢). كما سمحت بفتح مقر مؤقت للقنصلية الأمريكية في الشيخ عثمان، كملجأ للأمريكيين المقيمين في عدن(١٤٣). وسمحت أيضاً للقيادة الأمريكية بأخذ جزيرة مصيرة، كقاعدة عسكرية لها في منطقة جنوب الجزيرة العربية، بالإضافة إلى قواعد لها في منطقة الخليج العربي(١٤٤).

ويتبين من الإجراءات السياسية والعسكرية التي قامت بها السلطات البريطانية لمواجهة الخطر الياباني، أنها كسبت ثقة سكان البلاد، حتى لا يساورهم الشك بضعفها، إذا ما هوجمت الموانئ اليمنية المطلة على ساحل بحر العرب. ولقد إستشهد حاكم عدن بإنتصارات بريطانيا على الإيطاليين في منطقة البحر الأحمر، كدعوة صريحة للوقوف إلى جانبها، لتحقيق إنتصار مماثل على اليابانيين.

٦- إحياء سياسة التقدم والإنتفاضات القبلية في المحميات ١٩٤٠-١٩٤٥

أمنت السلطات البريطانية مواقعها السياسية والعسكرية في المنطقة الداخلية من المحميات، خلال الفترة ١٩٤٠-١٩٤٥. ورأت في إحياء سياسة التقدم ضرورة، كانت تتطلبها طبيعة المستجدات السياسية والعسكرية في المنطقة.

وأولت السلطات البريطانية إهتماماً بالمحميات الغربية وأرادت أن تخضعها لإتفاقيات الإستشارة، كما فعلت في المحميات الشرقية. هدفت السلطات البريطانية بهذه السياسة إلى القضاء على جميع القبائل المعارضة(١٤٥) لها في الداخل ، حتى لا يستميلها «الإمام» بالمال مما يخلق بؤرة ثورة ضدها في المنطقة كما أن إنشاء مراكز عسكرية -كحاميات بريطانية- في جميع أراضي المحميات لاسيما المناطق الحدودية منها، التي على خط التماس مع أراضي الإمامة، تمنع أي تسلل ، لأية قوات يمنية، من شأنه أن يؤدي إلى تأجيج الصراع الأنجلو-يمني، في ظل تلك الظروف الحرجة.

ولهذا قامت السلطات البريطانية بفرض عقد إتفاقيات الإستشارة بالقوة، في معظم أراضي المحميات الغربية، خلال الفترة ١٩٤٠-١٩٤٥، على الرغم من رفض بعض القبائل، وبعض الأمراء والسلاطين لها. ولقد إعتبرتها المعارضة اليمنية سياسةإخضاع وإذلال، لا تتلاءم مع طبيعتهم القبلية . غير أن بطش الضباط السياسيين ومنهم «سيجر»، «ديفي» و«شبرد» (Sheppard). بالتعاون مع سلاح الجو الملكي، كان كفيلاً بإخضاع القبائل المعارضة ، وإذعانها لسياسة فرض إتفاقيات الإستشارة.

ففي إمارة بيحان أرادت السلطات البريطانية ، وفي ظل الصراع القبلي أن تقف إلى جانب حلفائها، الذين كانوا يتجاوبون مع سياستها ضد خصومهم من القبائل الأخرى . بهدف خلق ركيزة محلية، تستند عليها، فوقفت إلى جانب حليفها «شريف بيحان»(١٤٦)، وحاولت تثبيت سلطته، على حساب «قبائل مصعبين»، وغيرهم من القبائل الأخرى الرافضة لسياسة الإستشارة.

واستطاعت السلطات البريطانية -خلال الفترة ١٩٤٠-١٩٤٤- تعزيز قواتها العسكرية، التي بلغت حوالي خمسين جندياً من حرس الحكومة، تمّ نقلهم من عدن ، لأخذ مراكز إستراتيجية لهم في «بيحان». كما استعانت بسلاح الجو الملكي، لقصف قرى أهالي «حريب» عام ١٩٤٢ . فلجأوا إلى الجبال بعد حرق مزارعهم ، وقتل مواشيهم، وهدم بيوتهم. كما تعرضت «قبيلة بالحارث» لنفس المصير عام ١٩٤٣ . وأدى القصف إلى قتل جمالهم وهدم بيوتهم أيضاً(١٤٧). وحققت السلطات البريطانية بهذه العمليات العسكرية غايتها، وتمكنت الوصول مع «شريف بيحان» إلى عقد إتفاقية الإستشارة عام ١٩٤٤(١٤٨).

ونصبت السلطات البريطانية «السيد ناصر بن علي الحاج» زعيماً وحاكماً في وادي مرخه عام ١٩٤٢(١٤٩). مستهدفة الموافقة على توقيع إتفاقية الإستشارة. وعارضت قبائل الوادي هذا الإجراء، وكان أشهرها قبائل النسيين. ولقد اجبرت تلك القبائل «السيد ناصر» على رفض التوقيع أو القبول بتلك السياسة. وردت السلطات البريطانية، باستخدام طيران سلاح الجو الملكي الذي قام بقصف منطقة الوادي لإخماد ثورة القبائل فيها . ومع ذلك فقد فشلت في فرض سياسة الإستشارة بالقوة. وظل «وادي مرخه» غير خاضع لتلك السياسة(١٥٠).

أما عن سلطنة العوذلي ، فقد تمكنت السلطات البريطانية من عقد إتفاقية الإستشارة مع سلطانها العوذلي عام ١٩٤٤. واستطاعت بذلك تأمين حدودها -المتاخمة لمدينة «البيضاء» التابعة للإمامة الزيدية-بحامية عسكرية، للحد من أي نشاط معادي لها في السلطنة.

وفي إمارة الضالع ، ذات الأهمية الإستراتيجية كخط دفاعي لمستعمرة عدن، فقد حاولت فرض سياسة الإستشارة للوقوف بها ضد نشاط «الأمير أحمد» المعادي لها في «تعز»، الذي حاول تبني القبائل المعارضة للسياسة البريطانية وتأليبها ضد سلطات عدن البريطانية. غير أن أمير الضالع «حيدرة بن نصر» رفض المصادقة على توقيع إتفاقية الإستشارة، كما رفض قبول مستشار بريطاني في الضالع، معتبراً ذلك تدخلاً في شؤونه السياسية الداخلية.

وكان رد فعل البريطانيين في عدن ، الضغط عليه، ودفعه لتقديم إستقالته من منصبه كنائب لوالده الأمير «نصر بن شائف». ولفقت له التهم . وادّعت أنه أصبح غير مرغوب به لدى مواطنيه الذين تقدموا بشكوى ضده. وأعادت والده الأمير «نصر» لتولي شؤون الإمارة بدلاً عنه. وأجبرته على توقيع تلك الإتفاقية عام ١٩٤٤.

أما عن السلطنة الفضلية فقد رفض السلطان الفضلي «صالح بن عبدالله» التوقيع على إتفاقية الإستشارة عام ١٩٤٢. وقامت السلطات البريطانية بمهاجمة مقره في عاصمة السلطنة «شقرة» لإجباره على قبول مستشار في سلطنته. وتطور الموقف إلى قصف المدينة بسلاح الجو الملكي ، وبسلاح البحرية الملكية أيضاً، بمساندة القوات البريطانية البرية، حتى تمكنت من إعتقال السلطان ونفيه إلى شرق إفريقيا(١٥١).

وتمّ تعيين السلطان «عبدالله بن عثمان» الذي إنصاع لرغبة البريطانيين بالتوقيع على إتفاقية الإستشارة عام ١٩٤٤. وتمّ تعزيز القوات العسكرية في كل من «شقرة» و«الدرجاج»، وبلغت عام ١٩٤٥ حوالي ثلاثمائة وخمسين جندياً ، لتأمين السلطنة من أية إنتفاضات.وتمكنت السلطات البريطانية بهذه الإجراءات من فرض سياستها . وأخذت من «شقرة» و«الدرجاج» مراكز عسكرية لقواتها. كما أصبح المستشار البريطاني في شقرة هو صاحب السلطة المطلقة(١٥٢).

أدركت السلطات البريطانية أهمية ولاية دثينة لأراضيها المتميّزة بالخصوبة. واستطاعت مواجهة المعارضين، وانتزعت بالقوة توقيعاً على إتفاقية الإستشارة في يونيو عام ١٩٤٤. وتمّ بذلك إختراق المنطقة الخصبة في الطرف الشرقي منها بعدد من السيارات العسكرية، بهدف فرض سياستها بالقوة، وأخذ مراكز عسكرية لها. ولأهمية المنطقة الإقتصادية ، فقد عززت من قواتها في يناير ١٩٤٥ بقوة هندية وبحامية من الحرس الحكومي بلغ عددها حوالي خمسين جندياً(١٥٣).

وفي سلطنة العوالق السفلى تمكنت السلطات البريطانية فرض نظام الإستشارة بها عام ١٩٤٥، بعد قصف جوّي نال «قبائل باكازم» و«باعزب» و«آل منصور»(١٥٤).

وقضت السلطات البريطانية على كثير من الإنتفاضات القبلية الأخرى من أجل إحلال الأمن والإستقرار في المنطقة وبقاء مصالحها السياسية والإقتصادية بها. فقد قمعت إنتفاضة «قبائل ردفان» عام ١٩٤٢ بعد معركة دامية عُرفت «بمعركة الحمراء». تمكنت بعدها من أخذ منطقة «حالين» وجعلها مركزاً عسكرياً لقواتها(١٥٥).

كما تصدت السلطات البريطانية لسلطان يافع السفلى «عيدروس بن محسن» عام ١٩٤٥، عندما أبلغها بإنتهاء مدة الإتفاقية المبرمة بينهما، التي نصت على إستغلال أراضيه لمشروع القطن، والتي تمّ توقيعها عام ١٩٤١. ولتعارض ذلك مع مصالحها في بقاء هذا المشروع، سعت إلى تأليب أبناء عمومته -بقتل أحدهم- لإثارتهم عليه، لتحصل بذلك على حجة ضده بهدف تجميد نفوذه، ومنعه من مزاولة نشاطه السياسي. ولم تكتف بذلك بل هاجمته بقواتها، واضطرته إلى مغادرة المنطقة الساحلية واللجوء إلى الجبال(١٥٦).

رفض سلطان لحج «عبدالكريم فضل» سياسة الإستشارة منذ بداية توقيعها عام ١٩٣٧ وأعترض قبول مستشار سياسي في سلطنته.إلاّ أنه عدّل موقفه هذا عام ١٩٤٢ بتأييده لهذه السياسة، نظراً للتطورات التي طرأت عليها والموجهة أساساً نحو التنمية الإقتصادية-الزراعية في المحمية الغربية. ولا يعني ذلك أنه وقع على بنود المعاهدة، وإنما قبل بالتغييرات الجديدة المرتبطة بالسياسة التنموية، وظل رافضاً لسياسة التدخل في شئون حكمه. لذلك شرع في تطوير السلطنة في مختلف المجالات الإدارية والإقتصادية والإجتماعية-الثقافية أيضاً. وعمل على تدريب الإداريين الخاصين به حتى لا يترك فرصة عمل للضباط السياسيين في بلاده.

وظلت السلطات البريطانية تنتهج سياسة منح الأفضلية في التعامل والتقدير للسلطان ولم تفرض عليه قبول الإستشارة بالتوقيع على المعاهدة كما حدث مع غيره، إلا أنها تدخلت في شئونه العسكرية وعملت على تنظيم قوات لحج المدرّبة وزودتها بالأسلحة الجديدة على نفقة السلطان. وذلك من أجل إستخدامها في تنفيذ سياسة التدخل المباشر بالقضاء على المعارضة وتثبيت سلطة حلفائها من سلاطين وأمراء ومشايخ المحمية، ولتنفيذ السياسة التنموية ونجاح مشروع تطوير الزراعة في المحمية على وجه الخصوص(١٥٧).

أرادت السلطات البريطانية فرض هيمنتها العسكرية على معظم أراضي المحميات الغربية، لتأمين العمل على تنفيذ تلك السياسة، في ظل ظروف أمنية مشدّدة. لذلك أولت إهتماماً كبيراً بقوات الحرس الحكومي، لأهميتها كقوة بريّة مساعدة في تحقيق سياسة التقدم، والمحافظة بها على نظام الإستشارة. وعملت على زيادة هذه القوة وتطويرها. وعيّنت لها جهازاً إدارياً جديداً. تألف من قائد بريطاني، ونائبٍ له، وكذا نائب عربي، كما عيّنت لها ضابطاً إدارياً وأخرمالياً. وتوزعت هذه القوات في جميع مناطق المحميات الغربية، التي خضعت لنظام الإستشارة، والتي شهدت إنتفاضات في معظم مناطقها. مما جعل أمر وجود قوة من الحرس الحكومي فيها ضرورياً لدعم الضابط السياسي المستشار، ومساعدته في حفظ الأمن فيها.

وشهدت المحميات الشرقية إنتفاضات أيضاً -خلال فترة الحرب ١٩٤٠-١٩٤٥ ضد السلطات البريطانية وحلفائها من حكام محليين. وكانت إنتفاضة «عبيد صالح بن عبدات» في حضرموت (الوادي)، أشهر هذه الإنتفاضات، وأكثرها قوة وحدّة. فقد إستغل (بن عبدات) إندلاع الحرب العالمية الثانية، وأعلن ثورته ضد السلطان الكثيري عام ١٩٤٠، فكان ذلك سبباً في عرقلة قيام الدولة الكثيرية الموحدة. وناصب (بن عبدات) السلطات البريطانية العداء لأنها عارضت رغبته في الإستقلال عن السلطنة الكثيرية.

وضع (بن عبدات) آماله في نجاح ثورته، وتحقيق أطماعه في السلطة على إنتصار دول المحور. وحاول كسب تأييد واسع من قبل القبائل. فأيده بعضها وألتزم البعض الآخر بالحياد.

وكانت «قبيلة الحموم» أهم القبائل المساندة له، لأنها كانت معارضة للسلطان القعيطي وللسلطات البريطانية التي عانت كثيراً من هذه القبيلة. فقد ذكرت التقارير البريطانية في هذا السياق، أنها كانت سبباً في عرقلة توزيع مواد الإغاثة من المجاعة على السكان. كما شكلت عائقاً في تقديم الخدمات العسكرية والإقتصادية للحامية البريطانية وحلفائها في المنطقة.

واستطاع (بن عبدات) أن ينال تأييد ودعم الأمير «علي بن صلاح بن محمد القعيطي» واتفقا عام ١٩٤٠ على الدفاع المشترك، وصد كل عدوان يقع على أي طرف منهما(١٥٨). وعزز بذلك قواته، كما شدد من تحصيناته، بعد سيطرته على واحد وعشرين حصن، كانوا موزعين حول مدينة الغرفة المحاطة بسور قوي(١٥٩). ووزع المال والسلاح على القبائل الحليفة لضمان بقاء مواقفهم إلى جانبه(١٦٠).

كان رفض السلطات البريطانية تحقيق طموح (بن عبدات) في الإستقلال، يرجع أولاً إلى أنها أعتبرته معارضاً لمصالح حليفها الكثيري. وثانياً سيشجع غيره بالقيام بتمردات مشابهة مما يؤدي إلى مزيد من الصراع والتفكك في المنطقة. وثالثاً أنه سيعطيه الشعور المتزايد بالأهمية فيدفعه ذلك إلى تحدي سلطنتي حضرموت (القعيطية والكثيرية)(١٦١). لذلك سعت السلطات البريطانية للقضاء على قواته وإنهاء حركته.

لم تتمكن قوات المكلا بقيادة (إنجرامس) -في بداية عام ١٩٤٠- من مواجهة قوات (بن عبدات) مما دفع سلاح الجو الملكي للتدخل، ليمنعها من تحقيق النصر على قوات كل من الكثيري والقعيطي، كقوى متحالفة مع القوات البريطانية. وحققت السلطات البريطانية نجاحاً جزئياً بعد قصف مدينة الغرفة بالقنابل. وأضطر (بن عبدات) إلى الإستسلام، والمصادقة على ما أملته السلطات البريطانية عليه من شروط منها:

أولاً : دفع غرامة قدرها ثلاثة وثلاثين ألف روبية يدفع منها ستة آلاف ، ودفع الباقي خلال ستة أشهر.

وثانياً : أن يقدم أربعين ألف طلقة كتعويض عن الذخيرة.

وثالثاً : مغادرته حضرموت إلى عدن على أن يتم ذلك خلال ثلاثة أشهر.

ورابعاً : تقديم سند ضمان بخمسين ألف روبية على عقاره في «سنغافورا»، من أجل أن يسحب منه، لتغطية تعهده بالحفاظ على السلام.

ووافق (بن عبدات) على هذه الشروط من حيث المبدأ، ولكنه لم يلتزم بجميعها. فقد دفع الغرامة على دفعات ، إلا أنه بقي في الغرفة(١٦٢). وقام بنشاطات سياسية وعسكرية ، عبرت عن إستمرار رفضه الخضوع للسلطات البريطانية، وإصراره على موقفه العدائي للسلطات المحلية (الكثيرية والقعيطية)(١٦٣).

وكانت أهم النشاطات المعادية للسلطات البريطانية في المنطقة ، إغلاق (بن عبدات) الطريق الرئيسي إلى «الغرفة» في يونيو عام ١٩٤٢ والوقوف في طريق المستشار البريطاني المقيم (إنجرامس)، ومنعه المرور بالمنطقة في سبتمبر عام ١٩٤٤، ومهاجمة فصيلتين من جيش المكلا النظامي، الذي كان يحتل قرية بالقرب من «الغرفة». ثم إطلاق النار على السكرتير العام للمخابرات ، في نوفمبر عام ١٩٤٤، في منطقة الوادي، وذلك عند زيارته لها بهدف تقييم الوضع حينئذ(١٦٤).

ورفض (بن عبدات) جهود (إنجرامس) ومحاولاته في التفاوض معه بشأن الإستسلام، والرضوخ لما تقره السلطات البريطانية . وظلّ متمسكاً بموقفه، ومطالباً إيّاها الإعتراف بإستقلاله . وسخر من جميع الإنذارات التي كانت موجهة إليه، ولم يمتثل لها. وأصبح بذلك -من وجهة نظر البريطانيين- متمرداً وخطراً يهدد الأمن والسلام. وكان بقاءه -في رأيهم- كقوة مؤثرة على القبائل المحيطة به، من شأنه أن يعيق تنفيذ مشاريعها المرتبطة بسياسة التقدم ، وتهيئة المناخ الأمني الملائم لمشاريع التنمية الإقتصادية-الزراعية، التي كانت تنشدها السلطات البريطانية في تلك الفترة(١٦٥).

وأعدت السلطات البريطانية لمعركة حاسمة، للقضاء على قوة (بن عبدات). وجهزت قواتها الجوية والبرية أيضاً. وضمت البرية قوات من جيش محمية عدن، وقوات السلطنة الكثيرية والقعيطية أيضاً. كما أعدت المدافع والسيارات المصفّحة ، تحت قيادة الضباط البريطانيين. وقامت بحجز مبلغ مالي وقدره ثلاثة وأربعين ألف ريال خاص بـ(بن عبدات)، حتى لا ينفقه على القبائل، لكسب تأييدها(١٦٦).

ورافق هذا الإعداد العسكري، نشاطاً سياسياً، ضد «بن عبدات» للنيل من سمعته وإنسانيته. وكان ذلك بترويج الإشاعات عنه ، بعرقلته تقديم الإغاثة لمناطق المجاعة. وادعت بأن عدم إكتراثه أدى إلى وفاة الكثير من الذين كانت السلطات البريطانية قادرة على إنقاذهم، وتقديم المؤن اللازمة إليهم . وأرادت بتلك الشائعات تحريض القبائل المتحالفة معه، وشق عصا الطاعة عليه. ونجحت السلطات البريطانية إلى حدٍّ ما في تحقيق تلك الأهداف ، بانسحاب حوالي ثمانية وثلاثين رجل من «الحموم». ولقد أعطت هذه الإجراءات العسكرية والسياسية -التي أعدتها السلطات البريطانية حينئذ- صورة واضحة عن أهمية ثورة «بن عبدات»، وضرورة القضاء عليه بتحقيق نصر حاسم ونهائي(١٦٧).

فرضت السلطات البريطانية -بهذه القوة- حصاراً محكماً على مدينة الغرفة. وبدأت عملية الهجوم ، في اليوم السادس من مارس عام ١٩٤٥. واضطر «بن عبدات» للإستسلام في السابع من مارس، حتى لا يعرض رجاله وسكان المدينة للإبادة، بواسطة سلاح الطيران الملكي. وكان ذلك طبيعياً ومنطقياً، لعدم تكافؤ القوتين ، لاسيما مع ضخامة تلك القوة العسكرية-البرية ، التي فاق تجهيزها لأية معركة عادية(١٦٨).

وقال حمزة لقمان في هذا السيّاق: «**لم يكن قد بقي مع إبن عبدات سوى عدد قليل من المقاتلين الذين أنهكهم القتال المستمر أربع سنوات طويلة. وأدرك «إبن عبدات» أن الإستمرار سوف يتحول إلى عملية إنتحارية له ولرجاله ولسكان المدينة الذين أرهقهم الحصار. وحين وقفت المصفحات أمام قيادة «إبن عبدات» وطلب منه الضباط الإنجليز الإستسلام ظهر عند الباب بكامل سلاحه شامخ الأنف مرفوع الرأس فمد الضباط أيديهم لمصافحته معترفين ببطولته وشجاعته وثباته . فصافحهم وهو يقول : [نحن لم نسلم إلاّ لحماية السكان من قوتكم الكبيرة وبعد أن وقف أصحابنا منا موقفاً سلبياً]**».

وحملته مصفحة بريطانية مع إبنه أحمد إلى مطار «القطن» حيث نقلته طائرة عسكرية إلى عدن في السابع من مارس عام ١٩٤٥(١٦٩).

كانت ثورة «بن عبدات» تحدياً قوياً ضد السلطات البريطانية. وهو يدرك قوتها وهيمنتها السياسية والإدارية على شئون السلطنتين وعلى الرغم من أنه أراد تحقيق الإستقلال، والتفرّد بالسلطة بهزيمة بريطانيا في الحرب، إلا أنه يُعتبر لدى البعض أنه من الزعماء الوطنيين الذين ناصبوا الإستعمار البريطاني العداء في وقت مبكر للإستقلال. بينما يعتبره البعض الآخر أنه طامع للسلطة ولعله لو وجد مساندة بريطانيا له لما رفض ذلك. واعتبرها «الحبشي» أنها ميلاد لحركة وطنية فقال: «**كانت ثورة الأمير الكثيري المسلحة بن عبدات ضد السلطات المحلية والبريطانية أثناء الحرب العالمية الثانية إعلاناً عن ولادة أول حركة وطنية في حضرموت. إلا أنه على الرغم من كونه قد نجح في إثارة قسم من القبائل عام ١٩٤٥م فقد أخذت حركته منذ البدء شكل تيار معزول ومحدود النطاق. فقد كان للتكوين العشائري للمجتمع ولتخلف السكان أثرهما في خنق آثار هذه الحركة وعدم شمول تأثيرها باقي أنحاء البلاد يضاف إلى ذلك عدم وجود وسائل مواصلات وإتصال في ذلك الحين من شأنها أن تشجع إنتشار الشعور الوطني بدلاً من العزلة والتقوقع والتجزئة لذلك لم يحتاج الإنجليز في مثل هذه الشروط إلى بذل عناء في سبيل خنق هذه الإندفاعة الوطنية**». وترى الباحثة أن ثورة بن عبدات على الرغم من أنها عبرت عن مصالح خاصة إلا أنها كانت القوة العسكرية الوحيدة، والمنظمة التي تصدت للبريطانيين. فقد أكد نجاحه في البداية إلى قوة نفوذه بين القبائل المعارضة لبريطانيا وإمكانياته المادية، وكذا نجاح خططه العسكرية. أما أسباب فشله وإستسلامه فكان يعود إلى حجم القوة العسكرية البريطانية –الجوية والبرية– غير المتكافئة مع قوته من ناحية. وإلى الجهل وعدم نضوج الوعي السياسي في أوساط الغالبية من أبناء المجتمع الحضرمي، فلم يؤد ذلك إلى إلتفافهم حول الثورة ومناصرتها من ناحية أخرى.

أسهمت عدة عوامل في تحقيق سياسة الحكم غير المباشر والعمل على نجاحها. وكانت أهمها، عدم وجود سلطة مركزية، قادرة على تحقيق الأمن والنظام، وتنظيم جيش عسكري قوي للدفاع عن المنطقة، والتصدي لأية أطماع خارجية. فقد كانت حالة التجزئة السياسية والصراعات لفرض السيادة القبلية سبباً في حالة الفوضى وعدم الإستقرار السياسي، وضعف السلطات المحلية عن ضبط الأمن، واحتواء الصراعات، وعكست هذه الوضعية السياسية نفسها على الواقع الإقتصادي، فأهملت الزراعة وضعف النشاط التجاري. وعجزت هذه الكيانات المتناحرة عن تحقيق وحدتها وإستقرار أمنها، لإنعاش إقتصادها وتطوره كما لم تؤمن لسكانها حياة مستقرة، ولم تحمهم من الجوع والمرض والخوف والإضطهاد(١٧٠).

وأصبح هذا الوضع مرتعاً خصباً لبريطانيا، التي عمقت سياسة التجزئة باستمرار الصراعات القبلية، وخلق كيانات سياسية جديدة مستقلة. وذلك لتنفيذ مخططها في بقاء هيمنتها على المحميات. ولم تكتف بذلك، بل عملت على تعميق الصراع بين السلطات المحلية في المحميات ونظام الحكم في شمال اليمن. وكان هدف السلطات البريطانية خلق عزلة سياسية بين الطرفين، وتحويل القبائل إلى قوات حماية ودرع واقي لها ضد أطماع «الإمام». وبناء على ذلك، ظلت العلاقات الانجلو-يمنية متوترة، على الرغم مما كان يكتنفها من الود والتعاون خلال هذه الفترة.

٧- العلاقات الأنجلو-إمامية في ظل الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥

٧-١ إقتراح الإمامة بتحصين اليمن (باب المندب) بقوة عسكرية مشتركة:

أدرك الإمام أن الحرب بين معسكري الصراع الدولي باتت وشيكة . وأن خطرها سيَعُم المنطقة اليمنية ، بسبب أهمية «باب المندب»، وعلى الرغم من علاقته الواسعة مع «إيطاليا»، وعدائه «لبريطانيا» إلاّ أنه لمس بشاعة حكم الإيطاليين الفاشي، في «ليبيا»، و«أرتيريا» و«الصومال» و«الحبشة». ورأى الإمام عقد إتفاقية عسكرية تنص على وضع قوة مشتركة، والقيام بتحصينات للسواحل اليمنية والمراكز الإستراتيجية، على اعتبار أن الطرفين كانا يتقاسمان النفوذ في اليمن ، ومن مصلحتهما الدفاع عن أراضيهما.

أرسل الإمام مندوبه «القاضي حسين علي الحلالي» -كبير عمال الحجرية-(١٧١) إلى حكومة عدن، في الثامن من مارس عام ١٩٣٩، ليشرح رغبة الإمام في إقامة تعاون صادق بينهما.

ووضّح «الحلالي» في مباحثاته مع «رايلي» (Reilly)، أن الإمام كان يخشى غزو القوات الإيطالية الفاشية للمناطق الساحلية الجنوبية من بلاده، وسيطرتها على مضيق باب المندب، وأن اليمن عاجزة عن إجراء التحصينات اللاّزمة لصد أي هجوم على بلاده، ويرغب في وضع قوة يمنية-بريطانية مشتركة وتجهيزها بالمعدات الحربية الضرورية للدفاع، التي لا تملكها اليمن(١٧٢). كان طلب الإمام واضحاً وصريحاً. فقد فضل البريطانيين على الإيطاليين في إقامة التعاون العسكري.

أقدم الإمام على هذه الخطوة، دون دراسة نتائجها وأبعادها السياسية. ودون إستشارة الدول العربية الشقيقة كمصر والسعودية والعراق. وكان يأمل بذلك، تحقيق المساعدة العسكرية المرجوّة ، وفق إتفاقية تتعهد وتلتزم بريطانيا بموجبها التخلي عن المنطقة عند إستلامها إشعاراً بذلك من الإمام(١٧٣).

ولم تكن سلطات عدن تتوقع عرضاً يمنياً كهذا، في ظل العداء القائم بين الطرفين، واعتقدت أن هذا العرض ربما كان جس نبض بريطانيا حول مدى رغبتها في إحتلال مضيق «باب المندب»، في تلك الظروف الخطيرة . وربما كان أيضاً لعرض تقدم به الإيطاليون لدى الإمام ، بمساعدتهم في تحصين منطقة المضيق ، خوفاً من احتلال البريطانيين لها، مما جعله يسرع في طلب المساعدة البريطانية .

وإعتقد «نجيب سعيد»: «**أن الإمام ربما بلغه إنذاراً غير مباشر لهجوم إيطالي على المضيق، والمناطق الساحلية من بلاده. أو لتسلمه إشعاراً من قبل الدول العربية، بضرورة تحصين المنطقة لأهميتها كممر مائي خطير على دول منطقة البحر الأحمر العربية**»(١٧٤).

على أي حال فإن موقف الإمام ربما يعود إلى ما كانت تصله من أنباء عن إستعدادات إيطالية لغزو عسكري لليمن ، بعد أخذها «ميناء عصب» وجعله مركزاً عسكرياً لتخزين ما كان يلزم لذلك الغزو. كما أن الإمام سبق له أن سمح لإيطاليا إستخدام بعض الجزر اليمنية كمستودع فحم لها، مقابل أسلحة وذخائر، كانت تصله بسفن إيطالية وألمانية عبر «ميناء الحديدة» في يناير وفبراير عام ١٩٣٩ . وأدرك الإمام أن الهدف من تقديم الأسلحة تمويهاً لتدفق أسلحة أخرى مختلفة إلى الجزر اليمنية، لبناء قواعد عسكرية-بحرية لكل من إيطاليا وألمانيا(١٧٥).

بعث حاكم عدن عدة تقارير لحكومته، تضمنت طلب «الإمام» في المساعدة العسكرية، على الرغم من أنه كان غير متحمس لهذا الطلب الغريب والمفاجئ. وكان يرى أن المصادقة البريطانية على طلب الإمام، سيثير ردّة فعل الشعوب والحكومات العربية وأنهم سيرجعون ذلك إلى خضوع «الإمام» لضغط من قبل بريطانيا، تنفيذاً لأطماعها في المنطقة، وليس إلى رغبة الإمام في الحماية.

وإستناداً إلى تلك التقارير، إعتذرت الحكومة البريطانية للإمام في الرابع والعشرين من مايو عام ١٩٣٩، بعدم تلبية رغبته تجنباً لما سيثيره من سخط عربي على كل من الدولة اليمنية والبريطانية . وشكر حاكم عدن «الإمام» على ثقته ببريطانيا، ناصحاً إياه طلب المساعدة من الدول العربية والإسلامية، كالعراق، وتركيا، لتحصين مضيق باب المندب، محاولاً بذلك المحافظة على علاقة الود والتعاون بين بريطانيا واليمن(١٧٦).

شرع «الإمام» القيام بتحصينات المنطقة في العام نفسه، بعد رفض بريطانيا عرضه . فوضع حامية عسكرية صغيرة من القوات اليمنية في منطقة «الشيخ سعيد»، التي تحتل الشاطئ الشرقي لمضيق باب المندب. وعبرت هذه الحامية عن عجز اليمن ، وإفتقارها إلى العتاد العسكري المتطور لصد أية هجمات. وظلت هذه القوة محافظة على مركزها العسكري في «الشيخ سعيد» حتى عام ١٩٤٤(١٧٧).

واندلعت الحرب ومازالت العلاقة الأنجلو-إمامية متوترة، والمفاوضات قائمة حول إحتلال البريطانيين لشبوة والعبر»، من ناحية ، ولرفضهم عرض الإمامة في تحصين اليمن بقوة مشتركة من ناحية أخرى. ودلل ذلك على إنعدام الثقة بين الطرفين ، في الوقت الذي حافظ كلٌ منهما على إتباع الأساليب الدبلوماسية من أجل بقاء علاقات الود المشوبة بالحذر.

ولم يكن «الإمام» في مركز القوة، ما يساعده على أخذ قرار صريح ومحدد، سواء كان ذلك مع الحلفاء أو ضدهم. وكانت «سياسة الحياد»، أسلوباً ملائماً أمام اليمن لإتباعه، من أجل المحافظة على توازنها السياسي. ففي الوقت الذي فتح فيه الإمام بلاده للإيطاليين والألمان واليابانيين، قام بموقف مماثل مع البريطانيين . وكان ذلك، من حيث تدفق البعثات الطبية لهذه الدول، أو العلاقات التجارية التي كانت قائمة بينها وبين الإمام.

وبعث «الإمام» إلى ملك بريطانيا «جورج السادس» برسالة في الثاني من أكتوبر عام ١٩٣٩، معبّراً فيها عن نواياه الحسنة تجاه بريطانيا، ومؤيداً لها فيما كانت تدّعيه من إعادة نشر الأمان والسلام، وإزدهار المجتمع البشري في العالم. وأراد الإمام بهذه الرسالة الإفصاح عن موقف الحياد الذي اتخذه في الحرب . وكان ذلك، يعود إلى خوفه من تعرضه لضغط إقتصادي بريطاني، وأراد بذلك أن يضمن المحافظة على حرية الشحن من عدن، وعلى تجارة الجملة(١٧٨).

وجاء رد «الملك» في الثلاثين من الشهر نفسه، مبرراً فيه دوافع وأسباب بريطانيا لإشتراكها في الحرب، بهدف تحسين موقف بريطانيا ولكسب تأييد وعطف اليمنيين، لأية مواقف معادية لها من قبل المحور(١٧٩).

دفع الصراع الإيطالي-البريطاني في منطقة البحر الأحمر بالسلطات البريطانية إلى دراسة خطة عسكرية لمواجهة «إيطاليا»، إذا فكرت في إحتلال اليمن. وربطت بريطانيا ذلك بسياسة الإمام الداخلية والخارجية، وما سيترتب عليها من نتائج، والموقف الذي ستتخذه إزاء تلك السياسة.

كانت بريطانيا تدرك موقف «الإمام» غير المنحاز، مقاومته لأي تدخل أجنبي في بلاده. وكان لا يحتاج إلى تشجيع لمقاومة الإيطاليين. إلاّ أن بريطانيا كانت تنظر إلى موقف قواته العسكرية التي تميّزت بالضعف وسوء التنظيم. فلقد حظي الإمام بتأييد ودعم في المناطق المرتفعة التي كانت تقطنها الزيدية. على عكس ذلك في المنطقة الساحلية-الشافعية ، حيث سكانها كانوا يكنوا العداء للإمامة . وكان من المحتمل في نظر بريطانيا -أن يواجه الإيطاليون مقاومة ضعيفة، وربما التسليم دون مقاومة ، إذا ما قدموا إلى الشواطئ اليمنية . ورأت السلطات البريطانية أن ردّها سيكون حاسماً إذا ناشد الإمام مساعدتها.

ورأت السلطات البريطانية أن القيام بإثارة الإنتفاضات ضد «الإمامة» في المنطقة الشرقية لن تكسب البريطانيين إلا عداء «الإمام» واليمنيين بشكل عام، وسيمكن الإيطاليين من إحتلال المنطقة اليمنية غرباً وشرقاً. كمَا استبعدت في خطتها العسكرية المبادرة إلى إحتلال السواحل اليمنية، لأن «الإمام» لن يدفع بجيشه ضدها في الجنوب اليمني، إلاّ إذا قامت بعمل كهذا.

ورأت السلطات البريطانية أيضاً في استمرار النزاع الحدودي بينها وبين «الإمام»، ربما دفع به إلى القيام بخطوات عسكرية أكثر إيجابية ، كالزحف على أراضي المحميات ، أو الدفع بهجوم قبلي مدبّر. فيضطرها الرد عليه بهجوم جوي فوري وفعّال على مراكز قوته في كل من تعز وصنعاء ليكون ذلك ذا أثر عميق ورادع لمنع أية توغلات حدودية.

وكانت ترى أن جهودها العسكرية ستكون موزعة بين هجمات داخلية تقوم بها قوات «الإمامة»، وأخرى تقوم بها إيطاليا على مدنها الساحلية في «مستعمرة عدن». ولن تكون الظروف لصالحها -حينئذ- لاسيما وأن التسليح القبلي غير المنظم يصبح عملاً غير مجدٍ، ولا يعتمد عليه في مثل تلك الظروف(١٨٠).

ولهذا إرتأت السلطات البريطانية الإستمرار في تحقيق الصداقة مع «الإمامة» تجنباً لأية مواقف عدائية معها، من شأنها أن تدفع بها إلى خوض معارك حدودية داخلية، لن يستفد منها إلاّ أعداءها، لذلك، قررت بريطانيا أن تقف إلى جانب «الإمام»، إذا ما تعرضت اليمن لغزو إيطالي. ورأت أن مساعدتها العسكرية ستقتصر على قواتها البحرية والجويّة، دون حاجة إلى تجنيد القبائل، لأنه غير فعّال ، ومثير للمتاعب.

وفي هذا الصدد، حاولت السلطات البريطانية المحافظة على إستقرار أمن الحدود. كما عملت على توثيق عُرى الصداقة مع حكومة الإمامة عبر «بعثة بيتري»، التي حاولت القيام بنشاط ومثابرة تقديم الخدمات الطبيّة، بهدف تحقيق الإحتكاك اليومي بالمواطنين ، والقيام بالدعاية لصالح بريطانيا والحلفاء (١٨١). بالاضافة إلى البعثات السياسية التي ارادت بريطانيا بها ان تمد حبال المودة والتعاون مع الامام.

٧-٢ الموقف اليمني في الصراع الأنجلو-إيطالي جنوب البحر الأحمر ١٩٤٠-١٩٤١

فشلت إيطاليا في تحقيق وضع سياسي متميّز في اليمن، يرجع إلى سياسة الإمام ورهبته من الأجانب، من ناحية ، وإلى الإتفاقية الأنجلو-إيطالية من ناحية أخرى.

كان إعلان «الإمام» للحياد في الحرب ، مخالفاً لما قطعه من عهد لإيطاليا، عند تجديده للمعاهدة المبرمة بينهما. إلاّ أن «الإمام» كان متعاطفاً خلال معظم فترة الحرب، مع دول المحور، على الرغم من سياسة الحياد التي إتبعها. وكان يسعى بذلك تحقيق حلمه في جلاء البريطانيين عن «عدن» وضمها لسلطته ، إذا ما حققت دول المحور النصر على الحلفاء(١٨٢) . واستند الإمام في تطلعاته هذه على وعود «إيطاليا» له ، كمحاولة منها لإستمالته من أجل الوقوف إلى جانب دول المحور.

كانت إنتصارات إيطاليا في منطقة البحر الأحمر في بداية عملياتها العسكرية، لها صداها في اليمن. فقد دفعت بالبعثات الدبلوماسية والطبيّة لكل من إيطاليا والمانيا وجالياتهما، وعملائهما في اليمن ، إلى تصعيد نشاطهم الدعائي لصالح دول المحور. وقدم معظم الإيطاليين إلى «اليمن» تحت ستار البعثات الطبيّة في كل من«صنعاء» و«تعز» و«الحديدة». وحاولوا القيام بأعمال تجسسية تخريبية ضد البريطانيين في جنوب اليمن. ومن أهمها الدعاية ضد بريطانيا. وكان هؤلاء على صلاتٍ لاسلكية مع القنصلية الإيطالية في كل من «أرتيريا» و«أثيوبيا»(١٨٣).

كما صعّدت دول المحور من حملاتها الدعائية المعادية للبريطانيين ، بعد تعزيز العلاقات اليابانية–اليمنية في مطلع عام ١٩٤١(١٨٤). بثّ هؤلاء نشراتهم الدعائية ضد الحلفاء، من خلال الإذاعة التي سمح الإمام ببثّها في اليمن، لنشر أخبار المحور.وكان الهدف من ذلك كسب تأييد واسع في المنطقة اليمنية والبلاد العربية المجاورة لصالح دول المحور(١٨٥).

كان الأمير «أحمد» وليّاً للعهد، وحاكماً على مدينة «تعز». ومارس خلال فترة الحرب سياسة عدائية ضد سلطات عدن. وكان أشد عداوة لبريطانيا من أبيه «الإمام يحيى»، وأكثر تهوراً. في الوقت الذي بدا فيه «الإمام» أكثر مرونة، وتعقلاً، في ظل الصراع الدولي ، وأمام خصمين لكل منهما أطماع واسعة في اليمن.

كان موقف الأمير أحمد معادياً لبريطانيا، حتى في ظل حياد اليمن أثناء الحرب. وذلك لاعتقاده أن لها مواقف معادية ضد «الإمامة»، سعت من خلالها لإضعافها عسكرياً. فقد وقفت إلى جانب السعودية في حرب عام ١٩٣٤. وساندت «الدباغ» في حركته المعادية «للإمام»، وسمحت له البقاء في الأراضي الجنوبية، لبث الدعاية ضده(١٨٦). ثم ألّبت رجال القبائل الجنوبية ضد الإمامة، واتخذتهم وسيلة في تحقيق السيطرة على منطقتي «شبوة» و«العبر» عام ١٩٣٨. كما رفضت رغبة الإمام في تحصين مضيق باب المندب بقوة مشتركة . ورفضت طلبه في شراء أسلحة.

وكان يرى أن أهداف بريطانيا السياسية ومخططاتها العسكرية، ترمي إلى بقاء قوة الإمام عاجزة أمام قوتها، غير قادرة على تحقيق هدفها في الزحف نحو الأراضي الجنوبية(١٨٧).

لذلك، حاول «الأمير أحمد» الإحتفاظ بصداقة إيطاليا، وكسب ودها لإيمانه بقوتها وقدرتها على إحتلال اليمن. وثانياً : لأنها تعهدت له بدعمه ومساعدته عسكرياً لتحقيق أطماعه، في تولية الإمامة، والزحف لإحتلال عدن ومحميتها، مقابل مساندته لها ضد بريطانيا وتحقيق هزيمتها في المنطقة. وثالثاً : لأنه كان يرى الإيطاليين أصدقاءه المخلصين الذين قدموا له العتاد العسكري والأسلحة، لتحصين منطقة «باب المندب»، والسواحل اليمنية ، في الوقت الذي رفضت فيه بريطانيا ذلك.(١٨٨).

مارس الأمير أحمد نشاطاً سياسياً وعسكرياً معادياً لسلطات عدن البريطانية . فقد كان يعد قواته لمواجهة يمنية-بريطانية، إذا حصل على مصادقة والده على ذلك، أو إذا حدث إشتباك عسكري بين القوتين اليمنية والبريطانية على خط الحدود. وكان واثقاً بنفسه، وبمقدرته على هزيمة البريطانيين برّاً(١٨٩).

لم يتمكن «الأمير أحمد» من تنفيذ مشاريعه العسكرية، والقيام بمبادرة المواجهة العسكرية مع القوات البريطانية ، على الرغم من عدائه الشديد لها، ويرجع ذلك إلى خضوعه لرغبة «الإمام» في الإلتزام «بسياسة الحياد»، التي كانت -في نظر الامام - الضمان الوحيد للمحافظة على المصالح السياسية والإقتصادية اليمنية أمام أية متغيرات دوليّة.

وكان (الأمير أحمد) يدرك أن «اليمن» إرتبطت بحكومة عدن البريطانية، بمصالح إقتصادية ، من خلال إستمرار نشاط الإستيراد والتصدير. فكان «ميناء عدن» يوفر لها السلع المستوردة ، التي كانت تحتاجها «اليمن»، مقابل تصديرها الحبوب إلى «عدن». وكان التجار اليمنيون بحاجة لمثل هذا النشاط، لأنهم كانوا يستفيدون من تسويق الحبوب، إذ ليس بإمكانهم خزنة بكميات كبيرة، كما لم تكن توجد طريقة لتصديره إلى الموانئ الأرتيرية، بسبب الحصار البريطاني عليها.

وكانت «سياسة الحياد» السبيل الوحيد الذي يعبر بها «الإمام» إلى بر الأمان ، والمحافظة بها على توازنه السياسي في المنطقة ، في ظل الأطماع الأجنبية في اليمن. فقد حقق «الإمام» بها مناخاً آمناً -نسبياً- كان يسوده الود والصداقة المشوبة بالحذر بين الطرفين. كما أمنت بريطانيا بها التعرض لأية هجمات إيطالية ، أو إعتداءات أخرى على حدود منطقة نفوذها الداخلية، بإستثناء تلك الحشود والمناوشات، التي كان يقوم بها رجال المعارضة «لأمير الضالع» تشجيعاً من ولي العهد(١٩٠) .ولقد جعلت «الإمامة» من هذه العلاقة وسيلة أمن وحماية لها، من أية أطماع إيطالية لاحتلال اليمن.

وبناء على ذلك فقد حاول «الأمير أحمد» توظيف علاقته بإيطاليا لخدمة أهدافه، وإن تظاهر لها بالمحبة والصداقة. إلاّ أنه في الواقع كان يتخذها وسيلة للدفاع عن اليمن ضد أي توسع بريطاني(١٩١). وقدّم «الأمير أحمد» المساعدة لرعايا إيطاليا وغيرها من دول المحور. وعمل على إرسال الجواسيس إلى عدن ومحمياتها، وكانت تسلم إلى الطبيب الإيطالي في «تعز». وشجع رجاله على كتابة القصائد والمواضيع التي كانت تشوّه صورة بريطانيا، لتبثّها من الإذاعة الإيطالية في اليمن. أو لترسل إلى ألمانيا وإيطاليا عبر ميناءي «عصب» و«مصوّع»(١٩٢).

وكان «الأمير أحمد» يساند المعارضة اليمنية في المحميات، وجعل مراكزهم في كل من «تعز» و«قعطبة»، وعلى حدود أخرى بين الشطرين . وأراد بذلك تأجيج الصراعات والمنازعات ، لخلق نشاط عسكري معادي للبريطانيين في المنطقة(١٩٣).

إقتضت مصالح كل من «بريطانيا» و«الإمامة» المحافظة على علاقاتهما، وضبط مواقفهما، على الرغم من تلك السياسة التي أتبعها «الأمير أحمد»، وما نتج عنها من نزاعات وصدامات، كانت تحدث بين حين وآخر على الحدود. فقد كان الإمام واثقاً من أن بريطانيا لن تلجأ إلى سياسة تضر بمصالح «اليمن»، بسبب الوجود الإيطالي في المنطقة.

ورأت بريطانيا أن «الإمام» لن يسلّم للإيطالين ، لأسباب كانت تعود أولاً : إلى سياسة العزلة التي إتبعها، وجعلته محايداً بشكل طبيعي . وثانياً : إلى إعتماده على «ميناء عدن» في التموين ، التي كانت «بريطانيا» تهدد بقطعه إذا إنحاز إلى دول المحور. وكان ذلك يملي عليه شعوراً بالصداقة نحوها(١٩٤).

وحاولت حكومة عدن جاهدة إستمالة «الإمام» لكسب ثقته، وإقناعه بقدرتها على كسب الحرب. وكان الهدف من ذلك، بقاء اليمن على حيادها، دون أن تخضع لتأثيرات دول المحور. كما سعت إلى وقف نشاط إذاعة دول المحور، التي كانت تبث من اليمن ، وألاّ تجعلها بوقاً للدعاية ضد الحلفاء.

وبناء على هذا أرسلت بعثاتها السياسية لتحقيق تلك المهمة. فقد أرسل حاكم عدن «السير جون هاتهورن هول» (Sir John Hathorn Hall) مستشاره السياسي العقيد «لايال»(Lile)، في أوائل فبراير ١٩٤٠. وكانت البعثة برفقة «فريا إستارك» (FARIA STARK)، مهمتها الإختلاط بنساء اليمن ، في كل من صنعاء وتعز وغيرها من المدن اليمنية، للتأثير عليهن بهدف إستخدام نفوذهن ضد الدعاية الإيطالية . وحظيت البعثة بترحيب «الإمام» وساعد ذلك في تحقيق نجاح مهمتها(١٩٥).

أصبح الخطر يهدد «عدن» بعد تصعيد إيطاليا لعملياتها العسكرية في منطقة البحر الأحمر، التي أدت إلى سقوط الصومال البريطاني في أغسطس عام ١٩٤٠. ورأت بريطانيا أن «الإمام» لا يستطيع منع غزو إيطالي على سهول تهامة الساحلية ، لاسيما وأن سكانها كانوا على إستعداد للترحيب بالإيطاليين.

بناء على ذلك، بعثت سلطات عدن«ريجنالد شامبيون» (R. CHAMPION) على رأس بعثة سياسية للتفاوض حول قضية «شبوة». وكان الهدف منها جر «الإمام» إلى مائدة المفاوضات، حتى يتم لها تحقيق موقف سياسي ، يُؤمّن لها الجبهة الداخلية ، والحد من أية نشاطات عسكرية- يمنية على الحدود. والخروج بوعد منه لبقائه على الحياد، وألاّ ينحاز إلى إيطاليا، حتى لا يشكلا ضغوطاً عسكرية عليها في المنطقة، سواء كان ذلك على الحدود الساحلية أو الداخلية لعدن(١٩٦).

وصادق «الإمام» على إجراء تلك المفاوضات محاولاً الإستفادة من ظروف بريطانيا الحرجة. وعرض على البعثة -بشكل سرّي- بأن يتعهد لها بعدم مساعدة الإيطاليين، والبقاء على الحياد، مقابل تحقيق رغبته في حل نهائي لمشكلة «شبوة». وأسفرت تلك المفاوضات بترحيب السلطات البريطانية بهذا العرض ، ووعدته حل القضية في أول فرصة(١٩٧).

وفشلت إيطاليا في إستمالة «الإمام» ودفعه إلى الإنحياز لتأييدها رسمياً والإنضمام إلى دول المحور، على الرغم من الحملة الدعائية القوية لها في اليمن. وفشلت محاولاتها أيضاً في توطيد أقدامها وبسط نفوذها في اليمن. كما رفض «الإمام» نشاطها في إستقطاب اليمنيين لتجنيدهم في الخدمة العسكرية في كل من «الصومال» و«أرتيريا». ولم يكن ذلك للوعد الذي قطعه الإمام لبريطانيا، فحسب بل وإلى إدراك «الإمام» بقدرة سلطات عدن على فرض الحصار الإقتصادي عليه.

وعلى الرغم من ذلك، إستمر «الإمام» في معاملته الخاصة للإيطاليين ، رغم تحوّل ميزان القوى لصالح بريطانيا، وانحسار دور إيطاليا في منطقة جنوب البحر الأحمر. فقد استقبل «الإمام» أعداداً كبيرة من الإيطاليين الفارّين من الصومال والحبشة وأرتيريا، بعد فرض السيطرة البريطانية

عليها عام ١٩٤١(١٩٨). وكان ذلك تأكيداً على عدم إلتزام الإمامة بالمحافظة على أمن الحدود، لصالح السلطات البريطانية في المنطقة.

ويعتقد أن نشاط بعض القبائل العسكري في المناطق الحدودية كان يخدم في الأساس مصالح «الإمام» بإخضاع تلك المناطق التي سيطرت عليها القبائل وضمها لنفوذه، كمدينة البيضاء التي تم السيطرة عليها عام ١٩٤١(١٩٩).

وهكذا استعادت «بريطانيا» توازنها السياسي والعسكري، وهيبتها -كدولة عظمى- في المنطقة اليمنية ، بعد إنتصارها على «إيطاليا » في الجزء الجنوبي من البحر الأحمر. وحاولت أن تستعيد مكانتها في المنطقة بالعودة إلى «سياسة التقدم» بهدف إعادة بقاء نفوذها فيها . وسعت إلى تطهيرها من جميع الفئات المعادية لها والمرتبطة بدول المحور، لتأمين حدود مستعمرة عدن ومحمياتها، من أية أعمال تخريبية، بتأثير الدعاية التي كانت تُبث ضدها .

فقد سعت السلطات البريطانية إلى قطع العلاقة اليمنية-الإيطالية، للقضاء على أية تأثيرات إيطالية في المنطقة نهائياً. لذلك، بعث حاكم عدن «جون هاتهورن هول» سكرتيره الأول «هارولد إنجرامس »، في الخامس والعشرين من إبريل عام ١٩٤١، على رأس بعثة، لإستئناف المفاوضات حول قضية «شبوة»، ليشكل بها ضغطاً سياسياً آخر على «الإمام»، لمساومته وإملاء شروطه عليه . ومن الملاحظ أن «بعثة إنجرامس»(٢٠٠) وصلت إلى اليمن في الوقت الذي قطع فيه «الإمام» علاقته الدبلوماسية بإيطاليا(٢٠١).

أصبحت «بريطانيا» الدولة الأوروبية الوحيدة القوية، وبدون منافس في منطقة البحر الأحمر، خاصة بعد هزيمة «روميل في «العلمين» عام ١٩٤٢. وأثارت هذه التطورات «الإمام». وخشي أطماعاً جديدة لبريطانيا في اليمن . وسعى إلى خلق علاقة صداقة وتعاون مع «الدولة السعودية»، لأنها تتمتع بإستقلاليتها ولا تخضع لأية نفوذ أجنبي. وطلب «الإمام» من الملك «عبدالعزيز إبن سعود» بأن يكلّف سفير دولته لدى المملكة المتحدة بمهمة الحفاظ على المصالح اليمنية، خلال فترة الحرب... ووافق «إبن سعود». كما رحبت «بريطانيا» بدور «السعودية»، وتمثيلها لليمن، بعد مصادقة حاكم عدن على ذلك. ورأت في ذلك تقوية لأواصر الصداقة بين الدول العربية، بشرط الاّ يوجه ذلك التضامن العربي ضدها(٢٠٢).

رأت السلطات البريطانية أن «الإمام» لا زال يشك ببريطانيا، بأنها تخطط للسيطرة على الأجزاء الساحلية من اليمن. وأنه كان يرى في السعودية قوة يستند عليها لمواجهة الأطماع البريطانية في المنطقة. وأعتقدت أنه أراد تمثيلها لليمن في علاقاتها الخارجية مع بريطانيا، لإلغاء دور حاكم عدن. لأنه رأى بذلك إنتقاصاً بحق «اليمن»، ولا يتمشى مع مكانتها كدولة مستقلة ذات سيادة(٢٠٣).

ورأى «الإمام» في ظل تطورات الحرب التي كانت لصالح الحلفاء، أن عليه إثبات حسن نواياه تجاه الحلفاء، للمحافظة على مصالحه وسلامة أراضيه. لذلك، قرر في السادس والعشرين من فبراير عام ١٩٤٣، قطع علاقاته الدبلوماسية بدول المحور، بعد أن تأكد له عدم تحقيقها النصر. وبناء على ذلك، رتب عمليات إعتقال للإيطاليين والألمان، الذين كانوا يعملون في اليمن، بهدف لفت نظر الحلفاء، والتأكيد لهم على قطع علاقته بأعدائهم(٢٠٤).

كان المراقب البحري «ينج» (YOUNG) يقوم بأعمال المخابرات في المنطقة، لجمع المعلومات المتعلقة ببرامج أمريكا الدعائية . وكان «هايسن» (HAYSEN) -وهو خبير حفر آبار بترول- ضمن القوات الأمريكية في البلاد العربية. بالتحديد في قيادة عدن(٢١١). ومن المحتمل أن يكون وجوده للإطلاع على مواقع النفط في المنطقة، لهذا إشتبه ضابط الإعلام البريطاني في عدن «أرسكين» (ERSKINE) بالنشاط السياسي الأمريكي، لكل من القنصل والمراقب البحري . واعتبره موجهاً ضد بريطانيا. كما إعتبر وجود «هايسن» في صفوف القوات الأمريكية في عدن ، إنما بهدف البحث عن مناطق البترول في المنطقة. وبعث أرسكين بتقاريره التي إحتوت شكوكه ومخاوفه من ذلك النشاط. إلاّ أن تلك التقارير لم تكن تحظى بإستجابة من قبل الحكومة البريطانية، التي أعطت أهمية أكبر لتوثيق علاقتها بالولايات المتحدة. ورأى حاكم مستعمرة عدن أن التعاطف والمساعدة في الإستجابة لأية مقترحات أمريكية، من شأنها أن يؤدي إلى المستوى الأدنى في تحسين التعاون الأنجلو-أمريكي في الشرق الأوسط، واعتبرت ذلك ضرورياً ومرغوباً فيه من قبل الحكومة البريطانية، من أجل تجاوز محنتها السياسية-العسكرية. كما رأت الحكومة البريطانية أن على سلطات عدن أخذ كافة الإجراءات والتوجيهات للعمل بما يمكن التعاون به مع القنصل الأمريكي، وتشجيعه للتعاون مع «بريطانيا»(٢١٢).

قدم نائب القنصل الأمريكي في «عدن» إشعاراً رسمياً لحاكم عدن «شامبيون» (CHAMPION)، في الثامن عشر من أكتوبر عام ١٩٤٥، وبيّن فيه مخطط الولايات المتحدة» لإجراء مباحثات حول عقد إتفاقية مؤقتة مع «اليمن»، الهدف منها المحافظة على مصالح الدولتين المشتركة في حماية ونجاح الإستقرار السياسي في الجزيرة العربية(٢١٣).

وأبدت الحكومة البريطانية ترحيبها بالعلاقة اليمنية-الأمريكية ، واعتبرتها أنها تصب في نفس مجرى إهتمامها لنجاح الإستقرار السياسي في المنطقة. لذلك وجهت تعليماتها إلى سلطات عدن، بوقف التحرّيات حول أي توسع للنفوذ الأمريكي في منطقة البحر الأحمر، الذي لا تملك حياله أية قدرة على مقاومته . وأشارت في الوقت نفسه إلى أهم واجبات سلطات عدن تجاه هذا الموقف، كالإهتمام بالمحافظة على المصالح البريطانية الخاصة في المنطقة، من غير أن تظهر ذلك، حتى لا تثير الأمريكيين، أو تعيق نشاطهم فيها(٢١٤).

ولم تكن «بريطانيا» قادرة على أخذ موقف سياسي أو عسكري معادي للأمريكيين، وذلك لحاجتها الماسة لدعمهم العسكري، وللقروض المالية التي كانت تقدمها الولايات المتحدة لها(٢١٥). إلا أنها لم تقف حيال هذا النشاط الأمريكي مكتوفة الأيدي، فقد حاولت إتباع سياسة أمنية ووقائية لتحافظ بها على نفوذها في المنطقة فقد قامت بالسيطرة على منطقة «الشيخ سعيد». وفرضت سياسة الإستشارة ، للتغلغل بها نحو أراضي المحميات الغربية. كما أوعزت إلى حكومة عدن الإهتمام بمصالحها والمحافظة عليها دون إثارة الأمريكيين، أو إعاقة نشاطهم الدعائي.

وبيّن هذا الموقف ضعف بريطانيا السياسي-العسكري أمام الولايات المتحدة وأدت تلك التناقضات، وفرض المصالح، إلى إشتداد التنافس السياسي بين الدولتين ، من أجل السيطرة على البترول العربي، في أواخر الحرب العالمية الثانية ، حيث إتخذ الطرفان جميع الإجراءات لنسف مواقع بعضهما البعض في العالم العربي(٢١٦). إلاّ أن الولايات المتحدة ظلت الدولة القوية المهيمنة على العالم(٢١٧).

كان المراقب البحري «ينج» (YOUNG) يقوم بأعمال المخابرات في المنطقة، لجمع المعلومات المتعلقة ببرامج أمريكا الدعائية . وكان «هايسن» (HAYSEN) -وهو خبير حفر آبار بترول- ضمن القوات الأمريكية في البلاد العربية. بالتحديد في قيادة عدن(٢١١). ومن المحتمل أن يكون وجوده للإطلاع على مواقع النفط في المنطقة، لهذا إشتبه ضابط الإعلام البريطاني في عدن «أرسكين» (ERSKINE) بالنشاط السياسي الأمريكي، لكل من القنصل والمراقب البحري . واعتبره موجهاً ضد بريطانيا . كما إعتبر وجود «هايسن» في صفوف القوات الأمريكية في عدن ، إنما بهدف البحث عن مناطق البترول في المنطقة. وبعث أرسكين بتقاريره التي إحتوت شكوكه ومخاوفه من ذلك النشاط. إلاّ أن تلك التقارير لم تكن تحظى بإستجابة من قبل الحكومة البريطانية، التي أعطت أهمية أكبر لتوثيق علاقتها بالولايات المتحدة. ورأى حاكم مستعمرة عدن أن التعاطف والمساعدة في الإستجابة لأية مقترحات أمريكية، من شأنها أن يؤدي إلى المستوى الأدنى في تحسين التعاون الأنجلو-أمريكي في الشرق الأوسط، واعتبرت ذلك ضرورياً ومرغوباً فيه من قبل الحكومة البريطانية، من أجل تجاوز محنتها السياسية-العسكرية. كما رأت الحكومة البريطانية أن على سلطات عدن أخذ كافة الإجراءات والتوجيهات للعمل بما يمكن التعاون به مع القنصل الأمريكي، وتشجيعه للتعاون مع «بريطانيا»(٢١٢).

قدم نائب القنصل الأمريكي في «عدن» إشعاراً رسمياً لحاكم عدن «شامبيون» (CHAMPION)، في الثامن عشر من أكتوبر عام ١٩٤٥، وبيّن فيه مخطط الولايات المتحدة» لإجراء مباحثات حول عقد إتفاقية مؤقتة مع «اليمن»، الهدف منها المحافظة على مصالح الدولتين المشتركة في حماية ونجاح الإستقرار السياسي في الجزيرة العربية(٢١٣).

وأبدت الحكومة البريطانية ترحيبها بالعلاقة اليمنية-الأمريكية ، واعتبرتها أنها تصب في نفس مجرى إهتمامها لنجاح الإستقرار السياسي في المنطقة. لذلك وجهت تعليماتها إلى سلطات عدن، بوقف التحرّيات حول أي توسع للنفوذ الأمريكي في منطقة البحر الأحمر، الذي لا تملك حياله أية قدرة على مقاومته . وأشارت في الوقت نفسه إلى أهم واجبات سلطات عدن تجاه هذا الموقف، كالإهتمام بالمحافظة على المصالح البريطانية الخاصة في المنطقة، من غير أن تظهر ذلك، حتى لا تثير الأمريكيين، أو تعيق نشاطهم فيها(٢١٤).

ولم تكن «بريطانيا» قادرة على أخذ موقف سياسي أو عسكري معادي للأمريكيين، وذلك لحاجتها الماسة لدعمهم العسكري، وللقروض المالية التي كانت تقدمها الولايات المتحدة لها(٢١٥). إلا أنها لم تقف حيال هذا النشاط الأمريكي مكتوفة الأيدي، فقد حاولت إتباع سياسة أمنية ووقائية لتحافظ بها على نفوذها في المنطقة فقد قامت بالسيطرة على منطقة «الشيخ سعيد». وفرضت سياسة الإستشارة ، للتغلغل بها نحو أراضي المحميات الغربية. كما أوعزت إلى حكومة عدن الإهتمام بمصالحها والمحافظة عليها دون إثارة الأمريكيين، أو إعاقة نشاطهم الدعائي.

وبيّن هذا الموقف ضعف بريطانيا السياسي-العسكري أمام الولايات المتحدة وأدت تلك التناقضات، وفرض المصالح، إلى إشتداد التنافس السياسي بين الدولتين ، من أجل السيطرة على البترول العربي، في أواخر الحرب العالمية الثانية ، حيث إتخذ الطرفان جميع الإجراءات لنسف مواقع بعضهما البعض في العالم العربي(٢١٦). إلاّ أن الولايات المتحدة ظلت الدولة القوية المهيمنة على العالم(٢١٧).

كان تأييد سكان عدن والمحميات لبريطانيا وتفاعلهم مع جميع الإجراءات سبباً في نجاح خططها الإستراتيجية، وبقاء نفوذها. ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أسهمت في إلتفاف السكان حولها والعمل على إنتصارها في الحرب. وكانت أهم هذه العوامل :

أولاً : أن بريطانيا كانت القوة العسكرية المتفرّدة في المنطقة اليمنية، ولم تكن متكافئة مع قوة السلطات المحلية في الجنوب، أو قوة الحكومة اليمنية في الشمال. لذلك حققت هيمنتها بقوتها العسكرية وبمرونة سياستها حتى قبل الحرب. وما قامت به من إجراءات سياسية وعسكرية لمواجهة الإعتداء الخارجي، كانت تعزيزات أمنية وقائية لحماية مكاسبها.

ثانياً : كان الواقع السياسي-العسكري الذي يعيشه سكان عدن ومحمياتها -تحت مظلة القوة البريطانية- يحتم عليهم الإيمان بقوة بريطانيا وقدرتها على تحقيق الإنتصار. لذلك هتفوا لها بالنصر ونددوا بدول المحور.

ثالثاً : عمّ الجهل الغالبية العظمى من سكان المنطقة، وكان ذلك سبباً في تقبل سياسة التضليل التي إتبعتها السلطات البريطانية بشعارات وعبارات الديمقراطية والمساواة وحرية الشعوب وحقها في تقرير المصير. كانت تبثّها في منشوراتها ووسائل إعلامها، بهدف كسب تأييدهم ودفعهم إلى التطوّع بالمال والإلتحاق بوحداتها العسكرية.

وكانت تلك الشعارات وما تضمنته من معاني، منافية تماماً مع طبيعة سياستها، سواء كان ذلك في مستعمرة عدن، وما كان يعانيه سكانها من تمييز وعدم مساواتهم مع غيرهم من الفئات الأوروبية والهندية. أو معاناة سكان المحميات نتيجة لفرض سياسة المعاهدات، التي حققت بريطانيا من خلالها، نفوذاً فعلياً فيها دون مراعاة مصالح أبنائها بشكل عام.

رابعاً : لم يظهر بعض المثقفين في مجتمع جنوب اليمن عداءهم لبريطانيا، بل تعاطفوا معها وأشادو بمواقفها. وربما يرجع ذلك إلى أنهم رأوا أنها أهون الشرّين. إذ لم تكن إيطاليا تحظى بتأييد العرب بشكل عام، لما كانت تتبعه من أساليب القمع والإرهاب ضد أبناء الشعب العربي في ليبيا.

خامساً : لعب قانون الأمن (البوليس) رقم (٢١) لعام ١٩٣٧ دوراً هاماً في تجميد النشاط السياسي التي كانت تمارسه بعض الأندية والجمعيات الإصلاحية من خلال برامجها التثقيفية تحت ستار الإصلاح الإجتماعي. لذلك عرقل نمو وتطور الروح القومية والوطنية في بعض الأوساط الإجتماعية، بسبب خوف الناس من عقوبة الإعتقال أو الغرامة المالية أيضاً. نظراً لذلك ضعفت حركات الأندية والجمعيات، ولم تعد تعمل بنشاطها السابق قبل صدور القانون. إلاّ فيما كان يتعلق بالشؤون الأدبية والإجتماعية، التي كانت غلافاً لكثير من القضايا السياسية.

سادساً : مارس الضباط السياسيون أعمال القمع والإضطهاد لتحقيق غايتهم، وللمحافظة على مصالحهم في المنطقة. وكان بعض الزعماء والحكام المحليين أداة تنفيذ تلك السياسة، مقابل دعمهم في الوصول إلى السلطة والمحافظة عليها. وهذا ما كان يثير بعض القبائل ضد بعضها البعض تارة وضد البريطانيين أو كليهما معاً تارة أخرى.

وبالنظر إلى ثورة بن عبدات، فعلى الرغم من أنها قُيّمت بأنها إنتفاضة وتمرداً ضد السلطات البريطانية، لرفضها الإعتراف بسلطته، وأنها لم تخرج عن إطار مدينة «الغرفة»، إلاّ أنها كانت أول

كان تأييد سكان عدن والمحميات لبريطانيا وتفاعلهم مع جميع الإجراءات سبباً في نجاح خططها الإستراتيجية، وبقاء نفوذها. ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أسهمت في إلتفاف السكان حولها والعمل على إنتصارها في الحرب. وكانت أهم هذه العوامل :

أولاً : أن بريطانيا كانت القوة العسكرية المتفرّدة في المنطقة اليمنية، ولم تكن متكافئة مع قوة السلطات المحلية في الجنوب، أو قوة الحكومة اليمنية في الشمال. لذلك حققت هيمنتها بقوتها العسكرية وبمرونة سياستها حتى قبل الحرب. وما قامت به من إجراءات سياسية وعسكرية لمواجهة الإعتداء الخارجي، كانت تعزيزات أمنية وقائية لحماية مكاسبها.

ثانياً : كان الواقع السياسي-العسكري الذي يعيشه سكان عدن ومحمياتها -تحت مظلة القوة البريطانية- يحتم عليهم الإيمان بقوة بريطانيا وقدرتها على تحقيق الإنتصار. لذلك هتفوا لها بالنصر ونددوا بدول المحور.

ثالثاً : عمّ الجهل الغالبية العظمى من سكان المنطقة، وكان ذلك سبباً في تقبل سياسة التضليل التي إتبعتها السلطات البريطانية بشعارات وعبارات الديمقراطية والمساواة وحرية الشعوب وحقها في تقرير المصير. كانت تبثّها في منشوراتها ووسائل إعلامها، بهدف كسب تأييدهم ودفعهم إلى التطوّع بالمال والإلتحاق بوحداتها العسكرية.

وكانت تلك الشعارات وما تضمنته من معاني، منافية تماماً مع طبيعة سياستها، سواء كان ذلك في مستعمرة عدن، وما كان يعانيه سكانها من تمييز وعدم مساواتهم مع غيرهم من الفئات الأوروبية والهندية. أو معاناة سكان المحميات نتيجة لفرض سياسة المعاهدات، التي حققت بريطانيا من خلالها، نفوذاً فعلياً فيها دون مراعاة مصالح أبنائها بشكل عام.

رابعاً : لم يظهر بعض المثقفين في مجتمع جنوب اليمن عداءهم لبريطانيا، بل تعاطفوا معها وأشادو بمواقفها. وربما يرجع ذلك إلى أنهم رأوا أنها أهون الشرَّين. إذ لم تكن إيطاليا تحظى بتأييد العرب بشكل عام، لما كانت تتبعه من أساليب القمع والإرهاب ضد أبناء الشعب العربي في ليبيا.

خامساً : لعب قانون الأمن (البوليس) رقم (٢١) لعام ١٩٣٧ دوراً هاماً في تجميد النشاط السياسي التي كانت تمارسه بعض الأندية والجمعيات الإصلاحية من خلال برامجها التثقيفية تحت ستار الإصلاح الإجتماعي. لذلك عرقل نمو وتطور الروح القومية والوطنية في بعض الأوساط الإجتماعية، بسبب خوف الناس من عقوبة الإعتقال أو الغرامة المالية أيضاً. نظراً لذلك ضعفت حركات الأندية والجمعيات، ولم تعد تعمل بنشاطها السابق قبل صدور القانون. إلاّ فيما كان يتعلق بالشؤون الأدبية والإجتماعية، التي كانت غلافاً لكثير من القضايا السياسية.

سادساً : مارس الضباط السياسيون أعمال القمع والإضطهاد لتحقيق غايتهم، وللمحافظة على مصالحهم في المنطقة. وكان بعض الزعماء والحكام المحليين أداة تنفيذ تلك السياسة، مقابل دعمهم في الوصول إلى السلطة والمحافظة عليها. وهذا ما كان يثير بعض القبائل ضد بعضها البعض تارة وضد البريطانيين أو كليهما معاً تارة أخرى.

وبالنظر إلى ثورة بن عبدات، فعلى الرغم من أنها قُيّمت بأنها إنتفاضة وتمرداً ضد السلطات البريطانية، لرفضها الإعتراف بسلطته، وأنها لم تخرج عن إطار مدينة «الغرفة»، إلاّ أنها كانت أول

إنتفاضة منظّمة، وقفت ضد السلطات البريطانية وحلفائها في حضرموت. وقضت مصالح حكام حضرموت الوقوف إلى جانب القوات البريطانية لأنها كانت تخدم أهداف مشتركة، وهي القضاء على قوة بن عبدات لخطورتها على الطرفين.

لذلك لم تنجح ثورة بن عبدات لأنها اولاً : لم تحظ بتأييد شامل من أبناء حضرموت، حتى القبائل التي تحالفت معه في البداية ثم تخلّت عنه. وكان البعض منهم يرى أنه كان يسعى إلى السلطة على حساب السلطان الكثيري. وثانياً : أن قوته لم تكن متكافئة مع القوات البريطانية وحلفائها، لهذا قضي عليها قبل أن تحقق هدفها.

سابعاً : حاولت بريطانيا فرض سياج من العزلة بين قبائل المحميات ونظام الإمامة من خلال سياسة فرّق تسد وسياسة المعاهدات. وحافظت في الوقت نفسه على علاقات التعاون بينها وبين الإمام، تجنباً لأي صراع يهدد أمنها في منطقة الحدود الداخلية.

ولم يشأ الإمام أن يتخذ موقفاً معادياً ضد بريطانيا، ويعلن موقفاً صريحاً لصالح المحور. لأنه يدرك عدم قدرته على التأثير لجذب زعماء الجنوب، وتشكيل جبهة موحدة ضد بريطانيا، لاعتقادهم أن الإمام يطمع في أراضيهم.

وكانت إمكانيات الإمام العسكرية لا تتناسب مع القوة العسكرية البريطانية والدخول في حرب معها على الحدود، واعتبر ذلك مجازفة تنتهي بهزيمته. كما لم يكن الإمام مطمئناً وواثقاً من وعود إيطاليا له وتمكينه من السيطرة على الجنوب اليمني، إذا ما مُنيت بريطانيا بالهزيمة. لذلك رأى الإمام أن الحياد السبيل الوحيد الذي يضمن به بقاء حكمه وسلامة أراضيه.

أدت مجمل هذه العوامل إلى نجاح جميع الإجراءات السياسية والعسكرية التي قامت بها السلطات البريطانية، والتي أسهمت في تحقيق النصر على إيطاليا، وبقاء نفوذها في المنطقة.

كما أسهمت هذه العوامل في نجاح الإجراءات الإقتصادية التي فرضتها السلطات البريطانية في مستعمرة عدن ومحمياتها خلال فترة الحرب والتي لا تقل أهميتها عن غيرها من الإجراءات الأخرى.

مصادر ومراجع الفصل الثالث :

١- شنايدر، لويس: العالم في القرن العشرين، بيروت: دار مكتبة الحياة بالإشتراك مع مؤسسة فرانكلين المساهمة للطباعة والنشر، بغداد، القاهرة، بيروت، نيويورك، ١٩٦١، ترجمة: سعيد عبود السامرائي، ص ١٤٢

٢- إيزنهاور، دوايت: حرب صليبية في أوروبا (غزو الحلفاء لأوروبا في الحرب العالمية الثانية)، دمشق: سلسلة عيون التاريخ العالمي، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، ١٩٥٩، ترجمة: إبراهيم عبود، ص ١١-٣٣.

كان المؤلف (إيزنهاور) القائد العام للقوات الأمريكية في بريطانيا وسائر الجبهة الأوروبية.

٣- إيزنهاور: نفس المرجع، ص ٢٢-٢٧

٤- أبو النصر، عمر: مجلة الحرب العالمية الثانية، المجلد الثاني، الجزء ٢١، ص ٣٥

٥- إيزنهاور: مرجع سبق ذكره، ص ٢١-٢٢

٦- أبو النصر: مرجع سبق ذكره، المجلد الثالث، الجزء الأول، ص ٩

٧- فتاة الجزيرة: عدد ١ يناير ١٩٤٠، ص ٦

٨- مجموعة من المؤرخين السوفيت: تاريخ اليمن المعاصر ١٩١٧-١٩٨٢، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٠، ترجمة: محمد علي البحر، ص ٧٢

٩- الثور، عبدالله: هذه هي اليمن الأرض والإنسان، ط٢، بيروت: دار العودة ١٩٧٩، ص ٧٧-٧٨

١٠- حديث الحاج عبده حسين الأدهل صنعاء، ٢١ أكتوبر ١٩٩٦

١١- Ingrams, D. & L., op. cit., v. 9.04, Air Power Expansion, 1936-1945, Note by The Air Office Commanding for His Excellency the Governor of Aden, pp. 292-293

١٢- Harper, Stephen, Last Sun Set, London, 1978, p. 28

١٣- عن حديث للسيد حسن أحمد حسن رائد (Majer) في جيش محمية عدن (الليوي) عدن، الأول من نوفمبر ١٩٩٦.

١٤- حققت السلطات البريطانية فرض السيطرة غير المباشرة، في حضرموت قبل غيرها من المحميات، وذلك لعقد السلطان القعيطي لإتفاقية الإستشارة عام ١٩٣٧ والكثيري عام ١٩٣٩.

١٥- Ingrams, D. & L., op. cit., v. 9.04, Air Power Expansion, 1936-1945, Note by The Air Office Commanding, pp. 292-293

١٦- ناجي: مرجع سبق ذكره، ص ١٥٨

١٧- Ingrams, D. & L., op. cit., v. 9.06, Administrative, Social and Economic affairs, 1937-1944, Summary of the Governor's Confidential despatch of 1. 7. 43. (No. 5 on the file), p. 454

١٨- مجلة الرابطة العربية: الجزء ١٣٩، عدد ١ مارس ١٩٣٨، ص ٤١-٤٢

١٩- قضية اللاجئين اليهود الذين فروا من سياسة ألمانيا الهتلرية عام ١٩٣٩، حيث شغلت هذه القضية حيزاً واسعاً من إهتمام الحكومة البريطانية وساساتها في وزارة المستعمرات قبيل إندلاع الحرب. وإنطلقت بريطانيا في تبنيها للقضية اليهودية، من وعودها السابقة ليهود أوروبا في إنشاء وطن قومي لهم. وحولت بذلك، القضية اليهودية إلى قضية فلسطينية بعد أن سعت إلى جعل فلسطين ذلك الوطن المنشود لليهود.

٢٠- IOR, R/20/C/1341, File No. C/139, 1939, Settlement of Refugus, 7031/1/39, pp. 19-20

٢١- Ibid.

٢٢- Ibid., No. PC/833

٢٣- Ingrams, D. & L., op. cit., v. 9.06, Administratative, Social and Economic affairs, 1937-1944, 7/424, p. 417

٢٤- Settlement of Refugus, op. cit., 1-R. No. 2266/139/39. & Ingrams, D. & L., op. cit., v. 9.06, Administrative, Sacial and Economic affairs, 1937-1944, 78315/39. Aden, p. 424

٢٥- ناجي، سلطان: الحالتان التعليمية والثقافية في عدن خلال فترة تبعيتها للهند، عن مجلة الإكليل، العدد الأول، السنة الثانية، ١٩٨٢، ص ١١٠-١١١

٢٦- Colony of Aden, Aden Gazette Government, Notice No. 18, 1940

٢٧- I.O.L. R/20/B/1762, & Colony of Aden, op. cit., Notice No. 78, 1940

٢٨- حديث الحاج عبده حسين الأدهل، صنعاء، ٢١ أكتوبر ١٩٩٦.

٢٩- إجتماع المجلس التنفيذي لمستعمرة عدن في يوليو ١٩٤١. بناء على برقية تم إستلامها من وزارة المستعمرات حيث أوصى المستشار القانوني في كتابة مسودة للقانون يتعلق بذلك.

٣٠- Colony of Aden, op. cit., Notice No. 118, 1940

٣١- Ibid.

٣٢- Ibid., Notice No. 160, 1940

٣٣- Ibid., Notice No. (9, 78, 84, 92), 1940

كانت عقوبة الإعدام على المذنب الذي حاول التآمر لصالح العدو، أو قام بأي مخطط لمساعدة قواته العسكرية، البحرية فيها أو الجوية، وعرّض بذلك حياة قوات صاحب الجلالة للخطر. وعقوبة السجن أو الغرامة المالية أو العقوبتان معاً لكل من نشر تقريراً أو بياناً يشمل مواضيع تتعلق بالحرب، تسبب الإثارة أو الخوف، بحيث لا تزيد مدة عقوبة السجن عن شهر، ولا تزيد الغرامة المالية عن خمسمائة روبية. ويتعرض لنفس العقوبة كل من ثبت لديه جهاز أو خط إرسال، وأي معدات وأجهزة ذات العلاقة بالإرسال والإستقبال من خارج المستعمرة ومحمياتها.

٣٤- Colony of Aden, op. cit., Notice No. 78, 1940

كانت السلطات البريطانية تحتجز أسلحة الأفراد القادمين من المحميات في «باب السّلب» حتى لا يدخلوا بها أحياء عدن: كريتر، المعلا والتواهي. وكان باب السّلب مركز مرور يقع بمحاذاة جبل حديد (عند بوابة معسكر جبل حديد) ويواجه هذا المركز مرسى القوارب الشراعية في حي المعلا (معلا دكة)، وكان أيضاً على طريق العقبة (مدخل حي كريتر). وهذا الموقع يشغله -حالياً- مساكن لبعض الأسر تشاهدها بعد المرور من سينما سبأ. ولقد سميّ المركز بباب السّلب نسبة إلى السلاح الذي كان يعرف بالمحميات بكلمة «السّلب» وتعني هذه التسمية «مركز نزع السلاح».

٣٥- I.O.L. R/20/B/1762

تقع منطقة المفاليس في الحدود اليمنية المتاخمة لأراضي الصبّيحة. وهي الطريق التي تؤدي إلى طور الباحة، الفرشة أو الرجاع، بير أحمد ثم عدن.

٣٦- إجتماع المجلس التنفيذي لمستعمرة عدن بتاريخ ٢٦ يوليو ١٩٤١.

٣٧- Ingrams, D. & L., op. cit., v. 8.07, Effect on the Yemen, Aden Colony and Protectorate, 1939-1945, World War II 1939-1945, 441. Circlur letter to Chiefs, p. 716

تم نشر هذا المنشور باللغة العربية في الجريدة الرسمية لمحمية عدن ١ أكتوبر عام ١٩٣٩.

٣٨- Colony of Aden, op. cit., Notice No. 27, 1939

٣٩- Ingrams, D. & L., op. cit., v. 8.07, Effect on the Yemen, Aden Colony and Protectorate, 1939-1945, World War II 1939-1945, Aden Intelligence Summary No. 22 for the week ending 14th September, 1940, Para. 350, p. 741

٤٠- إجتماع المجلس التنفيذي لمستعمرة عدن بتاريخ ٢٦ يوليو ١٩٤١.
٤١- الجاوي، عمر: نشأة الصحافة اليمنية وتطورها، عن مجلة الثقافة الجديدة، العدد الثاني، السنة الثالثة، فبراير ١٩٧٤، ص ٤٢-٤٤.
٤٢- أبو عز الدين: مرجع سبق ذكره، ص ١٢
٤٣- أبو عز الدين: مرجع سبق ذكره، ص ١٥٣-١٥٤
٤٤- حديث الحاج عبده حسين الأدهل، صنعاء ٢١ أكتوبر ١٩٩٦
٤٥- أبو عز الدين: مرجع سبق ذكره، ص ١٥٥
وصف المؤلف حاكم عدن Sir. John Hathorn Hall، بأنه أفضل وأقوى حاكم مدني عرفته عدن.
٤٦- أبو عز الدين: نفس المرجع ص ١٥٥-١٥٦
تم إستدعاء الضابط الإنجليزي رئيس المكتب ومساعده الضابط الهندي.
أرادت الباحثة تسليط مزيد من الضوء على معاناة اليمنيين أثناء الحرب مستشهدة بذلك بما تناولته أقلام من عاصروا هذه الفترة مثل نجيب سعيد أبو عز الدين، مؤلف المرجع السابق، الذي كان الضابط والمستشار العربي لدى سلطات عدن لشئون المحميات، والذي لمس عن قرب ممارسات الضباط البريطانيين القمعية ضد أبناء جنوب اليمن. ثم بالحاج عبده حسين الأدهل أحد الشخصيات الوطنية العدنية ممن عاصروا هذه الفترة وعاشوا معاناة هذه السياسة.
٤٧- أنظر منشور رقم (١) ملحق رقم (٦).
٤٨- أمن حدود المحميات المتاخمة لحدود شمال اليمن.
٤٩- Ingrams, D. & L., op. cit., v. 9.06, Administrative, Social and Economic Affairs, 1937-1944, p. 469
٥٠- لقمان، حمزة: تاريخ القبائل اليمنية، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٠
كانت حدود كل من الضالع والعوذلي وبيحان من أراضي المحميات، تقع على حدود كل من قعطبة والبيضاء وحريب من أراضي الإمام.
٥١- منطقة تابعة للإمام تقع عند مدخل باب المندب. إرجع إلى هامش ٢٥ للفصل الثاني.
٥٢- Ingrams, D. & L., op. cit., v. 9.04, Air Power Expansion, 1936-1945, Notes by the Air Office Commanding, pp. 292-293
٥٣- Ibid.
٥٤- Ibid.
٥٥- Ibid., No. 145/39/65, Para. 10, pp. 290-291
٥٦- لودر في بلاد الفضلي، وأحور في العوالق السفلى، ومكيراس في بلاد العوذلي، وسيئون، قُوّة، شبام والقطن في حضرموت.
٥٧- Ingrams, D. & L., op. cit., v. 9.04, Air Power and Expansion, 1936-1945, 39/37/4056, p. 284
٥٨- ميناء يقع في شمال شرق جزيرة سيلان.
٥٩- ADM 116/4932, R. M. Servacs, Director of Local Defence, 17 November, 1939, To: The Commander - In - Chief, East Indies.
Copy to: The Naval Officer - In - Charge, Aden.
The Boom Defence Officer, Aden.
٦٠- Air 23/5790, M/P. D. O. 8728/40 & X 7635/8
٦١- Port of Aden Annual, op. cit., 1959-1960, pp. 66-67 & 1965-1966 p. 77
٦٢- حديث عقلان سيف إسماعيل، عدن، ٩ ديسمبر ١٩٩٦.
٦٣- ناجي: التاريخ العسكري، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٥
٦٤- Colony of Aden, op. cit., Notice No. 16, 1940 & P.R.O. Co 72570

عُرف الفيلق بجيش «مجوفي» (MAGGUFFIE) نسبة لإسم قائده. ونص القسم بالعربية على ما يلي: «أنا فلان أعلن هنا مخلصاً وأعد أنني سوف أعمل بكل إخلاص وولاء حقيقي لخدمة صاحب الجلالة الملك جورج السادس وورثته».

٦٥- Colony of Aden, op. cit., Notice No. 12, 1942

بالإضافة إلى ما ذكر في المتن، فقد حق للحاكم إصدار اللوائح التي كانت تتعلق «بالوحدة» من حيث التسجيل وتمديد شروط الخدمة لأعضاء الوحدة وللصرف عليها، وتحديد المبالغ للجوائز والحقوق والمعاش وفي حالات الوفاة أو عدم الكفاءة لأي عضو في الوحدة. وكذا تطبيق القانون بشكل عام. وكان يترك تحديد الخدمة لأي عضو تقرر قبوله عن طريق لجنة مختصة في أي وقت أو على رغبة العضو كتابياً. ويُعتبر أعضاء الوحدة، أعضاء في القوات المسلحة للتاج. وأي عضو يتولى وظيفة أو مهمة في أي قوة من قوات صاحب الجلالة كان يخضع كجندي، لقانون القوات المسلحة. (نفس المرجع)

٦٦- Colony of Aden, op. cit., Notice No. 10, 1940

٦٧- حديث كل من عبده علي أحمد ١٠ سبتمبر ١٩٩٦، والحاج عبده حسين الأدهل، صنعاء ٢١ أكتوبر ١٩٩٦، والحاج عقلان سيف، عدن ٩ ديسمبر ١٩٩٦.

٦٨- عُرف هاملتون بإسم بلهافن (BELHAVEN)

٦٩- ناجي: مرجع سبق ذكره، ص ١٥٨

أطلق البريطانيون على حي الشيخ عثمان Village، وتعني ضاحية أو قرية.

٧٠- Belhaven, op. cit., pp. 243-245

أطلق بلهافن (هاملتون) على هؤلاء الشباب بالرعاع وحثالة الناس.

عن: Belhaven, Ibid., p. 243

٧١- تقع آبار المياه في «بستان الكمسري» الواقع على حدود «دار سعد» التابعة لأملاك السلطان العبدلي. جاء تبرير «هاملتون» عند تقديمه للمحاكمة بتهمة إصدار أوامر للقوات العسكرية وهي ليست من إختصاصه.

٧٢- Belhaven, Ibid., 243-245

٧٣- Ingrams, D., op. cit., pp. 60-61

٧٤- Bidwell, op. cit., p. 95

٧٥- Ingrams, H. & D., The Hadhramawt in Time of War, Reprinted from The Geographical Journal, vol. CVnos. 1 and Jan.-Feb., 1945, pp. 17-18

٧٦- Ingrams, D,. op. cit., pp. 60-61

٧٧- Ingrams, D. & L., op. cit., v. 8.04, Effect on the Yemen, Aden Colony and Protectorate 1939-1945, World War II 1939-1945, 426, E/09/79/65, 13027/ 1/40, 33/4/40, pp. 723-731

٧٨- Ingrams, D. & L., Ibid., p. 729

يقصد بالوضع الراهن، الحرب القائمة بين بريطانيا وألمانيا كبداية للحرب العالمية الثانية.

٧٩- ناجي: مرجع سبق ذكره، ص ١٤٥

٨٠- Ingrams, D., op. cit., p. 61

٨١- I.O.L., R/20/C/1341, File No. C/139/1939, Settlement of Refugus, pp. 19-20

٨٢- عبدالحميد، محمد كمال: الإستعمار البريطاني في جنوب الجزيرة العربية، ط٤، مصر، مطبعة نهضة مصر، ص ١٧٧-١٨٧

٨٣- Ingrams, D. & L., op. cit., v. 8.06, Islands and Lighthouses, 1936-1944, 78027/36 [No.10], p. 647

٨٤- Ingrams, D. & L., Ibid., p. 694

٨٥- فتاة الجزيرة العدد ١١ فبراير ١٩٤٠، ص ٦

أُرسلت الصدقات على العنوان التالي:
H. S. MAC QUEEN Esq. THE NATIONAL BANK OF INDIA LTD., ADEN E. S. POIND. عن نفس المرجع.
٨٦- فتاة الجزيرة العدد ١٠ مارس ١٩٤٠ ص ٧
الحقيقة أن هذه السياسة كانت متبعة أيضاً في بريطانيا، ليس لغرض الصدقات، بل لإرسالها إلى مصانع الحديد والصلب لصنع الأسلحة والذخائر والدبابات التي تحتاج كميات كبيرة من الحديد والصلب.
٨٧- I.O.L. R/20/B/1944, File No. 48/3 W. Part III
٨٨- Ingrams, D. & L., op. cit., v. 8.07, Effect on The Yemen, Aden Colony and Protectorate, 1939-1945, World War II, 1939-1945, No. 216, p. 710
٨٩- I.O.L. R/20/B/1944, File No. 48/3 W. Part III
٩٠- إجتماع المكتب التنفيذي ليوم الثلاثاء الموافق ٢٤ ديسمبر عام ١٩٤١.
٩١- إعتمدت الباحثة هذا المبلغ بناء على ما توفر لديها من وثائق تؤكد ذلك، ومن المحتمل أن يكون المبلغ أكبر مما تم رصده.
٩٢- I.O.L. R/20/B/1945, File No. 48/4 W. of 1940
٩٣- أنظر صورة الطائرة هريكن في ملحق رقم (١٢).
٩٤- I.O.L., IOR: R/20/B/1942, File No. 48/3 W. of 1940, Part I
٩٥- أنظر منشور رقم (٢) ملحق (٧).
٩٦- I.O.L. R/20/B/1942, File No. 48/3 W. of 1940
٩٧- I.O.L. R/20/B/1942, File No. 48/3 7344 of 23/10/40
أنظر نص المنشور رقم (٣) ملحق(٨).
٩٨- أنظر نص المنشور رقم (٤) ملحق (٩).
٩٩- I.O.L. R/20/B/1942, File No. 48/3 . of 1940
أنظر نص المنشور رقم (٥) الملحق رقم (١٠).
١٠٠- إرجع للمنشور رقم (٤) ملحق (٩).
١٠١- I.O.L. R/20/B/1942, File No. 48/3 W. of 1940
١٠٢- Ibid.
١٠٣- Ibid.
١٠٤- Ingrams, D. & L., op. cit., v. 8.07, Effect on the Yemen, Aden Colony and Protectorate, 1939-1945, World War II 1939-1945, Aden Political Intelligence Summary No. 21 for the week ending 7th September, 1940, p. 739
١٠٥- I.O.L. R/20/B/1942 & 1944, File No. 48/3 W. of 1940
كان ضمن الهدايا سيارة نقل تبرع بها أحد التجار من مواطني عدن.
١٠٦- I.O.L. R/20/B/1944, File No. 48/3 W. Part III p. 137
١٠٧- عن محضر إجتماع المكتب التنفيذي، السبت الموافق ٢١ إبريل عام ١٩٤٥.
١٠٨- Reilly, op. cit., p. 8
١٠٩- أبو النصر: مرجع سبق ذكره، الجزء الثالث، ص ٩٣، والجزء الخامس، ص ١٧٢-١٨٢
١١٠- ديبورين: مرجع سبق ذكره، ص ١١٨
١١١- أبو النصر: مرجع سبق ذكره، الجزء الخامس، ص ١٧٣
١١٢- Gavin, op. cit., p. 307
١١٣- I.O.L. R/20/B/1761, File No. 161, W. of 1940

وحديث الحاج عبده حسين الأدهل، صنعاء الإثنين ٢١/١٠/١٩٩٦.

١١٤- أكاديمية العلوم: تاريخ الأقطار العربية المعاصر ١٩١٧-١٩٧٠، ج١، موسكو، معهد الإستشراق، ص ٤٦٨

١١٥- Belhaven, op. cit., p. 228

ذكر في المرجع السابق أكاديمية العلوم: تاريخ الأقطار العربية صفحة ٤٦٨ أنه: «في بداية الحرب العالمية الثانية أحرز الإيطاليون بعض الإنتصارات في منطقة البحر الأحمر. وفي أغسطس عام ١٩٤٠ إحتلت القوات الإيطالية الصومال البريطاني وطوقت الصومال الفرنسي من جهة البر ثم أستطاعت هذه القوات أن تستولي على قسم من مستعمرة كينيا البريطانية ومركزين للحدود في السودان. وأصبح في يدي إيطاليا كل الساحل الإفريقي للقسم الجنوبي من البحر الأحمر وخليج عدن». ويعني ذلك أن البريطانيين إضطروا للإنسحاب وليس لمناورة عسكرية كما أشار «بلهافن». ولقد أكدت مراسلات قيادة طيران عدن إلى قيادة سلاح الجو الملكي في الشرق الأوسط وبالعكس ذلك، التي وردت في وثائق دار السجل العام رقم AIR 23/5787, A. 417 14/8

١١٦- Ingrams, D. & L., op. cit., v. 8.07, Effect on The Yemen, Aden Colony and Protectorate, 1939-1945, World War II 1939-1945, Aden Intelligence Summary No. 22 for the week ending 14th September, 1940, p. 740

١١٧- وتعرف أيضاً بإسم دار سعد نسبة لإسم الأمير سعد وهي ضاحية تقع على حدود الشيخ عثمان وخاضعة لأملاك السلطان العبدلي.

١١٨- Ingrams, D. & L., op. cit., v. 8.07, Effect on the Yemen, Aden Colony and Protectorate, 1939-1945, World War II 1939-1945, Aden Political Intelligence Summary No. 21 for the week ending 7th September, 1940, p. 739

١١٩- Belhaven, op. cit., p. 233

١٢٠- Ingrams, D. & L., op. cit., v. 8.07, Effect on the Yemen, Aden and Protectorate, 1939-1945, World War II 1939-1945, Aden Intelligence Summary No. 22 for the week ending 14th September, 1940, p. 740

١٢١- حديث الأستاذ عبده علي أحمد ١٠ سبتمبر ١٩٩٦.

وأشار أيضاً: «أن ذلك كان إنطباع جميع سكان المستعمرة عن ضعف إيطاليا العسكري وعدم إمتلاكها للنفط. وكانت ثقتهم بقوة بريطانيا وقدرتها الدفاعية دفعهم إلى الشعور بالأمن.

١٢٢- AIR FORCE HEADQUARTER, NAVY HEADQUARTER, ARME HEADQUARTER.

١٢٣- إمتدت «منطقة طرشان» من العقد الأول الذي ينتهي بحي التواهي المأهول بالمساكن الشعبية، حتى العقد الثاني الذي يؤدي إلى الساحل الذهبي. وتعرف المنطقة حالياً «بمعسكر فتح». وكان يوجد في هذه المنطقة «رأس برادلي» الواقع عند العقد الثاني، وهو مركز لهيئة البرق واللاسلكي، ولازال هذا الموقع حتى اليوم. أما منطقة «حُجيف» فهي تقع في مدخل حي التواهي، بعد حي المعلا. وكانت منطقة لتموين السفن بالفحم. وأصبحت بعد ذلك مركزاً لخزانات النفط الخاص بتموين السفن.

١٢٤- حديث الحاج عقلان سيف إسماعيل، عدن، ٩ ديسمبر ١٩٩٦

١٢٥- حالياً مبنى فرع وزارة التجارة والصناعة في المعلا.

١٢٦- حديث السيد حسن أحمد حسن، عدن، الأول من نوفمبر ١٩٩٦

١٢٧- I.O.L. R/20/B/1762, File No. 16/W of 1940

١٢٨- Ingrams, D. & L., op. cit., v. 8.07, Effect on the Yemen, Aden Colony and Protectorate, 1939-1945, World War II 1939-1945, p. 739. Aden Politecal Intelligence Summary No. 21 for the week ending 7th September, 1940, 739

١٢٩- P.R.O. Co 725/701

١٣٠- حديث الحاج عقلان سيف إسماعيل، عدن ٩ ديسمبر ١٩٩٦.
أقامت السلطات البريطانية نقاط تفتيش، الأولى: عند مدخل جبل حديد، على الطريق المؤدي من برزخ خورمكسر إلى المعلا-التواهي وكريتر (طريق العقبة). وكانت تعرف بباب السّلب. والثانية: نقطة رقم (٤) وتقع بين خورمكسر، نهاية معسكر بدر، عند المملاح، والشيخ عثمان. والثالثة: رقم (٦)، تقع عند المنطقة الفاصلة بين الشيخ عثمان ودار سعد. وعُرفت محلياً «بخشبة نمبر ستة». وكان الهدف من نقاط التفتيش أنها كانت ضمن الإجراءات الأمنية لمواجهة الحرب والمحافظة على المستعمرة من أي تسلل، وكذا لضبط التموين.

١٣١- I.O.L. R/20/B/1761, File No. 16/W of 1940
لقد مُنح «علي صالح» وهو من قام بإنقاذ ملاحي الطائرة، مبلغاً وقدره خمسين روبية مكافأة له نظير ذلك. وتقع منطقة العماد شرق حي الشيخ عثمان. وذكر «الحاج عبده حسين الأدهل» أن طائرة إيطالية هبطت هبوطاً إضطرارياً بالقرب من ساحل «بير علي». وقد جلبتها سلطات عدن -فيما بعد- إلى مطار خورمكسر سليمة لعرضها على المواطنين.

١٣٢- Ingrams, D. & L., op. cit., v. 8.07, Effect on the Yemen, Aden Colony and Protectorate, 1939-1945, World War II 1939-1945, pp. 347-349

١٣٣- I.O.L. R/20/B/1763, File No. 16/W of 1940

١٣٤- Ingrams, D. & L., op. cit., v. 8.07, Effect on the Yemen, Aden Colony and Protectorate, 1939-1945, World War II 1939-1945, p. 747

١٣٥- الشيخ محمد بن المساوى: الجزاء من جنس العمل، مقالة منشورة في مجلة النهضة العدد السادس، السنة الثانية، ص ٦-٧

١٣٦- Ingrams, D. & L., op. cit., v. 8.07, Effect on the Yemen, Aden Colony and Protectorate, 1939-1945, World War II 1939-1945, p. 479

١٣٧- تتحدد هذه المسافة (٣٠٠٠ ميل) بشمال سومطرة في مضيق ملقا، ماليزيا، كوالالمبور. وكان مكان وجود الأسطول الياباني. (عن حديث للقبطان والمرشد البحري في ميناء عدن «علي أحمد علي»، عدن ١٢ مايو ١٩٩٦).

١٣٨- Ingrams, D. & L., op. cit., v. 8.07, Effect on the Yemen, Aden Colony and Protectorate, 1939-1945, World War II 1939-1945, p. 748

١٣٩- Ingrams, D. & L., Ibid.

١٤٠- J. Hathorn Hall, The Aden Home Guard Ordnance, 1942, The Colony of Aden, No. 19, The 28th of February, 1942, & Ingrams, D., op. cit., p. 61

١٤١- Ingrams, H. & D., op. cit., The Hadhramaut in Time of War, p. 13

١٤٢- حديث السيد حسن أحمد حسن، عدن الأول من نوفمبر ١٩٩٦

١٤٣- I.O.L. R/20/B/1762, File No. 16/1 W of 1940

١٤٤- Ibid.

سعت بريطانيا لأهمية موقع جزيرة مصيرة، المطل على المحيط الهندي، للمفاوضات مع حاكم عمان بهدف الإحتفاظ بها بشكل دائم، إما بشراء الجزيرة بالكامل، أو إستبدالها بجزر كوريا موريا، بإضافة مبلغ نقدي تعويضاً عنها، أو بإستئجارها لمدة تسعة وتسعين عاماً.
عن: (Ingrams, D. & L., op. cit., v. 8.06, Islands and Lighthouses, 1936-1944, M/H. 2949/43, p. 678)

١٤٥- كانت إمارة بيحان ووادي مرخة مصدراً لقلق السلطات البريطانية، بسبب موقعهما على حدود أراضي الإمامة. فقد كانت أرض مفتوحة، ساعدت على إنشاء الطرقات بين حدود الشطرين، وإقامة الأسواق المتاخمة لها. وأدى ذلك إلى نمو علاقات إجتماعية وإقتصادية بين القبائل في منطقة الحدود.

ولقد حاول الإمام استعادة منطقة (شبوة) بعد إحتلال بريطانيا لها عام ١٩٢٨، باستمالة القبائل بالمال بهدف تأجيج الصراع الداخلي، وإضعاف نفوذ السلطات البريطانية فيها. وأدى ذلك بالسلطات البريطانية إلى محاولة فرض عقد إتفاقيات الإستشارة لإحكام قبضتها على المنطقة، ولتأمين تلك الجبهة الداخلية من المحميات.

وكانت الإنتفاضات والتمردات القبلية رداً على تلك السياسة، بسبب إختلاف مصالح كل من القبائل والسلطات البريطانية. بالإضافة إلى تعنت الأخيرة، ومحاولة فرض سياستها بالقوة. وبناء على ذلك عززت السلطات البريطانية من قواتها في خطوط التماس، حتى لا تدع فرصة لتسلل قوات الإمامة.

عن: (Ingrams, D. & L., op. cit., v. 9.06, Administrative, Social and Economic Affairs, 1937-1944, Summary of the Governor's Confidential despatch of 1.7.43. (No. 5 on the file) p. 454)

١٤٦- تحد بيحان من الشرق والشمال حضرموت، ومن الغرب والشمال، شمال اليمن، ومن الجنوب العوالق العليا. وأشهر قبائلها «مصعبين». ولقد إفتقدت بيحان الهدوء والإستقرار خلال هذه الفترة بسبب الصراعات القبلية مع بعضها البعض، مثل قبائل أهل العارف وأهل منصور وأهل الحرجة، وكذا قبائل مصعبين وأشراف بيحان. إضافة إلى ذلك تحرش أهل غرامة بالقوات البريطانية، وأتهموا حينئذٍ بسرقة مواشي الحامية البريطانية في المنطقة.

(عن وثيقة بتاريخ ٢٢ أكتوبر ١٩٤٠ مرجع: I.O.L. No. WAP/93/40/1228).

١٤٧- مرشد: مرجع سبق ذكره، ص ١٤٧

١٤٨- Ingrams, D. & L., op. cit., v. 9.06, Administrative, Social and Economic Affairs, 1937-1944, pp. 469-470

١٤٩- يحد الوادي من الغرب شمال اليمن، ومن الشرق والجنوب العوالق العليا، ومن الشمال بيحان. وكانت قبائل النسيّين من أهم قبائل مرخة.

١٥٠- بتاريخ ٥ أغسطس ١٩٤٠, I.O.L. Wap 231/40/532 وسكرتارية لجنة منظمة الحزب الإشتراكي اليمني بمحافظة شبوة: دراسة عن تاريخ الثورة في محافظة شبوة، تم طبعه وسحبه بالآلة في منظمة الحزب، شبوة، ص ١٣

١٥١- مرشد: مرجع سبق ذكره، ص ١٤٧

١٥٢- ناجي: مرجع سبق ذكره، ص ١٥٩

١٥٣- مرشد: مرجع سبق ذكره، ص ١٤٧

١٥٤- ناجي: مرجع سبق ذكره، ص ١٥٩

١٥٥- ناجي: نفس المرجع.

١٥٦- Gavin, op. cit., p. 313

١٥٧- الحربي: مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٧-٢٤٣

١٥٨- وثيقة رقم (٦٧) تم تحريرها من قبل «علي بن صلاح» في اليوم الجمعة الموافق ١٨ رجب عام ١٣٥٩هـ في الغرفة. أنظر ملحق رقم (١٣).

١٥٩- Gavin, op. cit., p. 305

١٦٠- لقمان: معارك حاسمة في تاريخ اليمن، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٦

١٦١- Ingrams, D. & L., op. cit., v. 9.04, Air Power Expansion, 1936-1945, pp. 311-312

١٦٢- Ingrams, D. & L., Ibid. P. 312

١٦٣- Ingrams, D. & L., Ibid.

١٦٤- Ingrams, D. & L., Ibid., 106/78484/40, p. 317

١٦٥- لقمان: معارك حاسمة في تاريخ اليمن، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٧

١٦٦- Ingrams, D. & L., op. cit., v. 9.04 Air Power Expansion, 1936-1945, pp. 320-322

١٦٧- لقمان: معارك حاسمة في تاريخ اليمن، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٦-١٩٧

١٦٨- Ingrams, D. & L., op. cit., v. 9.04 Air Power Expansion, 1936-1945, pp. 323-324

١٦٩- لقمان: معارك حاسمة في تاريخ اليمن، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٨

١٧٠- الحبشي: مرجع سبق ذكره، ص ١٤

١٧١- أطلق الإمام على المسئول الإداري في القضاء (عامل) إسوة بنظم الدولة الإسلامية.

١٧٢- أبو عز الدين، نجيب سعيد: عشرون عاماً في خدمة اليمن، بيروت: دار الباحث، ١٤٠١هـ - ١٩٩٠م، ص ٢٥٢-٢٥٣

ذكر المؤلف أن جون هاثهورن هول كان حاكماً لعدن عندما بعث «الحلالي» للتفاوض معه بشأن تحصينات باب المندب، ولكن الواقع كان (رايلي) الذي حكم عدن خلال الفترة ١٩٣٧-١٩٤٠. وكان المؤلف ضابطاً سياسياً وحضر اللقاء بين الحاكم والحلالي كمترجم.

١٧٣- أبو عز الدين: عشرون عاماً في خدمة اليمن، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٥-٢٥٦

١٧٤- أبو عز الدين: نفس المرجع.

١٧٥- العرشي: مرجع سبق ذكره، ص ١٠٠-١٠١

ذكر «أباظة» في هذا السياق: «أنه أشيع قبيل الحرب العالمية الثانية إن الإستعدادات الإيطالية في ميناء عصب وتقويته بحيث أصبح مستودعاً ضخماً للأسلحة والذخائر كان يعتبر ذلك تمهيداً لغزو اليمن».

(عن أباظة، فاروق عثمان: العلاقات البريطانية-اليمنية بين الحربين العالميتين ١٩١٩-١٩٢٩، القاهرة: دار المعارف، ص ١٤٥).

١٧٦- أبو عز الدين: عشرون عاماً في خدمة اليمن، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٦

١٧٧- فخري: مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٢

١٧٨- Wenner, Manfred W., Modern Yemen 1918-1966 United State of America, John Hopkins Press, Baltimore, 1967, pp. 164-165

١٧٩- Ingrams, D. & L., op. cit., v. 8.07, Effect on The Yemen, Aden Colony and Protectorate 1939-1945, World War II 1939-1945, Telegram from His Majesty The King to His Majesty The King of the Yemen (Sana'a) October 30, 1939, p. 718

١٨٠- Ingrams, D. & L., op. cit., v. 9.06, Administrative, Social and Economic Affairs, 1937-1944, p. 476

١٨١- Scott, H., In The High Yemen, London, Second Edition, Printed by Bradford & Dickens, 1947, p. 118

١٨٢- Wenner, op. cit., p. 164

١٨٣- مجموعة من المؤرخين السوفيت: مرجع سبق ذكره، ص ٧٦

١٨٤- فالكوفا وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص ٤٣

١٨٥- وثيقة سرية عن مساعد ضابط الحدود في الحديدة: I.O.L. No. CL. 82, 15/12/1939

١٨٦- «هو حسين بن عبدالله الدباغ»، من مواليد مكة المكرمة. قدم إلى اليمن وعمل على إنشاء مدارس تحمل إسم «الفلاح» في كل من حضرموت ويافع وعدن. كما عمل على نشر العلم وتمكين أصول الدين في قلوب سكان أهل اليمن. وحظي بإستجابة القبائل اليمنية. ولما كان نشاطه أثناء الحرب العالمية الثانية (١٩٤٠-١٩٤٣) مصدراً لقلق السلطات البريطانية في الجنوب والإمامة في الشمال، ظل مطارداً من قبل السلطتين حتى تمكنت سلطات عدن من القبض عليه ونفيه إلى السعودية عام ١٣٦٢هـ - ١٩٤٣م. (عن البكري، صلاح: في شرق اليمن (يافع)، ذو الحجة ١٣٧٤هـ آب ١٩٥٥م).

١٨٧- Ingrams, D. & L., op. cit., v. 8.07, Effect on The Yemen, Aden Colony and Protectorate, 1939-1945, World War II 1939-1945, C/57, pp. 734-737

١٨٨- وثيقة سرية عن مساعد ضابط الحدود في الحديدة رقم: I.O.L. No. C 182, 12/12/1939
وعن إنجرامس: Ingrams, D. & L., op. cit., v. 8.07, Effect on The Yemen, Aden Colony and Protectorate, 1939-1945, World War II, 1939-1945, C/57, pp. 734-737

١٨٩- Ingrams, D. & L., Ibid.

١٩٠- Reilly, op. cit., p. 23

١٩١- Ingrams, D. & L., op. cit., v. 8.07, Effect on The Yemen, Aden Colony and Protectorate, 1939-1945, World War II, 1939-1945, C/57, pp. 734-737

١٩٢- Ingrams, D. & L., Ibid., p. 737

١٩٣- Ingrams, D. & L., Ibid.
على سبيل المثال: دعمه للمعارضة ضد أمير الضالع بعد خلع إبنه. التدخل في شئون بعض حكام المحميات ودعاهم لزيارته لتحريضهم ضد سلطات عدن. إحتضان المطاردين من قبل سلطات عدن لإرتكابهم أعمالاً ضدها. كما ساعد المعارضة في يافع. ووقف مع آل قطيب بهدف تدبير أعمال الشغب والفوضى في المحميات. وكان يحتجز الرهائن لضمان تنفيذ ذلك والإذعان له. (عن: Reilly, op. cit., p. 23).

١٩٤- Ingrams, H. The Yemens, Imams Rulers and Revolutions, p. 73

١٩٥- ماكرو: مرجع سبق ذكره، ص ١٥٢
رفض الإمام دخول «فريا ستارك» إلى اليمن بصحبة آلة التصوير والأفلام التي كانت بحوزتها. هي رحالة بريطانية اهتمت بالآثار وبتاريخ حضرموت، زارت المنطقة عدة مرات وأصدرت ثلاث كتب منها: شتاء في الجزيرة العربية، والبوابات الجنوبية للجزيرة العربية.

١٩٦- ماكرو: مرجع سبق ذكره، ص ١٥٣
كان شامبيون ضابطاً ومستشاراً سياسياً لشئون المحميات الغربية وقائداً لقوات جيش محمية عدن. وتم تعيينه حاكماً وقائداً عاماً للقوات العسكرية لمستعمرة عدن ومحمياتها في ٢١ ديسمبر ١٩٤٤. (عن فتاة الجزيرة: العدد ٢٥٠، ١٧ ديسمبر ١٩٤٤).

١٩٧- فخري: مرجع سبق ذكره، ص ٢١٨

١٩٨- Wenner, op. cit., pp. 165-166

١٩٩- ماكرو: مرجع سبق ذكره، ص ١٥٣

٢٠٠- رافقت «إنجرامس» زوجته «دورين» لتقوم بمهمة الدعاية لصالح بريطانيا في أوساط النساء اليمنيات.

٢٠١- ماكرو: مرجع سبق ذكره، ص ١٥٢

٢٠٢- Ingrams, D. & L., op. cit., v. 8.07, Effect on the Yemen, Aden Colony and Protectorate, 1939-1945. World War II, 1939-1945, pp. 755-758

٢٠٣- Ingrams, D. & L., Ibid.

٢٠٤- أباظة: العلاقات البريطانية – اليمنية بين الحربين العالميتين ١٩١٩-١٩٣٩، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٦

٢٠٥- إنسحبت «بعثة بيتري الطبية» من صنعاء إلى عدن مع أواخر عام ١٩٤٣ بسبب إنتشار وباء التيفود، وإصابة الممرضة الآنسة «كاوي» (Miss Cowie) بهذا الوباء. وفشلت عودتها مرة ثانية إلى اليمن. ولقد عملت هذه البعثة من خلال مهمتها الطبية في اليمن للدعاية لصالح بريطانيا والحلفاء.

٢٠٦- Meulen, D. Vander, Faces In Shem, Great Britain: Printed by Butler & Tennee Ltd., 1961, pp. 150-156

٢٠٧- فالكوفا وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص ٤٤

٢٠٨- Wenner, op. cit., p. 166

٢٠٩- بونداريفسكي: سياستان إزاء العالم العربي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٢

٢١٠- P.R.O.L. Fo 371/45196 XC 9773

٢١١- Ibid.

٢١٢- P.R.O.L. Fo 371/45196

٢١٣- P.R.O.L. Fo 371/45182 CX 9773

٢١٤- Ibid.

٢١٥- العقاد، صلاح: التيارات السياسية في الخليج العربي، القاهرة: مكتبة الأنجلو-المصرية، ص ٣٢٧-٣٢٨

٢١٦- بونداريفسكي: سياستان إزاء العالم العربي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٢-٢٥٣

٢١٧- العقاد: مرجع سبق ذكره، ص ٣٢٨

الفصل الرابع

الأوضاع الإقتصادية - الإجتماعية والثقافية في مستعمرة عدن ومحمياتها ١٩٣٧ - ١٩٤٥

أولاً : الأوضاع الإقتصادية في مستعمرة عدن ومحمياتها ١٩٣٧ - ١٩٤٥ :

١- الوضع الإقتصادي عشية الحرب :

فرضت بريطانيا إقتصاد تجاري خدمي على مستعمرة عدن، فكانت تجارة الإستيراد وإعادة التصدير (الترانزيت) أساساً لاقتصادها، كما شكل إقتصاد الخدمات نسبة عالية من مجمل إقتصادياتها. وانتهجت بريطانيا سياسة الباب المفتوح في عدن، فأصبحت ميداناً واسعاً للإستثمارات الأجنبية ولنشاط الشركات الإحتكارية. كما كان النشاط المصرفي أجنبياً(١). واعتمدت هذه الشركات على العمالة الأجنبية كالهنود والصوماليين وجاليات أخرى لتسيير نشاطها التجاري في المنطقة. كما حرصت على إعادة تصدير رأسمالها إلى بلادها، دون إستثماره في المستعمرة ومحمياتها(٢).

إحتكرت هذه الشركات خلال الفترة ١٩٣٧-١٩٣٩ وما قبلها، مجمل الشؤون الإقتصادية أهمها التجارة والتموين. فقد سيطرت على التجارة الخارجية، تجارة الجملة وتموين السفن، المواصلات اللاسلكية، التأمين والخدمات المصرفية(٣). ولم يشكل القلّة من التجار اليمنيين قوة إقتصادية في عدن، بل كان دورهم ثانوياً.

وتحولت عدن بهذا النشاط الإقتصادي الى مخزن كبير للمنتجات التجارية الأجنبية لإعادة تصديرها الى الأسواق الداخلية والمجاورة. كما غرقت الأسواق المحلية بالسلع الأجنبية المختلفة وبأسعار مناسبة لما تحظى بها من تسهيلات في عملية الإستيراد. وأدى ذلك الى عرقلة تطوير الصناعات المحلية. كما أدى الى إعاقة خلق إقتصاد وطني.

ولم تحظ الزراعة باهتمام السلطات البريطانية في عدن، على الرغم من وجود أراض واسعة في حي «الشيخ عثمان»، محاطة بأشجار النخيل والغابات. وكانت تعتمد في إستهلاكها اليومي على المحميات وشمال اليمن والإستيراد الخارجي أيضاً. واشتغل بعض السكان فيها بتربية الأغنام والأبقار على نطاق ضيق. كما اشتغل بعضهم بصيد الأسماك إلا أن إنتاجه ظل محدوداً.

كانت صناعة الملح من الصناعات البارزة في عدن. إذ يصل إنتاجها إلى ثمانين ألف طن سنوياً. ويعمل فيها حوالي سبعمائة وخمسين عاملاً بشكل ثابت، وحوالي خمسمائة عامل بالمناوبة. وإستند العمل فيه على التجفيف والتنقية فقط. وكانت صناعة السفن الشراعية في كل من عدن (المعلا) وحضرموت (المكلا). وتبنى خمس سفن كل سنة، تزن حمولتها حوالي مائتين طن. بالإضافة إلى صناعة الصابون وصناعات يدوية أخرى مثل دباغة الجلود، الصباغة، الحياكة والفخار(٤). فلم تستطع هذه الصناعات الوطنية الصمود أمام غيرها من الصناعات المستوردة، المتطورة وبأقل الأسعار أيضاً.

إن إعتماد مستعمرة عدن على مركزها التجاري -الذي جذب إليها الأساطيل التجارية الأوروبية، وعدم إمكانياتها للإنتاج الزراعي الكافي جعلها تعتمد على الإستيراد عبر البحر.

كان إقتصاد المحميات زراعياً، إذ كان النشاط التجاري ضعيفاً إقتصر على التسويق الداخلي للحاصلات الزراعية. واعتمدت الزراعة على هطول الأمطار ومجاري العيون والآبار.

وكانت تمارس بالطرق القديمة الموروثة، واستخدمت وسائل بدائية، مما جعل الإنتاج الزراعي محدوداً، لا يغطي حاجة السكان لاسيما في موسم الجفاف. وخضعت مساحات واسعة من الأراضي الخصبة لملكية الزعامات المحلية. وارتبطت إنتاجيتها بعجلة السياسة الإقتصادية البريطانية.

ولم تعمل السلطات البريطانية على تطوير الإقتصاد في المحميات، وإقتصر جلّ إهتمامها على زراعة الخضروات وبعض الفاكهة التي تحتاجها مستعمرة عدن. ووجدت سياسة فرق تسد فرصة إلى تأجيج الصراع وتعميق الفرقة. وظل اقتصاد المحميات متخلفاً. وربما كان ذلك في صالح السياسة البريطانية لتظل المنطقة سوقاً مفتوحة لإستهلاك منتجاتها. لذلك لم تكن المحميات تعتمد ذاتياً على توفير السلع الإستهلاكية، فاعتمدت هي الأخرى على الإستيراد من الأسواق الخارجية(٥).

واهملت السلطات البريطانية خلال هذه الفترة مهنة الإصطياد على الرغم من امتلاك جنوب اليمن لشواطئ بحرية طويلة تزخر بأنواع مختلفة من الأسماك. وظلت الأدوات البدائية، الوسائل المستخدمة في الصيد. فلم يقدم للصيادين الدعم والمساندة لتطوير نشاطهم، في الوقت الذي كان بإمكانها إقامة صناعات التجميد والتعبئة والعمل على تصديرها(٦).

إن الإختناقات التموينية في المنطقة، نظراً لتوقف تجارة الإستيراد بسبب الحرب، ثم لمواجهة المجاعة، جعل السلطات البريطانية تحاول خلال الفترة ١٩٤٠ - ١٩٤٥ القيام بإجراءات إقتصادية لترشيد الإستهلاك وتطوير الزراعة وصيد الأسماك والعمل على رفع إنتاجيتهما.

٢- الإجراءات الإقتصادية البريطانية في ظل الحرب ١٩٤٠ - ١٩٤٥

٢-١ الإجراءات الاقتصادية في مستعمرة عدن وأثرها على المجتمع:

كانت السلطات البريطانية تدرك أن إندلاع الحرب، يعني ضعف حركة الإستيراد أو توقفها. وهذا ما سيؤدي إلى إختناق في المواد الغذائية، وربما إنقطاعها، لاسيما في ظل عدم وجود إكتفاء زراعي. لذلك أرادت تنظيم الشئون الإقتصادية في كل من مستعمرة عدن والمحميات، من أجل المحافظة على السلع الغذائية وغيرها، وترشيد إستهلاكها، ثم تطوير الإنتاج المحلي والعمل على وفرته. لذلك أصدر حاكم عدن عدة قوانين، لتحقيق تلك الأهداف، خضعت جميعها لقانون حالة الطوارئ. وكان أهم هذه القوانين، قانون الرقابة على نظام التموين المدني، الصادر في الثالث من يوليو عام ١٩٣٩(٧).

أعطى هذا القانون صلاحية لحاكم عدن، لتنفيذ ما جاء في بنوده. بناء على ذلك، قامت حكومة عدن بإجراءات إقتصادية تنفيذاً لتلك البنود أهمها: وقف التعامل التجاري مع الدول المعادية لبريطانيا. فرض السيطرة على حركة الإستيراد والتصدير والبيع داخل المنطقة اليمنية أثناء الحرب. وعين حاكم عدن بموجب تلك الصلاحيات مراقب تموين مدني، يحق له تعيين نائباً له. ومنح القانون للمراقب ونائبه صلاحيات، مثل المصادقة على المخزون والوثائق المتعلقة به، منح التراخيص للإستيراد والتصدير أو التصريف عن طريق البيع لأي بضائع وحيوانات أو سلع أخرى من المخزون، الدخول إلى المخازن للتفتيش، ووقف صرف البضائع. ويحق للمراقب إعادة التسعيرة كلما شعر حاجة إلى ذلك.

وألزم القانون التجار الإحتفاظ بسجلات لتقييد كمية المخزون لجميع المواد، والإلتزام بالتسعيرة. ولا يحق لغير التاجر الإحتفاظ بأي مواد تزيد عن حاجته من التموين الإعتيادي، سواء كان ذلك في منزله، أو أي محل يخضع لملكيته. ونص القانون على فرض عقوبات لمن يخالف ما ورد في مواده(٨).

وتأسست إدارة خاصة بمراقبة التموين. لذلك تمَّ إنشاء عدة أقسام إرتبطت بمنح تراخيص الإستيراد والتصدير، التفتيش، ومراقبة الأسعار، وغيرها من الأقسام التي إرتبطت بما حدده القانون من مهام(٩). كما عيّنت حكومة عدن لجنة مركزية تحت إدارة ضابط تنفيذي. مهمتها الإشراف على توزيع العمل بين الشركات المختلفة، التي لها خدمات في المستعمرة. وكان الهدف من ذلك ضبط وتنسيق جميع الأعمال المتعلقة بشحن السفن حتى يتمكن المقاولون بهذا المجال من المراقبة الصحيحة لذلك(١٠). وتوجد مراقبة عامة على الإستيراد، لجميع الإحتياجات من المواد الغذائية، وغيرها من البضائع الأخرى. ولا يحق لأي فرد ممارسة أي نوع من التجارة للإستيراد والتصدير إلا برخصة من إدارة الرقابة على التموين. وحظي التجار الأجانب بمعظم التراخيص(١١).

كانت عدن قاعدة تموين، ليس للمنطقة اليمنية فحسب بل ومنطقة البحر الأحمر أيضاً. فقد أستوردت الدقيق والشاي والسكر والأرز والزيت والسمن من الهند، والدخن من اليمن، والتمر من حضرموت والعراق(١٢). ونظراً لإنقطاع الأستيراد من الهند، وإنتشار المجاعة في حضرموت، تمكنت عدن من التموين لهذه المواد بواسطة قنصلية المملكة المتحدة في القاهرة(١٣). وقامت السفن والقوارب الصغيرة بحركة الإستيراد، لما كانت تحتاجه المنطقة اليمنية. وكان يصعب المراقبة على الإستيراد، إذا غيّرت هذه القوارب إتجاه سيرها، عن الجهة المحددة لها لوصول البضاعة بعد شحنها(١٤).

تم التوزيع الداخلي عبر بطاقة التموين، بغرض المراقبة على توزيع المواد الغذائية، بين تجار الجملة والتجزئة، وللحد أيضاً من الإستهلاك، ومنع التخزين، ولتأمين التوزيع المنظم. وعلى الرغم من تفاني موظفي إدارة المراقبة، إلا أن تحقيق المراقبة الفعّالة على عملية التوزيع وتحقيق الإلتزام بإجراء مراقبة الأسعار لم يكن ممكناً. فقد كان يحدث التحايل في حصص التوزيع عبر البطاقة. لأن بعض التجار كانوا يجمعون البطاقات من الأفراد بدافع تقديم خدماتهم، بحيث يجلبون لهم ما يرغبون به من مواد التموين وتوصيلها إلى منازلهم. وكان الغرض من ذلك، كسب ودهم والحصول على المواد التموينية التي لا يرغب الفرد بشرائها. وأدى هذا إلى ثراء هؤلاء التجار ثراءً فاحشاً(١٥). كما حصل بعض التجار على البطاقات مقابل مبالغ باهظة، كان يتم تعويضها من إرتفاع سعر البضاعة بعد بيعها خارج المستعمرة. وذلك في الشيخ عثمان وفي المحميات(١٦). وتعود أسباب تلك الممارسات إلى ضعف إدارة نظام التوزيع، الذي عكس نفسه على مراقبة الأسعار، مما أحدث خللاً في عملية الرقابة، لا سيما في فترة المناسبات(١٧).

وأدى ذلك إلى ارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية، والمواد الضرورية. كما كانت تختفي بعض السلع، إما بهدف تسويقها بسرّية، وبأسعار مرتفعة، أو لتهريبها خارج حدود المستعمرة(١٨). وكانت حكومة عدن تحاول الإحتفاظ بمخزون من المواد الغذائية لمواجهة إختناقات التموين، وتشديد الرقابة على التوزيع وضبط الأسعار. وأدت تلك المحاولات إلى نقص الأسعار لبعض المواد مع بداية عام ١٩٤٠(١٩).

واعتمدت مستعمرة عدن على الصومال، فيما تحتاجه من اللحوم، ونظراً للوجود الإيطالي فيها، سعت إلى جلب اللحوم من المحميات. ولكنها لم تغط حاجة المستعمرة، وفشلت في توفيره من تنزانيا أو السودان، لصعوبة الملاحة. لذلك لجأت إلى الحكومة اليمنية لتزويدها بالماشية. إلا أنها لم تغط هي الأخرى الإستهلاك المحلي. فرأت حكومة عدن تخفيض كمية الإستهلاك من اللحم لمواجهة شحة وصعوبة إستيراده. فتمّ تنظيم إستهلاكه، بتحديد يومين في الأسبوع بدون لحم. وطبق هذا النظام بإغلاق أسواق اللحم فيهما. كما تمّ التأكيد من عدم الذبح، وعدم إستهلاك أكثر من العدد المقرر ذبحه من الحيوانات، بالنسبة لبقية الأسبوع(٢٠).

واهتمت حكومة عدن بالإحتفاظ بالنفط، لأهميته للعمليات العسكرية، وكان يحق لحاكم عدن خزنه في أي موقع غير المعلا بهدف ترشيد إستهلاكه(٢١). كما طلبت حكومة عدن من سلطان الحواشب عدم تزويد إمام اليمن بالنفط. ولم يلتزم الحوشبي بذلك، وبعث به للأمير أحمد في تعز(٢٢). وحرصت حكومة عدن بذلك، عدم وصول الإمدادات من اليمن للإيطاليين، سواء من الوقود أو بعض المواد الغذائية(٢٣). كما إحتفظت بكل المخزون من الأخشاب، لأهميته بالنسبة للمستعمرة، في تلك الظروف، ومعاناتها لنقص الإستيراد، الذي أعطى أولية للسلع الغذائية(٢٤).

وصدر قانون بمنع تصدير الأوراق النقدية، أو القطع المعدنية، المستخدمة قانونياً في المستعمرة، والريال ماريا تريزا، التي كانت متداولة في المنطقة الداخلية، مقابل أي عملة أجنبية بشكل أوراق أو قطع ذهبية وفضية أو حوالة بريدية. وشمل القانون منع تصدير الجلود، أو أي مواد مصنّعة منها، وكذا أية أعمال فنّية ثمينة، مثل اللؤلؤ، أحجار ثمينة، ومجوهرات من ذهب وبلاتين. كما منع إستيراد أية عملة أجنبية، نص على منعها القانون. ويجب على كل شخص –عند قدومة أو مغادرته المستعمرة– أن يحصل على تصريح بذلك من ضابط الأمن أو الجمارك. وأشار القانون إلى فرض عقوبات على كل شخص يشتبه في إرتكابه مخالفة في مجال تصدير وإستيراد النقد. كما قامت بحملة تفتيش ومداهمة لذلك(٢٥).

صادقت حكومة عدن على مشروع بمنح أراض زراعية في منطقة الشيخ عثمان، بعد مصادقة الضابط الزراعي «ب. ج. هارتلي» (B. G. HARTLEY) –الذي إعتقد أن مشروعاً كهذا– إذا تمت السيطرة عليه. سوف يرفع مستوى التوريد إلى سوق عدن. وتمّ صرف الأراضي بعقد إيجار سنوي، لا يزيد عن ست روبيات للفدان الواحد. واستأجرت بستان «الشيخ عبدالكريم بازرعة» لتوفير الخضروات للحامية العسكرية في خورمكسر(٢٦).

أثرت الحرب على الحياة الإقتصادية لسكان مستعمرة عدن اليمنيين. فارتفعت أسعار السلع. كما إختفت بعضها، وما كان موجوداً منها لاتصلها اليد. فوقع عبء نظام التموين والرقابة على الأسعار، والتراخيص للإستيراد والتصدير على المواطن اليمني في المستعمرة. ولم يستفد من هذه الإجراءات إلا الشركات الأجنبية والتجار الأجانب الذين كانوا يعيشون في فلكها. فقد تدفق المال إلى خزائنهم، ونمت ثرواتهم. ولجأ البعض منهم إلى ممارسة عملية التهريب (البرشوت)، للمواد الغذائية(٢٧). وكانت عمليات التهريب تتم لحساب التجار (الأجانب) بصورة سرّية جداً. وقام بتنفيذ العمليات البعض من مواطني المستعمرة اليمنيين عن طريق وسطاء مقابل ضمانات للتاجر بتوصيل بضاعتهم إلى «دار الأمير» في حدود السلطنة العبدلية وبالعكس، مقابل أجر مضاعف في حالة وصول البضاعة سليمة(٢٨). ونشطت عملية التهريب عبر وسائل مختلفة، لكمية محدودة يسهل حملها. عبر الجبال وقوارب الصيادين في صيرة(٢٩).

وكان معسكر القوات الأمريكية المرابطة في بير فضل أحد الوسائل المساعدة لعمليات التهريب. فقد إستغل المهربون بطاقة التعريف التي كانت تسمح لهم الدخول إلى المعسكر لإقامة علاقات مع بعض الجنود الأمريكيين الذين سمح لهم بالتنقل من منطقة لأخرى في المستعمرة. وساعد ذلك في نقل المواد المراد تهريبها بسياراتهم، والمرور بها عبر نقطتي التفتيش والإحتفاظ بها في المعسكر، فيسهل على المهرِّب نقلها إلى دار الأمير(٣٠).

حققت حكومة عدن بإجراءاتها الإقتصادية مصالحها الخاصة المرتبطة بوجود الحامية العسكرية. فقد كانت المستعمرة مركزاً عسكرياً إستراتيجياً، وكان عليها توفير متطلبات تلك القوة من التموين الغذائي أو غيره من المتطلبات الضرورية الأخرى. فحرصت بقانون الرقابة على نظام توفير التموين للمواد الغذائية وعدم إنقطاعها في المستعمرة. كما حرصت بقانون الرقابة على النقد المحافظة على مركز عدن المالي لمواجهة أي عجز أو مشاكل مالية أخرى. وتضرر عمال الشّحن والتفريغ في المستعمرة بهذين القانونين، فقد كانوا يبعثون بمبالغ مالية من رواتبهم إلى أسرهم في المحميات أو شمال اليمن، بواسطة قوافل التجارة بالجمال (الجمّالة Camelman)، فتمت بعد صدورهما، مصادرة أموالهم وجميع أغراضهم المرسلة لأهلهم ومنها المواد الغذائية كبديل للمال(٣١). ولم يكن هذا الإجراء عادلاً بحق العمال وعائلاتهم. ففي الوقت الذي منعت فيه مغادرتهم أراضي المستعمرة، حرمت في الوقت نفسه عائلاتهم من المال والتموين الغذائي كوسيلة للعيش في مثل تلك الظروف. وأكد هذا الإجراء أن الحكومة البريطانية كانت تنظر للمحميات كحدود خارجية لمستعمرة عـدن.

ووقع عبء غلاء المعيشة، والتلاعب بالأسعار على مجتمع عدن اليمني. فقد كان الموظف الذي لا يتعدى راتبه مائة روبية شهرياً، يمثل مستواً معيشياً متوسطاً يعاني من غلاء المعيشة، وحالة الإستياء والتعاسة(٣٢). وكانت المعاناة أشد وطأة في المستويات الدنيا، من فئات المجتمع التي كانت تعيش على الأعمال اليومية، المرتبطة بقطاع الخدمات، الذي جُمِدت بسبب الركود الإقتصادي. كما تأثر الحرفي بقانون منع التصدير، سواء كان ذلك للجلود أو غيره من المواد التي خضعت للصناعات اليدوية، والأعمال الفنيّة الأخرى، القابلة للتصدير إلى المناطق المجاورة. فحرمه القانون من مصدر رزقه الذي اعتمد عليه كعائد لإنتاجه الحرفي. ومثّل التاجر اليمني حالة أفضل للمستوى المعيشي، إلاّ أنه تأثر هو الآخر بقانون منع التصدير، وبتشديد الحكومة بيع مخزونها للسلع الغذائية قبل مخزونه. فتعرضت بضاعته للتلف وتجارته للخسارة(٣٣). وأظهرت الحكومة بذلك سياسة إستغلالية، لم تراع فيها وقع تلك الخسارة على حياته المعيشية.

وعلى الرغم من أن بعض هذه الإجراءات كانت مجحفة بحق اليمنيين، إلاّ أن سياسة ضبط التموين منعت حدوث مجاعة في مستعمرة عدن، كما منعت حدوث مشاكل إجتماعية وإضطرابات سياسية داخل المستعمرة، في الوقت الذي عانت فيه المحميات المجاعة وضعف في التموينات الغذائية. وقامت السلطات البريطانية بإجراءات إقتصادية للعمل على حل تلك الأزمة.

٢-٢ الإجراءات الإقتصادية في المحميات :

٢-٢-١ نظام ضبط التموين وأثره على مجتمع المحميات:

لم تهتم حكومة عدن برفع مستوى الإنتاج الإقتصادي في المحميات، خاصة في الجانب الزراعي، رغم الإمكانيات. واقتصر إهتمامها بزراعة الخضروات والفاكهة لتموين المستعمرة. ولم تعمل على تشجيع السلطات المحلية لزراعة الحبوب وغيرها من المنتجات الضرورية للتموين الغذائي. كما أنها لم تهتم بتموين المحميات، وتغطية حاجتها من هذه المنتجات كاهتمامها بمستعمرة عدن. ففي الوقت الذي كانت تخزنها كي لا تواجه المستعمرة إختناقات في التموين، كانت المحميات تحصل على حصتها من الإستيراد عبر نظام بطاقة التموين الخاصة لكل محمية(٣٤). وتعرضت المواد للتلاعب. لذلك لم تلق المحميات كفايتها من المواد الغذائية. كما صادرت كل ما يرسله الأفراد منها إلى ذويهم في المحميات، حرصاً على عدم نفاذها من المستعمرة.

وقدم سكان المحميات شكوى إلى السلطات البريطانية ضد المشائخ الذين أوكل إليهم سحب مخصصهم من مواد غذائية وأقمشة ببطاقات التموين، حيث كان هؤلاء يبيعون البطاقات لبعض التجار المقيمين في حي الشيخ عثمان، بأثمان باهظة. وكانوا يقومون بتصدير ما يحصلون عليه من بضاعة، عبر تلك البطاقات، إلى خارج عدن والمحميات(٣٥). وذكر الأستاذ «حسن صالح شهاب» في هذا السياق فقال: «**حرص الإنجليز على عدم نفاذ المواد الغذائية إلى الداخل. وما كان يهم حكومة عدن -بالمقام الأول- تموين الحامية البريطانية والجاليات الأجنبية ثم أهالي مستعمرة عدن. ولم تكفل السلطات البريطانية المساعدة في تسهيل عملية تموين وتوريد المواد الغذائية للمحميات، بل تركتها تدبر أمر نفسها، على الرغم من إدراكها لحياة الجفاف والقحط الذي أدى إلى نقص في منتوج الأرض مما أدى إلى كثير من الوفيات بسبب إنتشار المجاعة في معظم أراضي المحميات. وكانت لحج السلطنة الوحيدة التي أستطاعت أن توفر لسكانها المواد الضرورية، إذ كانت تستورد لحسابها بواسطة تجار يمنيين مثل «باشنفر» و«بازرعة» من خلال حركة السفن الصغيرة. وأتبعت السلطنة نظام التوزيع المتبع في عدن، ويطلق عليه (نظام النهمة)**»(٣٦).

وأشار كل من الأستاذ «وديع حسن علي» والأستاذ «محمد عبده غانم» إلى وفرة في بعض مواد التموين في مستعمرة عدن ومحاولة البعض تهريبها لبيعها خارج حدودها فقالا: «**إن الحاجة للمواد الغذائية والأقمشة وغيرها من السلع الضرورية ليس في المنطقة الداخلية من اليمن فحسب، بل والبلاد المجاورة لها كالسعودية وعمان، إذ كانتا بحاجة إلى تموين ومحاولة الحصول عليه حتى إذا كانت الطرق المتبعة لذلك غير مشروعة. فقد كانت في عدن مواد تموينية وفيرة توزع على كبار التجار، وكانوا بدورهم يقسمونها على الصغار منهم لتوزيعها في المستعمرة. ولم يلتزم التجار بذلك فقد كان يوزع معظم المواد سراً على المحميات والسعودية وعمان. وكان يوجد تموين سري لمشائخ المحميات فكانوا يبيعون ما يستلمونه**»(٣٧).

واعتمدت بعض المحميات -في توفير ما تحتاجه من الحبوب- على ما تزرعه الأرض. وحاولت أن تجد البديل لبعض المواد الضرورية المستوردة التي أعتمدت على عدن في توفيرها.

ومنها يافع العليا، فقد تحدث السيد «حسين ثابت حسين المطري» عن أوضاعها أثناء الحرب قائلاً: **«لم تتأثر يافع بالحرب كثيراً، لأنها كانت تعتمد في كثير من متطلباتها على نفسها لا سيما الحبوب. وكانت معاناة يافع في بعض المواد المستوردة التي كانت توفرها عدن، مثل الغاز (الكيروسين)، التنباك الهندي، التمر، والزنجبيل. فقد أرتفعت أسعار هذه المواد ولا نحصل عليها في معظم الحالات. وكنا نستخدم دهن الحيوانات لإنارة المصابيح بدلاً من الغاز»**(٣٨).

أجمعت هذه الشخصيات على مدى إهتمام السلطات البريطانية بمستعمرة عدن، وحرصها على تحقيق وفرة مواد التموين فيها. بينما لم تحظ المحميات بمثل ذلك. كما لم يتم الإشارة إلى نوع المواد التموينية المخصصة لها. فربما لا تكون مواد غذائية. وما يؤكد صحة ما ذكره الأستاذ «شهاب»، أن السلطات البريطانية قامت منذ الساعة الأولى للحرب بحث رؤساء المحميات على زيادة المنتوج الزراعي لتموين حاميتها العسكرية كمساهمة منهم في الحرب. ويتضح من ذلك أن المحميات كانت تقوم بتموين المستعمرة بالمنتوجات الزراعية كالسابق. وربما إقتصر تموين عدن لها لما ذكره السيد «المطري» من مواد مثل الكيروسين، التنباك، التمر والزنجبيل لأهمية هذه المواد المستوردة ليس في يافع فحسب، بل وفي جميع أنحاء المحميات.

٢-٢-٢ أهم الإجراءات لتطوير القطاع الزراعي:

فرضت الحرب على السلطات البريطانية في منطقة جنوب اليمن، البحث عن مصادر محلية بديلة للتموين، بحيث لا تتأثر بالنقص في وسائل الشحن، أو بعدم إنتظام المواصلات البحرية(٣٩). وكانت حاجتها ماسة إلى وفرة في التموين الغذائي للخضروات والفاكهة، لتلبية متطلبات قواتها العسكرية في المستعمرة منه، لا سيما بعد زيادة عددها، بسبب إنسحاب القوة التي كانت في الصومال، وللمجاعة التي ضربت أطنابها في المنطقة الداخلية. لذلك عدّلت من سياستها الإقتصادية في المحميات(٤٠). وأعطت أهمية كبيرة للزراعة في المناطق الخصبة، وخاصة القريبة للمستعمرة مثل أبين وغيرها من الأراضي الخصبة، لتكون قاعدة إقتصادية لمستقبل المحميات(٤١). ورأت ضرورة القيام بإجراءات لتحسين الزراعة، وتربية الماشية لتلبية إحتياجات أسواق عدن من ناحية، وتوفير المواد الغذائية لمعالجة المجاعة وتحقيق الإكتفاء الذاتي من ناحية أخرى(٤٢).

بدأت السلطات البريطانية إجراءاتها بمنشور تمّ تعميمه على رؤساء المحميات تناشدهم فيه زيادة إنتاجهم الزراعي(٤٣). وأبدوا إستعدادهم للتعاون معها وتقديم المساعدة، بما يخدم التطور الزراعي. وأشار بعضهم إلى حاجتهم للمال من أجل ذلك(٤٤). وقامت بحملات توعية بين صفوف السكان، لاسيما رجال القبائل، لتشجيعهم لزراعة أراضيهم، ولزيادة إنتاج المواد الغذائية وعلف الحيوان. وكانت ترى أن للتوعية أهميتها في إقناع الناس، من أجل نجاح أية إجراءات تتخذها(٤٥).

أعدت السلطات البريطانية مزارع تعاونية تجريبية في عام ١٩٤٠، كنماذج تقدمها لملاّك الأراضي، والمستأجرين من الفلاحين، لدفعهم إلى تسخير إمكانياتهم المادية والبشرية لتطوير الزراعة في مناطقهم. واستأجرت بعض الأراضي الخصبة لتنفيذ مشروع المزارع النموذجية في أراضي العوذلي، الفضلي، لحج، الصبيْحة، الضالع وغيل باوزير(٤٦). وأوكلت مهمة تنفيذ المشروع إلى ضابط الزراعة «هارتلي» (Hartly) الذي قام –بمساعدة الضباط السياسيين في المحميات–

بدراسة واسعة، بهدف تحديد الأراضي الزراعية الخصبة، ومراعاة وسائل الريّ الطبيعية، -من مياه الأمطار والأودية- لزراعتها. كانت المحميات الغربية أكثر حظاً من الشرقية، من حيث وفرة المياه. وكانت أخصب مناطقها لحج وأبين، التي تروي أراضيها من وادي تبن ووادي بنا(٤٧). وتميزت أراضي الضالع ويافع السفلى وبيحان ودثينة وأحور (العوالق العليا) وسهل العوذلي وغيرها، بالخصوبة والمناخ الدافئ، مما ساعد في تنوع المحاصيل الزراعية. أما المحميات الشرقية فقد إعتمدت على الأمطار الموسمية. وكانت أخصب أراضيها وادي حضرموت، ووادي حجر، منطقة ميفعة وغيل باوزير(٤٨).

وعملت السلطات البريطانية على تشجيع الملاّك لبيع أو تأجير أراضيهم الزراعية. وكانت رغبة القبائل في الحصول على النقد دافعاً لذلك. وكفلت بهذه السياسة ليس تطور الإنتاج الزراعي، بل وإستقرار الأمن والسلام. فقد شغلت الملاّك والمستأجرين من الفلاّحين بالزراعة، وحرصوا على تحقيق الإنتاج الجيد والربح الوفير، في الوقت الذي تخلى غيرهم من الملاّك عن أراضيهم بالبيع، فلم يجدوا بعد ذلك ما يتنازعون عليه(٤٩).

وقدّمت السلطات البريطانية القروض المالية للمزارعين. وكان ذلك من أهم الإجراءات الإقتصادية، لمواجهة نفقات الزراعة. وكان عليهم تسديد مديونيتهم من الإنتاج. وراعت تقديم المساعدة لهم في السنة الأولى من الإنتاج لتخفف عنهم أعباء الصرفيات في هذا المجال(٥٠). كما رأت ضرورة إنشاء منظمة لتنظيم الأراضي، ومعالجة المديونية (Debt Settlement)، والسيطرة على البيع وحدود الأرض، وتحديد قواعد العمل للأراضي الخاضعة للتطوير. كما رأت ان تعيّن لها ضابط تنظيم الأراضي، مهمته جمع معلومات إضافية وكافية لوضع إطار عام للمعاملة(٥١).

كان (هارتلي) الضابط والمستشار الزراعي الوحيد في منطقة المحميات. فعملت السلطات البريطانية على تزويده بمساعد، من أجل تدريب مدرسين وكيميائيين، وفنيين زراعيين، بهدف إزدهار الزراعة والخدمات الإجتماعية ذات العلاقة(٥٢).

بدأت أولى الخطوات العملية في المشروع التنموي لتطوير الزراعة في المحميات عام ١٩٤٠ بإعداد المزارع التجريبية، بهدف تنويع الإنتاج بحاصلات زراعية جديدة تتلاءم مع المناخ والتربة، من أهمها البصل والبطاطا والفاكهة. وقامت إدارة الزراعة والبيطرة والسلطات المحلية بالعمل المشترك لتوسيع وتحسين وسائل الريّ، ببناء خزانات جديدة، وإعادة ترميم المهجورة منها، وحفر الآبار، وشق القنوات. وعملت أيضاً على تحسين نوعيات الحبوب، وعلف الماشية(٥٣). وجلب أنواع معيّنة من المواشي من الخارج، لتحسين تناسلها في المحميات(٥٤).

تميزت بلاد العوذلي بمناخ معتدل ساعد على أن تكون مركزاً لتجارب أنواع مختلفة من الخضروات والفاكهة المستوردة من أوروبا. وبدأ العمل في تطوير الزراعة فيها عام ١٩٤٢. وكانت النتائج مشجعة. إلاّ أن المواصلات كانت سبباً في إعاقة توريد منتجاتها بشكل دائم إلى مستعمرة عدن(٥٥). لذلك أخذت السلطات البريطانية أراضي يافع مركزاً آخراً لتلك التجارب الزراعية لمناخها المعتدل.

وقررت حكومة عدن إنتاج البطاطا والبصل محلياً لنجاح التجارب في زراعتها، ولحاجتها الشديدة لهما في تموين قواتها العسكرية وتغطية السوق المحلي(٥٦). وكانت كل من مكيراس

ويافع، أرضاً ملائمة لزراعتهما على مدار السنة. كما تمّ إختيار لحج وأبين لإنتاج البصل في فصل الشتاء. وقدمت كافة التسهيلات للمزارعين. وكانت النتائج مرضية لاسيما البطاطا من الحجم الكبير في مكيراس(٥٧).

وتطورت الزراعة خلال الفترة ١٩٤٠-١٩٤٣، في المناطق التي خضعت لإجراءات التطور في بقية المحميات الغربية. وحققت نتائج مرضية ومشجعة في جميع الحاصلات الزراعية بما فيها القطن الذي بدأ العمل بزراعته عام ١٩٤٣ في دلتا أبين وسهل العوذلي(٥٨). ويرجع ذلك إلى إهتمام السلطات البريطانية، في المرحلة الأولى، لحماية أراضي المزارعين الجافة من تقلبات المناخ، والعمل قدر الإمكان على وضع الأراضي تحت نظام الريّ الدائم(٥٩).

وتمكنت السلطات البريطانية من تأسيس «لجنة خنفر» (أبين) عام ١٩٤٣، بعد الضغط على سلطان يافع. وكانت تحت الإدارة البريطانية، وبعضوية سلطنتي الفضلي ويافع السفلى. وتمّ دعمها بقروض مالية، قدرت بعشرة آلاف جنيه إسترليني(٦٠). وقد بدأ العمل في تنظيم أعمال الرّي. وتمّ توزيع ستمائة فدان على المزارعين مقابل تسديدهم نصف المحصول كإيجار يقدم للسلطان، وتقوم اللجنه باستعادة القرض منه، الذي يجب دفعه خلال أربع سنوات. ولقد تمّ توفير خمسة آلاف فدّان جديدة للزراعة، منذ البدء بتأسيسها(٦١).

وأكتسبت سياسة التنمية لتطوير الزراعة خلال عام ١٩٤٣ زخماً وقوة دافعة لها في بعض أنحاء المحميات(٦٢). ورأى الضابط الزراعي (هارتلي) أن نجاح المشروع التنموي لتطوير الزراعة، يتطلب سيطرة سياسية أكثر فعالية في المنطقة. لأنه في غياب ذلك، فإن مناطق زراعية واسعة من الأراضي الصالحة للزراعة ستهمل(٦٣). وكان النجاح الذي تم تحقيقه دافعاً لتصميم الضباط السياسيين في المضي نحو مزيد من التقدم لفرض معاهدات الإستشارة وتحقيق الإدارة المباشرة للعمل على تأسيس أجهزة مالية خاضعة ماليتها لتدقيق الإدارة البريطانية، يتم صرف قسم منها على المشاريع ذات العلاقة بالتنمية والتطوير والصحة وغيرها من الخدمات الإجتماعية.

إعتبرت السلطات البريطانية أن تنفيذ هذا المشروع، قضية أساسية تفرضها طبيعة مصالحها خلال تلك الفترة. ورأت أن تضع عبء تلك القضية على السلطات المحلية، بوضع حد لسوء حكمهم وتفردهم بالإيرادات. إذ كان السلطان أو الأمير أو الشيخ يحتفظ بإيراد الضرائب، وصرفه على أموره الخاصة. ومنحتها معاهدة الإستشارة صلاحيات لتدخلها لتضمن أن نسبة من الإيراد يجب أن يكرس لفائدة الناس. وذلك بتحديد دخل شخصي لحكام المعاهدات، ويتم تحويل المتبقي للصرفيات العامة، وكانت ترى أن ضريبة فردية صغيرة ستنتج محصولاً أكثر وفرة على أن تراعي بذلك إحترام هؤلاء الزعماء والمحافظة على إستقلاليتهم(٦٤).

واختلف الأمر في سلطنة لحج التي تميزت بخصوبة أراضيها وتنويع حاصلاتها الزراعية، واعتمد إقتصادها بذلك على الزراعة. وعكست حالة الإستقرار والتطور الإجتماعي والثقافي، بالنسبة لغيرها من المحميات، على اهتمام السلطان بشئون سلطنته وتطورها من الإيرادات المالية التي كان يحصل عليها. ولم يخضع لسياسة الإستشارة، إلاّ أنه حرص على العمل بسياسة التنمية والتطوير الزراعي التي شهدتها المحميات خلال فترة الحرب، لما فيه مصلحة لحج، وحتى لايترك فرصة للتدخل البريطاني في إدارة شئون بلاده.

وأشارت «دلال بنت مخلّد الحربي» في هذا السياق فقالت: «**أظهر السلطان عبدالكريم الذي كان يملك وزعماء القبائل الأراضي الزراعية في السلطنة، إهتماماً كبيراً بالزراعة لأن إقتصاد لحج كان يقوم عليها وتركز إهتمامه على إستخدام الآلات الحديثة فأدخل إلى لحج الآلات البخارية والمولدات الكهربية لإنارة البلاد ورفع المياه من الآبار، وشجع السلطان رعيته على الزراعة خاصة التبغ، إضافة إلى السلع الزراعية القابلة للتصدير والتي تباع بأسعار مناسبة، كما عمد إلى جلب أشجار الفواكه من الهند ومصر.**

وكان للزراعة في لحج نظامها الخاص يشرف عليه خبراء معينون من كبار المزارعين، كما جرت العادة أن يعين السلطان مديراً للزراعة يعرف بشيخ الواديين تلتف حوله هيئة من هؤلاء الخبراء يشكلون مجلساً إستشارياً للزراعة تستند إليه جميع أمور الزراعة، وتستعين به المحكمة الشرعية وتنفذ قراراته، وكان يرأس المجلس أحياناً القاضي الشرعي أو السلطان نفسه إذا لزم الأمر، وقد قام السلطان عبدالكريم بتحرير الزراعة من جميع الضرائب التي كان يجبيها شيخ الزراعة بإسم السلطان، .... كما عمل على إصلاح رأس وادي تبن لتنظيم توزيع مياه الري، لأن عدم السيطرة على مياه الواديين الكبير والصغير كانت تمثل أكبر المشكلات التي تواجهها الزراعة في لحج لعدم جدوى إقامة السدود البدائية في حل المشكلة»(٦٥).

ويُعتقد أن الوضع الإقتصادي-الإداري الذي تميزت به لحج عن سائر مناطق المحميات أعطى السلطان الثقة والقدرة على رفض سياسة الإستشارة وما يتبعها من تدخل في شئون السلطة والإدارة المحلية. كما لم يسمح للسلطات البريطانية بفرض هذه السياسة عليه لأن بلاده كانت أكثر تقدماً وتطوراً عن غيرها من المحميات.

أسهمت معظم أراضي المحميات الغربية في نجاح المشروع التنموي للتطوير الزراعي. وقدمت الإنتاج الذي كانت تحتاجه الإدارة البريطانية. وكانت سهولها الواسعة ووفرة مياهها - لاسيما في موسم الأمطار- أرضاً واعدة، أكثر من المحميات الشرقية، التي قدمت أوديتها -على الرغم من الجفاف- إمكانيات لا بأس بها للزراعة، مثل وادي حضرموت، غيل باوزير، ووادي حجر-ميفعة.

وحققت السلطات البريطانية بتطبيق نظام الأمن والإشراف على هذا المشروع، توفر كمية كافية من الغذاء والعلف. وتمكن مزارعو أبين -على سبيل المثال- من بيع كمية من المحصول الزراعي لأسواق عدن بآلاف الروبيات- وخضع المحصول للتقسيم بين المستأجرين والملاّك والحكومة(٦٦).

ورافق تطوير وتحسين الإنتاج الزراعي مشاريع أخرى أهمها تعبيد وتحسين الطرقات بين المستعمرة والمحميات. فقد تمّ رصد مبلغ تسعة عشر ألفاً وخمسمائة جنيهاً إسترلينياً لتحسين طريق عدن-لحج، ثم تعبيد الطرقات بين لحج والضالع، ولحج والمسمير. والمشروع الآخر كان طريق عدن-أبين، ثم أبين العرقوب إلى لودر في السلطنة العوذلية. وكان الغرض من ذلك تيسير النقل والتبادل التجاري بين عدن والمحميات(٦٧).

كان جزء كبير من التجارة البحرية في المحميات يتم عن طريق القوارب الشراعية. واقتصر ذلك النشاط -أثناء الحرب- على القوارب الشراعية الصغيرة التي كانت تنتقل بين موانئ المحميات

وعدن. وكانت معظمها تابعة لشركة الحلال للبواخر (البس) ولقهوجي. وكانت كل من المكلا والشحر من الموانئ الهامة والنشطة في هذا المجال(٦٨).

إهتمت السلطات البريطانية بصيد الأسماك. فجلبت معدات عام ١٩٤٢، لإقامة صناعة زيت السردين في المكلا. إلا أن العمل بهذا المشروع توقف خلال الفترة ١٩٤٣-١٩٤٥، بسبب المجاعة بعد أن نجح المصنع في أول إنتاج له، قُدر بواحد وخمسين علبة. ورأت أنه من الأفضل أن يستخدم السكان السردين للغذاء(٦٩). وبدأ الإهتمام بالإصطياد في منطقة القعيطي قبل سنوات الحرب. فقد قام أحد الإيطاليين بالبحث عن إمكانية إنشاء صناعة متطورة لإستغلال الأسماك تجارياً. ولم يتم المشروع، لأنه لم يلق قبولاً من الحكومة، ومن الصيادين الذين خشوا من استخدام معدات حديثة تؤثر على وضعيتهم(٧٠). وعيّنت السلطات البريطانية ضابط أسماك في مستعمرة عدن عام ١٩٤٤، لإخضاع العمل بصيد الأسماك لإشراف الحكومة. وكانت كل من الشحر والمهرة وسقطرى، أكثر المناطق الساحلية نشاطاً. يصدّر السمك الدِّيرك والتونة واللُّخم (سمك القرش) والمجفف (المالح) إلى عدن. وكان أغلبية السمك المجفف يصدر إلى المناطق الداخلية من حضرموت وغيرها من مناطق المحميات الداخلية(٧١).

ولم يوجد نظام مالي ومصرفي في المحميات، باستثناء السلطنة القعيطية، التي كان لها نظام مالي منذ عام ١٩٣٤، تميز باعداد موازنات للإيرادات والصرفيات. فاعتمدت المحميات على العشور والضرائب كإيرادات مالية لها. وكانت الضرائب تفرض على البيع في الأسواق، أو غيرها من الضرائب التي كان يفرضها رؤساء وحكام المحميات وفقاً لرغباتهم. أدى النشاط الزراعي إلى رفد مالية هؤلاء الحكام. فقد أصبحت الضريبة على المحصول مصدراً رئيسياً للإيرادات(٧٢). وخضعت هذه الإيرادات لتصرفهم، وكانت تصرف لشؤونهم الشخصية، باستثناء ما كان يدفع لبعض العناصر التي يتم تأجيرها لتثبيت سلطتهم. اختلف ذلك في المحميات الخاضعة لنظام الإستشارة، حيث تحررت هذه الإيرادات من تسلط هؤلاء الحكام، وذلك لتدخل السلطات البريطانية(٧٣).

ومن الملاحظ أن الحرب بيّنت أهمية المحميات الإقتصادية كأرض واعدة، ومخزن غذاء وفير للمستعمرة. فقد ألزمت السلطات البريطانية تعديل سياستها الإقتصادية فيما يتعلق بالمحميات. وذلك للضغوط السياسية-العسكرية والإقتصادية التي كانت تواجهها، والمعاناة التي كانت تعيشها، لاسيما أثناء حربها مع الإيطاليين في المنطقة. عكس تطور الإنتاج وتنويع حاصلاته، آثاراً إيجابية على الإقتصاد الزراعي للمحميات، ولكنه بحدود ما يغطي بعض الحاجة للإستهلاك المحلي، كما كان أيضاً معالجة بطيئة لمعاناة السكان من المجاعة. وذلك لأن السياسة الإقتصادية البريطانية خلال هذه الفترة لم تعمل على توسيع الرقعة الزراعية، وإنفاق المال عليها لصالح ذلك. فقد مثلت تلك الأراضي الخصبة نسبة ١٪ من إجمالي المساحة الزراعية(٧٤). فظلت الزراعة بذلك محدودة، فلم يبلغ المنتوج الزراعي الضروري للغذاء، كالحبوب، إلى مستوى الوفرة، بحيث يصل إلى أفواه الجياع والمحتاجين بأسعار زهيدة. واستغل جهد الفلاح الذي عانى كثيراً في ذلك النشاط الزراعي.

وفي رأي الباحثة أن السلطات البريطانية حرصت ألا تجعل من إزدهار الزراعة في المحميات وسيلة تؤدي إلى الرخاء الإقتصادي، بحيث يعكس نفسه على تطور الحياة الإجتماعية والثقافية في المنطقة. ولم يكن غرضها من الإيراد المخصص للصرفيات العامة، إلاّ تحديد نفقاتها لما ستدفعه لمشاريع إنتاجية تخدم مصالحها في تحقيق الأمن، شق الطرقات، وتغطية صرفيات الحرس القبلي، بالإضافة إلى خدمات عامة محدودة للمجتمع، لا يتعدى في بعض المحميات مدرسة أو

مستوصف. كما حرصت أن تحافظ على إستقلال رؤساء المحميات، وأن تسير مشاريعها التوسعية -سياسياً وإقتصادياً- في القنوات القديمة. ومن الملاحظ، أن السلطات البريطانية راعت كثيراً هؤلاء الحكّام وعملت على رضاهم. وكان التدخل في ترشيد نفقاتهم من الإيرادات جعلهم يلمسوا أنه لصالح مجتمعهم. وكان عملها لصالح القضاء على المجاعة في المحميات سبباً في تأييدهم لترشيد النفقات والعمل معها لدعم برنامج الإصلاح الزراعي. ونجحت بذلك في تحقيق مصالحها ونفوذها دون أية خسارة.

٣- المجاعة وطرق معالجتها :

ظهرت المجاعة مع بداية عام ١٩٤٣ . وانتشرت في معظم أنحاء المنطقة مع منتصف العام. وكانت حضرموت أكثر المناطق اليمنية معاناة، خاصة منطقة الوادي. وكان عام ١٩٤٤ أشد وطأة، حيث إزدادت حالات الوفيات، وأصبحت أعدادها بالمئات(٧٥).

تعود أسباب المجاعة أولاً إلى شحة الأمطار وإصابة الأراضي بالجفاف منذ مارس عام ١٩٣٧ حتى عام ١٩٤٤ . وأدى ذلك إلى إصابة المنطقة بالقحط وفقدان المزارعين لمواردهم المالية وحرمان البلاد من الحبوب وعلف الحيوان.

ثانياً : تأثر النشاط التجاري بالحرب. فتوقفت حركة الإستيراد والتصدير، كما توقفت حركة التجارة من الهند. فأصيبت المنطقة بالركود الإقتصادي.

ثالثاً : كانت معاناة حضرموت أشد قوة لتوقف التحويلات المالية من المهجر، التي كانت تشكل رافداً ماليا قوياً لها(٧٦). فقد أدى سقوط كل من سنغافورا وجاوا بيد اليابان إلى فقدان أثريائها ممتلكاتهم فيهما، وتوقف حصولهم على عوائدها التي كانت تقدر بحوالي ستمائة ألف جنيه إسترليني سنوياً(٧٧). كما إن بعض الأسر تأثرت هي الأخرى لتوقف الدعم المالي الذي كان يأتيهم من أقربائهم في المهجر. ونفذت المدخرات، ولجأوا إلى بيع ممتلكاتهم الثابتة حتى يتمكنوا من توفير حاجاتهم المعيشية. وعكست حالة الأثرياء على عمالهم الذين توقفوا عن العمل، لعدم حصولهم على أجورهم. ولم يعد في إمكانهم شراء متطلباتهم الضرورية من المواد الغذائية(٧٨). أدى كل ذلك إلى حرمان سكان حضرموت من القوت الضروري. فبلغ عدد الوفيات حوالي عشرة آلاف شخص. وكانت الغالبية العظمى من الأطفال. كما نفق حوالي ٥٠٪ من الجمال والمواشي لقلة الماء والعلف(٧٩).

بادر المقتدرون من أهل حضرموت بتقديم مساعدات مالية، إلى السلطات المحلية بلغت قيمتها حوالي مائة ألف روبية(٨٠). ولم تكن تلك المساهمات كافية. كما لم تستطع السلطات المحلية معالجتها. ونظراً لفداحة الأزمة، وحجم المأساة ناشد المسؤولون في حضرموت الحكومة البريطانية على تحمل المسؤولية وإتخاذ التدابير اللازمة.

إتخذت السلطات البريطانية بعض الإجراءات لمعالجة المجاعة. فشكلت لجنة سميت بـ«لجنة الإغاثة ضد المجاعة». وأوفد الضابط «فيجس» (FIGGIS) أحد كبار ضباطها السياسيين إلى حضرموت لتحمل منصب رئيس تلك اللّجنة، للقيام بمهام التنظيم والإشراف على مشاريع الإعانات الزراعية والإجتماعية، بالتعاون مع جهاز من الموظفين الزراعيين وبعض الأطباء(٨١).

ورفع حاكم عدن طلبه إلى سكرتير الدولة لشؤون المستعمرات لتقديم المساعدات المالية العاجلة، وحددها بثلاثمائة وثمانية عشر ألف جنيه إسترليني، ليتمكن من القيام بإجراءات معالجة المجاعة، والمتمثلة في إستئجار سفينة نقل التموينات إلى أقرب مرفأ، وتوزيع المواد التموينية مجاناً، والإهتمام بالزراعة وتطويرها وبالمياه بحفظها وخزنها وتوزيعها(٨٢). وأقدمت حكومة عدن على تنفيذ تلك الإجراءات على النحو التالي :

- تقديم المعونات الغذائية مجاناً لأكبر عدد ممكن من السكان المتضررين من المجاعة. وقام سلاح الجو الملكي بعمليات إسقاط للمواد الغذائية، لصعوبة وصول المعونات إلى المناطق الداخلية، بسبب وعورة طرق المواصلات البرية.
- تم إفتتاح عشرة مطابخ، لتقديم وجبات غذاء مجانية للأفراد، وكان معظمهم من النساء والأطفال.
- أقامت حكومة عدن مشاريع زراعية، وأعادت تأهيل المزارعين ومساعدتهم عن طريق تقديم القروض النقدية أو العينية(٨٣). وأنشأت خزان مياه في منطقة عينات في الطرف الشرقي من الوادي، في محاولة منها لمعالجة الأزمة. إضافة إلى إنشاء وترميم سدود منخفضة في مختلف المناطق المتضررة من المجاعة. كما عملت على حفر الآبار، لتساعد في ري مساحة واسعة من الأراضي الزراعية(٨٤).

وحاولت السلطات البريطانية أن تقدم -من خلال تلك الإجراءات والمشاريع- فرص عمل لضحايا المجاعة. كما قامت بتسكين بعض العائلات في المنطقة بمنحهم قطعة أرض، وقرض مالي، كمساعدة منها للعمل بالزراعة.

واهتمت السلطات البريطانية بالمواصلات، فقامت بتحسين وتوسيع الطريق الشرقي (طريق الكاف) مما ساعد على مرور السيارات لنقل الإعانات. وهيأت بذلك فرص عمل لعدد من السكان. ووفرت أيضاً فرص عمل للنساء، بتوظيفهن في المطابخ(٨٥).

لم يقتصر العمل -للخروج من أزمة المجاعة في حضرموت- على السلطات البريطانية فحسب، بل وإلى الجهد الذي بذله المواطنون، من خلال تقديمهم المساعدات المالية والخدمات الإجتماعية المختلفة للقضاء عليها. فاقيمت الأسواق الخيرية، وتأسست الجمعية الخيرية لمواجهة تلك الأزمة. وكانت الجمعية الخيرية أهم مشروع إجتماعي تصدى للمجاعة. وهي فكرة «الشيخ القدال» الذي أشرف على تأسيسها وتولى سكرتاريتها. وجاءت هذه الفكرة لتوحيد جهود بعض المواطنين، من تجار وموظفين، الذين تبرعوا بأموالهم ومرتباتهم. وذلك من أجل إغاثة المنكوبين الذين نزحوا بأعداد كبيرة من المناطق الداخلية للهجرة إلى المكلا والمدن الساحلية الأخرى. ونجحت الجمعية في تقديم خدمات جليلة، أهمها تأسيس ملجأ يضم العجزة والمرضى من ضحايا المجاعة، فتح مطاعم لإطعام الجوعى، وتقديم مساعدات ثابتة ومتفرقة، ثم المساهمة في نفقات قرية الأطفال من ضحايا المجاعة(٨٦).

حاولت السلطات البريطانية تخفيف وطأة المجاعة في المحميات الغربية أيضاً، فقدمت لها الإعانات المالية خلال الفترة ١٩٤٣ - ١٩٤٤، قدرت بمائتي الف روبية(٨٧). وأولت إهتماماً كبيراً بتطوير الزراعة فيها بتقديم القروض المالية ليس لتخفيف وطأة المجاعة فحسب، بل ولتغطية حاجات

قواتها العسكرية وسكان المستعمرة من المواد الغذائية، ولأهمية ذلك، فرضت سياستها الإقتصادية في المنطقة بالقوة.

لعب المستشرق الهولندي (D. Van der Meulen) دوراً هاماً في نقل صورة واضحة إلى العالم الخارجي، عن تلك الوضعية السيئة التي كانت تعيشها المنطقة، وموت المئات من سكانها. وذلك، من خلال قيامه بتوجيه نداء عاجل لتقديم المساعدات الإنسانية لإنتشال السكان من شبح الموت(٨٨).

وكان لهذا النشاط الإعلامي أثر بالغ على السلطات البريطانية. لأنها الدولة الحامية، والمعنيّة بتحمل المسؤولية، قبل غيرها من الدول، وخشيتها من إثارة الرأي العام الخارجي، ومن إثارة غضب السكان والسلطات المحليةأيضاً. ورأت بريطانيا أن دول المحور ستجد موضوعاً إعلامياً خصباً من شأنه أن يثير سخطاً عليها، قد يؤدي إلى تغيير مواقفهم ضدها. لذلك كان عليها أخذ جميع التدابير لمواجهة أزمة المجاعة وإحتوائها.

إستغلت السلطات البريطانية كارثة المجاعة في المحميات، وإتخذتها وسيلة لتنفيذ مخططاتها التوسعية، من خلال سياسة التقدم وفرض نظام الإستشارة، وحجة للقضاء على المعارضة لا سيما في حضرموت. كما سعت، من خلال ذلك، إلى تنفيذ الإجراءات الإقتصادية بالقوة والتصدي لمعارضيها الذين رفضوا تسلطها وبسط هيمنتها على أراضيهم الزراعية بالقوة. ولم تبرز إيجابيات تلك الإجراءات الزراعية وأثرها على سكان المنطقة. فقد كانت القروض المالية وإستغلال الملاك تشكل عائقاً أمام تغطية حاجاتهم الضرورية. لذلك لم تكن المعالجة للمجاعة ناجحة، إلا فيما يتعلق بتقديم المواد الغذائية المجانية، رغم محدوديتها. فقد كانت المساعدات والإسهامات البريطانية لحل أزمة المجاعة عملاً متواضعاً بالنسبة لحجم المأساة التي كانت تعيشها المنطقة. وقد ساعدت مساهمات المواطنين والسلطات المحلية في تخفيف وطأة الأزمة. إلا أن سقوط الأمطار مع نهاية عام ١٩٤٤ في معظم مناطق المحميات، كانت من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى القضاء على المجاعة، بصورة نهائية.

أما بالنسبة «لشمال اليمن» فقد أصيب إقتصاده بأضرار جسيمة، وبلغ مستوى التصدير والإستيراد إلى الصفر. فقد توقف تصدير البن وغيره من البضائع. كما توقف إستيراد المعدات والآلات، وكذا المواد الغذائية. فإرتفعت أسعارها. وأدى الجفاف إلى إحتدام الوضع الإقتصادي بسبب قلة المحصول، لاسيما الحبوب، خلال هذه الفترة، مما أدى إلى إنتشار المجاعة والأمراض كالطاعون والتيفوئيد(٨٩).

على الرغم من أن مجمل الإجراءات السياسية والإقتصادية التي قامت بها بريطانيا في عدن ومحمياتها -منذ عام ١٩٣٧- كانت تسير في إطار مصالحها، إلا أنها عكست آثارها على مجتمع المنطقة من حيث البناء الإجتماعي وتطور مستوى الوعي والثقافة لدى سكانها. وذلك على نحو ما ستتناوله الصفحات التالية.

ثانياً : الأوضاع الإجتماعية والثقافية في مستعمرة عدن ومحمياتها ١٩٣٧ - ١٩٤٥:

١- البنية الإجتماعية :

تأثرت البنية الإجتماعية لمستعمرة عدن ومحمياتها بالنظام الإقتصادي الذي فرضته السلطات البريطانية منذ إحتلالها. فخلق وضعاً إقتصادياً وإجتماعياً غير متكافئ بين المستعمرة ومحمياتها.

فقد ظهرت في مستعمرة عدن طبقة أجنبية، كانت تقف في أعلى السلم الإجتماعي للمستعمرة. تمتعت بكافة الإمتيازات. تليها طبقة أخرى محلية، إرتبطت مصالحها التجارية والإجتماعية بعجلة الإستعمار البريطاني، وشركاته الأجنبية الإحتكارية. وكانت تتكون من كبار تجار الجملة، ومن الفئة المثقفة، التي كانت تشغل مراكز إدارية متقدمة، وتأثرت بالثقافة الإنجليزية(٩٠). وتألفت الطبقة الوسطى من تجار التجزئة، وملاك المحلات الصغيرة ومن صغار الموظفين، وغيرهم من ذوي الدخل المحدود. وشكلت الطبقة الدنيا قاعدة واسعة في المجتمع. وكانت فقيرة ومعدمة. وشملت عمال قطاع الأعمال الخدمية، الذين أرتبطت أعمالهم بالشركات والمؤسسات الإقتصادية، والحرفيين، والخدم والعمال بالأجر اليومي.

وتمتع الأجنبي بإمتيازات واسعة، إذ كفل له القانون حق المواطنة، في الوقت الذي حرم منها أبناء المحميات، وأبناء شمال اليمن. وحظي -كمواطن في المستعمرة- بالرعاية والإهتمام. وكانت له الأولوية في إرتقاء الوظائف الإدارية الحكومية، وفي مجال الصحة والرعاية الإجتماعية الأخرى. كانت هذه الإمتيازات عامل جذب، أدت إلى كثافة العناصر الأجنبية فيها. ومنحت هذه الوضعية مستعمرة عدن طابعاً إجتماعياً متميزاً، فأصبح بذلك خليط جنسيات منها الأوروبية والآسيوية والإفريقية والعربية. وكان القادم من الداخل للعيش في المستعمرة، ملاحقاً، ولا يحق له البقاء فيها، لأنه ليس من رعايا بريطانيا. ولا يحق له دخول المستعمرة إلا بتصريح حكومة عدن، في الوقت الذي كان الأجنبي يلقى فيها تسهيلات دخولها للبقاء والعيش فيها بفرص عمل مربحة(٩١).

تأثرت البنية الإجتماعية لمجتمع عدن بإندلاع الحرب. وذلك لضعف حركة الملاحة، ونشاط الشركات الإقتصادية، وكذا النشاط التجاري وحركة الإستيراد والتصدير المرتبطة بها، وأدى ذلك إلى تجميد كثير من المنافع والأعمال اليومية الحيوية المرتبطة بالنشاط الإقتصادي، الذي كان سبباً في إزدهار مستعمرة عدن. فأصيبت نتيجة لذلك بحالة ركود إقتصادي أدت إلى إنتشار البطالة، ودفعت حالة الركود الإقتصادي والبطالة بالعاطلين عن العمل إلى إلتحاق بعضهم بالفرق العسكرية التطوعية، والمساهمات بأعمال الدفاع المدني، وإشتغال البعض الآخر بالتهريب والسمسرة، كمحاولة منهم لجني المال.

برز دور عمال الشحن والتفريغ (الكوليّة COLLIES) الذين فرضت عليهم السلطات البريطانية البقاء في أحياء المستعمرة (التواهي، المعلا، كرتير)، ومنعت مغادرتهم خارج «باب السئلب». وزودت أمن هذا المركز بصور شمسية لهؤلاء العمال حرصاً على عدم تسللهم إلى الخارج. وذلك لأهميتهم في عملية الشحن والتفريغ وتزويد السفن التجارية والعسكرية بالوقود أيضاً(٩٢).

عبّر العمال عن أنفسهم من خلال تجمعات عمالية، كانت على هيئة جمعيات وأندية ذات طابع مناطقي ومهني، مثل جمعية النجارين، جمعية عمال الفحم، نادي الإتحاد الأغبري، نادي الأعبوس(٩٣). كما عبر العمال عن معاناتهم أيضاً من إستغلال سلطات عدن لجهودهم بالتوقف عن العمل من أجل تحقيق ولو جزء من مطالبهم. وكان يتم ذلك بشكل عفوي ودون تنظيم أو سابق إشعار لأصحاب العمل، أو إدراك لأهمية الإضراب كسلاح ضغط وتهديد للمصالح البريطانية. وقمعت سلطات عدن أي تمردات تعبر عن السخط والشعور بالظلم بواسطة قوات الأمن(٩٤). ولأهمية دور العمال في العمل أثناء الحرب، فقد أصدرت حكومة عدن عام ١٩٤٢ قانوناً، قضى بمنع الإضراب، وكان يُعرف «بقانون النقابات». ونص على أنه لا يحق قيام العمال بالإضراب، إلا بعد إشعار يُقدم إلى صاحب العمل، وأن يذكر إسم النقابة (الجمعية) وأسماء زعمائها(٩٥).

لم يكن الموظف العدني بمستوى من الكفاءة العلمية، لذلك ظل راتبه زهيداً لا يتلاءم والمستوى المعيشي المحيط به، في الوقت الذي تمتع به الموظف الأجنبي بأجر باهظ كفل له مستوىً من الرفاهية، وذلك لإرتقائه الوظائف التي تتطلب كفاءة علمية وخبرة عملية(٩٦).

وأعطى «عبدالله الطيّب أرسلان» صورة واضحة عن معاناة الموظف العدني ومستواه المعيشي المتدني عن غيره من الأجانب فقال :«**إن الوطني (أي المواطن) دائماً مغضوب عليه وغير محظوظ، فإن توظف عاش فقيراً منكوداً غريباً في وطنه يتمنى لو كان أجنبياً فيعيش ناعماً. فلم يبق لنا شيء فالوظائف العالية للأجنبي والتجارة الواسعة كذلك. (مثلاً رئيس الدائرة) أتى من بلاده البعيدة لا يستر جسمه سوى بدلة مهلهلة ولا تعرف بطنه سوى الطعام البسيط فأصبح بين عشية وضحاها يلبس أحسن الثياب ويأكل أطيب الطعام وهو فوق هذا أو ذلك يشغل مركزاً ممتازاً ذا نفوذ واسع وكل ما يملك من المؤهلات هو شخصيته الأجنبية**».

«**كان الله معكم معشر الموظفين فما أنتم إلا بؤساء لا تعلمون! ومن أين لكم أن تعلموا أنها روح الحق المهضوم بعد أن أرغمتم كيف تنسونه؟ تالله ما نحن إلا ضحايا بدون ثمن وما الوظيفة إلا مهزلة من مهازل هذه الحياة ومن المبكي أن نقدم قرباناً لمهزلة**».(٩٧)

وعبر ذلك عن واقع أليم يعيشه الموظف الذي كان في حالة أفضل ممن هم دونه من الفئات الدنيا التي عاشت في حالة من البؤس والعناء.

أما المحميات فقد عمدت السلطات البريطانية إلى بقاء الوضع الإجتماعي فيها كما هو عليه منذ بسط نفوذها على المنطقة حيث كانت تشكل مجتمعاً قبلياً، تعتبر القبيلة فيه وحدة سياسية- إجتماعية. وكان يتم إنتخاب رئيساً لها من بين أعضائها، حيث يقدم له رجالها الولاء والطاعة.

وكانت السلطنة أو الإمارة أو المشيخة عبارة عن إتحاد لمجموعة من القبائل، تتولى القبيلة الزعيمة القيادة، وتمنح الإتحاد القبلي إسمها. ولمّا كان للقبيلة حرية البقاء في الإتحاد القبلي أو الخروج منه، رأت السلطات البريطانية إخضاع القبيلة الخارجة عن سلطة القبيلة الزعيمة (السلطنة) بالقوة. لاسيما الحليفة لها والمرتبطة معها بالمعاهدة. وذلك من أجل التوازن السياسي الذي كان يخدم مصالحها في المنطقة(٩٨).

كانت الأراضي ملكية جماعية في إطار القبيلة، بإستثناء الأراضي الخاصة بالسلطة المحلية الحاكمة من سلاطين وأمراء وشيوخ، إلى جانب زعماء القبائل ورجال الدين والسادة، وهم ملاّك لمساحات واسعة من الأراضي الخصبة. كانت حتى الفترة ١٩٣٧-١٩٣٩م محدودة(٩٩). وظهرت بذلك طبقة ملاّك الأرض الحاكمة، التي كانت تقف في أعلى السلّم الإجتماعي لمجتمع المحميات.

وتليها طبقة الفلاحين من صغار الملاّك، وعمال الزراعة المعدمين. وكانوا يشكلون الغالبية العظمى في المجتمع. ويقع على عاتقهم عبء الإنتاج الزراعي. وشكل الفلاحون إلى جانب الرعاة والبدو الرحل الطبقة الوسطى في مجتمع المحميات. تليها الطبقة الدنيا من الفئات المعدمة، ومنها الفئات التي كانت توكل لها ممارسة المهن والأعمال الوضيعة في المجتمع. وكانت ضمن هذه الطبقة فئات أخرى عُرفت -في حضرموت- بالحيْوك، والصبيان والحجور. مارست هي الأخرى أعمال وضيعة في المجتمع الحضرمي(١٠٠).

أعطت معاهدات الإستشارة السلطات البريطانية نفوذاً فعلياً، منذ عقدها في المحميات الشرقية عام ١٩٣٧، والمحميات الغربية عام ١٩٤٤. فقد طبقت -من خلالها- نظام الحكم غير المباشر في المنطقة. وفي الوقت الذي ثبتت فيه سلطة حكام المعاهدة -بقمع تمردات القبائل بقوة سلاحها الجوي- عملت على توظيف هؤلاء الحكام لتنفيذ مخططها السياسي-العسكري والإقتصادي، ولإنجاح مهمة مستشاريها في سياسة التقدم. كما إتخذتهم وسيلة لتحقيق نجاح مشروعاتها الإقتصادية، وتطوير الزراعة، تلبية لصالحها أثناء الحرب.

وكان النظام الإقتصادي الجديد دعماً لحكام المعاهدة. فعلى الرغم من تدخل السلطات البريطانية في شؤونهم -وتحديد مخصصاتهم من إيرادات الضرائب، وتحويل الباقي لصالح تطوير الزراعة- إلاّ أنها حرصت على دعم مراكزهم، وفرض هيمنتهم على رجال قبائلهم، والإستحواذ على ما كانوا يحصلون عليه من ضرائب -لمرور قوافل التجارة بأراضيهم- فأدى ذلك إلى جمع الحكام لثروات إستطاعوا بها شراء الأراضي الزراعية الخصبة. وتكونت بذلك ملكياتهم الخاصة والواسعة للأراضي. وفي الوقت نفسه إندفع زعماء القبائل وشيوخها للسيطرة على الأراضي المشاعية وتحويلها إلى ملكية خاصة بهم، إسوة بحكام السلطنات والإمارات(١٠١).

وبناء على ذلك، إزدادت السلطة المحلية الحاكمة -من سلاطين وأمراء وشيوخ وزعماء قبائل ورجال دين- نفوذاً وثراءاً. وظلت طبقة الفلاحين من صغار الملاّك وعمال الزراعة المعدمين، وغيرهم من الفئات الوسطى والدنيا تقف في أدنى السلم الإجتماعي، وفي وضع إجتماعي متردي.

٢- الصحـــة :

حظيت مستعمرة عدن باهتمام بالغ بالناحية الصحية. وتلقى سكان المستعمرة رعاية صحية جيدة، كانوا يحسدون عليها بالنسبة لغيرهم من سكان المنطقة، على الرغم من إنها أقل شأناً من تلك الرعاية التي تميزت بها العناصر الأجنبية. فقد كان أفضل المستشفيات وأرقاها مستشفى سلاح الجو الملكي في التواهي. وهو خاص بالقوات البريطانية والأجانب من الأوروبيين والجاليات الأخرى. أما المستشفى الأهلي في كريتر، فكان خاصاً بمواطني عدن من رعايا بريطانيا، وأقل مستوى وكفاءة من الأول. ثم مستشفى الإرسالية في الشيخ عثمان، وكان بمستوى المستشفى

الأهلي. وتمّ بناء المستوصفات في جميع أحياء عدن، فكانت لمواطني عدن والعامة من أبناء المحميات وشمال اليمن.

شكل وضع العامة الصحي من سكان عدن حالة أفضل وأرقى، من تلك الأوضاع الصحية التي كان يعيشها سكان المحميات(١٠٢). فقد إفتقرت المحميات إلى الرعاية الصحية الجيدة، كتلك التي تميزت بها المستعمرة. وذلك لعدم إمكانات السلطات المحلية المادية بإنشاء مستشفيات، أو مراكز صحية متطورة، بإستثناء سلطنة لحج وحضرموت، ثم لعدم إهتمام السلطات البريطانية في تقديم الخدمات الصحيّة الجيّدة، أو الإسهام في بناء مراكز صحية توفر العلاج الكامل للمواطنين. واقتصر العمل في مجال الطب والصحة العامة على بناء مراكز صحيّة في بعض المحميات، لتقديم خدمات صحية بسيطة لا تتعدى الإسعافات الأولية. كما إقتصر دور حكومة عدن على نقل المرضى للعلاج في مستشفيات عدن، بواسطة سلاح الطيران الملكي. في الحالات المرضيّة الخاصة، التي إختص بها أفراد من السلطات المحلية الحاكمة، أو أعضاء من القوات العسكرية. وإتبع المواطنون الأساليب القديمة في علاج مرضاهم، التي لا تخلو من الشعوذة، وتدل على الجهل وعدم الوعي بالصحة العامة. وكان يؤدي ذلك في معظم الحالات إلى زيادة عدد الوفيات في المنطقة.

كانت لحج السلطنة الوحيدة في المحميات الغربية التي كان يوجد بها مستوصف، منذ فبراير عام ١٩٣٢، تحت إشراف طبيب هندي لتقديم الخدمات الطبية ويطلق عليه مستشفى. ووفرت بذلك العلاج لمواطنيها، كما إتبعت أساليب التوعية والوقاية من الأمراض المعدية، مثل ردم المستنقعات للقضاء على تكاثر البعوض فيها(١٠٣). وأشار الأستاذ «عبدالله طرموم» إلى إن إنعدام وسائل العلاج الكاملة، وكذا التوعية الصحية في معظم أراضي المحميات، جعلها عرضة للأمراض المعدية، التي تزامنت مع حالات الفقر والمجاعة أثناء الحرب، مما أدى إلى وفاة أعداد كبيرة من أبنائها. فقد إنتشرت كثير من الأمراض في المنطقة اليمنية بسبب الفقر والمجاعة وإنعدام الرعاية الصحية، مثل الجدري، الكوليرا، السل، الملاريا والتيفوئيد. وكان السل والتيفوئيد من أكثر الأمراض إنتشاراً أثناء الحرب.

راعت سلطات عدن عدم إنتشار مثل هذه الأمراض في مستعمرتها، ومحاولة القضاء عليها. وكانت إدارة الصحة تقوم بحملة توعية لكي يتقبل المواطنون إرشاداتها لتجنب العدوى. وكانت أهم الإجراءات الوقائية المتبعة في القضاء على الوباء والحد من إنتشاره في عدن، أنها كانت تعمد إلى ترحيل أبناء شمال اليمن، الذين لا يملكون شهادة ميلاد، عن مستعمرة عدن، وعودتهم إلى الداخل. ويعتبر هذا الإجراء مجحفاً بحق المواطن اليمني. إذ كان عرضة للإصابة بالوباء إذا كان منتشراً في المناطق الداخلية من اليمن، أو نقل الوباء إذا كان يحمله، وانتشاره في المنطقة اليمنية التي كانت تفتقر إلى الرعاية الصحية والوعي الصحي. وفي الحالتين كان يُحرم من العلاج كحق إنساني(١٠٤).

ويلاحظ تظافر الجهود في رفع مستوى الوعي الصحي في مجتمع عدن، من خلال نشاط بلدية عدن، وكذا المقالات في صفحات فتاة الجزيرة، التي كانت لبعض المثقفين المهتمين بالشئون الإجتماعية. فقد تناول ذلك النشاط الصحي، النظافة، وكانت محوراً لكثير من القضايا الصحية، فيما يتعلق بالوقاية من الأمراض وانتقال العدوى، الغذاء، الصحة المنزلية، وغيرها من الموضوعات التي أسهمت في نمو الوعي الإجتماعي في المستعمرة. وأنعكس ذلك النشاط على بعض أراضي المحميات القريبة منها.

٣- الشئون التعليمية في مستعمرة عدن والمحميات ١٩٣٧-١٩٤٥ :

يتطلب الحديث عن الشئون التعليمية خلال هذه الفترة تسليط الضوء على التعليم الأساسي وتطوره في عدن خلال الفترة السابقة لها، وهي الأساس التي بني عليه تطور السياسة التعليمية في عدن لفترة البحث (١٩٣٧-١٩٤٥)، لأنها تعتبر حلقة مكملة لما سبقها من تطور في السياسة التعليمية للمنطقة. لذلك كان من الأهمية إعطاء صورة موجزة عن التعليم في ظل إدارة الهند منذ احتلال عدن عام ١٨٣٩ وحتى عام ١٩٣٧، وهي كالتالي:

٣-١ التعليم في عدن أثناء تبعيتها للهند ١٨٣٩-١٩٣٧

يعتبر الكتّاب المدرسة التقليدية السائدة في جميع مناطق اليمن وهي المدرسة الإسلامية التي تعني بتدريس النشئ أصول الدين الإسلامي بتلاوة القرآن الكريم وحفظه وتفسيره والاطّلاع من خلال نصوص القرآن والأحاديث النبّوية على أسس الشريعة الإسلامية والسنة المحمدية. وكان المسجد – في معظم الحالات– مقراً لحفظ القرآن والتدريس، وفي حالات خاصة، تبنى غرفة دراسية ملحقة به عُرفت "بالكتّاب".

بدأ اهتمام حكومة عدن بالتعليم الأساسي بعد مضي سبعة عشر عاماً من الإحتلال، فأنشأت أول مدرسة حكومية عام ١٨٥٦ لتعليم أبناء عدن، ليتخرج منها كتبة عرب للإدارة البريطانية. ثم لمحاولة كسب اليمنيين وتخفيف كراهيتهم وتعصبهم ضد البريطانيين(١٠٥). ولم يقدّر لهذه المدرسة النجاح لعدم تقبل سكان عدن اليمنيين هذا النوع من التعليم لارتباطه بمنهج أجنبي وليس إسلامي. (١٠٦).

أعيد فتح مدرسة حكومية في عدن عام ١٨٦٦م تحت إشراف إدارة هندية، ضمت في البداية أبناء الهنود في الوحدات العسكرية الهندية في الجيش البريطاني بعدن، إضافة إلى سته طلاب من أبناء عدن اليمنيين. وشهدت المدرسة في فترات لاحقة زيادة في عدد الملتحقين بها من أبناء الجالية الهندية بمختلف طوائفها ومذاهبها. كما ازداد عدد العرب إلى خمسين طالب عام ١٨٧٠ وإلى ثمانية وثمانين طالب عام ١٨٩٧. وترجع هذه الزيادة إلى رؤية اليمنيين في عدن، لاسيما التجار منهم، لأهمية التعليم الحكومي ومعرفة اللغة الإنجليزية لما يمثل ذلك من حياة أفضل بالإرتقاء إلى الوظيفة الحكومية وبالقدرة في التعامل مع الشركات الإقتصادية الأجنبية. (١٠٧).

وعُرفت بمدرسة الحكومة الأنجلو–محلية (Anglo- Vernacular sch) وضمت إبتدائي وثانوي أدنى (Primary and lower secondary sch) .وذكر الأستاذ "عبدالله فاضل فارع" في هذا السّياق : «إن **المدرسة الحكومية لم تكن تُعرف بالثانوية (secondary) وظلت بإسم الأنجلو-محلية حتى عام ١٩٣٧، ويعني ذلك أنها خاصة لأبناء عدن بمختلف جنسياتهم لتلقي الدروس باللغة الإنجليزية. وضمت المدرسة مرحلتين الإبتدائية مدتها أربع سنوات ينتقل الطالب إلى الثانوي الأدنى ومدتها خمس سنوات،**

يدرس خمس كتب إنجليزية مقررة علية، يحصل بعدها على شهادة: جونير كامبردج (junior cambredge) يعمل بها في الإدارة الحكومية أو في التدريس في مدرسة الحكومة الابتدائية أو الأهلية»(١٠٨).

وخضع منهج الدراسة فيها لمنهج التعليم الهندي، فكانت تدرس مادة التاريخ الإنجليزي والهندي والروماني، ومادة الجغرافيا والحساب والجبر، وأضيف للمنهج مادة مسك الدفاتر في عام ١٨٩٧ .(١٠٩)

تأسست مدرسة عربية حكومية في عام ١٨٦٦ في حي كريتر من خمسة صفوف دراسية للتعليم الإبتدائي. التحق بهذه المدرسة مائة وعشرون طالب وعشرون طالبة. وكانت مواد التدريس: القرآن الكريم، القراءة والكتابة والحساب. وتترك الفتيات المدرسة في سن الثامنة بعد تعليمهن أصول القراءة. وفتحت مدارس عربية حكومية بنفس النمط في كل من حي المعلا عام ١٨٧٩ وحي التواهي عام١٨٨٠ . وعملت الحكومة –في فترة لاحقة– على تقليص حصص القرآن الكريم لتدريس مواد حديثة نفعية للمستوى الإبتدائي.(١١١)

وجدت الإرساليات التبشيرية مجالاً واسعا في عدن لنشاطها الديني والإجتماعي وفتحت مدارس لها في معظم أحياء عدن وكانت على النحو التالي :–

● مدرسة الراهبات كونفنت الثلاث للتعليم الإنجليزي (للبنات)

(The Three Convent Schs - English teaching) تأسست الأولى والثانية في كريتر عام ١٨٦٣ كانت إحداها للأيتام. وتأسست الثالثة في التواهي عام ١٩٠٢.

● مدرسة إخوة مارست للتعليم الإنجليزي (للبنين) (Marist Brothers - English Teaching) تأسست عام ١٨٩٢ في التواهي. (١١٢)

● مدرسة إرسالية كيث فالكونر الأنجلو–محلية (للبنين)

(Keith Falconer Mission - Anglo Vernacular Sch.) تأسست عام ١٩٠١ في الشيخ عثمان. قامت بتأسيسها بعثة «كيت فالكونر» وهي فرعاً من الإرسالية البروتستانتية الأسكتلندية (Scottish Protectant Mission) وقامت هذه البعثة ببناء مستشفى في الشيخ عثمان إلى جانب المدرسة(١١٣) وقدمت خدمات إجتماعية قيمة لسكان الشيخ عثمان في العلاج الطبي والتعليم للمستوى الثانوي.

● مدرسة الإرسالية الرومانية الكاثوليكية :(للبنين) (The Roman Catholic Mission Sch.) تأسست عام ١٩٠٨– ١٩٠٩(١١٤) وتوجد مدرستان لهذه الإرسالية الأولى في حي كريتر باسم: القديس يوسف (St. Joseph Sch.) والثانية في التواهي باسم: القديس أنتوني (St. Anthony's Sch.) والأخيرة مدرسة خاصة للطلبة «الأنجلو -هندي». وعُرفت مدرسة كريتر باسمها المختصر (RCM)، واشتهرت بمدرسة «البادري». (١١٥) وألحقت بكل مدرسة كنيسة باسمها.

● مدرسة الإرسالية الدانماركية : (للبنين) (Danish Mission Sch) تأسست عام ١٩٠٩ في كريتر واتبعت الإرسالية الرومانية الكاثوليكية في مناهجها الدراسية.

عنيت هذه المدارس بالتعليم الأساسي للمرحلة الإبتدائية والثانوية باللغة الإنجليزية، واتبعت بذلك النظام الدراسي في المدرسة الحكومية في المنهج والتأهيل لنيل شهادة "الجونير كامبردج" ايضاً. الا أنها بمستوى وكفاءة عالية عن المدرية الحكومية، ومعظمها معانة، وفرضت رسوم مدرسية، وأغلبية الملتحقين بها من الجالية الهندية المسيحية والأوربية. لم يقبل أهالي عدن تعلم أبنائهم في هذه المدارس لسببين الأول ماتفرضه من رسوم لاتتناسب والمستوى المعيشي العام للمجتمع. والثاني أنهم نظروا لها بريبة وشك، فكانت تظهر أعمالاً إجتماعية قيّمة سعت من خلالها التأثير لاعتناق الديانة المسيحية، وكان يطلق عليها في الأوساط الشعبية من المجتمع العدني، مدرسة «المغْوِيَّة».

تأسست مدارس أهلية إلى جانب الحكومية والإرسالية، منها مدارس للهنود المسلمين (الأردو Urdu) للبنين والبنات. ثم تأسيسها عام ١٩٠٢، ومدرسة أهلية عربية في كريتر عام ١٩١٢ للبنين، وهي مدرسة خيرية إسلامية قام بتأسيسها «الشيخ عمر بازرعة»، أحد أهم تجار الجملة في عدن(١١٦)، وفرت فرصة التعليم لأبناء المحميات وشمال اليمن الذين حُرموا من الإلتحاق بالمدارس الحكومية لعدم أهليّتهم للمواطنة العدنية. وحظيت هذه المدرسة بإقبال الأهالي لمنهجها الإسلامي ولأنها ضمت الجنسية العربية.(١١٧)

وكان لليهود مدارس خاصة بهم، إلاّ أن البعض منهم إلتحق بالمدرسة الحكومية الأنجلو - محلية، التي ضمت جنسيات مختلفة الأوروبية والهندية والعربية والصومالية أيضاً.

تمخضت الحرب العالمية الأولى عن منعطف جديد في تاريخ عدن السياسي والإقتصادي حيث ازدادت أهميتها في سياسة بريطانيا الاستراتيجية. كما تضاعفت قيمتها الاقتصادية واصبحت مركزاً حيوياً للشركات والمؤسسات الاقتصادية التي توافدت اليها بشكل متزايد خلال هذه الفترة ١٩٢٠ -١٩٣٦. وأدى ذلك إلى حاجة حكومة عدن إلى قوة وظيفية لم تكن قادرة على توفيرها كاملة من الخارج. وظهر نشاط ملحوظ خلال هذه الفترة لتحسين مستوى التعليم وزيادة عدد المدارس.

فقد تمّ تأسيس مدرسة حكومية جديدة عُرفت بمدرسة "الإقامة" (Residency Sch.) للتعليم الأساسي وأشار "عبدالله محيرز" إليها بقوله: «**إنها تسير متوازية مع اعمال الإرساليات، إلا انها أقل كفاءة ومستوى في التنفيذ. عُنيت بخمس كتب باللغة الإنجليزية، كان هدفها محدد بتعليم اللغة الانجليزية فقط ليكون أمام الطالب بعد الانتهاء منها فرصة لاكتساب وظيفة يعيش منها، مثل العمل ككاتب في البلدية**».(١١٨) وبالنظر إلى ماذكر فإن هذه المدرسة لاتختلف عن المدرسة الأولى إلا أنها مبنى جديد يستوعب عدد أكبر من الطلبة، وبإضافة الصف السادس الثانوي.

شهدت الفترة ١٩٢١- ١٩٣٦ بعض التغييرات في العملية التعليمية ترجع إلى ثلاثة نظّار للمعارف من الهنود المسلمين تمّ تعيينهم من قبل حكومة الهند لتولي مسئولية الإشراف على التعليم في إدارة المعارف- عدن، وهم «عطا حسين والفاروقي ومحمد نوّاز».

تمت محاولة في عهدهم لإصلاح الوضع التعليمي في عدن، إنطلاقاً من مستوى الضعف الذي كان علية. وأتخذوا معلمي المدرسة الإبتدائية محوراً لرفع المستوى التعليمي والتربوي كنقطة بداية نحو الإصلاح. فتم فتح مدرسة ليلية عام ١٩٢١ لرفع مستوى التأهيل بنيل شهادة «السينيّر كامبردج» (Senior Cambrige)(١١٩). وتحولت هذه المدرسة الليلية إلى معهد لتدريب المعلمين،

كما تمت بعض التغييرات في برامج التعليم الثانوي بالإهتمام باللغة العربية وتعليم النحو واللغة، وإنشاء مكتبة زودت بكتب التربية والتاريخ والجغرافيا وعلم النفس والأدب ودائرة المعارف البريطانية(١٢٠)، وازداد الإهتمام بالرياضة وأصبح النشاط بها أساسي في المدرسة الإبتدائية والثانوية.(١٢١) ونشطت المعارف بزيادة عدد المدارس للبنين والبنات(١٢٢).

وافتتحت السلطات البريطانية في الأول من إبريل عام ١٩٣٥ مدرسة داخلية في عدن لأبناء رؤساء القبائل والمشايخ. وكان الهدف منها إعداد هؤلاء الأبناء فكرياً وسياسياً رؤساء وشيوخ المستقبل، لتولي شئون الحكم في أراضيهم بما يتفق والمفهوم البريطاني(١٢٣). وكان «هارولد إنجرامس» المحرّك الأساسي لهذه المدرسة، فحدد السياسة التعليمية فيها كما أقر منهجها الدراسي وأسلوب الحياة فيها. والغرض من هذه السياسة تحقيق مستوى محدود من التعليم ما يمكنهم من التخاطب باللغة الإنجليزية مع الضباط السياسيين وغيرهم من الزوّار الذين لا يعرفون العربية، والوصول باللغة العربية لمستوى القدرة على قراءة وكتابة الرسائل(١٢٤). ولم تحظ هذه المدرسة باستجابة الرؤساء والمشايخ في بداية الأمر، إذ رفضوا إرسال أبنائهم لاعتقادهم أن الحكومة ستحتفظ بهم كرهائن لديها، وتغير هذا الإعتقاد فيما بعد نتيجة لإستمرار مناشدة الحكومة وضغطها عليهم إرسال أبنائهم ولما لمسوا أهميتها لصالح أبنائهم أيضاً(١٢٥).

وبلغت عدد المدارس حتى مارس عام ١٩٣٦ خمس وستين مدرسة حكومية معانة وغير معانة، خمس مدارس منها ثانوية، مدرسة حكومية، وأنجلو-جزراتية وثلاث إرسالية، وضمت جميع هذه المدارس ثلاثة ألف ومائتين وخمسة وخمسين طالب وطالبة من مختلف الجنسيات على النحو التالي(١٢٦):

الجنسيـــــة	أولاد	بنـــات	العدد الإجمالي
الأوروبيون والأنجلو-هندي	١١	٢٥	٣٦
الهنود المسيحيون	٤٩	٤١	٩٠
الهنـــدوس	١٣٩	٨١	٢٢٠
الهنود المسلمون	٤١١	١٦٤	٥٧٥
العــــرب	١٦٦١	٢٣١	١٨٩٢
الصومـــال	٥٤	٥	٥٩
الفــــرس	٢٦	١٦	٤٢
اليـــهود	١٨٠	١٤٨	٣٢٨
الآخــــــرون	١٣	-	١٣

وظل تعليم القرآن الكريم في الكتاتيب يسير جنباً إلى جنب التعليم الأساسي، وبلغ عددها ثلاثين كتّاباً ضمت حوالي سبعمائة وواحد طالب وطالبة(١٢٧).

بدأ التعليم التجاري في عدن في منتصف عام ١٩٢٨ بافتتاح المعهد التجاري العدني في كريتر «للحاج ياسين راجمنار» لتدريس المواد المرتبطة بالتجارة، كالضرب على الآلة الكاتبة، لغة إنجليزي ومراسلات تجارية، مسك الدفاتر الحسابية، إختزال وحساب. ولم تعترف الحكومة به على الرغم من نجاحه. إلاّ أنها قامت بإنشاء صف ملحق بالمدرسة الثانوية الحكومية في كريتر عام ١٩٣٢ لتدريس نفس المواد التي يدرسها المعهد التجاري العدني، تحت إشراف مدرس مؤهل في المجال التجاري. وتنتهي الدورة الكاملة بالحصول على شهادة «غرفة لندن للتجارة» (London Chamber of Commerce)(١٢٨).

وبالنظر إلى تقييم الوضع التعليمي خلال هذه الفترة (١٨٣٩-١٩٣٦) فقد وجه «محمد علي لقمان» نقداً عام ١٩٢٣ باعتباره أحد المعلمين البارزين الذين عايشوا معاناة الوضع المتردي للتعليم حينئذ، فقال : «**إن ٥٠٪ من أطفال عدن الذكور لا يجدون مدرسة يؤمونها وهم يتسكعون في الأسواق والأمية منتشرة بينهم.... تأخر عدن المحزن حتى أنها لم تخرج طالباً واحداً يحمل شهادة البكالوريا في ٨٤ سنة وقد ضربت الفوضى بجرانها في المدارس والكتاتيب وكانت على وجه العموم ضيقة مظلمة فاقدة أصول التهوية الصحية قذرة، والمعلمون أغبياء لا يحمل أحد منهم شهادة كفاءة رواتبهم حقيرة ومقامهم غير محسود**»(١٢٩).

وأشار «عطا حسين» ناظر معارف عدن (١٩٢١-١٩٣٠) بقوله: «**إن عدن أنتفعت بما أسس فيها من مدارس إبتدائية وثانوية منذ الإحتلال.... إلاّ أن غاية التعليم لم تكن تتفق والغرض الإنساني العام فقد كانت المدارس ترمي إلى إعداد الطلبة للإلتحاق بخدمة الحكومة ولذا فإن عدداً كبيراً من الشباب الذين لم تكن لديهم المؤهلات لهذه الخدمة وجدوا أنفسهم مدفوعين إلى البطالة بعد مغادرة المدرسة.... ولم تكن المدارس تعني بالثقافة العامة ولم تعني بتنمية الذكاء والحس بين الطلبة بتدريس الآداب والفنون**»(١٣٠).

أما «بندرافس لوري» مدير معارف بونا في الهند فقد أوصى عند زيارته لعدن عام ١٩٢٤ إلى أهمية رفع مستوى التعليم والمعلمين ورفع رواتبهم وإعفاء أولاد الفقراء من الرسوم المدرسية(١٣١).

أعطى هذا الطرح صورة واضحة عن ضعف الوضع العام للتعليم. وعبرت عنه معظم الأندية والجمعيات، التي أنتشرت خلال هذه الفترة، من خلال مطالبها برفع مستوى التعليم والإهتمام باللغة العربية وبادرت بعض هذه الأندية والجمعيات إلى فتح مدارس أهلية وإرسال البعثات إلى الخارج وبذلت جمعية أبناء الفقراء جهداً عظيماً في تقديم الدعم المادي لأبناء الفقراء لمواصلة دراستهم ورفع مستواهم. وعلى الرغم من مظاهر التحسينات التي طرأت على العملية التعليمية برفع مستوى بعض المعلمين لنيل شهادة السنير كامبردج بصورة إستثنائية، وعقد الدورات التدريبية في التربية والإهتمام باللغة العربية وتعليم البنات، التي جاءت تلبية لمطالب الأهالي المتكررة للإرتقاء بالمستوى العلمي في عدن، فقد ظل التعليم محدوداً إرتبط بشهادة كامبردج الصغرى وبالوظيفة الحكومية. وكان الطلبة والطالبات للجاليات الاجنبية أكثر عدداً في المدارس

الحكومية من أبناء عدن اليمنيين نسبة إلى الكثافة السكانية، فقد كانت الأمية وتدني المستوى المعيشي في وسط معظم سكان عدن اليمنيين، سبباً في عدم تشجيع الأهالي لتعليم أبنائهم. وظل العنصر الهندي مهيمناً، خلال هذه الفترة، على مناهج التعليم، كما أظهر ضباط التعليم الهنود في معارف عدن أكثر تعصباً للهند وتأييداً لبقاء عدن خاضعة لإدارتها.

٣-٢ التعليم في ظل الإدارة البريطانية ١٩٣٧-١٩٤٥

عينت السلطات البريطانية «أتنبروه» (Atunbrough) ضابطاً لمعارف عدن عام ١٩٣٧، وهو أول ضابط تعليم بريطاني بعد تحويل تبعية عدن إلى حكومة التاج البريطاني في العام نفسه. وأوكلت إليه مهمة الإشراف على المدارس الإبتدائية في المحميات وكمران.

أعدت اللّجنة الإستشارية للتربية في المستعمرات مقترحات لتحسين البرامج التعليمية في عدن عام ١٩٣٨، فأوصت برفع مستوى التعليم الإبتدائي والثانوي بإضافة مواد العلوم الطبيعية، الكيمياء والأحياء، والاهتمام باللغة العربية والأعمال الفنية اليدوية وتأهيل المعلمين وإيفادهم إلى السودان لتلقي دورات في التربية، وإحضار معلمين مؤهلين من البلاد العربية، إضافة إلى التعليم التجاري والصناعي، وتطوير منهج مدرسة البنات بإضافة التدبير المنزلي، الخياطة والتطريز والصحة.(١٣٢) ومن الملاحظ أن هذه المواد المقترحة سبق وأن طالب بها أعيان عدن ومثقفيها من الحكومة لتحقيق مستوى أفضل لأبنائهم.

واستعرض «أتنبروه» سياسة المعارف في عدن وأهمية برامج التعليم المقترحة في رفع المستوى التعليمي، وبرر أن الحرب حالت دون تنفيذها .(١٣٣) والحقيقة لم تكن الحرب وحدها التي أعاقت ذلك، وإنما ترجع أيضاً إلى ماذكره «رايلي» في رسالته إلى وزير المستعمرات «مالكولم مكدونالد» (Malcolm MacDonald) بتاريخ الخامس من يوليو عام ١٩٣٩، حول إمكانية توصيات اللجنة الإستشارية والصعوبات التي تعترض الحكومة لتنفيذها. لذلك ظل وضع التعليم خلال ١٩٣٧-١٩٤٠ كما هو عليه في السابق.

وضح «رايلي» في رسالته إن طبيعة عدن القاسية، التي أدت إلى وجود زراعة بسيطة وعدد قليل من الحيوانات، تدعي إلى تدريس مادة الأحياء في مدرسة الأنجلو- محلية للإبتدائي والثانوي الأدنى (Vernacular Primar and Lower Secondry Sch.)، وتناسب مادة الكيمياء وأعمال المختبر وعلوم عامة والفيزياء الصفوف العليا. وتمكنت الحكومة من توفير مواد المختبر والمعدات للمرحلة الأولى التي تتطلبها الدورة والتي ستبدأ عندما تتوفر البناية. (١٣٤)

ولم يرحب «رايلي» بالبعثات الطلابية الدراسية التي كانت الأندية ترسلها الى البلاد العربية. ورأى أنها تضر بمصالح بريطانيا السياسية والأمنية في المنطقة، وإجراءات توقيفها غير مستحسن. وعمل على مواجهة هذا النشاط والحد من أهدافه برفع مستوى التعليم والتقدم به عن تلك الدول التي يبعث بالطلبة اليها، من أجل منع هؤلاء الطلبة من إرتباطهم السياسي بالجمعيات والأندية ذات العلاقة بالإيفاد. ويتم معالجة ذلك عن طريق إحضار مدرسين بمؤهلات علمية من البلاد العربية شريطة ألاّ يكون لهم إنتماءات سياسية غير مرغوب بها.

توفر بذلك الدافع السياسي الذي حثّ للتعجيل في تنفيذ برنامج التعليم بتوصيات اللجنة. وبدأت السلطات البريطانية مفاوضاتها مع الدول العربية (مصر، سوريا، فلسطين) لاختيار المدرسين وفقاً للشروط المطلوبة. وتم إختيار أربعة مدرسين من فلسطين كخطوة أولى للبدء ببرنامج التدريس.

كما أشار «رايلي» إلى إعتراضه على تدريب المعلمين في السودان لأن الصرفيات مكلفة، وقدم مقترحه إحضار مدرسين مؤهلين لتحقيق تلك الغاية في مستعمرة عدن.(١٣٥) وبيّن في نهاية رسالته عدم إمكانية القيام بالتعليم اليدوي الفني بسبب رفض وزير المستعمرات للمقترح معللاً ذلك بعدم وجود إعتمادات مالية.(١٣٦)

توقع السكان، بتبعية عدن المباشرة لحكومة التاج البريطاني، رفع مستوى التعليم وتحقيق رفاهية المجتمع، إلاّأن العملية التعليمية ظلت تسير بخطى بطيئة. فقد مرت ثلاث سنوات منذ الإنفصال لم يلمس السكان خلالها أية تغييرات لصالح التعليم بناء على ماقطعتة الحكومة لهم من وعود. لذلك رفع «نادي الإصلاح العربي الإسلامي» مذكرة إلى حاكم عدن «رايلي»، بتاريخ ١٦ أبريل ١٩٤٠ ، أهم ماجاء بها، المطالبة برفع مستوى تعليم أبناء عدن ليتمكنوا من مواصلة الدراسة الجامعية في الخارج على نفقة الحكومة لاسيما في مجال الطب والهندسة. إنشاء كلية في عدن. تعليم المواد العلمية مثل الكيمياء والعلوم الأخرى. إنشاء مدرسة صناعية وأخرى تجارية. ثم تطوير مدرسة البنات بتعليمهن الخياطة والتطريز والتدبير المنزلي والصحة.(١٣٧) ويلاحظ أن بعض هذه المطالب تناولتها اللجنة الاستشارية في توصياتها.

جاء رد «رايلي» في ١٥ أغسطس ١٩٤٠ متضمناً العديد من التبريرات بهدف إقناع السكان. فقد رأى أن التعليم الجامعي في الخارج يتطلب شهادة الثانوية للصف السابع (سينيُر كامبردج) بتقدير جيد ثلاثة مواضيع أساسية كحد أدنى، وهذا المستوى غير متوفر، إذ لم يتم إحراز أية تقدم ملموس في التعليم حتى عام ١٩٣٧، حيث تنتهي الثانوية بالصف الخامس بشهادة (جونير كامبردج) وبمستوى ضعيف. وفتح الصف السادس عام ١٩٣٨ بضم تسعة طلاّب، رفض الناجحون وهم أربعة في شهادة (جونير كامبردج) مواصلة الدراسة.(١٣٨) وتضاءل عدد طلاب الصف السادس إلى ستة عام ١٩٣٩، نجح واحد منهم فقط ورفض مواصلة الدراسة. وبلغ عدد الطلبة في هذا الصف ستة عشر طالب عام ١٩٤٠، لايتوقع لجميعهم النجاح في «جونير كامبردج»، وربما ينجح واحد أو إثنان من الطلبة العرب الواعدين. ورأى «رايلي» أن فتح الصف السابع إجراء إقتصادي غير سليم نظراً لتدني المستوى، والحرب حالت دون استجلاب مدرسين إضافيين لفتحه، وإن توفر عدد كاف بالمستوى المطلوب سيعطية دافعاً لفتح الصف واذا سمحت ظروف الحرب يمكن إرسال طالب أو إثنين من الطلبة المبرزين لمواصلة الدراسة الجامعية في الخارج، من أجل العمل بإدارة المعارف أو الحكومة.(١٣٩)

لم يرحب «رايلي» في بناء كلية لابناء عدن معللاً ذلك بأن مستعمرة عدن ليست بالمساحة الواسعة لتبرر إنشاء كلية خاصة بها، وأشار أن مشروعاً يتم دراسته لإقامة مدرسة داخلية في المستعمرة تضم أبناء المحميات للدراسة مابعد الثانوية وبالإمكان الحصول على مقاعد للطلبة العدنيين فيها إذا ماتحقق ذلك.

وكان رده لما يتعلق بتطوير المنهج الدراسي: «**أن إدارة المعارف بدأت بإجراء الترتيبات اللازمة لتدريس الكيمياء والعلوم بإقامة غرفة في ثكنة الخليج الأمامي بعد تحويلها**

إلى مدرسة، وتأجلت الدراسة لاستخدام المبنى كمركز عسكري. وبدأ التعليم التجاري في عدن بفتح قسم في الصف السادس الثانوي للراغبين الالتحاق بالوظائف الكتابية الآ أن الطلب في الوقت الحاضر أكثر من العرض. ولم تنجح مساعي الحكومة لدى المجلس البريطاني ومؤسسة كارنجي لتقديم الدعم من أجل إعادة فتح المدرسة الصناعية بمستوى أفضل مما كانت عليه في السابق. ويمكن تحقيق ذلك إذا توفرت الامكانيات». وأشار، بالنسبه لتطوير مدرسة البنات، «**أنه ليس بيد الحكومة التي فتحت مدارس لهن وبدأت بتعليمهن أعمال الإدارة والصحة المنزلية، وإنما بيد الآباء الذين لا يسمحون لبناتهم البقاء في المدرسة لأكثر من ثلاث أو أربع سنوات، لذلك لايمكن الحصول على طالبات في سن كبيرة تسمح القيام بالمهارات التي تتطلبها الخياطة والتدبير المنزلي**»(١٤٥).

يتضح من رد «رايلي» أنه أراد تبرئة ساحة حكومته لتجاهلها مستوى التعليم المتدني وعدم أخذ خطوات إيجابية وبذل العطاء لرفع مستوى التعليم في البلاد لعله يقنع الأهالي بما قدمه من تبريرات أسند بعضها لظروف الحرب.

تمّ تعيين «جون هاتهورن هول» حاكماً لمستعمرة عدن عام ١٩٤٠ خلفاً «لرايلي»، وأتخذ خلال فترة حكمه ١٩٤٠-١٩٤٤ خطوات جادة لتحسين برامج التعليم حسب الإمكانيات المتاحة له. فقد فتح الصف السابع الثانوي لنيل شهادة سينير كامبردج وسمح هذا الإجراء بإلتحاق خريجي الثانوية بالجامعات(١٤١). وتمت أول بعثة حكومية إلى السودان عام ١٩٤٢(١٤٢). وظهر إهتمام ملموس باللغة العربية فأصبحت لغة أساسية، ضم المنهج، إلى جانب اللغة، تاريخ الأدب العربي والدين، وكان الكتاب المقرر للأدب «المنتخب من أدب العرب»، طبع في مصر. ولم يشر الكتاب إلى الأدب اليمني، مما أدى إلى جهل الطلاّب بأشهر الأدباء والعلماء اليمنيين مثل الهمداني ونشوان الحميري وغيرهما من البارزين في الفلسفة والأدب(١٤٣).

وذكر الأستاذ «محمد عبده غانم» في هذا السياق: «**إن اللغة العربية الآن تمثل مكاناً رفيعاً بين المواضيع الهامة، فأصبح للطلبة مكتبة عربية فيها مختلف الكتب الأدبية والعلمية. ولهم جمعية أدبية عربية تلقى فيها المحاضرات والنقاشات والمناظرات وتمثيل الروايات. كما أصبح للطلبة مجلة مدرسية فصلية. وهذا النشاط يؤكد مكانة اللغة العربية التي وصلت إليها. كما بلغ مستواها لدرجة الإعداد لإجتياز إمتحان السينير كامبردج بنفس مستوى الإمتحان الذي يعقد لطلبة الثانوية في السودان. وكان إمتحان اللغة العربية بديلاً للترجمة، وتناول الأدب والبلاغة والنحو والصرف والمطالعة والإنشاء. وضعت الأسئلة من قبل أساتذة كلية دار العلوم بالقاهرة. ويسمح نجاح الطلبة في الإمتحان إلتحاقهم بالجامعات العربية دون إمتحان إضافي في اللغة العربية**»(١٤٤).

تم إنشاء إدارة المعارف في إبريل عام ١٩٤٢ من مدير عام (أتنبروه) وإثنين موظفين أحدهما «محمد عبده غانم» بوظيفة مساعد مدير. وهو أول عدني يتعيّن بهذه الوظيفة، فقد كان معلماً للمدرسة الثانوية، وسبق وأن عُيّن في العام نفسه، مفتشاً على تعليم اللغة العربية في المدارس الإبتدائية. وطالب من موقع عمله، كمفتش ونائب لمدير المعارف، توفير الإعتمادات المالية لزيادة بناء مدارس إبتدائية ووضع برامج جديدة فيها، كتدريب معلميها وتلقيهم دروساً موسعة في المواد التي

يدرسونها (اللغة العربية، الحساب، التاريخ.. إلخ) وخضعوا في تدريسها للتوجيه والإرشاد، كتحضير الدروس في دفاتر خاصة قبل إلقائها على الطلبة. وخضعت ميزانية للتعليم (١٩٤٢-١٩٤٣) بحوالي تسعة ألف ومائة وأربعة وتسعين جنيهاً إسترلينياً(١٤٥).

قامت الحكومة ببناء مدرسة جديدة للبنات في الشيخ عثمان عام ١٩٤١ بدلاً من المدرسة القديمة، وأستقدمت مدرسات مصريات لها عام ١٩٤٣. وعُيّنت السيدة «نور حيدر سعيد» مديرة لها، وكانت أول مديرة عدنية في الشيخ عثمان تُعين بهذه الوظيفة، ظلت بها حتى الإستقلال الوطني عام ١٩٦٧، تفانت خلال فترة عملها على رفع مستوى التعليم والتوسع بتعليم البنات وزيادة عددهن في المدرسة. وبدأت رسالتها التعليمية بحَثْ الأهالي تعليم بناتهم، وتميّزت بأخلاق عالية كانت مثلاً يحتذى به وعاملاً مشجعاً لتقبل الآباء فكرة تعليم بناتهم.

وفتحت رسمياً مدرسة مستقلة للتعليم الثانوي في الخليج الأمامي في السابع من يناير عام ١٩٤٤، تألفت من سبعة صفوف، ضمت ثانوي أدنى وأعلى، ثُبّت، فيما بعد، بثلاث سنوات إبتدائي وثلاث سنوات متوسطة وأربع سنوات ثانوي(١٤٦).

أشار «أتنبروه» في كلمته التي أفتتح بها المدرسة الثانوية إلى خطة إدارة المعارف القادمة في التوسع لبناء المدارس منها بناء مدرسة بنين جديدة في التواهي وتحويل القديمة مدرسة للبنات، إنشاء قسم إبتدائي داخلي للبنين من أبناء المحميات في كلية «اللورد جورج لويد»، ثم قسم ثانوي يسمح لأبناء مستعمرة عدن الإلتحاق به(١٤٧). إلا أن مدرسة إبتدائية للبنين تمّ تأسيسها في الشيخ عثمان عام ١٩٤٥ في عهد «شامبيون»(١٤٨).

وتقدم مدير المعارف بمقترح إلى السكرتير العام لحكومة عدن في السابع والعشرين من أكتوبر عام ١٩٤٣ لتأسيس مدرسة داخلية للبنات في كريتر، تضم مقراً لإقامة المدرسات وبعض الطالبات سواء من عدن أو المحميات، وتعيين مدرسات لها من الخارج لمادة اللغة العربية والدين والحساب والتاريخ ومبادئ العلوم العامة والعلوم المنزلية والعمل اليدوي. وتعيين مديرة بريطانية تتولى الإشراف على المدرسة وعلى طالبات الداخلية. كما تضم صف للأطفال وصفوف أخرى للإبتدائية والمتوسطة والثانوية، إضافة إلى صف لتدريب المعلمات المبتدئات(١٤٩).

أدى التوسع بالتعليم إلى إستقدام مدرسين يتمتعون بالكفاءة من البلاد العربية منها مصر وفلسطين والسودان، ومن بريطانيا والهند للتدريس في مختلف المواد. وتطور منهج المدرسة التجارية بإضافة مواد تجارية من أجل إعداد الطلبة لنيل شهادة غرفة لندن التجارية الثانوية(١٥٠)، وظل موضوع المدرسة الصناعية معلقاً لحين توفر الإمكانيات المادية. وأشار «محمد عبده غانم» إلى «أن ما ينقص التعليم في عدن مدرسة صناعية تتلقى متخرجي المدارس الإبتدائية أو المتوسطة الذين ينقصهم الإستعداد لمتابعة الدروس الثانوية العالية». وبدأ اهتمام الحكومة بالبعثات الدراسية عام ١٩٤٢، بإرسال طالبين إلى الخرطوم لإنهاء دراستهما في الخارج(١٥١).

شهدت هذه الفترة زيادة في عدد الطلبة للمرحلتين الإبتدائية والثانوية وإقبال الأهالي لتعليم بناتهم، كما لوحظ إقبال الطلبة لتلقي دروس العلوم وأعمال المختبر. وأصبحت الخدمات لا تفي بالغرض(١٥٢). وعملت إدارة المعارف على توفير المواصلات للملتحقين بالمدرسة الثانوية في كريتر، وهي المدرسة الوحيدة في المستعمرة، من أحياء الشيخ عثمان والتواهي والمعلا(١٥٣) وأسهمت مدرسة «كيث فالكونر الإرسالية» في تغطية حاجة أبناء الشيخ عثمان للتعليم الثانوي(١٥٤).

بالنسبة للتعليم في المحميات فقد ركزت السلطات البريطانية جلّ اهتمامها على تعليم أبناء رؤساء ومشايخ القبائل، من أجل إعدادهم سياسياً وأيديولوجياً بحيث تجعل منهم فئة مميزة متأثرة بثقافتها ومؤمنة بسياستها لتهيئتهم «زعماء المستقبل» فيسهل إقناعهم وإخضاعهم لرغباتها وتنفيذ من خلالهم ما تراه في مصلحتها(١٥٥). وحظيت هذه الفئة بالتعليم دون سواها من أبناء المحميات الذين حرموا من اهتمامها بتوفير التعليم الأساسي لها منذ فرض هيمنتها على المنطقة في أعقاب احتلالها لعدن عام ١٨٣٩. لذلك إقتصر التعليم في معظم مناطق المحميات على الكتاتيب سواء في المساجد أو غيرها من مراكز القرآن الكريم، باستثناء لحج وحضرموت حيث كان التعليم فيهما متقدماً بالنسبة لبقية المحميات.

كان التعليم في لحج يحظى باهتمام ورعاية السلطان العبدلي. فقد أسس «المدرسة المحسنية» في الحوطة عام ١٩٣٠. وجلب لها مدرسين من مصر(١٥٦). وتمّ تعليم المواد الأدبية والعلمية فيها. كما تمّ تأسيس مدرسة في الوهط عام ١٩٣٩، أشرف على تأسيسها «الشيخ عمر سعيد بازرعة» بالتعاون مع سلطان لحج(١٥٧). وأثارت التغييرات السياسية التي أتخذتها حكومة عدن نحو تطوير المحمية الغربية إنتباه سلطان لحج فقرر القيام بإجراءات إصلاح في السلطنة، نال التعليم حظاً وافراً منها. فقد عمل السلطان على رفع المستوى التعليمي فيها بتطوير المدرسة المحسنية الإبتدائية في الحوطة، وضمها إلى إدارة معارف لحج، وبلغ عدد تلاميذها نحو مائة طالب في عام ١٩٤٣. وتقدم بطلب إلى إدارة المعارف المصرية في عام ١٩٤٤ لتوفير مدرسين مصريين للتدريس في المدرسة (المحسنية) فأمدوه بعدد منهم في مجال اللغة العربية والدين والرياضة والهندسة والعلوم الأخرى، ومديراً للمدرسة. وأضاف إليهم مدرسين من سوريا والحجاز. وقامت إدارة المعارف في عام ١٩٤٥ بإعادة بناء مدرسة الوهط على نمط مدرسة المحسنية، ووفرت لها المدرسين. وأتبعت لحج المنهج المصري للتعليم في مدارسها. وقدمت السلطنة المعونات المالية للكتاتيب في جميع القرى(١٥٨). إذ كان الكتّاب المدرسة السائدة، التي يعتمد عليها في تعليم مبادئ اللغة العربية أثناء حفظ القرآن، في جميع أنحاء ليس لحج فحسب، بل وجميع أنحاء اليمن.

وبدأت الحركة التعليمية في حضرموت منذ أواخر القرن التاسع عشر. وكان «الرباط» المدرسة التقليدية التي انتشرت في كثير من مدن حضرموت الداخل والساحل. ولقد شُبِّه الرباط بكلية داخلية، كانت تضم طلبة العلم ليس من أبناء حضرموت فحسب، بل ومن المناطق الأخرى لجنوب اليمن، وكذا أبناء حضرموت في المهجر. وكان الطلبة يتلقون العلم والأكل فيها مجاناً(١٥٩).

جاءت فكرة إنشاء مدارس حديثة في حضرموت، في أعقاب الحرب العالمية الأولى. وبدأت في حضرموت الداخل في كل من «تريم» و«سيئون»، ثم انتشرت في معظم مدنها وقراها. وتكاد لا تخلو كل مدينة أو قرية من مدرسة أو كتاب. واهتم أهالي حضرموت بتعليم المرأة، فتمّ إنشاء مدرسة للبنات في «تريم». وكان تأسيس المدارس وتمويلها في حضرموت الداخل، يتم من قبل رجال الحضارم في الداخل والمهجر، مثل «آل الكاف»(١٦٠).

عُنيت هذه المدارس بتعليم المستوى الإبتدائي. ولم تعمل على تطويره وتأهيل الشباب وإعدادهم للمستقبل. فأصبح المستوى العلمي محدوداً لا يواكب التطورات الحديثة. بالإضافة إلى ذلك، فلم تكن هذه المدارس مرتبطة بمنهج علمي موحد، بل كانت مناهجها مختلفة. ويرجع ذلك إلى عدم وجود إدارة عامة في حضرموت الداخل، لربط هذه المدارس بمنهج تعليمي موحد. وتبنت جمعية الاخوة والمعاونة فكرة توحيد برامج التعليم في المنطقة، إلاّ أن ظروف الحرب لم تساعد على

تنفيذها. وكان الأسوأ من ذلك أن معظم هذه المدارس تمّ إغلاقها بسبب أزمة الحرب وتوقف التمويل المالي من المهجر الذي كانت تعتمد عليه حضرموت الداخل. لذلك هبط معدل نشاط الحركة التعليمية فيها(١٦١).

أما حضرموت الساحل، فقد حظيت الحركة التعليمية فيها باهتمام السلطنة القعيطية. فعملت على إنشاء المدارس الحديثة وتطويرها في كل من المكلا والشحر والغيل، وغيرها من مدن الساحل. كما إهتمت بالمواد الأدبية والحساب والصحة، وكذا اللغة الإنجليزية، حيث تم إنشاء مدرسة خاصة بها.

وأسست السلطنة القعيطية عام ١٩٤٠ إدارة المعارف تحت إشراف «الشيخ القدال سعيد»، الذي لعب دوراً بارزاً وفاعلاً في رفع مستوى الحركة التعليمية في حضرموت الساحل، ومحاولة النهوض بها إلى مستوى أعلى وأرقى(١٦٢). ففي عهده بدأت حركة الإصلاح التعليمي بقيادته. وذلك بعقد دورات تدريبية للمعلمين في وسائل التربية الحديثة وطرق التعليم. وبدأ في تنظيم المدارس في عام ١٩٤٠. فكوّن أولاً ثلاثة فصول للمرحلة الإبتدائية، وفصل أول للمرحلة المتوسطة، ثم فتح الفصل الثاني في نهاية عام ١٩٤١بتحويل طلاب المدرسة الإنجليزية للإلتحاق به. وعلى الرغم من ظروف الحرب والمجاعة، فقد بلغ عدد التلاميذ في عام ١٩٤٢ حوالي ألف وستمائة وسبعة وأربعين تلميذاً، موزعين على إثني عشر مدرسة، ثمان في المكلا وأربع في الشحر. وفُتحت مدارس أخرى نتيجة لجهد الأهالي واهتمامهم بالتعليم. فقد أفتتحت مدرستان في قيدون وبضة وأخرى في الرباط، ومدرستان في حجر ومدرسة في شبام. وأفتتحت المدرسة المتوسطة في غيل باوزير عام ١٩٤٤. ولم يقتصر النشاط التعليمي على المرحلة المتوسطة بل نشطت حركة البعثات إلى الخارج لتأهيل كوادر حضرمية لتتولى إدارة شئون البلاد. وتألفت أول بعثة حضرمية من ثلاثة طلاب، تم إرسالهم إلى معهد بخت الرضا في السودان عام ١٩٤٣، ثم ارتفع العدد في السنوات اللاحقة إلى عشرة(١٦٣).

رصدت السلطنة القعيطية ميزانية خاصة بالحركة التعليمية عام ١٩٤٤ م دعماً منها لتطويرها، وقُدرت بحوالي مائة وأربعة وخمسين ألف روبية(١٦٤). وأسهمت الميزانية في إرسال تلك البعثات العلمية الحضرمية إلى السودان. كما تمّ إنشاء مدرسة للتدريب والتأهيل الداخلي، كان الهدف منها تخريج الطلاّب وتعيينهم كموظفين في الدوائر المختلفة للسلطنة القعيطية، مثل التوظيف الإداري، ودائرة الأمن. وبالإضافة إلى ذلك فقد تمّ إنشاء مدرسة ليلية في المكلا، لتعليم اللغة العربية والإنجليزية بالمجان.

تضمن نهوض الحركة التعليمية في حضرموت الساحل، نشاطاً واسعاً للقضاء على الأمية وذلك بمبادرات طوعية، قام بها مدرسوالمكلا(١٦٥).

وما يجدر ذكره أن الحركة التعليمية إستمرت في حضرموت الساحل، ولم تتأثر بالحرب. وذلك لعناية السلطنة القعيطية، واهتمامها برفع المستوى العلمي وتطوره(١٦٦).

أما بقية المحميات، فقد ظهر إهتمام محدود بالتعليم فيها أثناء الحرب، حيث أدى إلى إنشاء المدارس في كل من الضالع وشقرة (أبين)، وبلاد العوذلي وبيحان وغيرها من السلطنات والإمارات. مما دفع بالسلطات البريطانية إلى تعيين ضابط معارف للمحميات عام ١٩٤٤(١٦٧).

يعتبر نشاط «جون هاثهورن هول» في تحسين وضع التعليم خطوة متقدمة عما كان عليه في السابق، تزامنت هذه الخطوة مع توجه بريطانيا في إعادة بناء المجتمع البريطاني بعد الحرب العالمية الثانية. فوضعت خططها التنموية، وحظي التعليم بنصيب الأسد من معظم الإستثمارات التطويرية. وكان «قانون بتلر للتعليم» (١٩٣٩-١٩٤٤) النظام الذي سارت عليه برامج التعليم لمختلف المستويات. وعبر بعض المفكرين والتربويين البريطانيين عن إرتباط العمل التربوي بالتعليم وأهميتهما في التطور الصناعي-الإقتصادي لبناء الأمة ورقيها، وكانت رؤيتهم بالدولة التي تطمح بالإرتقاء إلى مكانة رفيعة بين الأمم أن تتخذ أفضل الحلول لتقدم العلماء والمهندسين والمهنيين بتقديم نظام تعليمي يحقق الأهداف الوطنية وحاجة المجتمع الإقتصادية-الصناعية(١٦٨).

فهل خضعت السياسة التعليمية في عدن والمحميات «لقانون بتلر» وكانت عناية حكومة عدن بالتعليم خلال هذه الفترة إستجابة لذلك؟

وهل حقق حاكم عدن بهذا النشاط طموح وأماني اليمنيين في عدن للرقي بمجتمعهم؟ أم أن ما قام به يُعد برنامج تمّ إعداده وتنفيذه في إطار السياسة البريطانية وفلسفتها الإستعمارية.

ترى الباحثة فيما يتعلق بالموضوع الأول أن «قانون بتلر» عُني بالسياسة التعليمية في المملكة المتحدة لإيجاد علماء ومفكرين من أجل بناء قاعدة إقتصادية-صناعية وقوة عسكرية ترتقي بريطانيا بهما مكانة رفيعة وتحتل مركز الصدارة بين الأمم فتتمكن بذلك ليس المحافظة على مستعمراتها بل وفرض هيمنة إقتصادية على معظم دول العالم. لذلك حتمت مصلحتها بقاء مستعمراتها خارج نطاق التطور العلمي والرقي بالأمة، وفرض سياسة تعليمية محدودة تبقيها في وضع متخلف يسمح ببقاء نفوذها ومصالحها فيها. وتناقضت السياسة التعليمية في عدن ومحمياتها مع ما يرمي إليه هذا القانون في التوجه نحو بناء قاعدة علمية لتقدم الأمة.

كانت سياسة التعليم التي رسمتها بريطانيا في عدن والمحميات محدودة منذ بداية تأسيس المدرسة الأولى عام ١٨٦٦. فقد كانت حاجة السلطات البريطانية إلى لغة تخاطب مع زعماء ومشايخ القبائل وغيرهم من سكان المنطقة، ولفئة الكتبة والموظفين، دافعاً إلى بناء المدرسة بمنهج دراسي أساسه اللغة الإنجليزية ولا يمت للواقع اليمني بصلة، وبسلّم دراسي لا يتجاوز الثانوية الأدنى. ولم يكن تطور التعليم الذي شهدته عدن في أعقاب الحرب العالمية الأولى إلا تحسينات أجريت في حدود ضيقة، سواء كان ذلك في زيادة عدد أبنية المدارس أو في إضافة صف إلى السلّم التعليمي، أو في الحصول على شهادة جونير أو سينير كامبردج أو شهادة غرفة لندن التجارية فإن الهدف المرسوم ظل واحداً ومحدداً بالوظيفة المكتبية أو التدريس. لذلك إستمر تدني وضع التعليم خلال فترة ما بين الحربين العالميتين والسير نحو رفع مستواه كان بخطى بطيئة.

ذكر «رايلي»: «**أن السبب في عدم تطور التعليم وعدم الإهتمام باللغة العربية على الرغم من أن غالبية السكان عرباً يرجع إلى الوضع المعقد لمجتمع عدن لما فيه من خليط جنسيات، وإلى عدم توفر المدرسين الجيدين ونقصهم، ثم إلى عدم توفر الإمكانيات للصرف على كتب ومبان، فكان ذلك سبباً رئيسياً في تخلف التعليم**»(١٦٩).

تجاهل «رايلي» أن الوضع المعقد لمجتمع عدن بغالبيته العربية خلقته بريطانيا بسياسة الباب المفتوح للهجرة الأجنبية ومنحها الإمتيازات والنفوذ في المجتمع، ونظرتها إلى اللغة العربية وكأنها لإحدى الجاليات. فاثر ذلك على البنية الإجتماعية وعلى أهمية دور اللغة العربية كلغة وطنية تحافظ

على مكتسبات الأمة اليمنية في الجنوب العربي. كما تجاهل أن توفير الإمكانيات المادية لمتطلبات التعليم إنما من المهام الأساسية للحكومة البريطانية صاحبة السيادة والمسيطرة على المقدرات الإقتصادية للبلاد.

وكان تحويل تبعية عدن، إلى حكومة التاج البريطاني، بارقة أمل لأهالي عدن ومتنفساً لتطور التعليم ورفع مستوى أبنائهم. وكانت مناشدتهم حكومة عدن تسير في هذا الإتجاه. ولم يفصح «رايلي» عن أبعاد السياسة البريطانية في بقاء الوضع المتخلف سائداً في المنطقة، بل عمد إلى وضع التبريرات المقنعة لتحسين صورة بريطانيا أمام الفئة المتعلمة والمثقفة للبقاء على مواقفهما المؤيدة للتاج البريطاني.

وبالنظر إلى ما شهدته عدن من نشاط لحكومة «جون هاثهورن هول» كان يتلاءم مع مطالب ورغبات سكان عدن اليمنيين، وهو خطوة متقدمة للعملية التعليمية كسب بها حاكم عدن تقديرهم لشخصه وتثبيت مواقفهم المؤيدة لبريطانيا. إلا أن هذه الخطوة ظلت محدودة لا تلبي إحتياجات المجتمع ولم تكن بمستوى طموحهم وأمانيهم للوصول إلى المستوى العلمي الذي وصلت إليه الدول العربية الشقيقة إن لم تكن بريطانيا. واتخذ حاكم عدن من عدم توفر الإمكانيات المادية وظروف الحرب حجة لتجميد المشاريع التعليمية الحيوية الأخرى مثل المدرسة الصناعية، بناء كلية لأبناء عدن لما بعد الثانوي، التوسع في التعليم والبعثات ليشمل مجال الطب والهندسة.

وعلى الرغم من أهمية الدور الذي قام به حاكم عدن، إلا أنه لا يخرج عن إطار السياسة التي حددتها وزارة المستعمرات لتحقيق هدفين، الأول: إمتصاص غضب السكان وترضيتهم باتباع خطوات بطيئة لرفع مستوى التعليم ترتبط بوعود مستقبلية لكسب الوقت واحتواء أية معارضة. والثاني: الحد من البعثات إلى الخارج التي تبنتها الأندية والجمعيات العدنية، إستناداً إلى ما ذكره «رايلي» في رسالته إلى وزير المستعمرات بتاريخ الخامس من يوليو عام ١٩٣٩(١٧٠)، للحد من نفاذ التيارات السياسية المعارضة للنظام الإستعماري التي قد يعتنقها الطلبة الموفدين إلى البلاد العربية. لهذا، حرصت السلطات البريطانية ألاّ ترتبط مواد المنهج الدراسي بواقع المجتمع اليمني ولا بمكتسباته الوطنية والحضارية. كما حرصت ألاّ يكون للمدرسين الذين تستقدمهم من البلاد العربية أية إنتماءات سياسية.

وانتقد «محمد علي لقمان» نظام التعليم خلال هذه الفترة بقوله: «**إن نظم التعليم عندنا متعددة ومتشعبة النواحي فالمدرسة الحكومية تستهدف مرمى غير ما تستهدفه المدارس الأخرى وأغراض التعليم أغراض الأساتذة والمربيين وهذه لا تمت إلى أغراض الأمة بصلة ولا تلبي داعي الوطن وغاية الشعب إذ ليس لنا ثقافة نتعمق في الوصول إليها**»(١٧١).

وأشار «عبدالله أحمد محيرز» مستغرباً خلو المقرر الدراسي لمادة الأدب العربي من أدباء اليمن وعلمائه. وعمدت السياسة البريطانية بذلك إلى تجهيل الطلاب بالمعطيات الثقافية الوطنية. ووضح أن السياسة التعليمية كانت تخدم أغراض إستعمارية حيث كانت المناهج والبرامج التعليمية مفرغة من الإرتباط الوطني والقومي(١٧٢).

كانت المفارقات واضحة بين ما يحدث من تطور علمي وثقافي في المملكة المتحدة ومستعمراتها، ففي الوقت الذي خطت بريطانيا فيه خطوات واسعة نحو خلق المجتمع المتكامل الإزدهار، أبقت

للنفوذ البريطاني-الهندي تأثيراً في طمس هوية عدن اليمنية. إذ طغت على المدينة الثقافة الهندية، فكانت المنشورات والإنذارات الحكومية تكتب بالإنجليزية وتترجم إلى العربية التي يغلب عليها النحو والصيغة الهندية. وكانت الأغاني العربية تغنى بموسيقى هندية والملابس تلبس بالطريقة الهندية. وكان إنطباع أي زائر إلى عدن خلال فترة ما بعد الإحتلال حتى هذه الفترة، إنها مدينة أجنبية يغلب عليها الطابع الهندي، في بلد عربي(١٧٧). أعطى «أمين الريحاني» صورة قاتمة للأوضاع التي شاهدها عند زيارته لعدن بعد الحرب العالمية الأولى، وناشد الإنجليز، أثناء وصفه تلك الأوضاع المحزنة بقوله: «.... **نبغي منهم العدل الذي أشتهروا بحبه وتعزيزه في بلادهم. نبغي منهم الإنصاف الذي هو من مزايا الشعب السكسوني. نبغي منهم الإهتمام لما فيه تعمير البلد وصحة أهله في أجسامهم وعقولهم -المحافظة على شيء من الروح العربية- مدارس تعلم الناشئة لغتهم وآداب بلادهم**»(١٧٨).

هذه هي صورة عدن ووجهها الثقافي حتى مابعد الحرب العالمية الأولى.

عبرت أحداث العالم العربي في أعقاب الحرب العالمية الأولى في كل من سوريا والعراق ومصر خلال فترة البحث عن الهوية العربية والطموح لإقامة عالم عربي موحد. وأثرت هذه الأحداث في تحسين الحالة الثقافية ببروز نواة لوعي سياسي-إجتماعي في كل من عدن ولحج وبمستوى أقل في الأجزاء الأخرى من المحميات. إلاّ أن أهم الأحداث التي أثرت بشكل مباشر في ذلك، ترجع الى سيطرة بن سعود على الحجاز مما أدى إلى هجرة عدد من الشخصيات المتعلمة إلى عدن، ساهمت في تطور ثقافتها. وكان أبرز هذه الشخصيات السيد «الدباغ» وهو حجازي من عائلة هاشمية. فتح مدرسة النجاح في عدن للتعليم الحديث، كما أسس فرقة موسيقية، كانت محل نقاش وجدل لتأثير بعض اليمنيين بالأفكار الوهابية التي تحرّم الموسيقى وزيارة القبور والأولياء.. إلخ. ثم زيارة «عبدالعزيز الثعالبي» الذي أقترح على العدنيين إنشاء نادي الأدب العربي. ولعبت الثورة الفلسطينية عام ١٩٣٦، إلى جانب زيارة عدد من الشخصيات الفلسطينية دوراً هاماً في إنتباه اليمنيين في عدن إلى قضايا العروبة والحماس لمؤازرتها مما أدى إلى غرس نواة للشعور السياسي بالإنتماء للوطن والقومية العربية(١٧٩).

بدأ اليمنيون في عدن يبحثون عن هويتهم العربية وعن ثقافتهم في إطار اليمن لا الهند أو بريطانيا. وكانت الخطوة الأولى للتخلص من الهيمنة الهندية، في مختلف مجالات الحياة الإجتماعية والثقافية لمجتمع عدن، توقيع أعيان عدن ومثقفيها أبرزهم «عبدالقادر مكاوي» على وثيقة عبرت عن رغبتهم في تحويل عدن إلى حكومة التاج البريطاني(١٨٠)، لعلهم يحققوا ما يطمحون إليه في إثبات هويتهم العربية والعمل على تطورها ورقيّها.

٤-١ أهمية الأندية والجمعيات في رفع المستوى الثقافي :

عكس المستوى المحدود من التعليم في مستعمرة عدن ومحمياتها حالة من الوعي والثقافة، ساعد -إلى حد ما- على إستيعاب الحركات الإصلاحية التي قامت في المجتمعات العربية، في أعقاب الحرب العالمية الأولى. وترك ذلك آثاراً إيجابية على الشريحة المثقفة في مجتمع عدن اليمني. مما أدى إلى ظهور الأندية الأدبية والثقافية والجمعيات الإصلاحية.

للنفوذ البريطاني-الهندي تأثيراً في طمس هوية عدن اليمنية. إذ طغت على المدينة الثقافة الهندية، فكانت المنشورات والإنذارات الحكومية تكتب بالإنجليزية وتترجم إلى العربية التي يغلب عليها النحو والصيغة الهندية. وكانت الأغاني العربية تغنى بموسيقى هندية والملابس تلبس بالطريقة الهندية. وكان إنطباع أي زائر إلى عدن خلال فترة ما بعد الإحتلال حتى هذه الفترة، إنها مدينة أجنبية يغلب عليها الطابع الهندي، في بلد عربي(١٧٧). أعطى «أمين الريحاني» صورة قاتمة للأوضاع التي شاهدها عند زيارته لعدن بعد الحرب العالمية الأولى، وناشد الإنجليز، أثناء وصفه تلك الأوضاع المحزنة بقوله: «.... **نبغي منهم العدل الذي أشتهروا بحبه وتعزيزه في بلادهم. نبغي منهم الإنصاف الذي هو من مزايا الشعب السكسوني. نبغي منهم الإهتمام لما فيه تعمير البلد وصحة أهله في أجسامهم وعقولهم -المحافظة على شيء من الروح العربية- مدارس تعلم الناشئة لغتهم وآداب بلادهم**»(١٧٨).

هذه هي صورة عدن ووجهها الثقافي حتى مابعد الحرب العالمية الأولى.

عبرت أحداث العالم العربي في أعقاب الحرب العالمية الأولى في كل من سوريا والعراق ومصر خلال فترة البحث عن الهوية العربية والطموح لإقامة عالم عربي موحد. وأثرت هذه الأحداث في تحسين الحالة الثقافية ببروز نواة لوعي سياسي-إجتماعي في كل من عدن ولحج وبمستوى أقل في الأجزاء الأخرى من المحميات. إلاّ أن أهم الأحداث التي أثرت بشكل مباشر في ذلك، ترجع الى سيطرة بن سعود على الحجاز مما أدى إلى هجرة عدد من الشخصيات المتعلمة إلى عدن، ساهمت في تطور ثقافتها. وكان أبرز هذه الشخصيات السيد «الدباغ» وهو حجازي من عائلة هاشمية. فتح مدرسة النجاح في عدن للتعليم الحديث، كما أسس فرقة موسيقية، كانت محل نقاش وجدل لتأثير بعض اليمنيين بالأفكار الوهابية التي تحرّم الموسيقى وزيارة القبور والأولياء.. إلخ. ثم زيارة «عبدالعزيز الثعالبي» الذي أقترح على العدنيين إنشاء نادي الأدب العربي. ولعبت الثورة الفلسطينية عام ١٩٣٦، إلى جانب زيارة عدد من الشخصيات الفلسطينية دوراً هاماً في إنتباه اليمنيين في عدن إلى قضايا العروبة والحماس لمؤازرتها مما أدى إلى غرس نواة للشعور السياسي بالإنتماء للوطن والقومية العربية(١٧٩).

بدأ اليمنيون في عدن يبحثون عن هويتهم العربية وعن ثقافتهم في إطار اليمن لا الهند أو بريطانيا. وكانت الخطوة الأولى للتخلص من الهيمنة الهندية، في مختلف مجالات الحياة الإجتماعية والثقافية لمجتمع عدن، توقيع أعيان عدن ومثقفيها أبرزهم «عبدالقادر مكاوي» على وثيقة عبرت عن رغبتهم في تحويل عدن إلى حكومة التاج البريطاني(١٨٠)، لعلهم يحققوا ما يطمحون إليه في إثبات هويتهم العربية والعمل على تطورها ورقيّها.

٤-١ أهمية الأندية والجمعيات في رفع المستوى الثقافي :

عكس المستوى المحدود من التعليم في مستعمرة عدن ومحمياتها حالة من الوعي والثقافة، ساعد -إلى حد ما- على إستيعاب الحركات الإصلاحية التي قامت في المجتمعات العربية، في أعقاب الحرب العالمية الأولى. وترك ذلك آثاراً إيجابية على الشريحة المثقفة في مجتمع عدن اليمني. مما أدى إلى ظهور الأندية الأدبية والثقافية والجمعيات الإصلاحية.

كانت أبرز هذه الأندية -التي ظهرت في أعقاب الحرب العالمية الأولى- نادي الأدب العربي تم تأسيسه عام ١٩٢٥، برئاسة الأمير أحمد فضل القمندان. وكان «محمد علي لقمان» مديراً لإدارة النادي.

وتمّ تأسيس ثلاثة أندية تحمل تسمية «نادي الإصلاح العربي». كان الأول في حي «التواهي»(١٩٢٩)، برئاسة عبده غانم. والثاني في حي «كريتر»(١٩٣٠)، ومن أبرز مؤسسيه «محمد علي لقمان». والثالث في حي «الشيخ عثمان»(١٩٣٠)، برئاسة الأستاذ أحمد سعيد الأصنج(١٨١).

إقتصر نشاط هذه الأندية -خلال فترة ما قبل الحرب- على الإهتمام برفع مستوى التعليم وإرسال البعثات، وإلقاء المحاضرات. وكانت تتناول قضايا إجتماعية-ثقافية وأدبية.

كان نادي الإصلاح العربي -برئاسة «أحمد سعيد الأصنج»- أكثر الأندية والجمعيات نشاطاً في أعقاب الحرب العالمية الاولى. فقد إهتم برفع مستوى التعليم في المستعمرة، وطالب حكومة عدن البريطانية بإرسال البعثات إلى الخارج. كما سعى لدى الحكومات العربية للموافقة على إيفاد الطلبة اليمنيين لتلقي العلوم على نفقتها(١٨٢).

وتم إنشاء نادي الإصلاح الإسلامي العربي في كريتر، وفتح له فرع في الشيخ عثمان، وأهم أعماله أنه شجّع أعضاءه للمشاركة في جميع أحداث العالم العربي والمساهمة في جمع المال لضحايا الحرب فيها، والإحتجاج على إستعمار اليهود لفلسطين.

إن أهم الأعمال الأدبية التي تم نشرها حتى عام ١٩٤٠، كتاب «عدن» لأحمد سعيد الأصنج طبع عام ١٩٣١. قصة يمنية بإسم «سعيد» لمحمد علي لقمان تم طبعها عام ١٩٣٢. وللأخير دراسة نقدية بعنوان «لماذا تقدم الغرب» تعالج أسباب تقدم حضارة الغرب وتأخيرها في الشرق. وله أيضاً صحيفة «فتاة الجزيرة» تمّ صدورها عام ١٩٤٠، وتعتبر أول صحيفة عدنية أحتوت على أعمال أدبية وأخرى متنوعة(١٨٣).

وبالإضافة إلى هذه الأندية، فقد تمّ تأسيس «مخيّم أبي الطيّب» في السادس عشر من مارس عام ١٩٣٨. وكان عبارة عن منتدى أدبي، عُنيَ بالشعر والأدب، وتميّز أعضاءه بالنشاط والعمل لرفع المستوى الثقافي في عدن(١٨٤).

عملت الأندية والمنتديات الأدبية -في ظاهرها- على نشر الأدب والثقافة العربية، والسعي لحل قضايا إجتماعية. ولكنّها في الواقع كانت تعالج قضايا سياسية. فقد لعبت دوراً هاماً -من خلال برامجها السياسية والثقافية- في يقظة الفكر السياسي العربي في مجتمع عدن، أدى إلى بلورة الوعي الوطني والقومي(١٨٥).

ذكر الحاج عبده حسين الأدهل بهذا الصدد أنه **«لم تكن السلطات البريطانية في ذلك الوقت تسمح بقيام الأحزاب السياسية في عدن ولا بالنشاط السياسي، ومع ذلك فقد نشطت هذه النوادي في تأدية رسالتها الثقافية والتعليمية، وبث الوعي السياسي بين الشباب. وأرسلت البعثات من الشباب للتعليم الجامعي إلى كل من مصر والعراق اللتين تكفلتا بتعليمهم في معاهدهما وجامعاتهما على نفقتهما. ووضعنا أمالنا في بعثاتنا على الرغم من قلة الطلبة المبعوثين. وكنا نشجعهم على العودة إلى الوطن**

ليتسلموا زمام المعارف ويرفعوا مستوى التعليم في بلادهم على أمل أن توفر لهم حكومة عدن البريطانية الرواتب المغرية وأسباب الراحة والإستقرار».(١٨٦)

أثرت الحرب العالمية الثانية -بإندلاعها في الثالث من سبتمبر عام ١٩٣٩- على نشاط الأندية والجمعيات والمنتديات الأدبية في مستعمرة عدن. فقد عمل قانون الطوارئ على حظر أية نشاطات سياسية أو إجتماعية فيها. وأصبح المثقفون الذين كانت لهم مواقف وطنية عرضة للإعتقال. وزُجّ ببعضهم منهم في سجن عدن، وتمّ نفي بعضهم إلى جزيرة كمران، كما تمّ وضع الآخرين تحت الإقامة الجبرية، في منطقة غير مسقط الرأس، بحيث كان المقيم قسراً (المعتقل) يسجل إسمه في مركز الشرطة صباحاً ومساءاً، ليثبت وجوده، وعدم مغادرته المنطقة المقررة لإقامته(١٨٧).

أدى هذا الوضع إلى تجميد الحركة الأدبية بسبب حظر نشاط الأندية. إلاّ أنه لم يستمر طويلاً فقد عاودت بعض الأندية مزاولة نشاطها الفكري الأدبي بوتائر عالية مما أدى إلى نهضة ثقافية خلال هذه الفترة(١٨٨). وكان مخيم أبي الطيب أكثر الأندية نشاطاً وفعالية أثناء الحرب. فقد عاود نشاطه في فبراير عام ١٩٤١. وعُني -كمنتدى أدبي بالشعر والأدب. إلا أن إسهاماته الواسعة- في رفع مستوى الوعي السياسي والثقافي والإجتماعي برزت من خلال الفعاليات التالية :

أولاً : نشاط أعضاء المخيّم بإلقاء المحاضرات على المواطنين وقوات محمية عدن أيضاً، وتناولت المحاضرات برامج تثقيفية في مختلف مجالات الحياة التربوية والإجتماعية والعلمية والأدبية. وتضمنت بعض المحاضرات، قضايا سياسية عامة دون إثارة السلطات البريطانية(١٨٩).

ثانياً : قام بطبع العمل الأدبي الأول والوحيد «أقلام مخيم أبو الطيّب» عام ١٩٤٢. وضم هذا العمل مجموعة من المقالات حول مواضيع أجازتها السلطات البريطانية خلال فترة الحرب، مثل أولاد الكشافة، الصياد العدني، تعدد الزوجات، شاب في عدن، القصائد الإحدى عشر المشهورة لأبي الطيب المتنبي. وشجع دراسة الأدب العربي، كما عُني برفع المستوى الدراسي للغة العربية لأهميتها في الأعمال الأدبية(١٩٠).

ثالثاً : إنشاء لجنة الترجمة والنشر في عدن. وأسهم ذلك في رفع مستوى الوعي الثقافي بالإطّلاع على روائع الأدب العالمي والقضايا الدولية السياسية منها والإجتماعية.

رابعاً : إهتم المخيم بالشؤون التعليمية والإجتماعية من أجل التوسع بالعملية التعليمية والنهوض بها في مختلف المستويات ومحاولة تذليل الصعوبات التي تعترضها. وذلك بإرسال البعثات العلمية للشباب العدني إلى الخارج. والسّعي لدى إدارة المعارف في إقامة صفوف ليلية لتحصيل التعليم العالي. والدعوة للقضاء على الأمية ومحوها في صفوف الكبار. ثم إنشاء «جمعية إعانة أبناء الفقراء»، كان الهدف منها تقديم الإعانات المالية لأبناء الفقراء في المدارس الإبتدائية والثانوية والطلبة المبعوثين في البلاد العربية. وذلك حتى لا يقتصر التعليم على الأقلية من أبناء الأغنياء ويظل الجهل في صفوف الأغلبية من الفقراء. كان نشاط المخيّم محاولة لأن تتسع قاعدة المتعلمين في المجتمع العدني، والإرتقاء به إلى مستوى من الوعي والثقافة. ولم يكن هذا النشاط مقتصراً على عدن بل إمتد ليشمل الجزر والمحميات أيضاً ووصف المخيم حينئذٍ بأنه «وزارة للشؤون الإجتماعية»(١٩١). وذكر الدكتور أحمد علي الهمداني بهذا الصدد أنه: «... **يعود لهذا**

المخيّم الفضل في تطوير الحياة الأدبية وخلق حياة فكرية حديثة جعلت عدن تحظى بمكانة أدبية متميّزة في بعض الأقطار العربية»(١٩٢).

تأثر رجال حركة الأحرار اليمنية بنشاط المخيّم الأدبي. فقد فتح لهم مجالاً واسعاً بتقديم مساهماتهم الأدبية، بالمحاضرات وحلقات النقاش. وأدى ذلك إلى إثراء الحركة الأدبية-الثقافية في اليمن، من ناحية، وإلى بروز هوية رجال الأحرار السياسية من ناحية أخرى، من خلال شرح قضيتهم ومبادئهم. وأسهم هذا النشاط في الإلتفاف حول الحركة والعمل على مناصرتها ودعمها مادياً.

وتأسست أندية جديدة وجمعيات خلال هذه الفترة، منها جمعية الأدب والمناظرات، وكان مقرها المعهد البريطاني في حي كريتر. الهدف منها نشر الثقافة الإنجليزية في صفوف المواطنين(١٩٣).

٤-٢ الصحافة والقضايا الوطنية والقومية :

لم توجد صحافة أو مجلات محلية عربية خلال فترة ما قبل الحرب، سواء في المستعمرة عدن أو المحميات. وكانت المجلة اليمنية الوحيدة -في ربوع اليمن كله- هي مجلة «الحكمة اليمانية»، تمّ صدورها في ديسمبر ١٩٣٨ في شمال اليمن. أعطت المجلة صورة واضحة عن الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية اليمنية والعربية والدولية أيضاً، لعشية الحرب وما بعدها. وتميزت بمستوى ثقافي رفيع، نالت به إستجابة وإقبال لدى الفئات المتعلمة والمثقفة في اليمن بشكل عام. وحظيت المجلة برواج في داخل اليمن وخارجه. وكانت مثار إهتمام المثقفين العرب، ومحل إعجابهم وتساؤلهم عن مصدر ثقافة محرريها الرفيع، على الرغم من عدم وجود جامعة يمنية. إتخذت المجلة الخط الإصلاحي وليس الثوري منهجاً لها. وكانت حذرة في نداءاتها الإصلاحية حتى لا تصطدم بالسلطة والنظام الإمامي القائم (١٩٤).

وعبرت مجلة الحكمة عن معارضة يمنية لنظام حكم الإمام. وكانت تمثل صحوة فكرية، جعلتها تحتل مكانة خاصة في تاريخ الحركة الفكرية الحديثة في عموم اليمن(١٩٥). فعلى الصعيد الخارجي، أثارت القضايا العربية ذات العلاقة بالإستعمار البريطاني والفرنسي منذ الإحتلال في أعقاب الحرب العالمية الأولى. وكانت قضية فلسطين من أهم القضايا، التي تناولتها معظم أعداد المجلة. ويعتبر ذلك بمثابة توعية سياسية لفضح المخططات الإستعمارية لليمنيين في وقت مبكر. أما على الصعيد الداخلي، فقد أثارت قضايا إصلاحية كان الهدف منها نشر الأفكار التنويرية الداعية إلى إصلاح المجتمع بالخروج من عزلته، والنهوض به إلى مستوى النظم الدستورية(١٩٦).

حملت مجلة الحكمة بذلك مضموناً عصريا، كان يرمي إلى أهداف إصلاحية وأدرك الإمام أنها تحمل في طيّات صفحاتها بذور المعارضة. وأمر بوقفها، معللاً ذلك بوقف إستيراد الورق بسبب الحرب(١٩٧).

شكلت العناصر المستنيرة -المتأثرة بأفكار الحكمة - مع غيرها من الأفكار التنويرية- التي حملتها البعثات اليمنية من الخارج- المعارضة اليمنية ضد نظام الحكم الإمامي. واضطرت بعض من هذه العناصر اللجوء إلى سلطات عدن عام ١٩٤٤ طالبة حق اللجوء السياسي هرباً من بطش

الإمام بهم. وأثر ذلك في بروز المعارضة في عدن كحركة معلنة أسست لها تنظيم سياسي عُرف «بتنظيم الأحرار»، وكانت «مجلة صوت اليمن» لسان حاله. والتف اليمنيون في عدن والمهجر، حول حركة الأحرار وقدموا لها الدعم المالي والمعنوي. واتسع نشاطها في الداخل والخارج. وكانت القاهرة مركزاً لنشاطها، لتكون حلقة إتصال بينها وبين الحكومات العربية(١٩٨).

صاغ الأحرار اليمنيون برنامجاً موحداً عام ١٩٤٤، إحتوى على أخذ إجراءات إقتصادية وإجتماعية في اليمن، بما يتفق مع ما أقرته الشريعة الإسلامية. وتمّ عقد أول مؤتمر للمعارضة اليمنية في العام نفسه في حيّ (التواهي-عدن)، وأهم نتائجه تأسيس «الجمعية اليمنية الكبرى»(١٩٩).

منحت سلطات عدن حق اللجوء السياسي لعناصر تنظيم الأحرار في عام ١٩٤٤. ومنعتهم رسمياً من مزاولة أية نشاطات سياسية في المستعمرة ومحمياتها. وكان الواقع مخالفاً لذلك، إذ لم تقم سلطات عدن بأية إجراءات ضد رجال الأحرار، أمام نشاطهم السياسي، الذي إستهدف النظام الإمامي. فقد حاولت رسمياً أن تحافظ على حسن الجوار مع الإمامة من ناحية، ودعم المعارضة اليمنية سراً، لإضعاف قوة الإمام من ناحية أخرى(٢٠٠).

وتعود أهمية «مجلة الحكمة اليمانية»، ليست إلى ما أظهرته من مستوى إجتماعي-ثقافي، عبّر عن الوعي الوطني والقومي فحسب، بل وإلى أهمية دورها، وكذا الدور الذي لعبه رجال حركة الأحرار، كأحد أهم روافد نمو وتطور الثقافة والوعي السياسي الوطني والقومي. خلال مدة صدورها ١٩٣٨-١٩٤١- في اليمن كله.

قامت السلطات البريطانية بنشاط إعلامي واسع في مستعمرة عدن خلال فترة الحرب ١٩٣٩-١٩٤٥، عبر مكتب الإعلام البريطاني والأجهزة الإعلامية المختلفة، كالصحافة، الإذاعة، مكتبات المطالعة، وعروض سينمائية متنقلة. وكانت الصحافة أكثر تناولاً وتأثيراً.

إقتصر العمل الصحافي في عدن -منذ مطلع القرن العشرين- على نشرات مطبوعة محليّاً باللغة الإنجليزية، تناولت قضايا تجارية وعسكرية. وكانت بعضها تابعة لوكالات خاصة، وأخرى كانت تتبع القوات البريطانية. كما أنها كانت متقطعة، لضعف طباعتها ولكلفتها.

وأصدرت سلطات عدن البريطانية عام ١٩٣٢ «جريدة عدن الرسمية» (Aden Gazette) وجريدة «محمية عدن الرسمية» (Aden protectorate Gazette). وكانت كل منهما خاصة بنشر قوانين وأحكام حكومة عدن ذات العلاقة بهما، وباللغة الإنجليزية. واقتصرت الصحافة عليهما حتى قيام الحرب. وتم تطويرهما عام ١٩٤٣، بحيث أصبحتا على شكل كتيب باستخدام حروف صغيرة(٢٠١).

وأصدرت سلطات عدن أول نشرة يومية مطبوعة بالرونيو عام ١٩٣٩. عُرفت باسم «صوت الجزيرة». وذلك بسبب الحرب العالمية الثانية وحاجتها لنشر أخبار إنتصاراتها، ودعاياتها ضد المحور. وعمل مكتب النشر -الذي خضع مباشرة لإشراف حاكم عدن- على تطوير هذه النشرة. وأصبحت في نهاية الأربعينات تصدر من صفحتين، وبحجم أكبر.

وتعتبر «فتاة الجزيرة» أول صحيفة عربية مستقلة وافقت حكومة عدن على صدورها. وهي صحيفة أسبوعية، تابعة «لمحمد علي إبراهيم لقمان. وبدأ صدور أول أعدادها في الأول من يناير عام ١٩٤٠(٢٠٢).

لعبت الصحيفة دوراً هاماً في إطار النهج السياسي الذي رُسم لها، وأصبحت بذلك بوقاً للدعاية البريطانية وحلفائها، من خلال نشر إنتصارات الحلفاء، وإظهار مساوئ دول المحور. وقامت في الوقت نفسه بدور إيجابي في الإصلاح الإجتماعي من خلال موضوعاتها الشاملة لمجالات الحياة المختلفة.

تناولت أحداث سياسية معاصرة، عربية وغربية، ونتائج المعارك الدامية في الساحة الأوروبية والآسيوية. وعالجت قضايا إقتصادية. كما إهتمت بالشؤون الإجتماعية، وعن الأسرة، والناحية الصحية والأخلاق ورعاية الأمومة والطفولة والإهتمام بتعليم النشئ وتعليم المرأة أيضاً. كما إهتمت بالقضايا الثقافية في الأدب العربي والغربي وفي التاريخ والجغرافيا والشؤون الدينية(٢٠٣).

حظيت الصحيفة بتشجيع المكتب الإعلامي البريطاني في عدن. فقدم المساعدة لمدير تحريرها بتزويده بالمواد اللازمة لها، من ورق وحبر، وتقديم النصح حول شكل ومضمون وإخراج الصحيفة. وتزويده بمادة النشر من الأخبار والدعاية. كما أسهم المكتب في ترويج الصحيفة وبيعها في المؤسسات الحكومية.(٢٠٤) وعُنيت مطبعة الصحيفة بطبع النشرات والصحف المترجمة التابعة للسلطات البريطانية في عدن(٢٠٥).

وتوسع العمل في المكتب (الإعلام) كثيراً عام ١٩٤٣، بزيادة مهماته التي كان يقوم بها، والعمل بمشاريع جديدة، في الوقت الذي ظلت فيه سياسته كما كانت عليه من حيث تزويد الصحف والنشرات بالأخبار مباشرة. وكانت أغلبها تتعلق بالدعاية لبريطانيا.

كانت صحيفة «رقيب عدن» (Aden Argus) من الصحف الخاصة بالأوروبيين في المستعمرة. وتطور العمل بها بوصول أحد العاملين في مجلة الديلي تلجراف (Daily Telegraph) الذي شغل منصب مساعد المسؤول الإعلامي. وإستطاع بخبرته الفنية إدخال تحسينات للصحيفة. فأدى ذلك إلى زيادة عدد صفحاتها من أربعة صفحات إلى ثمان. كما إزداد توزيع أعدادها من خمسمائة نسخة إلى ثمانمائة نسخة أسبوعياً. وتمّ ترجمة هذه الصحيفة إلى اللغة العربية. وكان يطبع حوالي ألفين نسخة منها لتوزيعها يومياً في المستعمرة(٢٠٦).

وقام المكتب بإصدار نشرة عام ١٩٤٣ بإسم «النداء الأمريكي»، خاصة بأخبار القوات الأمريكية. وكانت نصف شهرية، وعلى نفقة مكتب الحرب الإعلامي الأمريكي. فقد تمّ التنسيق بين السلطات البريطانية في «عدن» والقنصل الأمريكي فيها، والإتفاق على تقديم الأخير للمعلومات والمواد الدعائية باللغة العربية، وتسليمها إلى الضابط الإعلامي لطبعها في «صحيفة النداء». وكانت توزع حوالي ألفين وخمسمائة نسخة منها في مستعمرة عدن.

وعملت سلطات عدن البريطانية على إفتتاح إذاعة (ZNR) في التاسع من سبتمبر عام ١٩٤٠، بضم موجاتها مع شركة البرق الشرقية في رأس برادلي(٢٠٧). فكانت تسخر ثلاثين دقيقة لإذاعة الأنباء باللغة العربية، إضافة إلى الموسيقى وقراءات أخرى. كما كانت تذاع الأنباء باللغة الصومالية والفرنسية والإيطالية لمدة خمس عشر دقيقة لكل منها.

جذبت الإذاعة (بالعربية) اليمنيين إلى سماع برامجها، على الرغم من ضعف إرسالها. ولأهميتها نصبت شركة البرق واللاسلكي جهاز تحويل على موجات جديدة وقوية. فأدى ذلك إلى تحسين في إستقبال المحطة (ZNR). وأدخل المكتب الإعلامي مواضيع جديدة تخللت البرامج الإذاعية. وكانت لها أهميتها في ترك أثر إيجابي على المستمعين من أبناء اليمن(٢٠٨).

وتأسس المعهد البريطاني عام ١٩٤٢ في كريتر(٢٠٩)، كمركز ثقافي إعلامي. به مكتبة للمطالعة، وعرض الصور الدعائية. ونجح المعهد في جذب القُرّاء من الأدباء والمثقفين.

كما إهتمت السلطات بالعمل الدعائي السينمائي. وتعتبره أكثر فعالية للمجتمع اليمني. فقد راعى المكتب الإعلامي المستويات الفكرية لدى سكان عدن. ورأى أنه من الضروري إختيار أفلام العرض القريبة من فهم وإستيعاب عامة الناس في عدن. وشملت العروض السينمائية على قدر أكبر من الأفلام الترفيهية والأفلام العلمية التي تصور الحياة الريفية الزراعية والصناعية في بريطانيا. وعرضت أقل نسبة من أفلام الحروب وأشرطة الأخبار، حتى لا يؤدي ذلك إلى إعطاء صورة عكسية عن الواقع السياسي-العسكري الذي كانت تعيشه(٢١٠).

بالنسبة للمحميات، فقد كانت «حضرموت» أكثرها نشاطاً في تأسيس الأندية والجمعيات، أثناء الحرب. وكان هدفها نشر التعليم والثقافة، والإرتقاء بالمجتمع إلى مصاف الدول العربية المتقدمة.

تأسست جمعيات ثقافية في حضرموت خلال الفترة ١٩٤١-١٩٤٤، سعت من خلال جهودها المتواصلة للنهوض بالمجتمع الحضرمي وتقدمه. وأولت إهتماماً بالغاً بالشؤون التعليمية، حيث عملت على نشر التعليم وتطوير مناهجه الدراسية وتوحيدها لرفع مستوى شبابه العلمي. ومن أهم هذه الجمعيات: الإخوة والمعاونة في تريم(٢١١)، نادي الأخاء والتعاون في الديس(٢١٢)، والجمعية الثقافية في المكلا(٢١٣).

وظهرت في حضرموت صحافة محلية، منها مجلة النهضة ١٩٤٢ (٢١٤)، مجلة المختارات في الديس، ١٩٤٤ (٢١٥)، مجلة زهرة الشباب في سيؤن، ١٩٤٤ (٢١٦). وكانت توجد مكتبات ثقافية في المكلا، إعتنت بالكتب الثقافية العربية(٢١٧). وأدى نشاط الجمعيات والصحافة الحضرمية إلى تطور مستوى الوعي الوطني.

الجدير بالذكر، أن إبن المحميات كان أديباً وشاعراً. فقد عبّر الناس عن أنفسهم بالشعر الحميني، فكانت أشعارهم وأهازيجهم تعبّر عن مستوى من الوعي والإدراك للواقع السياسي-الإجتماعي الذي كانوا يعيشونه حينئذ. ولم تكتب وتنشر هذه الأشعار لعدم وجود مدارس في معظم المحميات، إلاّ أنها برزت من خلال أغانيهم ورقصاتهم الشبوانية، حيث تسرّب القليل منها إلى المدن عبر الزوّار أو العائلات التي كانت تنتقل إلى عدن(٢١٨).

وشمل نشاط مكتب الإعلام البريطاني المحميات. وحظيت حضرموت بإهتمام أكبر، حيث قدم لها عروضاً سينمائية وكتباً ثقافية ودعائية، وذلك، لأنها تميزت بوعي ثقافي وإجتماعي لا يقل شأناً عما هو عليه في عدن. وشمل نشاط المكتب جزيرة كمران أيضاً، من أجل ترويج الكتب والمطبوعات الدعائية لبريطانيا، لتجد طريقاً لها بين صفوف اليمنيين في شمال اليمن(٢١٩).

أدت تلك التطورات إلى ظهور شريحة من المثقفين، لعبت دوراً لا بأس به في حركة التنوير، خلال فترة ما بين الحربين. وكانت نتاجاً للنهضة الأدبية والوطنية، التي بدأت كلٌ منهما بالظهور في أعقاب الحرب العالمية الأولى.

كانت المعطيات الفكرية-الأدبية والثقافية العربية، ومعطيات التراث اليمني، رافداً أساسياً لنمو وتطور الحركة الأدبية-الثقافية في المجتمع اليمني. وكانت أيضاً منهلاً، إستقى منه المثقفون اليمنيون -في عموم اليمن- ثقافتهم. إلاّ أن الثقافة الإسلامية ظلت السائدة في اليمن كله.

وكانت قضية كل من «فلسطين» و«سوريا» من قضايا الساعة التي تناولتها الصحف اليمنية أثناء الحرب. فقد عمدت مجلة (الحكمة) إلى الربط السياسي فيما كانت تمارسه بريطانيا في كل من فلسطين والجنوب العربي. وكذا فضح سياسة القمع الفرنسي، التي تعرضت لها سوريا. وبيّنت -من خلال عرضها لتلك المواضيع- مساوئ السياسة الإستعمارية وأثرها على الشعوب العربية(٢٢٠).

وحاولت فتاة الجزيرة وغيرها من الصحف في حضرموت شرح القضية الفلسطينية ومساوئ سياسة الإستيطان اليهودية -وغيرها من القضايا العربية- بتحفظ، ومن غير إثارة السلطات البريطانية.

وأسهمت الصحف والمجلات اليمنية والعربية في نمو الوعي السياسي على الصعيد القومي والوطني. إلاّ أن فكرة القومية العربية لم تكن قد تبلورت بعد، وذلك لأن فكرة الوحدة الإسلامية لازالت هي السائدة(٢٢١).

كان اليمنيون يتابعون الأحداث السياسية في «فلسطين»، وما كان يقوم به اليهود من ممارسات ضد العرب. ولم تكن الفئات المثقفة منهم غافلة عما كانت تدبره بريطانيا، وتخطط له، في إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين. وأبدى الشعب اليمني مناصرته للقضية الفلسطينية ودعمها بالمال.

عبّر الإستقبال الرائع -الذي أعده سكان عدن للزعماء الفلسطينيين- الذين قدموا إلى عدن- بعد نفيهم في جزيرة «سيشل»- والعفو عنهم في ديسمبر عام ١٩٣٨ -عن وعي قومي وإيمان بالقضية. وكان موقفهم دعماً سياسياً ومعنوياً لهؤلاء الزعماء، وتقديراً لجهادهم في المحافظة على أراضيهم ومقدساتها، وكذا لمحاولتهم التصدي للمخطط البريطاني، ولسياسة الإستيطان، التي ساعدت بريطانيا على تنفيذها في فلسطين(٢٢٢).

ظهر الوعي الوطني في نشاط الشريحة المثقفة لمجتمع مستعمرة عدن. وذلك في أكثر من موقف سياسي وإجتماعي، واجهت به السلطات البريطانية في عدن. كان أبرز تلك المواقف، تأييدها لإنفصال عدن عن حكومة الهند، بغرض تحقيق الإستقلال عن النفوذ الهندي، وبروز ملامح الشخصية العدنية-اليمنية، غير خاضعة للتأثيرات الهندية، بحيث تكون الأولوية لمواطني عدن من اليمنيين، للحصول على مكاسب سياسية وإقتصادية وإجتماعية، أهمها التمثيل في المجلس التنفيذي، والإهتمام بالشؤون التعليمية ورفع المستوى العلمي، وكذا رعاية الناحية الصحية.

كانت الفئات المثقفة من أبناء الشعب اليمني تدرك سوء عاقبة الحرب عليه في حال إندلاعها، لاسيما في ظل وجود دولتين قويتين في منطقة البحر الأحمر. ورأت أنه في ظل إنتصار إيطاليا، فإنها ستطمع باليمن، وربما تحتله كله. أما بريطانيا، فإنها ستطالب بمزيد من الإمتيازات في المنطقة. بناء على ذلك أرسل بعض من اليمنيين، مذكرة إلى «الإمام يحيى» للفت نظرة إلى سواحل اليمن المجرّدة من أية قوة دفاعية، في الوقت الذي كانت فيه جميع الأمم تستعد فيه للدفاع عن كياناتها، في حالة نشوب الحرب.

رفض الإمام محتوى هذه المذكرة. وكان ذلك الرفض دافعاً إلى لجوئهم لبريطانيا. فرفعوا مذكرتهم إلى سلطات عدن، تضمنت مقترحهم بعرض مسألة الدفاع عن اليمن إلى الدول العربية المستقلة، لتكون المسؤولية مشتركة ومتضامنة، إذا ما حدث أمر يضر بمصالح الأمة العربية أثناء

الحرب. ووعد حاكم عدن عرض المقترح على حكومة صاحب الجلالة. وكان ذلك رفضاً مقنعاً لهم (٢٢٣).

ويتبيّن من ذلك، أن الشعب اليمني -ممثلاً بمثقفيه- كان مدركاً للأحداث الدولية ومجرياتها، ومدى تأثيراتها عليه وتأثره بها. فقد تضمن المقترح مشاركة الدول العربية المستقلة لبريطانيا في الدفاع عن اليمن، وهذا ما يؤكد وعي الشباب المثقف وإدراكهم أطماع بريطانيا في السيطرة وبسط نفوذها، إذا تفردت بذلك.

وكان موقف السلطات المحلية المعارض لسياسة «الإستيطان اليهودي في سقطرى»، أو غيرها من المحميات الذي إستند على رفض سكان المحميات ذلك المقترح رفضاً قاطعاً -لدليل على موقف وطني عبّر عن حرصٍ في المحافظة على كيان المجتمع اليمني وإستقلاليته، دون تعرضه لمأساة عربية أخرى كما هو حال فلسطين.

وكان لصدور قانون حظر النشاط السياسي، وملاحقة الوطنيين وإعتقالهم أو نفيهم، أو خضوعهم للإقامة الجبرية، يؤكد أيضاً ظهور الوعي السياسي ومعارضة سياسية ضد سلطات الإحتلال البريطاني في عدن.

ساعدت السلطات البريطانية بنمو وتطور الوعي السياسي في عدن، دون قصد، وذلك بقبول رجال المعارضة اليمنية في عدن، والتغاضي عن ممارسة نشاطهم فيها. فقد إلتف المواطنون اليمنيون حول حركة الأحرار بمختلف فئاتهم، من تجار ومثقفين وعمال. وحظيت بإستجابة واسعة في داخل اليمن وخارجه. وأدى ذلك النجاح إلى تطورها لمستوى تنظيم سياسي له برنامج حدد فيه شكل الحكومة الذي طمح الشعب اليمني إلى قيادتها. ولقد كانت مواده في الإصلاح تؤدي إلى يقظة فكرية وسياسية، وتدفع بالمثقفين للنظر إلى واقع حالهم.

كان غرض السلطات البريطانية، من إحتضانها رجال المعارضة اليمنية، والتستر على نشاطهم، تشكيل ضغوط سياسية على حكومة الإمام. وعلى الرغم من تحقيقها لتلك الضغوط، إلا أنه عكس جوانب إيجابية في نموالوعي السياسي وتطوره في مستعمرة عدن. فقد تفاعل مجتمع عدن اليمني مع حركة الأحرار وإلتفت العناصر الوطنية والمثقفة حولها. وعملت على دعمها مادياً ومعنوياً. وذلك لأن برنامجها السياسي كان يعبّر عن طموحهم وآمالهم، وإنطلاقاً من نظرتهم لتطور وإزدهار اليمن الواحد، الأرض والحضارة.

اما فيما يتعلق بالوعي الإجتماعي، فقد كان موضوع الصحة والتعليم من المواضيع الهامة، التي كانت مثار نقاش مجتمع عدن، في الجمعيات والمنتديات، وجلسات القات وفي صحيفة فتاة الجزيرة أيضاً(٢٢٤). إلا أن الشؤون التعليمية إحتلت حيزاً بارزاً في الأهمية لدى الكتّاب والباحثين في صحيفة فتاة الجزيرة، وفي كل منتدى أدبي أو جلسة قات. وذلك من حيث تطور التعليم وإرتقائه، ورفع مستوى المنهج الدراسي الشامل للمواد العلمية والأدبية، والتوسع في بناء مدارس جديدة لإستيعاب عدد أكبر من الطلبة، وإرسال البعثات الخارجية وكذا الإهتمام بالمرأة والحث على تعليم البنات وبناء مدارس خاصة بهن. كما تمت المناشدة بمجانية التعليم، ليكون حق مكفول للجميع دون إستثناء.

ثالثاً - الخلاصــــة:

بيّنت الحرب العالمية الثانية مساوئ الاقتصاد التجاري الخدمي الذي فرضته بريطانيا على مستعمرة عدن. فاعتمدت بذلك على الإستيراد الخارجي، لعدم توفر الإنتاج الزراعي والصناعي محلياً.

ضعفت حركة الإستيراد نظراً للحرب، مما دفع بالسلطات البريطانية الى فرض قوانين إقتصادية لضبط نظام التموين من أجل تحقيق وفرة في السلع الغذائية للمستعمرة بشكل خاص، ولتحافظ به على المخزون الغذائي فيها. ومنع ذلك حدوث مجاعة أو اضطرابات سياسية فيها. إلاّ أن حالة الركود الاقتصادي وانتشار البطالة، ثم التلاعب بالاسعار أدى الى معاناة مجتمع المستعمرة بشكل عام، لتردي الأوضاع فيها. ومثّل ذلك حالة أفضل مما كانت عليه المحميات، التي عانت بعضها المجاعة بسبب شحة الأمطار ونقص المنتوج الزراعي، وكذا نقص مخصصها من نظام التموين، الذي خضع لتلاعب القائمين عليه، فكانت بذلك أكثر معاناة وحاجة لرعاية السلطات البريطانية.

لجأت السلطات البريطانية الى البحث عن مصادر محلية بديلة لما تستورده من حاصلات زراعية أهمها البطاطا والبصل. وحققت سياسة «التنمية لتطوير الزراعة»، خلال فترة الحرب زخماً وقوة دافعه لها في بعض أراضي المحميات. فعلى الرغم من أن سياسة التنمية لبت حاجة السلطات البريطانية لبعض المحاصيل الزراعية، وحققت للسلطات المحلية ملكيات واسعة من الأراضي الخصبة، إلاّ أنها عكست نتائج إيجابية على الفلاح اليمني الذي اكتسب بهذا التطور والتنمي الخبرة الزراعية في رفع إنتاجية المحاصيل الزراعية.

كان الوضع الإجتماعي في المستعمرة إنعكاساً للوضع الاقتصادي - الرأسمالي الذي خلقته السلطات البريطانية فيها. فكان لفرض سياسة الاقتصاد الخدمي، وربطه بالشركات الأجنبية الإحتكارية، تأثيرات سلبية على المجتمع حيث قامت هذه الشركات بترحيل رأسمالها الى خارج المستعمرة، دون استثماره بمشاريع تنموية - زراعية وصناعية من شأنها أن تخلق قوة عاملة، تعود بالفائدة على المجتمع. لذلك أصيبت بالركود والبطالة والفاقة في وسط الفئات المعدمة.

وخلق النظام الرأسمالي التمايز الطبقي في المجتمع. فأوجد طبقة في أعلى السلم الاجتماعي، حظيت بجميع الإمتيازات، من حيث إرتقاء الوظائف القيادية، المستوى المعيشي الجيد، توفير فرص التعليم وكذا الضمان الصحي، وطبقة متوسطة ومعدومة، وقع عليها عبء هذا النظام ومساوئه، حيث كانت في مستوى معيشي متدني، حرمت معظم فئاتها من أبسط وسائل العيش.ومن فرص التعليم والعلاج الجيد. وكانت أكثر فقراً وعرضة للجهل والمرض.

عانت المحميات مساوئ النظام الاقتصادي الإجتماعي أيضاً. فقد عززت بريطانيا سلطة ملاك الأراضي من سلاطين وأمراء وشيوخ وزعماء قبائل ورجال دين. ومثّل هؤلاء السلطات المحلية في المحميات، الذين يقبلون بسياستها، ويعملون بها. وكان ذلك ترسيخاً لنظام شبه الاقطاع، الذي وقع آثاره السلبية على الفلاحين وعمال الزراعة وغيرهم من الفئات الاجتماعية المعدمة.

وكان الفلاح أكثر استغلالاً من قبل السلطات المحلية. فلم تكن قيمة عمله تتساوى مع ما يقوم به من جهد في العمل. وازداد هذا الاستغلال أثناء الحرب وفي ظل سياسة التنمية للتطور الزراعي. فقد كان هدف التوسع في زراعة الأرض ورفع إنتاجيتها تغطية حاجات سلطات عدن من المواد الزراعية التموينية كالخضروات، لذلك وقع عبء تطور الإنتاج ووفرته على عاتقه، فظل بذلك مستغلاً من قبل السلطات المحلية صاحبة الأرض، والبريطانية صاحبة القرض والمشرفة على الإنتاج.

وبالنظر الى تأثير السياسة البريطانية على مجتمع جنوب اليمن بشكل عام، فقد تبين في تمييز مجتمع المستعمرة «المدينة»، لما عكسته هذه السياسة من بعض مظاهر الحضارة فيها، عن مجتمع المحميات الذي ظل «ريفاً» متخلفاً. باستثناء لحج وحضرموت.

أما الناحية التعليمية فلم تهتم بريطانيا، منذ احتلالها لعدن عام ١٨٣٩ وحتى عام ١٩٤٥م، بها. إذ ظل وضع التعليم محدوداً ومتدنياً، ولم تضع أسس التعليم العالي مقارنة بالدول العربية الشقيقة. فقد فرضت منهجاً دراسياً مفرغاً من الارتباط الوطني والقومي، وكان يتمشى مع متطلبات مصالحها الاقتصادية الاستعمارية في المنطقة وليس مع حاجة المجتمع اليمني. فتجاهلت حقوقه في رفع مستواه العلمي كأساس لتقدمه ورقيه ولمواكبة التطورات في العالم.

ويلاحظ أن فترة الحرب العالمية الثانية كانت زاخرة بالأنشطة الأدبية-الثقافية والإجتماعية والسياسية، دون إثارة السلطة البريطانية، أدى تفاعلها إلى تطور مستوى الوعي والثقافة على الصعيد الوطني والقومي. إلا أن ذلك النشاط ظل محدوداً، ولم يصل بعد إلى مستوى المعارضة ضد النظام البريطاني الإستعماري. ويعود ذلك إلى حرمان الغالبية العظمى من أبناء الجنوب اليمني من التعليم، حيث ظلوا في تخلف وجهل، وعدم إدراك لطبيعة الصراع الدولي، والتنافس الإستعماري للحصول على مراكز القوى والنفوذ في العالم.

تعمّدت السلطات البريطانية تجهيل شعوب المنطقة، وتحديد فئة متعلمة، أخضعتها لتأثيراتها السياسية والثقافية، بهدف جعلها..

أولاً : أن تؤمن بأن ما تقوم به بريطانيا من نشاط سياسي-عسكري وإقتصادي، إنما لصالح أبناء المنطقة (جنوب اليمن)، ورفع مستواهم الإقتصادي-الإجتماعي، ولتأمين حمايتهم من أعدائهم.

وثانياً : أن تعكس -هذه الفئة- ما تؤمن به من أفكار على نشاطها الإجتماعي والثقافي بحيث تصبح بوقاً للدعاية البريطانية، من أجل كسب تأييد الرأي العام اليمني لصالحها ضد خصومها وأعدائها.

وعلى الرغم من نجاح السياسة البريطانية في الحصول على دعم وتأييد سكان المنطقة، والدعاية لها، إلا أن بعض من هؤلاء المثقفين مثلوا نواة لزعامة وطنية معارضة لسياستها، وكانوا رهن الإعتقال، بهدف حظر نشاطهم السياسي ولتحول دون إجتماعهم بالمواطنين.

لقد كان ثمانون بالمئة من سكان المحميات يرزحون تحت ظلمات الجهل والتخلف. وعبروا عن معاناتهم -من عسف وقهر السياسة البريطانية- بتمردات عسكرية عفوية غالباً ما كانت تنتهي بالفشل. وشكلت هذه التمردات، المعارضة في المحميات ضد السياسة البريطانية. وكانت تفتقر إلى النضوج الفكري والوعي السياسي. لذلك لم يكن لها برنامج سياسي محدد. وكان اللجوء إلى

السلاح -في التصدي للضباط السياسيين والقوات البريطانية- يرجع إلى طبيعة الحياة القبلية، الذي يعيشها إبن المحميات، وتربيته على حمل السلاح منذ نعومة أظافره. لهذا كان السلاح، لا الفكر والسياسة، السبيل الوحيد لأبناء المحميات في مواجهة البريطانيين.

وبناء على ما سبق ذكره، فقد إندلعت الحرب العالمية الثانية وغالبية سكان مستعمرة عدن ومحمياتها كانوا يهتفون بالنصر لبريطانيا وحلفائها، دون وعي منهم بأن هزيمة بريطانيا في هذه الحرب، يعني ضعفها والتعجيل برحيلها عن المنطقة. وربما كان البعض منهم يدرك أنها الأفضل بين الدول الاستعمارية الأخرى.

ولم تكن الفئة المثقفة -التي تميزت بوعي سياسي- قادرة على التأثير السياسي في أوساط فئات المجتمع المختلفة. وذلك، بسبب الجهل، وعدم وعي الغالبية العظمى من السكان لحقيقة «بريطانيا»، وأبعادها السياسية في المنطقة اليمنية. مما حال دون إستجابة قاعدة عريضة من المجتمع للشخصيات الوطنية والمثقفة.

وخضع الموظف العدني لقانون إداري صارم. فقد فرض عليه عدم التدخل بالشئون السياسية، الدولية منها والقومية والوطنية أيضاً. وحُرم بذلك من ممارسات أية نشاطات إجتماعية وثقافية من شأنها أن ترفع من مستواه الذهني والرقي به إجتماعياً. فأدى ذلك، وبدافع الخوف، إلى الركود وحصر نشاطه بالوظيفة وجلسات القات. بإستثناء أولئك الذين تغلّبت عليهم هواية الإطلاع وقراءة المجلات والصحف العربية.

نظراً لذلك، لم يستغل الموقف البريطاني المضطرب أثناء الحرب، للضغط على السلطات البريطانية من أجل تحقيق مكاسب لصالح تطور مجتمع جنوب اليمن، سياسياً وإقتصادياً وإجتماعياً. وإنما على عكس ذلك، فقد حققت السلطات البريطانية -من خلال التوسع بسياسة الإستشارة- مكاسب سياسية وإقتصادية، رسّخت بها نفوذها في المنطقة، مستغلة جهل السكان والوضعية الثقافية المتخلفة التي كانوا يعيشونها. وما حصل عليه مجتمع جنوب اليمن من مكاسب في الناحية الاقتصادية والتعليمية خلال هذه الفترة، كان لا يخرج عن اطار المصالح البريطانية بصورة أساسية.

كما أن الظروف الموضوعية والذاتية لمجتمع جنوب اليمن، كانت غير مواتية، لإدراك الموقف البريطاني المضطرب، وإستغلاله للقيام بثورة، وذلك بسبب عدم نضوج فكرة القيام بحركة تحررية ضد الإستعمار.

مصادر ومراجع الفصل الرابع :

١- الشعبي: مرجع سبق ذكره، ص ٨٧
٢- فالكوفا ومجموعة من المؤرخين: مرجع سبق ذكره، ص ٣٩
٣- عبدالفتاح: مرجع سبق ذكره، ص ١٦-١٧
٤- Bidwell, op. cit., p. 81
٥- I. O. L., R/20/B/905, File No. 100
٦- عبدالفتاح: مرجع سبق ذكره، ص ٢٥
٧- Reilly, Aden Gazette No. 28, July 1939
٨- Perrott, T. H., Legal Adviser, The Control of Civil Supplies Ordinance
٩- الطيب أرسلان، عبدالله محمد: يوميات مبرشت، عدن: مطبعة فتاة الجزيرة، أكتوبر ١٩٤٨م-١٣٦٧هـ، ص ٧-٨
١٠- Ingrams, D. & L., op. cit., v. 8.07, Effect on the Yemen, Aden Colony and Protectorate, 1939-1945, World War II, 1939-1945, Aden Intelligence Summary No. 22 for the week ending 14th September, 1940, Para. 347, p. 740
١١- الطيب أرسلان: مرجع سبق ذكره، ص ٨
كانت تقدم طلبات التراخيص إلى مركز الشرق الأوسط للتموين في القاهرة، حيث يتم عقد مؤتمر لإقرار حصص المنطقة من التموين الغذائي. ويتم إصدار التراخيص، إذا تمت المصادقة على حصة الإستيراد الخاصة بالمنطقة اليمنية. عن: (Ingrams, D. & L., op. cit., v. 8.07, Effect on the Yemen, Aden Colony and protectorate, 1939-1945, World War II, 1939-1945, C. Import Control, p. 766
١٢- قبل مجاعة عام ١٩٤٣
١٣- Ingrams, D. & L., op. cit., v. 8.07, Effect on the Yemen, Aden Colony and Protectorate, 1939-1945, World War II, 1939-1945, C. Import Control, p. 766
١٤- Ingrams, D. & L., Ibid
١٥- حديث الأستاذ عبدالله فارع مستشار جامعة عدن، عدن ٢٤ يناير ١٩٩٧م
١٦- مجلة فتاة الجزيرة: العدد ٢١١، ٥ مارس ١٩٤٤، ص ٣
١٧- Ingrams, D. & L., op. cit., v. 8.07, Effect on the Yemen, Aden Colony and Protectorate, 1939-1945, World War II, 1939-1945, C. Import Control, p. 766
١٨- الطيب أرسلان: مرجع سبق ذكره، ص ٩-١٠
١٩- مجلة فتاة الجزيرة: عدد ٢١ يناير ١٩٤٠، ص ٦
٢٠- Ingrams, D. & L., op. cit., v. 8.07, Effect on the Yemen, Aden Colony and Protectorate, 1939-1945, World War II, Aden Intelligence Summary No. 22 for the week ending 14th September, 1940, para. 347, p. 740
٢١- Colony of Aden, Aden Gazette, Notice No. 88, 1940
٢٢- أبو عز الدين: الإمارات اليمنية ١٩٣٧-١٩٤٧، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩
٢٣- P. R. L. Co 725/70
٢٤- Colony of Aden, op. cit., Notice No. 77, 1940

٢٥- Ibid., Notice No. 129, 1940
٢٦- I. O. L. R/20/B/905, File No. 10015, 1940
تميز بستان «بازرعة» في الشيخ عثمان بسور من جميع الجهات، كما احتوى على منزل وبئر وأشجار نخيل وحمام سباحة أيضاً. وكانت هذه المميزات دافعاً لها في تفضيله على أية أرض جرداء.
٢٧- كلمة «برشوت» (Parachute)، تعني بالعربية «مظلة النجاة». وأطلقت هذه الكلمة على البضاعة التي كان يتم تهريبها من مستعمرة عدن إلى دار الأمير. وفي هذا السياق ذكر «عبدالله محمد الطيب» في المرجع نفسه صفحة (٩) فقال: «أن أحد رجال سلاح الطيران كان في دار الأمير يفتش عن بعض الأدوات المسروقة، فراعه ما رأى من كثرة البضائع المكدسة هناك، فقال لمن رافقه وهو يظهر الإندهاش (لابد أن هذه البضائع قد نزلت بالبرشوت). لذلك نسبت الكلمة للبضائع المهربة.
وأشار «قطب الدين» إلى الكلمة «برشوت» في «البرق اليماني» صفحة (٨٦) عندما شرح «عودة سليمان الخادم إلى جدة بما معه من الأغربة والبرشات». وكان يقصد بالكلمة الأخيرة ما تم سرقته ونهبه. ويعني ذلك أن كلمة البرشات متداولة منذ القديم، وجاءت بالمفهوم نفسه وهو الأشياء المسروقة والمهربة. وذلك بعد تحريف معناها عن اللغة الإنجليزية.
٢٨- الطيب أرسلان: مرجع سبق ذكره، ص ٢٩
٢٩- الطيب أرسلان: نفس المرجع، ص ٢٩-٤٠
وتحولت دار الأمير بذلك إلى منطقة مخازن ومستودعات للمواد المهربة، وسوق نشطة ورائجة لجميع المواد المهربة ليتم تصديرها إلى المحميات وشمال اليمن والدول المجاورة كالسعودية، عبر منطقة عمران. (عن الطيب أرسلان: المرجع نفسه).
٣٠- الطيب أرسلان: نفس المرجع ص ٦٠-٦٣
والجدير بالإشارة أن رجال القوات الأمريكية كانوا يتحركون بحرية في أحياء المستعمرة، حتى أن اليهود منهم كانوا يلتقون بيهود عدن في المعبد. (عن عقلان سيف).
٣١- I. O. L. R/20/B/905, File No. 61/W/of 1940
٣٢- الطيب أرسلان: مرجع سبق ذكره، ص ١١
٣٣- I. O. L. R/20/C/1458, File 165/44, p. 98
٣٤- Ingrams, D. & L., op. cit., v. 8.07, Effect on the Yemen, Aden Colony and Protectorate, 1939-1945, World War II, 1939-1945, C. Import Control, p. 766
٣٥- مجلة فتاة الجزيرة: العدد ٢١١، ٥ مارس ١٩٤٤، ص ٣
٣٦- عن حديث له، عدن، نوفمبر ١٩٨٥
٣٧- عن مقابلة شخصية لهما في لندن، يوليو ١٩٨٦
٣٨- تحدث السيد حسين ثابت حسين المطري البالغ من العمر ثمانين عام، في مقابلة له في يافع أجراها الطالب علي أحمد المطري - كلية الآداب، قسم التاريخ، في الثاني عشر من مايو عام ١٩٩٥
٣٩- Hickanbotum, op. cit., p. 147
٤٠- الحربي: مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٢ & Gavin, op. cit., p. 312
٤١- Hickanbotum, op. cit., p. 147 & Ingrams, D. & L., op. cit., v. 9.07, Agriculture and Famine in Aden Protectorates, 1939-1944, Aden. No. 220, p. 600
٤٢- Bidwell, op. cit., p. 43
٤٣- I. O. L. R/20/B/905, File No. 100
أنظر منشور رقم (١) ملحق رقم (٦)
٤٤- Ingrams, D. & L., op. cit., v. 8.07, Effect on the Yemen, Aden Colony and Protectorate, 1939-1945, World War II, 1939-1945, No. 218, p. 711

٤٥- I. O. L. R/20/B/905, File No. 100

كانت المعوقات التي حالت دون تطور الزراعة في المحميات: عدم توفير الأمن ونظام الرشوة ورسوم الحماية التي كانت تفرض على الملاك والمزارعين، وكانت تعطى كرسوم عينية للقبائل التي كانت تسطو على المحصول إذا لم تستلم ذلك. ثم مشكلة الري الدائمة التي كانت تؤدي إلى حروب قبلية طاحنة.

٤٦- مرشد، محمد علي: الزراعة في المحميات، عن مجلة فتاة الجزيرة، العدد ٣ مارس ١٩٤٠، ص ٦

٤٧- تروي أراضي لحج من وادي تبن بينما تروي أراضي أبين من وادي بنا

٤٨- Ingrams, D., op. cit., pp. 109-111

٤٩- The Central Office of Information, Aden and South Arabia, London, Prepared for British Information Survices, p. 25

٥٠- Ingrams, D. & L., op. cit., v. 9.07, Agriculture and Famine in Aden Protectorate, 1939-1944, Aden. No. 220, p. 600

٥١- Ingrams, D. & L., Ibid., pp. 599-603

٥٢- Ingrams, D. & L., op. cit., v. 9.06, Administrative, Social and Economic Affairs, 1937-1944, 4/78113/1/43, p. 475

٥٣- The Central Office Information, op. cit., p. 25

٥٤- مرشد: الزراعة في المحميات، مجلة فتاة الجزيرة، عدد ٣ مارس ١٩٤٠، ص ٦

٥٥- Ingrams, D., op. cit., pp. 109-111

٥٦- كانت مستعمرة عدن تستورد البطاطا والبصل من الخارج، لعدم توفره في المحميات. وعلى الرغم من زراعة البطاطا في شمال اليمن، إلا أنه من الحجم الصغير غير المفضل. لذلك كان يتم إستيراد النوع الكبير منه من مصر وشرق إفريقيا والهند، وهو النوع المفضل لتموين البواخر والحامية العسكرية-البريطانية. وكان إحتياجات المستعمرة أثناء الحرب من البطاطا المستوردة تقدر بألف طن، والبصل بألف وخمسمائة طن. وبدأت الحكومة البريطانية بزراعة تجريبية للبطاطا في هضبة العوذلي عام ١٩٣٩، والبصل عام ١٩٤٠، كبداية لزراعته في لحج وأبين.

عن: (Ingrams, D. & L., op. cit., v. 8.07, Effect on the Yemen, Aden Colony and Protectorate, 1939-1945, World War II, 1939-1945, Production of Potatoes and Onion in the Aden Protectorate, pp. 744-747)

٥٧- Ingrams, D. & L. Ibid.

جاء في إعلان عن إدارة المراقبة الإقتصادية بعدن بتاريخ ١٩٤٤/٤/٢٩ بتوقيع «ألن» عن مدير المراقبة الإقتصادية في المادة الثانية والسابعة والثامنة والحادي عشر من الإعلان: «إن كمية البطاطا التي يتم توريدها بطريق الشيخ عثمان والتي تصل إلى باب السلب وجبل حديد أو الطريق البحرية الجديدة إلى عدن بطريق شقرة ستباع إلى عبدالجواد حسن علي أو وكيله وتنقل ثاني يوم لوصولها إلى مخزن عبدالجواد. وبعد تقرير التموين اللازم لإدارة البحرية والجيش وغيرهم من أمثال هؤلاء المستهلكين لهذه الطريقة وبكميات بالنسبة إلى جملة الوارد، فعندئذ ستقرر كمية مناسبة يومياً لبيعها في سوق عدن (كريتر) والتواهي للمستهلكين وستسلم في السوق من قبل عبدالجواد. وفي حالة نقص كمية الوارد من البطاطا فمن الضروري لكل إنسان تخفيض إستهلاكه منه» (عن: فتاة الجزيرة: العدد ٢٢٠، ٧ مايو ١٩٤٤، ص ٨).

يوضح الإعلان إحتكار منتوج البطاطا من قبل تاجر واحد فقط كان محل ثقة الحكومة يتم عن طريقه تموين قوات القاعدة البريطانية في المستعمرة والإدارة البريطانية وكذا الفئات المميزة لدى حكومة عدن وفائض المخزون يباع في السوق المحلي وعلى المستهلكين من المواطنين، الذين حثهم الإعلان، تخفيض الإستهلاك عند نقص الوارد منه. وهذا مثال ينطبق على بقية المنتوجات التي تحتكرها الحكومة لتلبية إحتياجات قواتها العسكرية. وهذا ما يؤكد أيضاً أن ما تقوم به الحكومة من مشروعات تنموية لتطوير الزراعة إنما لتغطية إحتياجات قواتها بشكل أساسي.

٥٨- وقع عبء الإنتاج على المزارع، فقد كان عليه تسديد القرض للحكومة البريطانية من الإنتاج، والجزء الأكبر من بقية الإنتاج يذهب لمالك الأرض. فكان ما يحصل عليه من إنتاجه لا يتساوى مع ما يقوم به من جهد.

٥٩- Ingrams, D., op. cit., pp. 109-11

٦٠- Gavin, op. cit., p. 312 & Sorenson, R., op. cit., p. 19

٦١- Gavin, Ibid

٦٢- Gavin, Ibid

٦٣- Ingrams, D. & L., op. cit., v. 9.06, Administrative Social and Economic Affairs, 1937-1944, p. 469

٦٤- Ingrams, D. & L., Ibid

٦٥- الحربي: مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٤-٢٤٥

٦٦- Ingrams, D., op. cit., pp. 109-111

٦٧- مرشد: الزراعة في المحميات، مرجع سبق ذكره، ص ٥-٦

قامت السلطات البريطانية بمشروعات لتعبيد الطرقات بين عدن ومحمياتها عام ١٩٣٩، حيث بدأت بمشروع الطرق المعبدة ليس لإنجاح التبادل التجاري فحسب بل ولسهولة التغلغل نحو الداخل لتنفيذ سياسة التقدم. واقتصر تعبيد الطرقات على مسح الأرض لرصفها وتسويتها فقط لتسهيل مرور السيارات دون عوائق.

٦٨- Ingrams, D., op. cit., p. 144

٦٩- Ingrams, D., Ibid. pp. 131-133

٧٠- Ingrams, D., Ibid

٧١- Ingrams, D., Ibid

٧٢- بلغت إيرادات الضرائب في المحميات الشرقية عام ١٩٤٢ حوالي مليون وخمسمائة روبية عن: (Bidwell, op. cit., p. 81)

٧٣- Ingrams, D., op. cit., p. 152

٧٤- مجموعة من المؤلفين السوفيت: مرجع سبق ذكره، ص ٧١

٧٥- Ingrams, H. & D., op. cit., pp. 18-19

٧٦- Ingrams, H. & D., Ibid

٧٧- Ingrams, H., Arabia and the Isles, p. 374

٧٨- Ingrams, D. & L., op. cit., v. 9.07, Agriculture and Famine in Aden Protectorate, 1939-1944, Report on the famine in the Hadramaut for April, 1944, p. 682

٧٩- Ingrams, H. & D., op. cit., pp. 8-9

٨٠- السقاف، جعفر محمد: فصول من كتاب المجاعة في حضرموت، سيؤن، حضرموت، مكتب جعفر محمد السقاف، علاقات عامة، توثيق وتوكيلات، ص ١

٨١- Ingrams, D. & L., op. cit., v. 9.07, Agriculture and Famine in Aden Protectorate, 1939-1944, Report on the famine in the Hadramaut for April, 1944, p. 682

٨٢- Ingrams, D. & L., Ibid

٨٣- P. R. L., Co. 725/89/2/75376

٨٤- I. O. L. R/20/C/1458, File 165/144

٨٥- P. R. O. L. Co 725/89/2/ 75376, & I. O. L. R/20/C/1458, File No. 165/144

٨٦- القدال، محمد سعيد: الشيخ القدال باشا معلم سوداني في حضرموت، عدن: دار جامعة عدن للطباعة والنشر، ١٩٩٧، ص ٧٨-٧٩
ولد الشيخ القدال بمدينة القضاريف في السودان في عام ١٩٠٣، عُيّن معلماً في مدرسة كسلا الإبتدائية عام ١٩١٩، ثم ناظراً لمدرسة سنكات عام ١٩٢٧. وانتدب للعمل في حضرموت عام ١٩٣٩. وعمل مساعداً للمستشار للشئون الثقافية، فتحمل بذلك مسئولية التعليم في كل من الدولة القعيطية والدولة الكثيرية خلال الفترة ١٩٣٩-١٩٥٠. كانت أعماله القيمة دافعاً لمنحه لقب «باشا» من قبل السلطنة القعيطية في نوفمبر ١٩٤٤. وكانت الجمعية الخيرية أهم أعماله للمساهمة في رفع المستوى المعيشي لأبناء حضرموت. وتولى منصب سكرتير الدولة القعيطية (رئيس الحكومة) خلال الفترة من يناير ١٩٥٠ حتى مايو ١٩٥٧. وتقاعد بعدها عن العمل ليعود إلى السودان. (عن نفس المرجع)

٨٧- جلسات المكتب التنفيذي، ٣١ يوليو ١٩٤٣ و٢٧ مايو ١٩٤٤

٨٨- Meulen, D. Van der, Faces in Shem, Great Britain: Butler and Tennee Ltd., 1961, pp. 186-189
زار المؤلف منطقة حضرموت وغيرها من الأراضي اليمنية أثناء الحرب، وعاش معاناة سكانها. ولقد أستجابت الحكومة المصرية لهذا النداء وتبرعت بمبلغ عشرة آلاف جنيه

٨٩- مجموعة من المؤرخين السوفيت: مرجع سبق ذكره، ص ٧٣

٩٠- ضمت هذه الطبقة عرب يمنيين وهنود وجنسيات أخرى حصلوا على المواطنة العدنية

٩١- كان يمنع أبناء المحميات وشمال اليمن من دخول المستعمرة إلا بتصريح رسمي من سلطات عدن، وإلا ظل اليمني القادم من الداخل، دون تصريح، مطارداً وعرضة للترحيل. وكانت كلمة «مزقّر» هي المتعارف عليها لمثل هذه الحالة. كما لا يستطيع مواطن المستعمرة دخول إحدى المحميات أو أراضي شمال اليمن مالم يحظ بموافقة سلطانها أو من الإمام. ولقد أُلغي التعامل بهذا النظام بالنسبة للمستعمرة والمحميات في عام ١٩٤٥، وظل الأمر كذلك بالنسبة لشمال اليمن. (عن فتاة الجزيرة: العدد ٢٥٣ و٢٥٤. ١٤ يناير ١٩٤٥، ص ٩. وعدد ٣٠٢. ٣٠ ديسمبر ١٩٤٥، ص ٦)

٩٢- P. R. O. L. Co 725/701, Aden Intelligence Summary, No. 21 for the week ending 7th September 1944, Para. 330
وأضاف الحاج عقلان سيف: «أن السلطات البريطانية كانت تقوم بتوزيع صور العمال في مراكز التفتيش». عن حديث له، عدن، ٩ ديسمبر ١٩٩٦

٩٣- مرشد: مرجع سبق ذكره، ص ١١٣

٩٤- كان تصنيف حكومة عدن لامتناع العمال عن العمل (الإضراب) بأنه فوضى يجب قمعها. وكانت قوات الأمن أداتها

٩٥- مرشد: مرجع سبق ذكره، ص ١١٢-١١٣

٩٦- يقصد بالموظف العدني، الذي منح حق المواطنة العدنية سواء كان يمني الأصل أو غيره من الجاليات الأخرى (العربية، الهندية، الصومالية، والآسيوية) أما اليهودي فلم يكن يعبأ بالوظيفة ويخضع لها لاهتمامه بالتجارة

٩٧- الطيب أرسلان: مرجع سبق ذكره، ص ١٢

٩٨- المصري، أحمد عطية: النجم الأحمر فوق اليمن، ط ٢، مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٦، ص ٣٢

٩٩- الحبشي: مرجع سبق ذكره، ص ١٨٤-١٨٥

١٠٠- عمر، سلطان أحمد: نظرة في تطور المجتمع اليمني، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، فبراير ١٩٧٠، ص ١١٠-١١٢ & Ingrams, D., op. cit., pp. 50-52

١٠١- اللجنة التنظيمية للجبهة القومية: مرجع سبق ذكره، ص ٣١

١٠٢- حديث عبدالله طرموم، عدن، ١٦ يناير ١٩٩٧
أبدت «إرسالية كيت فالكونر» رغبتها في التوسع بنشاطها الطبي في الريف، وأسست مستوصفاً في الضالع

عام ١٩٣٧. عن (Gavin, op. cit., p. 287)

١٠٣- العبدلي: مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٨-٢٨٩ و Ingrams, D. & L., op. cit., v. 8.04, Aden Colony, Social and Economic Affairs, 1933-1946, p. 456

١٠٤- حديث عبدالله طرموم، عدن ١٦ يناير ١٩٩٧

١٠٥- ناجي: الإكليل: مرجع سبق ذكره، ص ٩٦-٩٧ & Hunter, op. cit., pp. 148-150,

١٠٦- Hunter, op. cit., pp. 148-150, & Gavin, op. cit., p. 192

١٠٧- Hunter, op. cit., pp. 148-150

١٠٨- حديث عبدالله فاضل فارع، عدن، ٩ فبراير ١٩٩٩

١٠٩- Hunter, op. cit., pp. 148-150

١١٠- ناجي: الإكليل، مرجع سبق ذكره، ص ٩٩

١١١- Gavin, op. cit., p. 193

ذكر في المصدر التالي: "Ingrams, D. & L., Records of Yemen, v. 8.04, Aden Colony, Social and Economic Affairs, 1933-1946, p. 479" أن المدرسة التي فتحت في المعلا عام ١٨٧٩ تحولت إلى الشيخ عثمان نظراً لانتقال أهالي المعلا إليها ولم تحدد سنة الإنتقال أو إفتتاح المدرسة والأسباب التي أدت إلى ذلك. بينما ذكر علي صلاح اللارضي في أطروحته للماجستير الموسومة بـ«تاريخ التعليم في عدن ١٨٣٩-١٩٦٧» عام ١٩٩٨، أن مدرسة فتحت في الشيخ عثمان عام ١٨٨٢ ولم يحدد المرجع. ويعتقد أن السبب يعود إلى تحول ملكية الشيخ عثمان للحكومة البريطانية عام ١٨٨٢ فكانت متنفساً لسكان عدن بشكل عام

١١٢- Ingrams, D. & L., Ibid., p. 478

١١٣- Ingrams, D. & L., Ibid

١١٤- Ingrams, D. & L., Ibid

١١٥- Muheirez, Abdulla Ahmed, Cultural Development in the Peoples' Democratic Republic of Yemen, Economy, Society & Culture in Contemporary Yemen, Edited by B. R. Pridham, Centre for Arab Gulf Studies University of Exeter, Great Britain: Biddles Ltd., Guildford and King's Lynn, 1985, p. 203 ذكر «الأرضي» أن مدرسة الإرسالية الكاثوليكية أسسها الفاتيكان عام ١٨٥٤. (عن الأرضي: مرجع سبق ذكره، ص ٩٢)

١١٦- Ingrams, D. & L., op. cit., v. 8.04, Aden Colony, Social and Economic Affairs, 1933-1946, p. 480

١١٧- حديث عبد علي أحمد، عدن، ١١ فبراير ١٩٩٨

١١٨- Muheirez, op. cit., p. 203

١١٩- فتاة الجزيرة، العدد ٢٢٦. ٨ يونية ١٩٤٤، ص ١ و١٢

١٢٠- فتاة الجزيرة: نفس المرجع

١٢١- ناجي: مجلة الإكليل، مرجع سبق ذكره، ص

١٢٢- Ingrams, D. & L., op. cit., v. 8.04, Aden Colony, Social and Economic Affairs, 1933-1946, pp. 478-480

١٢٣- Ingrams, D. & L., Ibid., p. 434

١٢٤- ناجي: الإكليل، مرجع سبق ذكره، ص ١١٨-١٢٢

١٢٥- Ingrams, D. & L., op. cit., v. 8.04, Aden Colony, Social and Economic Affairs, 1933-1946, p. 434

١٢٦- Ingrams, D. & L., Ibid., p. 477

١٢٧- Ingrams, D. & L., Ibid., p. 481

١٢٨- Ingrams, D. & L., Ibid., pp. 481-482

١٢٩- فتاة الجزيرة، العدد ٢٢٦ ، ٨ يونية ١٩٤٤، ص ١ و٨

١٣٠- فتاة الجزيرة، العدد ٢٢٦ ، ٢٥ يونية ١٩٤٤، ص ١

١٣١- فتاة الجزيرة، نفس المرجع ص ١ و١٢

١٣٢- Ingrams, D. & L., op. cit., v. 8.04, Aden Colony, Social and Economic Affairs, 1933-1946, pp. 438-440

١٣٣- فتاة الجزيرة، العدد ٢٣٨ ، ١٠ سبتمبر ١٩٤٤، ص ١

١٣٤- Ingrams, D. & L., op. cit., v. 8.04, Aden Colony, Social and Economic Affairs, 1933-1946, pp. 438-440

١٣٥- Ingrams, D. & L., Ibid

١٣٦- Ingrams, D. & L., Ibid., p. 441

١٣٧- ناجي: مجلة الإكليل، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٤

١٣٨- لا ينطبق هذا الطرح مع الواقع، فقد تخرّج أحد الطلبة عام ١٩٢٤ وهو في الصف السادس. أنظر إلى شهادة الطالب حينها «عبد علي أحمد» ملحق رقم (١٤)، ويؤكد ذلك أن الصف السادس ربما تم فتحه عام ١٩٢٠ بافتتاح مدرسة الإقامة (Residency Sch.)، وإذا صحّ ذلك فإن الفترة ١٩٢٠-١٩٤١ ليست بالقصيرة لم تفكر الحكومة حينها فتح الصف السابع والتأهيل لنيل شهادة «السينير كامبردج»

١٣٩- ناجي: الإكليل، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٥

١٤٠- ناجي: نفس المرجع، ص ١٢٦-١٢٧

١٤١- Muheirez, op. cit., p. 208

١٤٢- ناجي: الإكليل، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٨

١٤٣- Muheirez, op. cit., p. 208

١٤٤- عن مقابلة صحفية لمحمد عبده غانم، فتاة الجزيرة، السنة السادسة العدد ٢٨٨ ، ١٦ سبتمبر ١٩٤٥، ص ٩

١٤٥- محمد علي لقمان: التعليم في عدن، فتاة الجزيرة، العدد ٢٣٨ ، ١٠ سبتمبر ١٩٤٤، ص ١ و Bidwell, op. cit., p. 82

١٤٦- فتاة الجزيرة: العدد ٢٠٤ ، ١٦ يناير ١٩٤٤، ص ١١

١٤٧- فتاة الجزيرة: نفس المرجع

١٤٨- اللارضي: مرجع سبق ذكره، ص ١٢٤

١٤٩- Ingrams, D. & L., op. cit., v. 8.04, Aden Colony, Social and Economic Affairs, 1933-1946, Copy of a Memorandum No. 456/816 of the 27th October, 1943 from the Director of Education, Aden, to the Hon'ble the Chief Secretary to the Governt, Aden, Subject: Proposed Girls' Boarding School, pp. 442-445

١٥٠- فتاة الجزيرة: السنة السادسة، العدد ٢٨٨ ، ١٦ سبتمبر ١٩٤٥، ص ٩

١٥١- فتاة الجزيرة: نفس المرجع

١٥٢- اللارضي: مرجع سبق ذكره، ص ١٢٣

١٥٣- فتاة الجزيرة: العدد ٢٢٣ ، ٨ مايو ١٩٤٤، ص٨

١٥٤- حديث عبدالله فاضل فارع، عدن، ٩ فبراير ١٩٩٩

١٥٥- ناجي: الإكليل، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٨

١٥٦- العبدلي: مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٨

نُسب اسم المدرسة المحستنية إلى الأمير «محسن فضل» صاحب فكرة تأسيسها. ولقد جعل ماله وأملاكه وقفاً لها. (عن: المرجع نفسه)

١٥٧- فتاة الجزيرة: العدد ٢٨ يناير ١٩٤٠، ص ٦

١٥٨- الحربي: مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٣-٢٤٥

١٥٩- السري، محمد بن سالم: تاريخ المعارف في حضرموت، مجلة فتاة الجزيرة، عدد ٢٥١ ، ٢٤ ديسمبر ١٩٤٤، ص ٣

١٦٠- السري: نفس المرجع

شهدت «تريم» لأول مرة نظام التعليم الحديث عام ١٩٢١، حيث تم توزيع الطلبة إلى عدة صفوف. وخضعت المدرسة لنظام خاص، فتم تحديد الساعات لليوم الدراسي، وعُني المنهج بتدريس مبادئ القراءة والكتابة في اللغة العربية والدين والحساب والتاريخ والجغرافيا والصحة. (عن السري: نفس المرجع)

١٦١- السري: نفس المرجع

١٦٢- السري: نفس المرجع

١٦٣- القدال: مرجع سبق ذكره، ص ٦٩-٧٦

١٦٤- Bidwell, op. cit., p. 91

١٦٥- فتاة الجزيرة: العدد ٢١٠ ، ٢٧ فبراير ١٩٤٤، ص ١٠

١٦٦- السري: المرجع السابق

١٦٧- Bidwell, op. cit., pp. 85-89

١٦٨- Al-Noban, Saeed Abdul Khair, Education for Nation - Building - The Experience of The People's Democratic Republic of Yemen, Contemporary Yemen: Politics and Historical Background, Edited by B. R. Pridham, Centre for Arab Gulf Studies, University of Exeter, Great Britain: Billing & Sons Limited Worcester, pp. 102-103

١٦٩- الأرضي: مرجع سبق ذكره، ص ١١٢

١٧٠- أنظر ص ١٣٩ في المتن

١٧١ فتاة الجزيرة: العدد ٢٠٨ ، ٦ فبراير ١٩٤٤، ص ٨

١٧٢- Muheirez, op. cit., p.

١٧٣- Al-Noban, op. cit., p. 103

ربما قصد «النوبان» «هارولد إنجرامس» الذي لعب دوراً فاعلاً في ترسيخ أقدام البريطانيين في حضرموت وتوسيع نفوذهم في غيرها من المنطقة الشرقية

١٧٤- Al-Noban, op. cit., p. 103

١٧٥- Al-Noban, Ibid., pp. 104-105

١٧٦- Al-Noban, Ibid., p. 106

١٧٧- Muheirez, op. cit., pp. 204-205

١٧٨- أمين الريحاني: مرجع سبق ذكره، ص ٤٠٦

١٧٩- Muheirez, op. cit., pp. 205-206

١٨٠- Muheirez, Ibid., p. 205

١٨١- الهمداني، أحمد علي: لمحات من تاريخ الحركة الأدبية والنقد، تحت الطبع، ص ٤-٦

١٨٢- ناجي: مجلة الإكليل، مرجع سبق ذكره، ص ١١٤-١٢٤

١٨٣- Muheirez, op. cit., pp. 206-207

١٨٤- مجلة فتاة الجزيرة: العدد ٢٤٤ ، ٢٩ أكتوبر ١٩٤٤، ص ١

١٨٥- ناجي: مجلة الإكليل، مرجع سبق ذكره، ص ١١٠-١١١

١٨٦- الأدهل، عبده حسين: الإستقلال الضائع، ط ٢، دار العهد للطباعة والنشر، ١٩٩٣، ص ١١٠

١٨٧- الأدهل: نفس المرجع، ص ١١١

١٨٨- عاودت «حلقة شوقي» نشاطها في إبريل عام ١٩٤٢، وتفرعت الحلقة من نادي الإصلاح العربي في حي التواهي، وكانت برئاسة محمد عبده غانم

١٨٩- فتاة الجزيرة: عدد ٢١٤ ، ٦ مارس ١٩٤٤، ص ٦-٧. وعدد ٢٣٧ ، سبتمبر ١٩٤٤، ص ٦-٧

١٩٠- Muheirez, op. cit., p. 207

١٩١- فتاة الجزيرة: عدد ٢١٤ ، ٦ مارس ١٩٤٤، ص ٦-٧. وعدد ٢٣٧ ، سبتمبر ١٩٤٤، ص ٦-٧

تم تأسيس فروع المخيم «أبي الطيب» في كل من جزيرة ميون عُرف «بنادي ميون»، والمكلا عُرف «بجمعية الثقافة»

١٩٢- الهمداني: مرجع سبق ذكره، ص ٥

١٩٣- الهمداني: المرجع السابق، ص ٦-٧

ومن الأندية التي تأسست خلال هذه الفترة، نادي النهضة في عام ١٩٤١، كرمة أبي العلا في التواهي ٢٤ يناير ١٩٤٢. (عن الهمداني: المرجع السابق، ص ٦-٧)

١٩٤- سالم، سيد مصطفى: الحكمة اليمانية ١٩٣٨-١٩٤١، ط ٢، صنعاء، مركز البحوث والدراسات اليمني، ١٩٨٨، ص ١٨-٥٤

كان رئيس تحرير مجلة الحكمة «عبدالوهاب الوريث»، الذي خطط لها بالتعاون مع «أحمد المطاع» و«عبدالله العزب»، تحت رعاية «سيف الإسلام عبدالله»، الذي كان وزيراً للمعارف. وكانت المجلة تصدر عن وزارة المعارف اليمنية، وتطبع بمطبعة الحكومة الوحيدة التي ورثها الإمام عن الأتراك. وكان العمل بها مجاناً. واعتمدت على المساهمات الأدبية والثقافية والعلمية المجانية من قبل أعضائها أو غيرهم من الأدباء والكتاب اليمنيين.

وتميزت المجلة بأنها مجلة جامعة، تناولت مواضيع ومباحث مختلفة، جمعت بين القضايا السياسية والإقتصادية والإجتماعية. كما تناولت مواضيع في التاريخ والعلوم والأدب. واهتمت بالأخبار المعاصرة اليمنية والدولية. وعُنيت المجلة أيضاً بالشئون الإسلامية، وبالآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة والأقوال المأثورة. (عن: سالم: المرجع السابق)

١٩٥- الصائدي، أحمد: حركة المعارضة اليمنية، صنعاء: مركز الدراسات والبحوث، بيروت: دار الأدب، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، ص ٣٠

١٩٦- سالم: الحكمة اليمانية ٣٨-١٩٤١، مرجع سبق ذكره، ص ٩٢-١٤٢

١٩٧- سالم: المرجع السابق، ص ١٤٩-١٥٣

١٩٨- الصائدي: مرجع سبق ذكره، ص ٥٨-٥٩

١٩٩- الصائدي: المرجع السابق

٢٠٠- جولوبوفسكايا، إيلينا: ثورة سبتمبر في اليمن، بيروت: دار إبن خلدون، ١٩٨٢، ترجمة: محمد طربوش، مراجعة: حسن عزعزي، ص ١٨٠

كانت توجد صحيفة أسبوعية منذ عام ١٩٠٠، عُرفت بجريدة عدن الرسمية الإسبوعية، من ثمان صفحات وباللغة الإنجليزية. وكانت تنشر المقالات الأدبية والقصائد، تحت رعاية المقيم السياسي، ثم شركة موري للفحم، وتوقفت لمصاعب مالية واجهتها الشركة. وفي عام ١٩١٥ تم صدور جريدة «عدن فوكس» (أضواء عدن)، وتوقفت عام ١٩١٧. كما تم صدور صحف ونشرات خاصة بالجيش، وكانت توزع على المدنيين. (عن: ناجي، سلطان: مجلة الإكليل، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٠)

٢٠١- Ingrams, D. & L., op. cit., v. 8.07, Effect on the Yemen, Aden Colony and Protectorate, 1939-1945, pp. 718-720

٢٠٢- الجاوي: نشأة الصحافة اليمنية، مرجع سبق ذكره، ص ٤٢-٤٦ (الثقافة الجديدة، العدد الثاني، السنة الثالثة فبراير ١٩٧٤)

٢٠٣- الهمداني: مرجع سبق ذكره، ص ٢٨-٢٩

٢٠٤- Ingrams, D. & L., op. cit., v. 8.07, Effect on the Yemen, Aden Colony and Protectorate, 1939-1945, pp. 718-720

٢٠٥- الجاوي: نشأة الصحافة اليمنية، مرجع سبق ذكره، ص ٤٣

٢٠٦- Ingrams, D. & L., op. cit., v. 8.07, Effect on the Yemen, Aden Colony and Protectorate, 1939-1945, World War II, 1939-1945, p. 718

٢٠٧- كانت برامجها على النحو التالي: من الساعة ١٦,٣٠ إلى ١٧,٠٠ بتوقيت جرينتش، حديث عربي، وموسيقى، ونشرة الأخبار. ومن الساعة ١٧,٠٠ إلى ١٧,١٥ الأخبار بالفرنسية، ومن ١٧,١٥ إلى ١٧,٣٠ الأخبار بالإيطالية، ومن ١٧,٣٠ إلى ١٧,٤٥ الأخبار بالصومالية

٢٠٨- Ingrams, D. & L., op. cit., v. 8.07, Effect on the Yemen, Aden Colony and Protectorate, 1939-1945, pp. 718-720

٢٠٩- يحتل حالياً مبنى مطعم الحرية (علي تركي سابقاً)

٢١٠- Ingrams, D. & L., op. cit., v. 8.07, Effect on the Yemen, Aden Colony and Protectorate, 1939-1945, pp. 718-720

٢١١- مجلة فتاة الجزيرة: عدد ٢٥١ ديسمبر ١٩٤٤، ص ٣

٢١٢- نفس المرجع، عدد ٢٠٥، يناير ١٩٤٤، ص ٨

٢١٣- نفس المرجع، عدد ٢٤٧ ، ١٩ نوفمبر ١٩٤٤، ص ٧

٢١٤- نفس المرجع، العدد السادس، السنة الثانية شعبان ١٣٦٢هـ - ١٩٤٢م، ص ٦-٧

٢١٥- نفس المرجع، العدد ٢٤٩، ديسمبر ١٩٤٤، ص ١١

٢١٦- نفس المرجع، العدد ٢١٩، إبريل ١٩٤٤، ص ٥

٢١٧- نفس المرجع، العدد ٢٠٦، يناير ١٩٤٤، ص ٤

٢١٨- Muheirez, op. cit., p. 208

٢١٩- Ingrams, D. & L., op. cit., v. 8.07, Effect on the Yemen, Aden Colony and Protectorate, 1939-1945, pp. 718-720

٢٢٠- سالم: الحكمة اليمانية، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٠

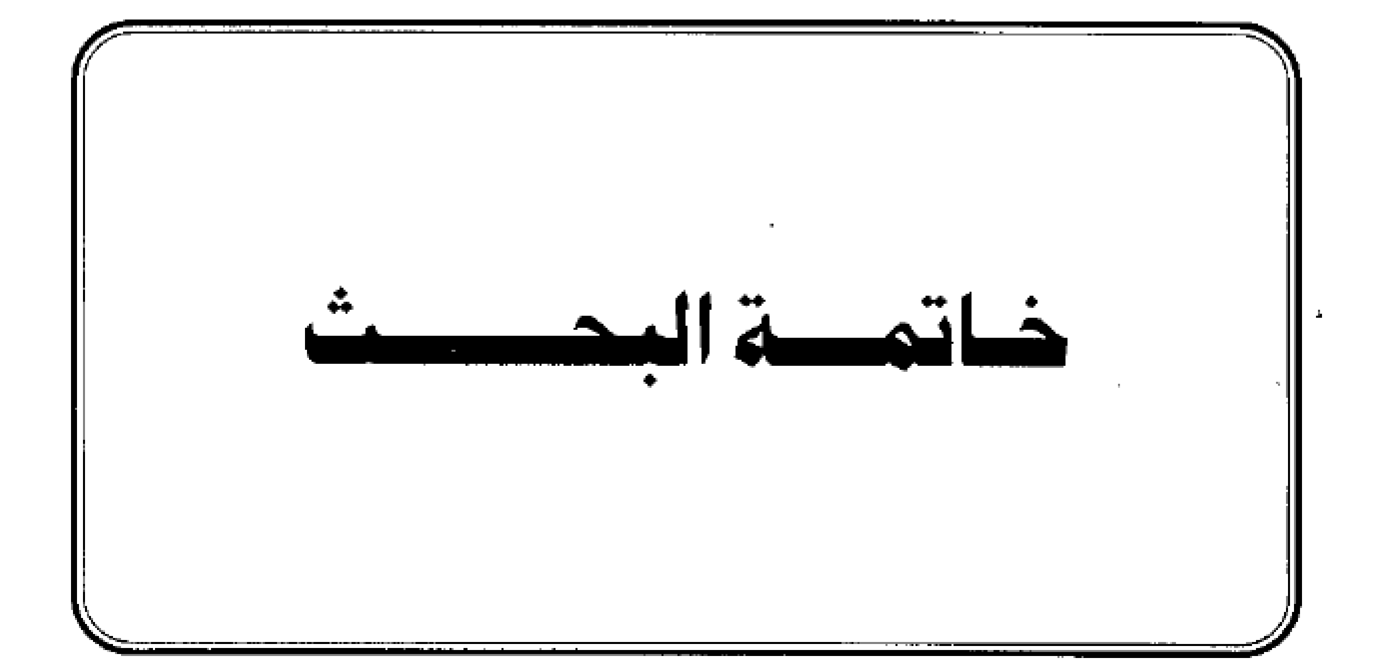
٢٢١- جرادة، محمد سعيد: دور الأديب العربي في تعميق الشعور القومي، التراث، المجلد الثاني، العدد الثاني، مايو ١٩٧٨، ص ١٢٣

٢٢٢- عكاشة: يهود اليمن، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٠

كان الزعماء الخمسة المعنيين هم: أحمد حلمي، الدكتور حسين الخالدي، فؤاد سابا، رشيد إبراهيم ويعقوب الغصين

٢٢٣- مجلة الرابطة العربية: عدد ١ مارس ١٩٣٨، ص ٤١-٤٢ . و ١٦ مارس ١٩٣٨، ص ٤٠

٢٢٤- جلسات خاصة إعتاد عليها أهل اليمن للحديث والسمر، إرتبطت بمضغ أوراق خضراء عُرفت بالقات، يكسب من يمضغه الحيوية والنشاط ينتهيا بانتهاء الجلسة والمضغ، فيؤدي بعد ذلك إلى الخمول والأرق والإدمان.



خاتمة البحث

خاتمة البحث:

بينت هذه الدراسة سياسة بريطانيا في مستعمرة عدن ومحمياتها خلال الفترة ١٩٣٧ - ١٩٤٥، وكيف أدت إهتماماتها المتزايدة بعدن إلى تطوير خططها وبرامجها السياسية والعسكرية والاقتصادية، وما ترتب عليها من إجراءات قامت بريطانيا بتنفيذها في سبيل الإحتفاظ بها. كما بيّنت تأثيرتلك الإجراءات على واقع مجتمع اليمن الجنوبي.

وتتجلى أهم النتائج المستخلصة من وجهة نظر الباحثة في التالي:

تمتعت عدن بموقع متميّز وبأهمية إستراتيجية في جنوب البحر الأحمر لتحكمها بأقصر طرق المواصلات العالمية، فكان ذلك دافعاً لاحتلال بريطانيا لها عام ١٨٣٩، وحاولت الإحتفاظ بها كمركز عسكري لحماية مصالحها في منطقة الخليج العربي ولدرء الخطر عن الهند.

نجحت بريطانيا، في إطار إستراتيجيتها السياسية والعسكرية في منطقة جنوب البحر الأحمر، في تحقيق أمن عدن الداخلي بخلق مجتمع غير متجانس من خلال تشجيع الهجرة الأجنبية إليها ومنحها إمتيازات في السلطة الإدارية وقيادة الأمن الداخلي، بهدف طمس ملامحها اليمنية وضعف دور أبنائها وخلوها من القوى المحلية المعارضة لها (بريطانيا). وعملت على تحويل المقاطعات الجنوبية المحيطة بها إلى سياج أمني لها، كانت سياسة الولاء والحماية، التي فرضتها على سلاطين ومشايخ المنطقة، وسيلتها الناجحة لفرض هيمنتها وإحلال الأمن والإستقرار في عدن والمناطق الداخلية.

حوّل الاحتلال عدن إلى قاعدة عسكرية واقتصادية تضاعفت أهميتها بتطور الأحداث والمتغيّرات المحلية والدولية، فنقلت بريطانيا مهمة الدفاع عنها، في أعقاب الحرب العالمية الأولى، إلى سلاح الجو الملكي لفعاليته الدفاعية، وأنشأت جهاز عسكري مساعد لها تألف من قوات محمية عدن والحرس القبلي تحت إشراف الضباط السياسيين، وذلك لإعادة فرض سيطرتها في المحميات بالقضاء على أطماع الإمامة. وحققت هذه القوة لبريطانيا سياسة متقدمة نحو الداخل وفرض نفوذاً واسعاً فيها.

قامت بريطانيا بأول إجراء سياسي وإداري عام ١٩٣٧، لمواجهة الصراع الدولي وتحديات ألمانيا وإيطاليا ونشاطهما في منطقة الشرق الأوسط، بتحويل تبعية عدن إلى حكومة التاج البريطاني مباشرة وخضوع قيادتها العسكرية لمركز قيادة الشرق الأوسط في القاهرة. وعززت دفاعها الجوي والبحري وبنت القلاع والحصون وتزويدها بالمدفعيات، إلى جانب غيرها من المراكز الدفاعية على طول سواحل المنطقة وجزرها.

وعملت، في إطار سياسة التقدم، على إقرار قانون المحميات وفرض نظام الإستشارة وأنشأت الحرس الحكومي وقوات البادية، عززت بهما جيش محمية عدن الذي أسهم مع سلاح الجو الملكي في التغلغل نحو مناطق واسعة من الداخل وتثبيت الأمن والإستقرار فيها، وحماية المراكز العسكرية الحدودية الداخلية أيضاً.

فرضت بريطانيا بسياسة المعاهدات قيداً على الزعامة المحلية شلت به نشاطهم السياسي والعسكري وارتباطهم الخارجي. وتحوّل زعماء القبائل ورعاياهم، سياسة الحماية والإستشارة، إلى قوة عسكرية دفاعية داخلية لها ضد القوى المحلية المعارضة لسياستها مقابل هبات مالية زهيدة أو أسلحة لايتعدى نوعها البندقية. ولم يكن غالبية السلاطين وزعماء القبائل وشيوخهما مقتنعين بالوجود البريطاني وتدخله في شئونهم الداخلية، فقد أثبتت الأحداث مواقف وطنية وتحديات للسلطات البريطانية من قبل الكثير منهم. وكان خضوعهم لإجراءات بريطانيا وقبولهم سياستها إنما يرجع إلى إدراكهم لقوتها وفاعلية سلاحها الجوي، ولما ينتظرهم من أعمال القصف والدمار إذا ما أبدوا معارضتها ولايملكون حيال ذلك القوة المتكافئة لمقاومتها. لذلك فضلوا المحافظة على مراكزهم ومصالحهم والإستسلام لسياسة الأمر الواقع.

أعدت بريطانيا مستعمرة عدن، كقاعدة عسكرية إستراتيجية، لتتحمل أعباء الدفاع العسكري في فترة الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ - ١٩٤٥، وذلك لحماية مناطق نفوذها ومكاسبها في جنوب البحر الأحمر. فاستنفرت قواتها الجوية والبحرية والبرية في المنطقة، كما سخّرت جميع إمكانيات عدن ومحمياتها المادية والبشرية للقيام بمهام الدفاع. وحظيت بريطانيا –سياسياً– بتأييد ودعم اليمنيين لها في الجنوب أثناء الحرب، وأصبحوا بوقاً للدعاية البريطانية. واستجاب اليمنيون لها عسكرياً، فامتثلوا لقانون الطوارىء ولإجراءات التعبئة العسكرية بتشكيل الفرق المحلية من المتطوعين اليمنيين لتحمل مهام عسكرية والقيام بأعمال الدفاع المدني. كما ساهموا في تقديم الأموال كتبرعات لصالح المجهود الحربي البريطاني ولشراء الطائرات المقاتلة طراز هريكن باسم عدن وحضرموت لتتولى مهمة الدفاع عن الجنوب اليمني. ولم يبخلوا عليها بالمال على الرغم من معاناتهم الاقتصادية.

عبّرت هذه الإستجابة عن موقف إيجابي لصالح بريطانيا سواء كان موقف التأييد هذا بدافع الجهل أو الخوف، فقد ضمنت به إستقرار الوضع الداخلي في المستعمرة والمحميات، وعدم القيام بعصيان مدني عليها أو أية إضطرابات داخلية ضدها.

وكان ذلك مكسباً سياسياً وعسكرياً أيضاً واجهت به مخططات إيطاليا في المنطقة أثناء الحرب وتحقيق النصر عليها ودحرها من جنوب البحر الأحمر. وأصبحت عدن ومحمياتها الشرقية والجزر التابعة لها قواعد عسكرية للقوات البريطانية – الأمريكية المشتركة، أسهمت هذه القواعد في إرسال الإمدادات العسكرية للقضاء على القوات اليابانية في شرق أسيا.

جعلت بريطانيا إقتصاد عدن تجاري خدمي معتمداً على الإستيراد والتصدير ومرتبطاً بالرأسمال الأجنبي، فشجعت الإستثمارات الأجنبية والشركات الكبرى للحصول على مراكز تجارية فيها. فسيطرت هذه الشركات على التجارة الخارجية وعلى الأعمال الخدمية الداخلية، وأصبحت عدن بذلك مركزاً عالمياً للاستيراد والتصدير وحركة الترانزيت ونشط ميناؤها لتوافد السفن التجارية إليه من مختلف أنحاء العالم.

كان دور التجار اليمنيين ثانوياً، لم يشجع على نمو رأسمال وطني، إذ أثر رواج الصناعة الأجنبية في عدم تطور الحرفة اليمنية، وقضى على كل محاولة لإقامة صناعة محلية، التي كانت عبارة عن معامل (ورش) صناعية صغيرة تمّ القضاء عليها قبل تطويرها. وكان إقتصاد المحميات زراعياً هزيلاً قام على زراعة الخضروات للإستهلاك المحلي، ولم تعمل بريطانيا على تطوير

الزراعة فيها منذ الاحتلال، وأبقت عدن ومحمياتها سوقاً إستهلاكياً واسعاً لتصريف منتجاتها الصناعية والزراعية ومنتجات الدول الأخرى.

تجلت مساوىء السياسة الإقتصادية بإندلاع الحرب العالمية الثانية لنقص في الواردات من السلع الغذائية الضرورية وعدم وجود البديل المحلي لتغطية الإستهلاك للحامية والسكان. لذلك فرضت السلطات البريطانية سياسة ضبط التموين، وحرصت على توفير جمع إحتياجاتها لتغطية متطلبات القوات العسكرية والسكان من المواد الغذائية. وأدى الكساد الإقتصادي إلى تعطيل الأعمال في معظم المؤسسات التجارية، وانتشرت البطالة والفقر بين العمال والموظفين اليمنيين. وكانت معاناة المحميات شديدة لافتقارها إلى توفير الغذاء الأساسي والسلع الضرورية، وضاعفت قلة سقوط الأمطار من هذة المعاناة، فازدادت حالات المجاعة وتفشي الأمراض فيها. وكان مخصص المحميات من نظام التموين لايفي بحاجتها، كما أنه خضع لتلاعب القائمين عليه مما أدى إلى زيادة المعاناة.

قامت السلطات البريطانية بمشاريع التنمية الزراعية للفترة ١٩٤٠ - ١٩٤٥ لتلبية إحتياجات قواتها وسكان عدن وللقضاء على المجاعة في المحميات أيضاً. واقتصرت مشاريع التنمية على تغطية بعض المنتوجات الزراعية أهمها البطاطا و البصل، وقدمت كافة التسهيلات لنجاح زراعتها خلال السنة دون إنقطاع مستفيدة من إختلاف مناخ المحميات ، ووفرت الخبرات الزراعية والبذور، وتوفير مياه الرّي وتقديم القروض للمزارعين.

لم تستمر هذه الرعاية في أعقاب الحرب، إذ أنصرف الإهتمام البريطاني نحو زراعة القطن - كمنتوج نقدي - في كل من أبين ولحج. وعملت بريطانيا على رفع إنتاجيته لأهميته في تغذية مصانعها في «لانكشاير» البريطانية. وتركت تطوير المنتوجات الزراعية الأخرى لرغبة الملاك والمزارعين تحت إشراف «لجنة أبين». وعلى الرغم من ذلك فإن هذا التطور الزراعي المحدود كان إيجابياً ومثمراً، فقد عرفت بعض أراضي المحميات، التي شملها التطوير الزراعي، الأساليب الحديثه لتنمية الزراعة ورفع إنتاجيتها، واكتسب المزارعون خبرة زراعية أعطت ثمارها فيما بعد.

شهدت عدن إنتعاش سياسي واقتصادي، فكانت مركزاً إداريا للسلطات البريطانية وقاعدة عسكرية لقواتها، كما كانت مركزاً إقتصادياً حيوياً لمعظم الشركات الكبرى. وميّز هذا الإنتعاش عدن عن غيرها من المدن الكبرى في المنطقة. وعكس النظام الاقتصادي، بالرغم من مساوئه بعض الجوانب الإيجابية، فقد تمّ بناء المؤسسات الإدارية الحكومية والإقتصادية وتمتعت عدن نظراً لذلك، بأفضل جهاز إداري في الجزيرة العربية. وقامت السلطات البريطانية بخدمات إجتماعية، مثل توفير المياه الصحية، مشاريع الصرف الصحي، الإنارة، رصف الطرقات، بناء المستشفيات والمستوصفات الطبية والإهتمام بالقضاء على الأوبئة والأمراض المعدية والوقاية منها.

أولت بريطانيا إهتماماً بالتعليم في مستعمرة عدن دون غيرها من مناطق المحميات، فأسست المدارس الإبتدائية والثانوية، وحاولت تحسين برامج التعليم ورفع المستوى العلمي خلال فترة الحرب، إلاّ أنه ظل محدوداً وفي إطار المفهوم الإستعماري الذي رسمته السياسة البريطانية، ليس لرقي المجتمع اليمني، وإنما لتغطية حاجة مؤسساتها الحكومية والإقتصادية من الكتبة والموظفين ولحاجة إدارة المعارف من المدرسين أيضاً. وعلى الرغم من أن الغالبية العظمى من سكان مستعمرة عدن ومحمياتها ظلوا يقبعون في ظلمات الجهل والأمية، فإن ما حصلت عليه من تعليم أسهم في

رفع مستوى الوعي والثقافة لدى البعض من سكان المستعمرة الذين لعبوا دوراً هاماً من خلال الأندية والجمعيات التي قاموا بتأسيسها لنهضة الفكر والثقافة في وسط أبناء اليمن. واكتسبت عدن خلال هذه الفترة مظهراً حضارياً فكانت أرقى مدن جنوب الجزيرة العربية وأكثرها وعياً وتمدناً. واختلف الوضع بالنسبة لمعظم أراضي المحميات باستثناء لحج وحضرموت، فظلت مجتمعاً ريفياً متخلفاً يفتقر إلى أبسط وسائل العيش، كان من أهمها توفير مياه الشرب النقية. نظراً لذلك برز التباين بين مستعمرة عدن ومحمياتها نتيجة لسياسة التمييز التي أتبعتها بريطانيا منذ الإحتلال التي ميزت بها عدن عن غيرها من المناطق الداخلية في مختلف نواحي الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية.

ودفع اليمنيون في عدن ضريبة ذلك الإزدهار بحرمانهم من ممارسة حقهم في السلطة والوظائف القيادية في الأمن والجيش المحلي وإدارة المؤسسات، وكان دورهم ثانوياً في إطار السياسة التي رسمتها لهم بريطانيا. وكبل قانون أمن مستعمرة عدن لعام ١٩٣٧ نشاط المثقفين السياسي والتعبير عما كانوا يعانوه من إضطهاد وسلب لحقوقهم في ظل سياسة التمييز مع الجاليات الأجنبية التي فرضتها بريطانيا في مجتمع عدن.

وأدى تفشي الجهل وغياب الوعي السياسي في أوساط معظم السكان إلى عدم استغلال ظروف الحرب وأوضاع بريطانيا المضطربة للإلتفاف حول القوى الوطنية في المدينة، والمقاومة اليمنية في المحميات لإعلان الثورة ضد بريطانيا، وربما كانت ثورة «بن عبدات» الإنطلاقة لهذه الثورة، إلا أن إنعدام وسائل الإتصال والمواصلات السريعة كان سبباً في عزلتها وعدم نشر الشعور الوطني لتأييدها، فسهل على السلطات البريطانية خنقها. لذلك ظلت الأعمال العسكرية المناهضة لبريطانيا عفوية وفي حدود ضيقة تلبية لمصالح ذاتية.

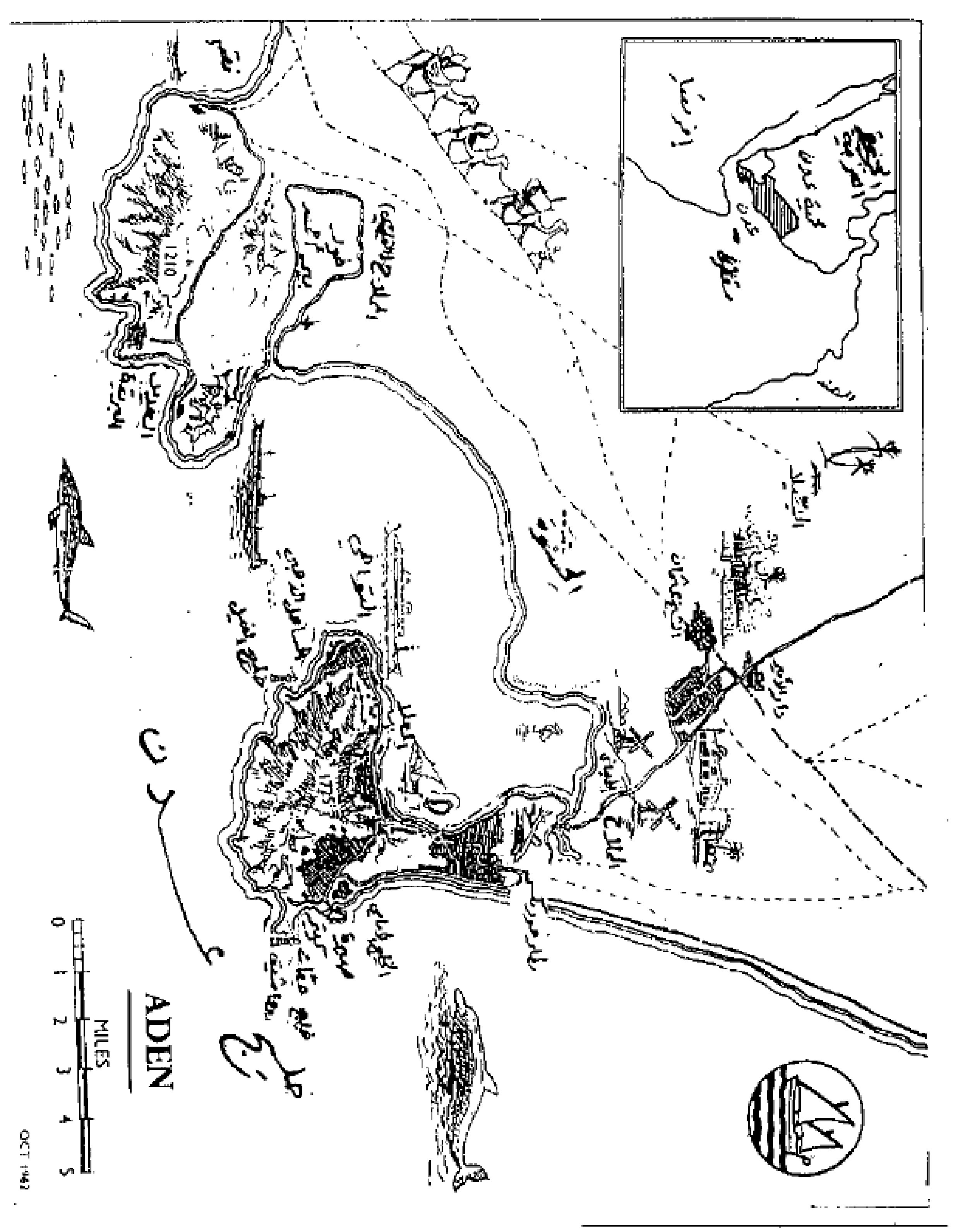
ويعتقد أن بريطانيا أرادت تحسين صورتها أمام القوى الوطنية في مستعمرة عدن، بما قامت به من تطوير لبرامج التعليم وإعلانها عام ١٩٤٤ منح عدن مجلساً تشريعياً يضم ثلاثة من العرب كأعضاء غير الرسميين، فكان ذلك بمثابة مسكّن كسبت به أمن وإستقرار المستعمرة أثناء الحرب.

ويستخلص من هذه الدراسة أن بريطانيا حرمت مستعمرة عدن ومحمياتها من الأساس الإقتصادي، الصناعي-الزراعي، الذي تستند عليه، والذي يُعوَّل عليه تحقيق الإستقرار السياسي والقوة العسكرية والرفاهية الإجتماعية، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى الرقي والإزدهار في جنوب اليمن. وكانت أبعاد السياسة البريطانية أن تظل المنطقة مرتبطة بعجلة الإقتصاد الأجنبي، بحيث يختل التوازن الإقتصادي ويعم الكساد برحيل القوات البريطانية والرأسمال الأجنبي. وهذا ما حدث في أعقاب إستقلال الجنوب اليمني عام ١٩٦٧م.

والله ولي التوفيق.



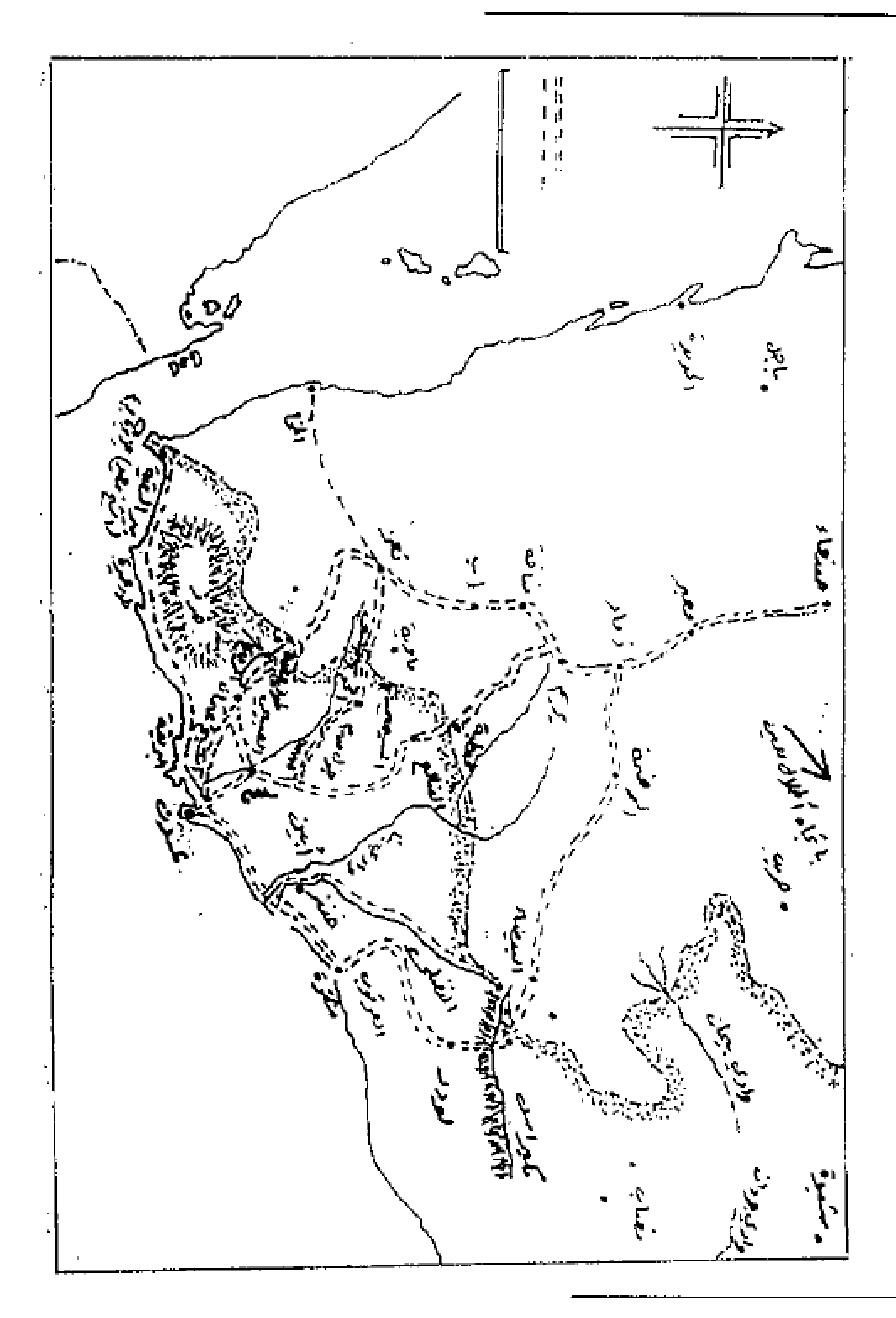
الملاحق



نسخة مقتبسة من كتاب Welcome to Aden

ملحق رقم (١)

طرق التجارة بين شمال اليمن وجنوبه



ملحق رقم (٤)

عن المرجع: LORD BELHAVEN, The Uneven Road



APPENDIX II.

Treaty between His Majesty's Government in the United Kingdom and His Highness the Sultan of Shihr and Mukalla

Whereas His Majesty's Government in the United Kingdom and His Highness Sultan Salih Bin Ghalib Al Qu'aiti, Sultan of Shihr and Mukalla are desirous of strengthening the friendly relations, which have long existed between His Majesty's Government and the Qu'aiti Sultans.

And, whereas, His Highness Sultan Salih Bin Ghalib is desirous of developing and improving his State.

And, whereas, His Majesty's Government are desirous of upholding and strengthening the authority and dignity of the Sultan.

His Majesty's Government in the United Kingdom have named and appointed Lieutenant-Colonel Sir Bernard Rawdon Reilly, Knight Commander of the Most Distinguished Order of Saint Michael and Saint George, Companion of the Most Eminent Order of the Indian Empire; Officer of the Most Excellent Order of the British Empire, Governor and Commander in Chief of the Protectorate of Aden to conclude a treaty for this purpose.

ARTICLE I.

His Majesty's Government in the United Kingdom agree to appoint a Resident Adviser to the Sultan, and the Sultan agrees to provide the said Resident Adviser with a suitable house, and for the welfare of his State to accept his advice in all matters except those concerning Muhammadan religion and custom.

ARTICLE II.

His Majesty's Government in the United Kingdom recognise the right of the Sultans of Shihr and Mukalla to nominate their successors, subject to the approval of His Majesty's Government in each case.

Done at Aden, in duplicate, and in witness thereof the respective parties have set their seals and signatures this thirteenth day of August, 1937.

For and on behalf of His Majesty's Government in the United Kingdom and subject to their confirmation and approval:
(Sgd.) B.R. REILLY
Governor and Commander-in-Chief of the Protectorate of Aden.

Seal of the Chief Commissioner, Aden:
Witness:
(Sgd.) W.H. INGRAMS

On his own behalf and on behalf of his heirs and successors:
(Sgd.) SALIH BIN GHALIB.
Sultan of Shihr and Mukalla.

Witness:
(Sgd.) SHEIKH 'ALI BA-AKZA

ملحق رقم (٥)

عن المرجع: INGRAMS, DOREEN, A Survey Social and Economic Condition in Aden Protectorate.

"معاهدة (١) بين حكومة صاحب الجلالة في المملكه المتحده "
وصاحب السعاده سلطان الشحر والمكـــــــــلا .

بما أن حكومة صاحب الجلاله في المملكه المتحده وصاحب السعاده السلطان صالح بن غالب القعيطي سلطان الشحر والمكلا يرغبان في تقوية علاقة الصداقه الموجوده منذ مدة بين حكومة الجلا صاحب الجلاله والسلطان القعيطي .

وبما أن صاحب السعاده السلطان صالح بن غالب يرغب في تطوير وتحسين ولايتـه .
وبما أن حكومة صاحب الجلاله ترغب في دعم وتقوية سلطة ومكانة السلطان ، عينت حكومة صاحب الجلاله في المملكه المتحده السيد "برنارد راودن ريلي " الوالي والقائد العام لعــــدن والمحميات لعقد معاهدة تفي بالغرض .

المادة الأولى :

وافقت حكومة صاحب الجلاله في المملكه المتحده على تعيين مستشار مقيم للسلطـــان كما وافق السلطان بأن يوفر للمستشار المقيم منزل مناسب . ولمصلحة الولايه سيوافق علـــى نصائحه في كل القضايا باستثناء ما يتعلق بالتقاليد والديانه الاسلاميـــه .

المادة الثانيه :

تعترف حكومة صاحب الجلاله في المملكه المتحده بأحقية سلاطين الشحر والمكلا فـــي تسمية ولي العهد شريطة مصادقة حكومة صاحب الجلاله في كل حالـــه .

حررت ووقعت في عدن من نسختين رتم التشهيد عليها في ١٣ أغسطس ١٩٣٧م .

ب . ر . ريلي الحاكم والقائد العام لعدن والمحميـــات	دبليو ـ انش ـ انجرامـز شاهـــــد
صالح بن غالب سلطان الشحر والمكلا	الشيخ علي باعزيو شاهـــــد .

ملحق رقم (٥)

نص مترجم لمعاهدة الإستشارة

مشروع جمع التبرعات لصالح المجهود الحربي البريطاني

World War II, 1939-1945 715

١٣٣٩ ... الجريدة الرسمية لحماية عدن ... ١ اكتوبر ١٩٣٩م

عدد [illegible]

حرر بعدن بتاريخ ٢٧ سبتمبر الموافق ١٣ شعبان ١٣٥٨

منشور

الى كافة رؤساء المحمية

بعد اهداء مزيد السلام ، كما انتم عالمين ان الامبراطورية البريطانية العظمى وحليفتها فرانسا قد اضطرت في الدخول الى الحرب لمقاومة التعدي الذي جرى ضد الممالك الضعيفة ولاجل ان تنشر روح الديمقراطية والقيام من بريطانيا العظمى في سبيل قضية كهذه سيأتي بالنصر لها ولكن قد تشترك الممالك مدة طويلة والرجال في بريطانيا العظمى تنتظر من اصدقائها ومن يشترك معها في الحقوق في سبيل الحق ان يناصروا في تقديس [illegible]

ان كثيرا من رؤساء محمية عدن قدموا رسائل الى سعادة والي عدن معربين عما في قلوبهم الى جلالة الملك والامبراطورية البريطانية وابدوا مساعداتهم لها في احتياجاتها والآن يجب ان يبين لكم الوسائل التي بواسطتها تقدرون ان تبرهنوا على ان رسائل الاخلاص كهذه الرسائل ليست هي سواد في بياض بل انها تعبيرات صادقة مبنية على رغبتكم ورغبة رعيتكم بتقديم المعاونة الفعلية التي هي في استطاعتكم لمساعدة بريطانيا العظمى القائمة بمهمة عظيمة امامها

اولاً – بقبول كل شيء بكمال التعاون بهدوء وانشراح للتعاليم التي تقدم لكم من قبل سعادة والي عدن والضباط السياسيين العاملين باوامره وان نصائح كهذه تقدم لمصلحتكم العامة ولراحة ورفاهية قبائلكم وبلادكم وان قبولكم لهذه النصائح التي تقدمها لكم الحكومة ومساعدتكم بالقيام في مطالب ورغبات الحكومة [illegible] واحدة

ثانياً – المحافظة على السلم والأمان في بلادكم وحدودكم ومع جيرانكم وعشائركم وبلادكم وحمل الوحدة والاصلاحات [illegible] الاصلاحات عند [illegible]

ثالثاً – فتح الطرقات التجارية المارة في بلدانكم ومنع رعاياكم من نهب المسافرين والبضائع رابعاً معاضدة الحكومة بمساعدتكم لها في تنفيذ مشروعات تختص بتحسين المواصلات وفي جريان الماء وشبكاته وفي ترقية الزراعة والمأكولات وفي جميع المشروعات المقصود منها فوائد وتحسين بلدانكم

فاذا عملتم بمقتضى ما ذكر اعلاه فسيعد كل ذلك منكم برهانا على اخلاصكم وخدمة [illegible] الحكومة وجلالة الملك وذلك بالاستمرار على قبائلكم والبلاد بالحكمة والعدالة [illegible] للتداخل من قبل الحكومة [illegible] لصالحكم [illegible] رعاياكم فبهذه الاعمال ستخففون اعمال الحكومة البريطانية [illegible] واجباتها في الازمة الدولية

منشور رقم (١)

ملحق رقم (٦)

المصدر: Ingrams, Doreen & Leila, Records of Yemen, Effect on the Yemen, Aden Colony and Protectorate, 1939-1945, World War II, 1939-1945, p. 715 جامعة عدن

الى جميع سكان اهالي مستعمرة عدن وكل جميع رؤساء وقبائل المحمية في عدن ،
مشروع جمع التبرعات في عدن لشراء طيارات مقاتلة من طراز هريكن

\- - - - - -

اثناء السنة الاولى من هذه الحرب قام اهالي عدن على اختلاف طبقاتهم وجنسياتهم ورؤساء واهالي محمية عدن بعرض مساعداتهم على الحكومة ، وعدا ذلك فقد استلمت الحكومة عدة رسالات معاضدة للهدف الذى تحارب من اجله الامبراطورية البريطانية وواثقة لها بالنصر النهائي وكذلك قدمت هدايا نجيبة من نقود وايرادات من مستعمرة عدن ومحميتها لاعمال الحرب ويقوم اهالي المستعمرة والمحمية بتقديم المساعدة الفعلية بطرق عديدة ايضا فهناك الكثيرون الذين يقدمون خدمات من ذات انفسهم في الاقسام المهمة المختلفة كالاحتياطات ضد الغارات الجوية واعمال البوليس والتمريض ، اما في محمية عدن فان الكثيرين من رجال القبائل قد القوا جانبا منازعاتهم الى نهاية الحرب ، وفي المستعمرة والمحمية يقدم الاهلون صلواتهم اليومية لانتصارنا

ومن المهم ذكره انه رغما من اختلاف المصالح بين الجاليات المتعددة المختلفة فان كل هذه الجاليات قد التحمت كلها مع كل اختلافاتها واتحدت يدا واحدة لنصرة الهدف المشترك ، فانهم قد تحققوا أن هذه الحرب هي حرب مبادئ وليس حرب جنسيات وانها حرب ايضا سوف يشترك فيها المقاتلون في صفوف القتال الامامية فحسب بل نشترك فيها جميعنا ،

لقد طالبت منا عدة معاهد مختلفة واطمئنة الى كل فرد يريد منا ارشادا الى افضل طريقة يتمكنون بواسطتها بتأييدهم بان يضربوا ضربات اخرى في سبيل مبادئ الحرية ضد عدوان النازية والفاشستية الذين ازمعوا على استعباد العالم ، فالحكومة قد تجنبت حتى الان المداخلة في خطط التطوع لتقديم الجهود والمساعدات حتى يقال بان تلك المساعدات لم تكن تطوعا اختياريا من مقدميها ولكن نظرا للرجاء المستمر واتحاد الراى اثناء السنة الماضية فقد اصبح من الضروري اعطاء الارشاد اللازم لهذا الغرض ،

اجابة لهذه الطلبات وبمناسبة دخول الحرب في طورها الثاني فاننا نقترح بان تتعاضد لجمع التبرعات لشراء طائرات مقاتلة من نوع هريكن ، وان الطائرات المقاتلة التي هي من هذا الطراز ومن نوع سبتفير قد اصبحت معروفة الان لدى الجميع ولى كل اللغات ونعلم عما تاتي به من الاعمال المجيدة بقيادة طيارينا البواسل تحريرا يوم النصر والظفر ،

نحن في عدن لدينا كل سبب لنعلم باعمال جيش الطيران الملوكي ونرى الطائرات متوجهة من طرقنا كل يوم وتعود بعد ذلك نسمع عن بعض الاعمال الموجبة للفخر الحاصلة من الطيارين البريطانيين والفرنساويين الشجعان الذين معهم في الحرب ونعلم ايضا ان في الغالب الثناء عائد اليهم لقلة الاذى الحاصل لنا من الطائرات المهاجمة التي تصادف مقاومة شديدة عند وصولها للهجوم ولهذا نحن لم نكرره مرارا ،

ليس باستطاعتنا ان نكون جميعنا طيارين ولكننا نتمكن من التبرع لشراء الطائرات التي يحتاج اليها هؤلاء ان الطائرات التي نتبرع بها لسلاح الطيران الملوكي الباسل تبدد الظلام الحالك وتفتك باعدائنا اللئام و تشمس الحرية خالصة من كل التبرع للجميع ،

له ملحق

واننا نقترح بانه علينا اولا ان نجمع مبلغا قدره [illegible] روبيه [illegible]

من الطائرات المقاتلة من نوع هريكن وانّا لا نشك باننا سنتمكن من جمع هذا المبلغ ففي الحرب الماضية تبرع اهالي عدن وحدهم لتبرعات يوم الصليب الاحمر بمبلغا قدره ٢٠٠٤/٧٥١ روبيه و ٧ انات و ٥ ارباع وذلك هو اكبر مبلغ تبرع به اهالي عدن فلنتجاوز هذا الرقم القياسي الان .

واننا راغبون بصورة خاصة ان نفهم بكل تأكيد اعداؤنا الذين ينشرون باستمرار التقارير الكاذبة عن الاختلافات والاضطرابات بيننا ان الروح التي حدت بنا للقيام بهذا المجهود هي من ذات انفسنا من دون اي ايعاز من الحكومة ولذلك لا نرغب في انشاء اي لجنة حكومية لادارة هذا المشروع التبرعي ولقد بلغنا ان عدة لجان غير رسمية قد تأسست او ربما تأسست وانا سنكون مسرورين جدا لاعطاء اي نصيحة او مساعدة لهم او لغيرهم من اللجان التي قد تؤسس فيما بعد ولنشر جميع التبرعات التي نستلمها مهما كانت صغيرة او كبيرة .

وانه ليسرنا ان نعلن ان حكومة مستعمرة عدن قد قررت دفع مبلغ ١٠٠٠٠ روبيه وان حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية [illegible] تقديرها العميق لهذه الرغبة واقترحت بان تسمى الطائرات التي ستضاف الى سلاحنا الجوي باسم عدن .

ونؤمل ان [illegible] حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية [illegible] اسمها [illegible] في عدن.

امضاء المستر الجراهام

قائم مقام والي عدن وقائد جيوشها العام ،

دار الحكومة

عدن بتاريخ [illegible]

منشور رقم (٢)

ملحق رقم (٧)

المصدر: مكتبة إدارة الهند I.O.L. R/20/B/1942, 48/3

المملكة المتحدة

مشروع جمع التبرعات في حضرموت لشراء طائرة مقاتلة طراز هريكن

الى

بعـــد السلام

ربما أنكم قد تبرعتم بصفتكم عــــدني الى ماليــــة هريكن المدنية وكما تعلمون فالطائرة التي سيكون مشتراها والتي نؤمل أن تستعمل للدفاع عن عدن ستكون حاملة اسم عدن وقد بلغنا الأن من سكرتير المستعمرات على انه إذا كان في استطاعة الحضارم المقيمين في اراضيهم وفي الخـــارج يجمعون خمسة الف جنيـه فطيارة أخرى سيطلق عليها اسم حضرموت . فهذا المبلغ يساوي نحو سبعة وستون الف ربيــة وانى محرر لكم هذا كأنه من احد الحضارم الى الاخر لأستفسر منكم ان كنتم مستعدون ان تتبرعو بتبرع اخر زهيد لهذا الغرض . وانى متيقن انكم كمثلي تشعرون بافتخار المساعدة لوضع طيارتنـــا الحضرميـة لأجل خوض غمار المعارك الجوية ضد العدو . فان استطعتم ان تبذلوا بعض شيء من التبرع لهذا الغرض كما أومل وترسلو به الي ، فسارسل لكم سنداً بوصول ذلك حالاً . فتقديم هـذا الطلب ليس موجه للحضارم التي في حضرموت فحسب بل الى الحضارم الذينهم في سنغـــافورة وجاوه وافريقيا الشرقية ايضـاً .

O.C.

[illegible]

منشور رقم (٣)

ملحق رقم (٨)

المصدر: مكتبة إدارة الهند I.O.L. R/20/B/1942, 48/3, 7394 of 23/10/40

المملكة المتحدة

مشروع جمع التبرعات في المحميات الغربية لشراء طائرة مقاتلة طراز هريكن

الى كافة رؤساء وقبائل محمية عدن ،

انا نرسل لكم هذا بمعيتنا مع نسخ الكتب التي اصدرها سعادة قائم مقام الوالي عقب الطلبات العديدة التي قدمها اليه وجهاء عدن وكبار تجارها على مختلف جنسياتهم طالبين منه ان يفسح لهم ولاهالي محمية عدن المجال لاظهار اخلاصهم وولائهم للحكومة البريطانية وبما يبرهنون عن معاضدتهم للاهداف النبيلة التي دخلت الحرب من اجلها الى جانب حرية واستقلال الامم الصغيرة الضعيفة ولوضع حد للقوة الغاشمة التي يستعملها الالمان والطليان الظالمون المعتدون الذين يرغبون في السيطرة على العالم واستعباده .

١ . ونظرا من هذه الطلبات من الوجهاء المقدمة من الوجهاء والتجار الذين طلبوا الارشادات الى الطريقة المناسبة التي تمكنهم من اظهار شعورهم فان صاحب السعادة قائم مقام الوالي قضى مدة من الزمن لم يرد اي خطوة في هذا المضمار حتى لا يقال او يظن ان هذه الطلبات المقدمة اليه لم تصدر من محض ارادة مقدميها [illegible] حكومتنا التي هي اقوى دولة في العالم محتاجة الى فلوس ، ولكن نظرا للطلبات والترجيات المتعددة التي تلت ذلك فان سعادته اقترح بان نتعاون جميعنا في جمع التبرعات لشراء عشرة من الطائرات المقاتلة السريعة [illegible] والقوية التي من طراز "هريكن" والتي ستسمى "عدن" حتى يدرك العدو ان اهالي عدن ومحمياتها قد اظهروا بكل جلاء ووضوح رغبتهم في القتال مع الحكومة البريطانية .

٢ . ونعتقد ان رؤساء واهالي محمية عدن متحمسين كاهل عدن ويرغبون في التبرع بقدر امكانهم لهذا [illegible] المشروع ويهمنا [illegible] [illegible] [illegible] والمحافظة على [illegible] شعار الاسلام [illegible]

[illegible]

٣ . العربان اقل منه ؟

٤ . ان الطليان يدعون ان المحمية ترغب في الحلا[illegible] على [illegible] كل اهالي المحمية يقولون انهم يريدوا [illegible] البريطانيا وكثير منهم قدموا مساعداتهم . فالحكومة لا تحتاج فلوس ولكن المقصود اظهار كذب ونفاق الطليان ونرى ان يتبرع كل من رؤساء واهالي المحمية [illegible] طائرة لمحاربة الطليان باسم المحمية .

٥ . انكم تعلمون ما عمله الطليان مع الليبيين والاحباش [illegible] ما سيعملونه معكم اذا هم اتوا الى هنا انكم تريدو ان تظلوا احرارا تساعدوا في القتال في سبيل الحرية [illegible]

٦ . ان تبرعات قبائلكم يمكن ان [illegible] الى [illegible] لاحد ضباط السياسة القريب منكم او الى الضابط السياسي المتولي على ادارة محمية عدن الغربية في عدن وفي اقرب وقت ممكن يستلم كل متبرع من الحكومة [illegible] ما المبلغ الذي تبرع به [illegible] المتبرعين كل مدة [illegible] باللغتين الانكليزية والعربية .

B.W. Seager

الضابط السياسي
المتولي
ادارة محمية عدن الغربية

منشور رقم (٤)

ملحق رقم (٩)

المصدر: مركز الأبحاث والدراسات اليمنية - عدن

راس مالية الطائرة هريكن

ان اولاد عاد ظنوا انهم اعظم من الله سبحانه
وتعالى ولذلك افناهم الله بريح صرصر عاتيه

ان هتلر وموسولينى يظنان انهما اعظم من الله
ويمكن القضاء عليهما بواسطة الطائرات المقاتله من
نوع "هريكن" التى معناها بالعربيه ريح صرصر

تبرعوا بسخاء لراس مالية طائرة هريكن العدنيه

يمكنكم تقدموا تبرعاتكم هنا

منشور رقم (٥)
ملحق رقم (١٠)
المصدر: مكتبة إدارة الهند I.O.L. R/20/B/1942, 48/3
المملكة المتحدة

مشروع جمع التبرعات في عدن لشراء طيارات مقاتلة من طراز هريكن

بمناسبة نداء سعادة قائم مقام الوالي لشراء الطيارات المقاتلة من نوع هوريكن اذا نعلن للجمهور ان التبرعات يمكن ان ترسل بعد الان اما الى سعادته واما الى الخزينة في عدن او دائرة البريد في التواهي او ادارة الخزينة في المكلا او سيئون وسيعلن عن الاماكن الاخرى التي يمكن تقديم التبرعات لها ويجري اعلانها الا ان في كافة الحالات ستعطى وصول استلام بالانكليزية او بالعربية ،

٢- ان ممثلين الجاليات المختلفة الذين يرغبون تاسيس لجان يلزم ان يراجعوا السكرتيرية اذا كانوا في مستعمرة عدن ومكتب محمية عدن الغربية او لحد ضابط السياسة اذا كانوا في محمية عدن الغربية او المستشار المقيم في المكلا والمساعد العالي في سيئون او اي مساعد مستشار اذا كانوا في محمية عدن الشرقية وسيصير الاعلام من اللجنات الاستشارية الاخرى بعد تاسيسها ويكون صاحب السعادة مسرورا لينظر اي رجل او امزاء يرغبون في المساعدة ،

٣- ان اللجان المصدق عليها او الممثلين الاخرين سيعطون في السكرتيرية وسيعطون اوراق [illegible] وينشهم لجمع التبرعات ودفاتر وصولات رسمية ولا يلزم تسليم اي تبرع لاي شخص غير مصرح له بجمع التبرعات ويلزم في كل الحالات طلب وصل رسمي ،

٤- سيصير نشر قوائم التبرعات التي تستلم [illegible] من الافراد او اللجنات كل مدة في اللغتين الانكليزية والعربية ،

امضاء ار. بي. ريلي ،

[illegible] السكرتير العام للحكومة ،

منشور رقم (٦)

ملحق رقم (١١)

المصدر: مكتبة إدارة الهند I.O.L. R/20/B/1942, 48/3

المملكة المتحدة



ملحق رقم (١٢)

نموذج من الطائرة المقاتلة طراز هريكن

الرقم	التاريخ
٦٧	١٣٥٩هـ

الحمد لله تم الاتفاق بين الاميرين عبيد صالح بن عبيد بن عبدات وعلي بن صلاح [illegible]
ان يرتبطا ترابطا وثيقا على ان يسعيا سعيا حثيثا الى [illegible] خلافهما و[illegible]
وتسوية مركزهما وان يعملا عملا صادقا بكل اخلاص لما يجلب الخير والفلاح [illegible]
وبلادهما بالطريقة التي يريانها مفيدة وناجحة لذلك الغرض [illegible]
العمل فعلا فيبتدي الامير علي بن صلاح القعيطي [illegible]
اليه واحتلا [illegible] فعلا ليتم الاتصال وتبادل المنافع [illegible]
ومتى بدا من حكومة القعيطي او حكومة بن عبدالله او منهما كلتيهما [illegible]
لاحدهما في اعماله او عرقلة لمساعيه وتبين انه اي بن عبدالله او [illegible]
او كلاهما ينوي ضررا باحدهما اي بالامير عبيد صالح او الامير علي بن صلاح
فعليهما ان يكونا يدا واحدة وقوة متحدة ضد الاعتداء فان توجه
ضد الامير عبيد صالح فعلى الامير علي ان يمده بكل قوة [illegible]
الطرق [illegible] او المجاورة له وان ادى ذلك الى المقاومة [illegible]
وان يرفع الامير عبيد صالح كل ما يسمعه ويتصل [illegible] الى الامير
[illegible] من اخبار المعتدين ليكون على حذر وانتباه وعلى الامير علي
[illegible] النفقات الاعتيادية لعساكره وما يلزم [illegible]
الحالة بدل [illegible] المقاومة من زيادات نفقاته [illegible]
اما كل ما زاد على ذلك [illegible]
[illegible] وان كان الامر بالعكس اي توجه [illegible]
المقاومة [illegible] على الامير عبيد [illegible]
[illegible] الامير علي او لا [illegible] الامير عبيد [illegible]
[illegible] العدوان على صديقه الامير علي [illegible]
وفي هذه الحالة على الامير عبيد بذل النفقات و[illegible]
وما زاد على ذلك [illegible] المقاومة فالزيادة على الامير علي بن صلاح [illegible]
تم الاتفاق بين المذكورين ملتزما كل منهما بتنفيذه والوفاء [illegible]
ذلك رقيب وشهيد [illegible] تحرر في يوم الجمعة ١٨ رجب ١٣٥٩ [illegible]

(سري) [illegible]

[illegible]

ملحق رقم (١٣)

مكتبة عوض بن أحمد بن ربيعة

Leaving Certificate

[Prescribed in Rule 11, Chapter I, of the Grant-in-aid Code]

Name of School — Government Anglo-Vernacular School, Aden Camp

Register No. of the Pupil — 41

1. Name of pupil in full — Abdo Ali Ahmed
2. Race and caste (with sub-caste) — Arab
3. Place of birth — Aden
4. Date of birth, month and year, according to Christian era. (In words and figures.) — 1. 1. 1915 First January, Nineteen hundred & fifteen
5. Last school attended — Government Pr. School, Crater
6. Date of admission — 2. 4. 1929
7. Progress — Good
8. Conduct — Very Good
9. Date of leaving school — 22nd December 1934
10. Standard in which studying and since when. (In words and figures.) — Junior Cambridge class since January 1934
11. Reason of leaving school — In search of employment
12. Remarks —

Certified that the above information is in accordance with School Register.

Dated 16th July 1935.

Class Master

Head Master, Sch.

Government A.V.School,
Aden, 1st. May 1935.

This is to certify that Mr. Abdoo Ali Ahmed who left Government A.V. School, Crater this year from the VI. standard, bears a good character. He took great interest in sports, and has won the Championship Cup successively for the last two years.

Education Officer,
I/C Govt.A.V.School,Crater.

ملحق رقم (١٤)

الملف الشخصي للسيد عبد علي أحمد، عدن، ١٠ مارس ١٩٩٩

الرقم : التاريخ :

ملحق رقم (١٣)

مكتبة عوض بن أحمد بن ربيعة

Residents, Governors of Aden 1930-1951

Lieutenant - Colonel B. R. Reilly	Political Resident 1930-2
Lieutenant - Colonel B. R. Reilly	Chief Commissioner 1932-7
Sir Bernard Reilly	Governor 1937-40
Sir John Hathorn Hall	Governor 1940-4
Sir Reginald Champion	Governor 1944-51

ملحق رقم (١٥)

قائمة المصادر والمراجع :

أولاً: الوثائق العربية:-

- منشور عام لجمع التبرعات لصالح المجهود الحربي البريطاني تم نشره في المجلد الثامن الباب السابع من «وثائق يمنية» «لدورين وليلى إنجرامس» (Ingrams, Doreen & Leila, Records of Yemen, v. 8. o7)

- منشورات عن إرشيف مكتبة إدارة الهند: I. O. L. R/20/B/1942, 48/3

- «منشور لجمع التبرعات في عدن لشراء طيارات مقاتلة طراز هريكن»

توقيع «هارولد إنجرامس» قائمقام والي عدن وقائد قواتها العام، موجه الى جميع السكان في مستعمرة عدن والمحميات. صادر عن دار الحكومة في عدن بتاريخ ٢ سبتمبر عام ١٩٤٠.

- «منشور لجمع التبرعات في حضرموت لشراء طائرة مقاتلة طراز هريكن»

توقيع «هارلود إنجرامس» قائمقام والي عدن (نائب الوالي) وموجه الى سكان حضرموت، وثيقة رقم 7394 of 23/10/40.

- «منشور لجمع التبرعات لرأسمالية الطائرة هريكن»

موجه الى العامة من السكان في مستعمرة عدن والمحميات.

- منشور موجه الى السكان لتنظيم عمل اللجان المعتمدة لجمع التبرعات بتوقيع «آر. بي. بلات»، قائمقام السكرتير العام للحكومة.

- منشور عن أرشيف مركز الأبحاث والدراسات اليمنية - عدن.

موجه الى سكان المحميات الغربية لجمع التبرعات لشراء طائرة هريكن - عدن. بتوقيع «ب. دبليو. سيجر» الضابط السياسي لشئون إدارة محمية عدن الغربية.

- وثيقة إتفاق بين الأميرين «عبيد صالح بن عبيد بن عبدات» و«علي بن صلاح بن محمد القعيطي»، برقم (٦٧) عام ١٣٥٩هـ. عن مكتبة المرحوم عوض بن أحمد بن ربيعة.

- شهادة مدرسية تؤكد فتح الصف السادس ثانوي قبل عام ١٩٣٧.

- صحف ومجلات معاصرة لفترة البحث:

فتاة الجزيرة:

عدد ١ و ٧ و ٢١ و ٢٨ من يناير ١٩٤٠

عدد ٤ و ١١ من فبراير ١٩٤٠

عدد ٣ و ١٠ من مارس ١٩٤٠

عدد ٢٠٥ ، يناير ١٩٤٤

عدد ٢٠٦ ، يناير ١٩٤٤

عدد ٢١٣ ، ١٩ فبراير ١٩٤٤

عدد ٢١١ ، ٥ مارس ١٩٤٤

عدد ٢١٤ ، ٢٦ مارس ١٩٤٤

عدد ٢١٩ ، ٣٠ إبريل ١٩٤٤

عدد ٢٢٧ ، ٢٥ يونيو ١٩٤٤

عدد ٢٣٧ ، ٣ سبتمبر ١٩٤٤

عدد ٢٤٤ ، ٢٩ أكتوبر ١٩٤٤

عدد ٢٤٧ ، ١٩ نوفمبر ١٩٤٤

عدد ٢٤٩ ، ١٠ ديسمبر ١٩٤٤

عدد ٢٥١ ، ٢٤ ديسمبر ١٩٤٤

عدد ٢٥٣ و ٢٥٤ ، السنة السادسة ١٤ يناير ١٩٤٥

عدد ٣٠٢ ، ٣٠ ديسمبر ١٩٤٥

العدد السادس السنة الثامنة شعبان ١٣٦٢هـ

– مجلة النهضة الحضرمية العدد السادس، السنة الثانية

– مجلة الرابطة العربية القاهرة: الجزء ١٣٩، عدد ١ مارس ١٩٣٨

ثانياً: *الوثائق الأجنبية*:-

الوثائق غير المنشورة:

١ـ مركز الأبحاث والدراسات اليمنية – عدن:

– محاضر جلسات إجتماع المجلس التنفيذي لمستعمرة عدن للأيام التالية:-

26/7/1941, 24/12/1941, 31/5/1943, 27/7/1943, 21/4/1945

– وثيقة عن قانون ضبط التموين المحلي:

- PEROTT, T. H., Legel adviser, The Control of Civil Supplies Ordinance.

٢ـ مكتبة إدارة السجل العام: - Public Record Office and Library:

– سجل مكتب الخارجية: - Foreign Office Record:

- Fo 371/45/96 xc 9773.

- Fo 371/45/82 xc 9773.

- Colonial Office: — إدارة المستعمرات:
    - Co 725/70
    - Co 725/71
    - Co 725/89/2 75376
- Admiralty: — إمارة البحرية:

ADM. 116/4932 Copy No. 6, C.I.D. Paper No. 507-C

- Air Ministry: — وزارة الطيران:

AIR 23/5790, M/P.D.O 8728/40 & X 7635/8

- India Office Library and Record: ٣ـ مكتبة سجل إدارة الهند:
    - I.O.L. R/20/C/1458
    - I.O.L. R/20/C/1341
    - I.O.L. R/20/B/1761
    - I.O.L. R/20/B/1762
    - I.O.L. R/20/B/1944
    - I.O.L. R/20/B/1945
    - I.O.L. (IOR) R/20/B/1942
    - I.O.L. R/20/B/1942 48/3 7344
    - I.O.L. R/20/B/1763
    - I.O.L. R/20/B/905
    - I.O.L. R/20/B/909
    - I.O.L. WAP 231/40/532
    - I.O.L. WAP 93/40/1228
    - I.O.L. R/20/B/1760
    - I.O.L. C/28/12/12/1939
    - I.O.L. C/28/15/12/1939

الوثائق المنشورة:

- سجلات محكمة عدن:

- Colony of Aden, Aden Gazette Government for 1939:
  Notic No. 27 & 28

- Colony of Aden, Aden Gazette Government for 1940:
  Notic No. 9, 10, . 18, 71, 78, 84, 88, 92, 118, 129, 160

- Colony of Aden, Aden Gazette Government for 1942:
  Notic No. 12 & 19

- دور للنشر:

- Aitchison, C.V.. B.C.S., A Collection of Treaties, Engagements and Sanads, Relating to India and Neighbouring Countries, DELHI, Manager of Publications, 1933.

- Ingrams, Doreen & Leila, Records of Yemen, U.K.:
Archive Editions, The Arabia Historical Library, 1996.

  - Volume 8. o4, Aden Becomes a Colony, 1933-1937
  - Volume 8. o5, Aden Colony: Social and Economic Affairs, 1933-1946
  - Volume 8. o6, Islands and Lighthouses, 1936-1944
  - Volume 8. o7, Effect on The Yemen, Aden Colony and Protectorate, 1939-1945, (World War II 1939-1945)
  - Volume 9. o4, Air Power and Expansion, 1936-1945
  - Volume 9. o6, Administrative, Social and Economic Affairs, 1937-1944
  - Volume 9. o7, Agriculture and Famine in the Eastern and Western Aden Protectorate, 1939-1945

- Schofield, Richard, Arabian Boundary Disputes, Volume 20, Saudi Arabia Yemen, 1913-1992, v. 20.3.7, Aden Protectorate Order in Council, 18 March 1937, Archive Editions, 1992

الكتب العربية والمعربة:

- أباظة، فاروق عثمان: عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر (١٨٣٩-١٩١٨) القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦.
- ــــــــ العلاقات البريطانية – اليمنية بين الحربين العالميتين ١٩١٩-١٩٣٩، القاهرة: إدارة المعارف، ب. ت.
- أبو عز الدين، نجيب سعيد: الإمارات اليمنية الجنوبية (١٩٣٧-١٩٤٧) بيروت: دار الباحث، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٩م.
- ــــــــ عشرون عاماً في خدمة اليمن، بيروت: دار الباحث، ١٤٠١هـ - ١٩٩٠.
- الأدهل، عبده حسين: الإستقلال الضائع، ط ٢، دار العهد للطباعة والنشر، ١٩٩٣.
- أكاديمية العلوم في الإتحاد السوفيتي، معهد الإستشراق: تاريخ الأقطار العربية المعاصر (١٩١٧-١٩٧٠)، موسكو: دار التقدم، ١٩٧٥.
- أيزنهاور، دوايت: حرب صليبية في أوروبا (غزو الحلفاء لأوروبا في الحرب العالمية الثانية) دمشق: سلسلة عيون التاريخ العالمي، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، ١٩٥٩.
- البراوي، راشد: العلاقات السياسية الدولية والمشكلات الكبرى، مصر: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧٢.
- برنامج التنظيم السياسي للجبهة القومية لمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية: دراسات في تاريخ الثورة اليمنية. عدن: مؤسسة ١٤ أكتوبر للطباعة والنشر.
- البطريق، عبدالحميد: من تاريخ اليمن الحديث (١٥١٧-١٨٤٠) القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٩.
- البكري، صلاح: الجنوب العربي قديماً وحديثاً، ٤٠٠ ق.م-١٩٦٧م، السعودية: دار العلم للطباعة والنشر، ب. ت.
- ــــــــ في شرق اليمن (يافع)، بيروت: مطابع دار الكشاف، ذو الحجة ١٣٧٤هـ - آب ١٩٥٥م.
- بوندار ريفسكي، غ.: الخليج العربي بين الإمبرياليين والطامعين في الزعامة، موسكو: وكالة نوفوستي، ١٩٨١.
- ــــــــ سياستان إزاء العالم العربي، موسكو: دار التقدم، ١٩٧٥.
- الثور، عبدالله أحمد: هذه هي اليمن الأرض والإنسان، ط ٢، بيروت: دار العودة، ١٩٧٩.
- جاكوب، هارولد: ملوك شبه الجزيرة العربية، ط ٢، بيروت: دار العودة، ١٩٨٣، ترجمة أحمد المضواحي.

- جولوبوفسكايا، إيلينا: ثورة ٢٦ سبتمبر في اليمن، بيروت: دار إبن خلدون، ١٩٨٢، ترجمة قائد محمد طربوش، مراجعة حسن العزعزي.
- الحبشي، محمد عمر: اليمن الجنوبي (سياسياً وإقتصادياً وإجتماعياً منذ ١٩٣٧م وحتى قيام جمهروية اليمن الجنوبية)، بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٨، ترجمة إلياس فرح وخليل أحمد خليل.
- الحبيشي، حسن علي: اليمن والبحر الأحمر، بيروت: دار الفكر المعاصر، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- الحربي، دلال بنت مخلد: علاقة سلطنة لحج ببريطانيا (١٣٣٧-١٣٧٨هـ/ ١٩١٨-١٩٥٩م)، الرياض: فهرسة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- ديبورين، غ.: الحرب العالمية الثانية، ج ٢، بيروت: مطبعة النجاح، ١٩٦٥، ترجمة م. م. طبيخة.
- الريحاني، أمين: ملوك العرب، ط ٤، بيروت: دار الريحاني للطباعة والنشر، ١٩٦٠م.
- رينوفان، بييرو دوروزيل، جان باتسيت: مدخل الى تاريخ العلاقات الدولية، ط ٢، بيروت - باريس: منشورات بحر المتوسط ومنشورات عويدات، ١٩٨٩، ترجمة فايز نقش.
- سالم، سيد مصطفى: تكوين اليمن الحديث، ط ٢، القاهرة: مكتبة سعيد رافت، جامعة عين شمس، ١٩٧١.
- مجلة الحكمة اليمانية ١٩٣٨-١٩٤١، ط ٢، صنعاء، مركز البحوث والدراسات اليمني، ١٩٨٨.
- سعيد، أمين: اليمن (تاريخه السياسي منذ إستقلاله في القرن الثالث الهجري)، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، ١٣٧٨هـ - ١٩٥٩م.
- السقاف، محمد جعفر: فصول من كتاب المجاعة في حضرموت، سيئون، حضرموت: مكتب جعفر محمد السقاف، علاقات عامة، توثيق وتوكيلات، ب. ت.
- سيبولز، فيلنيس وخارلاموف، ميخائيل: عشية الحرب العالمية الثانية، بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٨، تعريب فارس غصوب.
- الشاطري، محمد بن أحمد بن عمر: أدوار التاريخ الحضرمي، ط ٢، جدة: عالم المعرفة للنشر والتوزيع، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- شرف الدين، أحمد: اليمن عبر التاريخ، ط ٢، القاهرة: مطبعة السنة المحمدية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- الشعبي، قحطان محمد: الإستعمار البريطاني ومعركتنا العربية في جنوب اليمن، القاهرة: دار النصر للطباعة والنشر والإعلان، ١٩٦٢.

- شنايدر، لويس: العالم في القرن العشرين، بيروت: دار مكتبة الحياة بالإشتراك مع مؤسسة فرانكلين المساهمة للطباعة والنشر، بغداد، القاهرة، بيروت، نيويورك، ١٩٦١، ترجمة سعيد عبود السامرائي.
- الصائدي، أحمد قائد: حركة المعارضة اليمنية في عهد الإمام يحيى بن حميد الدين (١٣٢٢-١٣٦٧هـ/ ١٩٠٤-١٩٤٨م)، صنعاء: مركز البحوث والدراسات اليمني، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٣م.
- طربين، أحمد: تاريخ المشرق العربي المعاصر، مطبعة طربين، ١٩٨٢.
- طه، جاد: سياسة بريطانيا في جنوب اليمن، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٦٩.
- الطيب أرسلان، عبدالله محمد: يوميات مبرشت، عدن: مطبعة فتاة الجزيرة، ١٣٦٧هـ - أكتوبر ١٩٤٨م.
- عبدالحميد، محمد كمال: الإستعمار البريطاني في جنوب الجزيرة، ط ٤، مصر: مطبعة نهضة مصر، ب. ت.
- عبدالفتاح، فتحي: تجربة الثورة اليمنية الديمقراطية، بيروت: دار إبن خلدون، ١٩٧٤.
- العبدلي، أحمد فضل بن علي: هدية الزمن في أخبار ملوك لحج وعدن، ط ٢، بيروت: دار العودة، ١٤٠٠هـ - ١٩٧٩م.
- العرشي، حسين بن أحمد: بلوغ المرام في شرح مسك الختام في من تولى ملك اليمن من ملك وإمام، القاهرة: دار إحياء التراث العربي، مطبعة البرتيري، ١٩٣٩.
- العقاد، صلاح: التيارات السياسية في الخليج العربي، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٥.
- عكاشة، محمد عبدالكريم: قيام السلطنة والتغلغل الإستعماري في حضرموت (١٨٣٩-١٩١٨)، عمان: دار إبن رشد، ١٩٨٥.
- يهود اليمن والهجرة الى فلسطين (١٨٨١-١٩٥٠)، عدن: ١٩٩٣.
- عمر، سلطان أحمد: نظرة في تطور المجتمع اليمني، بيروت: دار الطليعة، فبراير ١٩٧٠.
- العيدروس، أحمد زين والنوبان، سعيد عبدالخير: ترجمة لمجموعة معاهدات وإلتزامات وسندات متعلقة بالهند والبلاد المجاورة لها في جنوب اليمن، عدن: دار الهمداني للطباعة والنشر، ١٩٨٤.
- فاسيلييف: تاريخ العربية السعودية، موسكو: دار التقدم، ١٩٨٦، ترجمة خيري الضامن وجلال الماشطة.
- فالكوفا، ل.: السياسة الإستعمارية في جنوب اليمن، عدن: مؤسسة ١٤ أكتوبر للطباعة والنشر، ١٩٧٨، ترجمة عمر الجاوي.
- فالكوفا وآخرون: تاريخ اليمن المعاصر، جامعة عدن، ١٩٨٥، ترجمة نهاد عبدالجبار خليل، مراجعة سالم بكير.

- فخري، أحمد: اليمن ماضيها وحاضرها، القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية، جامعة الدول العربية، ١٩٥٧.

- فيشر، هـ. أ. ل.: تاريخ أوروبا في العصر الحديث (١٧٨٩-١٩٥٠)، ط ٦، الإسكندرية: دار المعارف، ١٩٧٢، تعريب أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع.

- القدال، محمد سعيد: الشيخ القدال باشا معلم سوداني في حضرموت ومضات من سيرته ١٩٠٣-١٩٧٥، عدن: دار جامعة عدن للطباعة والنشر، ١٩٩٧.

- قطب الدين، محمد بن أحمد النهزوالي المكي: البرق اليماني في الفتح العثماني، ط ٢، بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

- اللجنة التنظيمية للجبهة القومية: كيف نفهم تجربة اليمن الديمقراطية الشعبية، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٦٩.

- لجنة الجغرافيا العدنية: عدن وبلاد العرب، مصر: مطبعة النيل، ١٩٣٢.

- لقمان، حمزة علي إبراهيم: تاريخ عدن وجنوب الجزيرة العربية، القاهرة: دار مصر للطباعة، ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م.

تاريخ الجزر اليمنية، بيروت: مطبعة يوسف وفيليب الجميل، ديسمبر ١٩٧٢.

معارك حاسمة في تاريخ اليمن، صنعاء: مركز الدراسات اليمنية، ١٩٧٨.

تاريخ القبائل اليمنية، صنعاء: دار الكلمة، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.

- الأرضي، علي صلاح: تاريخ التعليم في عدن ١٨٣٩-١٩٦٧، (رسالة ماجستير) جامعة عدن، ١٩٩٨.

- ماركس، كارل وإنجلز: في الإستعمار، موسكو: مكتبة الإشتراكية العلمية، دار التقدم، ب. ت.

- ماكرو، أريك: اليمن والغرب منذ عام ١٥٧١-١٩٦٢، صنعاء: ١٩٧٨، تعريب حسين عبدالله العمري.

- مجموعة من المؤلفين السوفيت: تاريخ اليمن المعاصر ١٩١٧-١٩٨٢، القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٠، ترجمة محمد علي البحر.

- المحامي، محمود كامل: اليمن شماله وجنوبه تاريخه وعلاقاته الدولية، بيروت: دار بيروت للطباعة والنشر، ١٩٦٨.

- المحضار، حامد بن أبي بكر: صفحات من تاريخ حضرموت، جدة: عالم المعرفة للنشر والتوزيع، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

- مرشد، عبدالله علي: نشوء وتطور الحركة النقابية والعمالية في اليمن، بيروت: دار إبن خلدون، ١٩٨١.

- المصري، أحمد عطية: النجم الأحمر فوق اليمن (تجربة الثورة في اليمن الديمقراطية ١٩٢٧-١٩٦٧)، ط ٣، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٨.

- المنشدي، خلف: أرتيريا من الإحتلال الى الثورة، بيروت: دار إبن خلدون للطباعة والنشر، ١٩٧٣.

- ناجي، سلطان: التاريخ العسكري لليمن (١٨٣٩-١٩٦٧)، الكويت: شركة كاظمة، د.ت، ١٩٧٦.

- نوّار، عبدالعزيز سليمان: التاريخ الحديث (أوروبا منذ الثورة الفرنسية حتى الحرب البروسية)، ط ٢، دار الفكر العربي، ١٩٨٥.

- الهمداني، أحمد: لمحات من تاريخ الحركة الأدبية والنقد، تحت الطبع.

- هولداي، فرد: الصراع السياسي في شبه جزيرة العرب، ط ٢، بيروت: دار إبن خلدون، ١٩٧٨، ترجمة حازم صاغية وسعد محيو.

- هيرزويز، لوكاز: ألمانيا الهتلرية والمشرق العربي، مصر: دار المعارف، مكتبة التاريخ الحديث، ١٩٦٨، ترجمة أحمد عبدالرحيم مصطفى.

- يحيى، جلال: البحر الأحمر والإستعمار، القاهرة: المكتبة الثقافية، دار القلم، ١٩٦٢.

الكتب الأجنبية :

- Belhaven, Lord, The Uneven Road, London: John Murry, 1955.

- Bidwell, Robin, The Two Yemen, U.S.A.: Longman Westview Press, 1983.

- Bullarad, Sir Reader, Britain and The Middle East, London: Hutehinson University Library, 1951.

- Gavin, R. J., Aden Under British Rule 1839-1967, London, G. Hurst and Company, 1975.

- Guides and Handbooks of Africa, Welcome to Aden, Publishing Company, Published, 1963.

- Harper, Stephen, Last Sunset, London, 1978.

- Hickinbotham, Sir Tom, Aden, London, Constable and Company Ltd., 1958.

- Hunter, F. M., An Account of British Settlement of Aden in Arabia, London: Frankcass and Company Limited, 1968.

-Hunter, F. M., & Sealy, C.W.H., Arab Tribes in the Vicinity of Aden, Bombay: Printed at the Government Central Press, 1908.

- Ingrams, Harold, Arabia and the Isles, 3rd Ed., London: John Murry Albemarle Street, W., 1960.

- Ingrams, Harold, The Yemen, Imams Rulers and Revolution, Great Britain: John Murry, 1963.

- Ingrams and Doreen, The Hadhramaut in Time of War, Reprinted from the Geographical Journal, vol. Cvnos. 1 and Jan.-Feb., 1945.

- King, Gillan, Imperial Outpost-Aden, Its Place in British Strategic Policy, London: Oxford University Press, 1964.

- Meulen, D. Vander, Faces in Shem, Great Britain: Butler and Temee Ltd., 1961.

- Nutting, A., Laurences of Arabia, New York: Published by The New American Library, 1962.

- Pridham, B. R., Contemporary Yemen: Politics and Historical Background, Centre for Arab Gulf Studies University of Exeter, Great Britain: Billing and Sons Limited, Worcester, 1984.

- Pridham, B. R., Economy, Society & Culture in Contemporary Yemen, Centre for Arab Gulf Studies University of Exeter, Great Britain: Biddles Ltd., Guildford and King's Lynn, 1985.

- Reilly, Sir Bernard, Aden and The Yemen, London: Her Majestys' Stationery Office, 1960.

- Scott, H., In The High Yemen, 2nd Ed., London: Printed by Bradford & Dickens, 1947.

- Trevaskis, K., Shades of Amber, A Shouth Arabian Episode. London: Hutchinson & Co. (Publishers) Ltd., 1968.

- Wight, M., British Colonial Constitution, Oxford: At the Clarendom Press, 1952.

الدوريات العربية :

- الثقافة الجديدة: عدن، العدد الثاني، السنة الثالثة، فبراير ١٩٧٤.
- مجلة التراث: عدن، المجلد الثاني، العدد الثاني، مايو ١٩٧٨.
- مجلة الإكليل: صنعاء، العدد الأول، السنة الثانية، ١٩٨٢.
- مجلة دراسات الخليج والجزيرة: العدد الخامس عشر، السنة الرابعة، يوليو ١٩٧٨.
- مجلة الحرب العالمية الثانية: بيروت، المجلد الثالث، الجزء الأول، الثالث، الخامس، والحادي والعشرون، إشراف عمر أبو النصر، إصدار: دار النشر المتحدة للتأليف والترجمة.

أبحاث ودراسات :

- محمد جعفر قاسم: السياسة البريطانية وأشكالها الدستورية في اليمن المحتل، بحث مقدم للندوة العالمية حول تجربة اليمن الديمقراطية، عدن (الفترة من ١١-١٣ فبراير) ١٩٨٣.
- محمد سعيد داؤود: حركة بن عبدات ١٩٢٤-١٩٤٥، بحث مقدم للندوة العلمية التاريخية حول المقاومة الشعبية في حضرموت ١٩٠٠-١٩٦٢، المنعقد في كلية التربية - المكلا في ٢٥-٢٦ فبراير ١٩٨٩.
- الحزب الإشتراكي اليمني - محافظة شبوة: دراسة عن تاريخ الثورة.

الدوريات الأجنبية :

- The Central Office of Information, Aden and South Arabia, London: Prepared for British Information Services.
- Sorensen, Reginald, Aden. The Protectorates and The Yemen, Fabian International and Commonwealth Bureaux, II, Dartorouth Streat, S.W.I., July 1961.
- Port of Aden Annual, 1959-60, 1963-64 and 1965-66, England, Published by The Letchworth Publishing Agency Ltd.

الشخصيات المعاصرة لفترة البحث :

السيد حسن صالح شهاب: عدن، نوفمبر ١٩٨٥ وفبراير ١٩٨٨م.

السيد محمد عبده غانم: لندن، يوليو ١٩٨٦م

السيد وديع حسن علي: لندن، يوليو ١٩٨٦م

السيد عبده علي أحمد: عدن، ١٠ سبتمبر ١٩٩٦م، ١١فبراير ١٩٩٨م ١٠ يناير ١٩٩٩

الحاج عبده حسين الأدهل: صنعاء، ٢١ أكتوبر ١٩٩٦م.

الحاج عقلان سيف: عدن، ٩ديسمبر ١٩٩٦

السيد حسن أحمد حسن: عدن، الأول من نوفمبر١٩٩٦.

السيد عبدالله محمد طرموم: عدن، ١٦ يناير ١٩٩٦.

الأستاذ عبدالله فاضل فارع: عدن، ٢٤ يناير ١٩٩٧مو ٩فبراير ١٩٩٩

السيد حسين ثابت حسين المطري: يافع العليا، ١٢ مايو ١٩٩٥.

شخصيات تم الرجوع إليها:

القبطان علي أحمد علي: عدن، ١٢ مايو ١٩٩٦.

د. قادري عبد الباقي: عدن، ٢٤ يناير ١٩٩٧.

ABSTRACT

Great Britain was interested in Aden for its strategic, political and economic position. Thus it occupied it in 1839. Hence it extended its influence to the interior parts until it acheeved complete hegemony.

The period between the two world wars, drove Britain to undertake more effective and military steps to maintain its influence. It crushed tribal opposition by air bombardment, and confronted the ambition of the Imam in southern parts. The weabness of the Imam deterred him from military confrontation with Great Britain.

In order to strengthen its grip over Aden, Britain transferred the administration of the Colony from India to the Colonial office in 1937, which helped the achievement of active administration and economic progress. Aden become an important economic center in the region. Britain also concluded in the same tear advisory Treaties with the Sultans of the protectorates.

In order to prepare Aden as a military base to face the impending war, the British administer reinforced its military power, undertook political and economic measures specially between 1939-45 and subjected the whole.area to Marshal law. The British also launched a propaganda campaign to gain support for Allies and to counter the propaganda of Axis power. They also sought military and financial support from the people of the Colony for the war efforts. Rationing was introduced in order to enhance the distribution of food supplies.

Aden played an important role in encountering the Italian aggression in southern parts of the red sea. It was also being prepared to face any Japanese aggression.

The British Victories in the war helped to promote the Forward policy between 1941-45, after it was being freezed at the beginning of the war. This enabled the British administration to exeute its economic in the protectorates, in order to support the British troops, as well as to support efforts against the famine in Hadhramaut.

The burden of the British policy between 1937-1945 tell on the people of Colony. The British created a heterogeneous society, and gave greater privileges to the foreigners, which made it difficult for the emergence of any political opposition. The Security Law (21) for 1937, chained the national elements. The air bombardment of the tribes in the protectorates, crushed most of the national opposition.

The economic system imposed by the British, created class differentiation in the social structure. On the other hand, the newly introduced system of education helped to create an educated elite who led political activity, and promoted social conciseness.

The British Policy in Aden Colony and the Southern Protectorates from 1937-1945

Britain attached importance to Aden for Aden's strategic and military position. Hence invaded it in 1839. Aden became one of the most important British military and economic stations in the Middle East, therefor Britain made a great effort to secure and maintain Aden by imposing the treaties policy on the rules of the internal areas of Southern Yemen, which made Britain achieve its hegemony and leverage on these areas. This policy was developing and the vitality of Aden as cornerstone for Britain to spread out its hegemony.

The local and international courses, between the two world wars, caused Britain to follow more efficient military and political steps to keep its benefits and existence of its hegemony in the southern part. Hence using the Royal Air force, Aden protectorate force and the political officers, Britain managed to exterminate the opposition force in the protectorates, and confront Imam forces and Limit his covetousness on the southern part. The absence of equality between the Imam forces and the British was behind the Imam's failure to recapture or Limit the British leverage on the Southern Yemen. To achieve more hegemony and imposition of direct domination, Britain annexed Aden to the Ministry of Colonial Affairs, instead of India, in 1937. This course of action helped to establish an administrational and economic system that contributed in the emergence of Aden as one of most significant stations in the region.

Moreover, Britain issued the protectorate Law and endorsed the imposition of the advisory treaties in the same year. The advisory policy became another prop for Britain to practice expansionism and infiltration into vast areas of the protectorates and to hold indirect sway over them. Rulers of Hadhramauth were the first to submit to these treaties.

Britain prepared Aden to be a military base for the coming second world war, therefore reinforced to protest the borders of the internal and coastal areas, as well as well as, the islands, and took a course of political, military and economic actions, which most were subject to the Martial Law, in Aden and the protectorate during the period from 1939 to 1945. By these measures, Britain imposed security girth on the area and worked through mass media to gain sup-

port for the Allies, and against the propaganda broadcasted by the Axes. Britain urged, by military measures, the residents of Aden to volunteer and form military troops to assist the British military forces to the British war effort, as well as, for purchasing fighter planes to defend Aden and the protectorates. Moreover, Britain planned food supply so there any shortage of foodstuff in the colony leading to internal turmoil.

Aden played vital role to confront the Italian attack and to exterminate the Italian military force in the east of the red sea, and prepared itself, military wise, with the other southern Yemeni areas to face resuscitate the policy of moving forward in the protectorate during the period from 1948 to 1985, after it had become stagnant since the beginning of the 2WW, which was a subsidiary factor for Britain to execute economic measures and carry our agricultural development project in the protectorates to fill the need of the Colony's residents and onions, to over come starvation problem in hadhramauth.

The encumbrance of the British policy, during the period from 1937 to 1945, fell upon the residents of the colony and the protectorates. As for the colony, Britain intended to create a heterogeneous community, where priority was given to the foreigners, which did not allow any opposition against Britain to raise, also the security law no.(21), for the year 1937, was another factor that shackled patriots and restrained the enhancement

Of their patriotic activity. As for the protectorates, air bombardments that Britain intended to use was the reason for extermination of most opposition powers there.

The impact of the economic system that Britain imposed on the Southern Yemen became distinct in class differences within the social structure in both; the colony and protectorates. This system contributed in promoting discrimination between the residents of the colony and the protectorates.

From the other side, the influence of educational standard in the colony and some protectorates, in spite of the limited interest given to education, manifested itself in the appearance of the cultural section and the role of this section in establishing literary and reformational clubs which contributed, to some extent, in raising social and patriotic awareness and culture.